

تقرير
لجنة البرنامج والتنسيق
عن
أعمال دورتها الخامسة والعشرين

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الأربعون
الملحق رقم ٢٨ (A/40/38)



الأمم المتحدة

تقرير
لجنة البرنامج والتنسيق
عن
أعمال دورتها الخامسة والعشرين

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الأربعون
الملحق رقم ٣٨ (A/40/38)



الأمم المتحدة
نيويورك ، ١٩٨٥

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام .
ويعني إيراد أحد هذه الرموز الاحالة الى إحدى وثائق
الأمم المتحدة

[الاصل : بالانكليزية]

[٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٥]

<u>المحتويات</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الصفحة</u>
مختصرات		
<u>الفصل</u>		
الاول - تنظيم الدورة	١ - ١٣	١
ألف - جدول الأعمال	٢	١
باء* - انتخاب أعضاء المكتب	٣ - ٦	١
جيم - الحضور	٧ - ١١	٢
دال - الوثائق	١٢ - ١٣	٣
الثاني - الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧	١٤ - ٤٣٠	٤
ألف - الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧	١٥ - ٤٠٦	٦
التصدير والمقدمة	١٥ - ٣١	٦
الباب ١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً	٣٢ - ٤٤	١١
الباب ٢ ألف - الشؤون السياسية وشؤون مجلس الامن ؛ وأنشطة صيانة السلم	٤٥ - ٦٥	١٣
الباب ٢ با* - أنشطة شؤون نزع السلاح	٦٦ - ٧٧	١٦
الباب ٣ - الشؤون السياسية والصاية وانهاء الاستعمار	٧٨ - ٨٦	١٩
الباب ٤ - أجهزة تقرير السياسة (الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية)	٨٧ - ٩٩	٢٠

المحتويات (تابع)

<u>الفصل</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الصفحة</u>
الباب ٥ ألف -	مكتب المدير العام للتنمية	
	والتعاون الاقتصادي الدولي	٢٤ ١٠٧-١٠٠
الباب ٥ باء -	مركز تسخير العلم والتكنولوجيا	
	لأغراض التنمية	٢٦ ١١٥-١٠٨
الباب ٥ جيم -	مكتب اتصال اللجان الإقليمية	٢٨ ١٢٠-١١٦
الباب ٦ -	إدارة الشؤون الدولية	
	الاقتصادية والاجتماعية	٣٠ ١٥٧-١٢١
الباب ٧ -	إدارة التعاون التقني	
	لأغراض التنمية	٤٣ ١٧٣-١٥٨
الباب ٨ -	مكتب خدمات الأمانة العامة	
	للشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٤٩ ١٨٠-١٧٤
الباب ٩ -	الشركات عبر الوطنية	٥٠ ٢٠٤-١٨١
الباب ١٠ -	اللجنة الاقتصادية لأوروبا	٥٧ ٢٠٩-٢٠٥
الباب ١١ -	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية	
	لآسيا والمحيط الهادئ	٥٩ ٢٤٨-٢١٠
الباب ١٢ -	اللجنة الاقتصادية لأمريكا	
	اللاتينية ومنطقة البحر	
	الكاريبي	٦٦ ٢٦٦-٢٤٩
الباب ١٣ -	اللجنة الاقتصادية لافريقيا	٦٩ ٢٧٧-٢٦٧
الباب ١٤ -	اللجنة الاقتصادية لغربي	
	آسيا	٧٢ ٢٩٠-٢٧٨
الباب ١٥ -	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة	
	والتنمية	٧٥ ٣١٥-٢٩١

المحتويات (تابع)

<u>الفصل</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الصفحة</u>
الباب ١٦ -	مركز التجارة الدولية	٣١٦-٣١٨ ٨٧
الباب ١٨ -	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	٣١٩-٣٢٧ ٨٨
الباب ١٩ -	مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)	٣٢٨-٣٣٨ ٩١
الباب ٢٠ -	الرقابة الدولية على المخدرات	٣٣٩-٣٤٦ ٩٣
الباب ٢١ -	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٣٤٧-٣٥٣ ٩٧
الباب ٢٢ -	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث	٣٥٤-٣٦٢ ٩٩
الباب ٢٣ -	حقوق الانسان	٣٦٣-٣٨١ ١٠٢
الباب ٢٤ -	البرنامج العادي للتعاون التقني	٣٨٢-٣٨٧ ١١٠
الباب ٢٦ -	الأنشطة القانونية	٣٨٨-٣٩٠ ١١١
الباب ٢٧ -	ادارة شؤون الاعلام	٣٩١-٤٠٣ ١١٣
	الأبواب ١٧ و ٢٥ و ٢٨ الى ٣٣ وأبواب الايرادات ١ الى ٣	٤٠٤-٤٠٦ ١١٦
باء -	تحسين عملية الميزنة البرنامجية	٤٠٧-٤١٠ ١١٧
جيم -	الخبرة المكتسبة في توفير بيانات للجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية	٤١١-٤١٣ ١١٨
دال -	أنشطة الأغذية والزراعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ : التعاون والتنسيق بين منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	٤١٤-٤١٧ ١١٨

المحتويات (تابع)

<u>الفصل</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الصفحة</u>
هـ ^١ - جوانب تنسيق وترشيد أنشطة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	٤٢٥-٤١٨	١٢٠
واو - مواصلة تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٤/٣٧	٤٢٩-٤٢٦	١٢٢
زاي - المنشورات المتكررة للأمم المتحدة	٤٣٠	١٢٤
الثالث - تحليل البرامج على نطاق المنظومة	٤٦٧-٤٣١	١٢٥
ألف - مجالات التحليل البرنامجي على صعيد المنظومة في المستقبل	٤٤٠-٤٣٤	١٢٦
باء - متابعة تحليل البرامج على نطاق المنظومة بالنسبة لأنشطة منظومة الأمم المتحدة في الشؤون البحرية	٤٤٤-٤٤١	١٢٨
جيم - النطاق والنهج العام في تحليل البرامج على نطاق المنظومة بشأن البحث وتحليل السياسة في المجال الاقتصادي والاجتماعي	٤٥٥-٤٤٥	١٢٩
دال - تحليل البرامج على نطاق المنظومة لأنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميدان التعاون التقني فيما بين البلدان النامية	٤٦٧-٤٥٦	١٣٣
الرابع - التقييم	٥٤٠-٤٦٨	١٣٨
ألف - تقييم متعمق لبرنامج مراقبة المخدرات	٤٨٥-٤٧١	١٣٩
باء - الاستعراض الثلاثي السنوات لتنفيذ توصيات اللجنة بشأن البرنامج المتعلق بالشركات عبر الوطنية	٥١٠-٤٨٦	١٤٣
جيم - الاستعراض الثلاثي السنوات لتنفيذ توصية اللجنة بشأن برنامج الموارد المعدنية	٥١١	١٤٩

المحتويات (تابع)

<u>الفصل</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الصفحة</u>
دال - الاستعراض الثلاثي السنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة بشأن برنامج المصنوعات	٥٤٠-٥١٢	١٤٩
الخامس - تقارير وحدة التفتيش المشتركة	٥٦١-٥٤١	١٥٦
ألف - تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن رفع التقارير الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي	٥٦٠-٥٤٣	١٥٧
باء - تقارير وحدة التفتيش المشتركة عن السياسة العامة والممارسة المتبعة في مجال المنشورات في منظومة الأمم المتحدة في المكاتب الميدانية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ونظام التقييم في برنامج الأمم المتحدة الانمائي	٥٦١	١٦٢
السادس - تقارير لجنة التنسيق الادارية	٥٧٠-٥٦٢	١٦٣
ألف - تقرير لجنة التنسيق الادارية العام السنوي للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥	٥٦٣	١٦٣
باء - تنسيق نظم المعلومات في منظومة الأمم المتحدة : سجل الأنشطة الانمائية	٥٦٦-٥٦٤	١٦٣
جيم - الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية	٥٧٠-٥٦٧	١٦٤
السابع - جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والعشرين للجنة	٥٧٥-٥٧١	١٦٦
الثامن - اعتماد تقرير اللجنة	٥٧٧-٥٧٦	١٦٧
التاسع - الاستنتاجات والتوصيات	٥٧٨-٧٦٤	١٦٨

المرفقات

الاول - جدول أعمال الدورة الخامسة والعشرين للجنة	٢١٢
الثاني - قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين ..	٢١٣

مختصرات

اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية	ACABQ
لجنة التنسيق الادارية	ACC
لجنة البرنامج والتنسيق	CPC
اللجنة الاقتصادية لافريقيا	ECA
التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية	ECDC
اللجنة الاقتصادية لاروبا	ECE
اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	ECLAC
اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا	ECWA
الاتحاد الاقتصادي الاوروبي	EEC
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ	ESCAP
منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة	FAO
مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة " غات ")	GATT
الوكالة الدولية للطاقة الذرية	IAEA
منظمة الطيران المدني الدولي	ICAO
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	IFAD
منظمة العمل الدولية	ILO
المنظمة البحرية الدولية	IMO
الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات	INCB
مركز التجارة الدولية	ITC
وحدة التفتيش المشتركة	JIU
التعاون التقني فيما بين البلدان النامية	TCDC
لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي	UNCITRAL

مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية	UNCTAD
برنامج الامم المتحدة الانمائي	UNDP
مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث	UNDRC
برنامج الامم المتحدة للبيئة	UNEP
منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	UNESCO
صندوق الامم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير	UNFDC
صندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية	UNFPA
مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين	UNHCR
مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة	UNICEF
منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية	UNIDO
وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى	UNRWA
مجلس الاغذية العالمي	WFC
برنامج الاغذية العالمي	WFP
منظمة الصحة العالمية	WHO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية	WIPO

الفصل الاول

تنظيم الدورة

١ - عقدت لجنة البرنامج والتنسيق جلستها الاولى ، وهي جلسة تنظيمية ، بمقر الامم المتحدة ، في ١ نيسان / ابريل ١٩٨٥ ، ودورتها الخامسة والعشرين بمقر الامم المتحدة في الفترة من ٢٩ نيسان / ابريل الى ١ حزيران / يونيه ١٩٨٥ . وقد عقدت اللجنة ٥٨ جلسة (الثانية الى التاسعة والخمسين) .

ألف - جدول الاعمال

٢ - يرد في المرفق الاول جدول اعمال الدورة الخامسة والعشرين ، الذي اعتمدته اللجنة في جلستها الاولى .

باء - انتخاب اعضاء المكتب

٣ - انتخبت اللجنة بالتزكية ، في جلساتها الاولى والثانية والخامسة والخمسين المعقودة في ١ و ٢٩ نيسان / ابريل و ٢٩ أيار / مايو اعضاء المكتب التالية أسماؤهم :

الرئيس : السيد مود راغ تشابريتش (يوغوسلافيا)

نواب الرئيس : السيد جان بيرتلنغ (هولندا)

السيد انوار الكريم شودري (بنغلاديش)

السيد دريك لاتسي مري (ترينيداد وتوباغو)

المقرر : السيد اوليسيبي د . اودييمي (نيجيريا)

٤ - وأكدت اللجنة في جلستها الخامسة والخمسين على قرارها بأن يتم شغل منصب الرئيس وكذلك مناصب المكتب الاخرى بالتناوب سنويا بين المجموعات الاقليمية (١) وأقرت النمط التالي لتناوب منصب الرئيس :

(أ) مجموعة الدول الافريقية ؛

(ب) مجموعة دول اوربا الشرقية ؛

(ج) مجموعة دول امريكا اللاتينية ؛

(د) مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى ؛

(هـ) مجموعة الدول الآسيوية .

٥ - قررت اللجنة أن التناوب حسب النمط أعلاه قد بدأ في عام ١٩٨٤ بمجموعة الدول الأفريقية ، إلا أنها وافقت على أساس استثنائي أن يتم انتخاب رئيس اللجنة في عام ١٩٨٦ من مجموعة الدول الأوروبية الغربية والدول الأخرى ، وفي عام ١٩٨٧ من مجموعة الدول الآسيوية ، وفي عام ١٩٨٨ من مجموعة الدول الأمريكية اللاتينية . وقد أقرت بأن هذه الترتيبات لا يمكن أن ترضي المجموعات الإقليمية بشكل تام إلا أنها قد عبرت عن تقديرها لاستعدادها لابتداء روح التفاهم والتوفيق ، وتقبلت هذه الترتيبات من أجل الوصول إلى اتفاق .

٦ - ووافقت اللجنة على أن يشغل منصب المقرر كل سنة من قبل أحد أعضاء المجموعة الإقليمية التي كانت تشغل منصب الرئيس في السنة الماضية .

جيم - الحضور

٧ - مثلت الدول الأعضاء في اللجنة التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، إثيوبيا ، الأرجنتين ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، أندونيسيا ، البرازيل ، بنغلاديش ، ترينيداد وتوباغو ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، شيلي ، فرنسا ، ليبيريا ، مصر ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا ، الشمالية ، نيجيريا ، الهند ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، يوغوسلافيا .

٨ - ومثلت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التالية بصفة مراقبين : إكوادور ، إيطاليا ، باكستان ، بلجيكا ، بيرو ، جامايكا ، الجزائر ، الدانمرك ، الصين ، العراق ، فنزويلا ، فنلندا ، كندا ، كوبا ، المغرب ، النمسا .

٩ - ومثلت الوكالات المتخصصة التالية :

منظمة العمل الدولية

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

منظمة الصحة العالمية

البنك الدولي

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية .

- ١٠ - وحضر الدورة كذلك كل من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ووكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية والأمين العام المساعد لتخطيط البرامج وتنسيقها والمراقب المالي ووكيل الأمين العام لإدارة شؤون الإعلام والأمين العام المساعد لمكتب خدمات الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، ونائب الأمين العام المناطة به المسؤولية عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة لمكافحة أساءة استعمال العقاقير والمدير التنفيذي لمركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والمدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية ومدير شعبة المخدرات والأمين العام للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وغيرهم من كبار موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة ، وكذلك ممثلو كل من اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وحضر الدورة كذلك ممثلو كل من برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ومجلس الأغذية العالمي .
- ١١ - وبناءً على دعوة موجهة من رئيس اللجنة اشترك في اعمالها كذلك السيد موريس بيرتراند ، مفتش بوحدة التفتيش المشتركة .

دال - الوثائق

- ١٢ - ترد في المرفق الثاني قائمة بالوثائق التي عرضت على اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين .
- ١٣ - وأشار عدة وفود الى كون تأخير اصدار الوثائق المتعلقة بالدورة لا يزال مصدر قلق لهم ، والى انه ينبغي على الأمانة العامة ان تدرس مسألة توزيع الوثائق المتعلقة بدورات اللجنة في الوقت المناسب .

الفصل الثاني

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين

١٩٨٦-١٩٨٧

١٤ - نظرت اللجنة في البند ٣ من جدول الأعمال في جلساتها ١٠ الى ٥٧ ، المعقودة في الفترة من ٣ الى ٣١ أيار/مايو ١٩٨٥ . وكانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة :

(أ) الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ؛ (future A/40/6)

(ب) تقرير الأمين العام عن الخبرة المكتسبة في توفير بيانات للجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين عن الآثار المترتبة في الميزانية (A/40/262) ؛

(ج) تقرير مقدم من الأمين العام يتضمن التقديرات المنقحة الواردة تحسنت الباب ١٧ : منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، والباب ٣١ : الاستقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين ، والباب الإيرادات ١ : الإيرادات الآتية من الاستقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (A/C.5/40/1) ؛

(د) وتقرير مقدم من الأمين العام عن التقديرات المنقحة الواردة تحت الباب ٧ : إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية ، والباب ٣١ : الاستقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين ، والباب الإيرادات ١ : الإيرادات الآتية من الاستقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (A/C.5/40/2) ؛

(هـ) تقرير مرحلي للأمين العام عن أنشطة الأغذية والزراعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ : التعاون والتنسيق بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (E/AC.51/1985/4) ؛

(و) تقرير الأمين العام عن جوانب تنسيق وترشيد أنشطة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (E/AC.51/1985/11) ؛

(ز) تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٧ / ٢١٤ (E/AC.51/) (1985/13)

(ح) تقرير الأمين العام عن المنشورات المتكسورة للأسمم المتحددة (E/AC.51/1985/14) ؛

(ط) مذكرة من الأمين العام عن المشاورات المسبقة بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ (E/AC.51/1985/CRP.1) ؛

(ى) الخدمات الاستشارية المقدمة في إطار البرنامج العادى للتعاون التقني في عام ١٩٨٤ (E/AC.51/1985/CRP.2) ؛

(ك) مذكرة من الأمين العام تتضمن التعديلات التي أدخلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على برنامج عمل اللجنة المقترح (E/AC.51/1985/CRP.3) .

ألف - الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين

١٩٨٦ - ١٩٨٧

التصديق والمقدمة

١ - مقدمة

١٥ - نظرت اللجنة في جلستها ١١ و ١٤ المعقودتين في ٦ و ٧ أيار/مايو في تصديرو ومقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ وأجرت اللجنة مناقشة عامة للميزانية البرنامجية المقترحة ككل . وللاطلاع على ما خلصت إليه اللجنة من استنتاجات وتوصيات أنظر الفقرات ٥٧٨ - ٥٨٦ .

١٦ - وأشار الأمين العام المساعد لتخطيط البرامج وتنسيقها في بيانه الاستهلاكي الى أن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ هي امتداد للميزانية التي سبقتها وتحسين عليها . وأوضح أنه من بين التحسينات التي أدخلت عليها انسه بعرض الشؤون المالية والخدمات المشتركة وخدمات المؤتمرات لأول مرة في شكل برنامجي ، وسع نطاق الضمون البرنامجي للميزانية البرنامجية المقترحة . وزيد عدد الأبواب التسيي حددت فيها أولويات ، ولأول مرة أيضا حددت أولويات في بعض مجالات الخدمات المشتركة . وكان سرد النواتج أكثر تحديدا ، مما ينبغي أن يسهل من رصد أداء البرامج وتحسن من نوعية تقارير الأداء . وأخيرا ، فإنه وفقا لتوصية اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين ، فقد بذلت محاولة لتحديد النواتج التي يمول . ٥ في المائة منها على الأقل من الموارد الخارجة عن الميزانية .

١٧ - وأكد على أن اعداد الميزانية البرنامجية المقترحة قد استرشد ، على غرار ما تسم في فترة السنتين السابقة ، بنهج برنامجي دقيق يقتضي من جميع الطلبات على الموارد أن تكون مقرونة بتبرير برنامجي . وهذا النهج ، مدفوعا ببعض تدابير تحسين الإدارة المذكورة في الفقرة ٢٨ من المقدمة ، قد ترجم الى معدل نمو حقيقي عام قدره ٤.٠ في المائة . ومع ذلك فإنه ينبغي النظر في أرقام النمو الكلية بحذر ، إذ أن موارد الميزانية العادية لا تمثل الا جزءا من مجموع موارد المنظمة المخصصة لانجاز نواتجها . وقد أظهرت تجرئة معدل النمو العام : (أ) ان برامج النشاط الفنية قد زادت بسرعة تبلغ مثلي السرعة التي زادت بها أنشطة الخدمات ؛ (ب) ان معدل نمو اللجان الإقليمية الأربع للمناطق النامية تزيد كثيرا عن معدل نمو الوحدات المركزية في الميدان الاقتصادي والاجتماعي

(ج) انه بينما حدث نمو متواضع في الوظائف الثابتة الممولة من الميزانية العادية فانسه ينبغي النظر الى هذا النمو في اطار نمو أكبر الى حد ما حدث في الوظائف المؤقتة ، مما يسمح بقدر أكبر من المرونة في التوظيف مستقبلا ؛ (د) انه بالرغم من حدوث نمو سلبي فيما يتعلق بالسفر والخبراء الاستشاريين وأفرقة الخبراء المخصصة فقد بسّط كسل جهد لضمان ألا يكون لذلك أثر ضار من الناحية البرنامجية .

١٨ - ولا حظ أيضا الأمين العام المساعد لتخطيط البرامج وتنسيقها ان مجلس تخطيط بسيط وميزنة البرامج هو الذي قدم التوجيه العام في اعداد الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ . وقد بدأ الاعداد في موعد أبكر من السنوات السابقة . وتضمنت التعليمات جدولا زمنيا صارما التزم به أغلب الوحدات . كما يسر من عطية اعسداد الميزانية التعاون الوثيق على كل المستويات بين ادارة الشؤون المالية ومكتب البرامج وتنسيقها واجراء مشاورات أكثر منهجية بين وحدات الاستعراض المركزية ومديرى البرامج .

١٩ - وذكر المراقب المالي ان التحليل الدقيق الذى اضطلع به في اطار سياسة الأيسن العام فيما يتعلق بالميزانية والتي تقضي باتباع أقصى قدر من الاقتصاد ، مقرونا بقسوة دولا لولايات المتحدة ، قد أفضى الى تحقيق زيادة قدرها ٨٠ في المائة عن الاعتماد المنقح للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ بالقيمة الدولارية ، وهي أدنى نسبة مئوية للزيادة حدثت بين فترتي سنتين منذ بدء الميزنة البرنامجية على أساس السنتين في عام ١٩٧٤ . وقسود أكمل النهج البرنامجي في اعداد الميزانية البرنامجية دراسة بالغة الدقة للحاجة السي الأموال المطلوبة للسفر والخبرة الاستشارية ولهيكل الوظائف الثابتة . ولمكن عموما جعل النمو في تكاليف الموظفين معتدلا ، وذلك جزئيا بفضل الخطوات التي اتخذت بالفعل وتلك المزمع اتخاذها للاستفادة على نحو كامل من الابتكارات التكنولوجية المتاحة فسي مجال التشغيل الآلي للمكاتب .

٢٠ - وأشار المراقب المالي أيضا الى أنه بالنظر الى انخفاض معدل النمو العام للميزانية ككل فلم تتوفر الا فرصة محدودة لاجراء تغييرات في الأولويات . وبالرغم من ذلك فقد أمكن اقتراح معدل نمو يزيد زيادة طفيفة عن المتوسط في الأبواب السياسية بما فسي ذلك باب ادارة شؤون نزع السلاح وفي كثير من الأبواب الاقتصادية والاجتماعية ، لا سيما تلك المتعلقة باللجان الإقليمية . غير انه خلافا للميزانية العادية فان الموارد الخارجية عن الميزانية لا يمكن تقديرها الا بدرجة معينة من التخمين وقت اعداد الميزانية ، وهذا عدم يقين يشكل صعوبات في برمجة وتنفيذ الأنشطة التي تمول من هذه الموارد .

٢١ - وأضاف المراقب المالي قائلا انه بينما تبذل جهود لعرض مقترحات كالمسدة قسود الامكان للميزانية البرنامجية ، فان الأبواب ٧ (ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية)

و ١٧ (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) و ٢٥ (محكمة العدل الدولية) و ٢٨ - لام (الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل ، بما في ذلك (لجنة الخدمة المدنية الدولية) و ٣٢ (التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية لأماكن العمل) هـ سي حاليا على مستوى أساس المواصلة . وقال ان التقديرات المنقحة لجميع الأبواب باستثنائها الباب ٣٢ ستكون جاهزة خلال الدورة الحالية للجنة ، بينما يتوقع أن تكون تقديرات الباب ٣٢ متاحة خلال الدورة الأربعين للجمعية العامة . وفيما يتعلق بشكل وعرض المسائل الرئيسية للميزانية البرنامجية ، فقد شرع في اجراء استعراض بهدف توفير وثيقة محسنة لغترات السنتين المقبلتين . وستألف هذه الوثيقة من جزئين هما : عرض موجز ينص على قضايا السياسة ؛ ووثيقة تفصيلية مساندة . وستقدم توصيات خاصة في الدورة الأربعين للجمعية العامة بشأن تنفيذ مثل هذا الترتيب فيما يتعلق بفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ .

٢ - المناقشة

٢٢ - أعربت اللجنة عن ارتياحها للتحسينات التي أدخلت على شكل ومضمون الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ . وعلقت وفود عديدة بصورة مواتية على التقدم المحرز في عرض المقدمة وفي المنهجية العامة .

٢٣ - وبينما جرى الترحيب بالنهج البرنامجي في الميزانية البرنامجية المقترحة ، فقد استفسرت وفود عديدة عن مدى تطبيق أقصى قدر من الاقتصاد كسياسة للميزانية . وعلسى نحو أخص أثبتت مناقشة بشأن معدل النمو الحقيقي البالغ ٤ر . في المائة للميزانية البرنامجية المقترحة . وأثنى بعض الوفود على الأمين العام لما بذله من جهود لابقاء النموسوفي الميزانية عند الحد الأدنى . وأعربت وفود أخرى عن عدم ارتياحها للنمو الهامشي للميزانية . ورأت وفود أخرى انه حتى معدل النمو البالغ ٤ر . في المائة هو أيضا معدل مرتفع لاسيما بالنظر الى ان البنود غير المتكررة تستبعد من حساب معدل النمو ، كما ذكر في الفقرة ٣٥ من المقدمة ، وان عددا من الأبواب يعرض على مستوى المواصلة فقط ؛ وانه ما ان يتم اعداد التقديرات المنقحة لهذه الأبواب حتى ييزيد معدل النمو زياداً ملموسة . غير ان بعض الوفود قد أعربت عن تشككها في استمرار قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بولايتها على النحو الذي يعكس أمانى جميع الدول الأعضاء ، ان تمر فترة سنتين تلو فترة سنتين دون أن يتحقق أى نمو حقيقي يذكر في الموارد المتاحة للمنظمة . ولا حظت عدة وفود انه في الوقت الذي يسود فيه قلق عام بشأن التراجع عن النهج التعسدي ، فقد تفسر الميزانية البرنامجية المقترحة على أنها دليل آخر على هذا التراجع على المستوى البرنامجي . كما أعربت بعض الوفود عن قلق آخر مرجعه الى أن عدم اليقين بشأن

توفر الأموال الخارجة عن الميزانية قد يفضي في النهاية الى نموسلبي عام في مجموع الموارد المتاحة للمنظمة في فترة السنتين المقبلة . وأعربت عدة وفود عن الرأي القائل بأنه كمنسلا كانت الموارد الخارجة عن الميزانية غير متاحة ، فان على الأمين العام أن يستخدم الموارد المرصودة في الميزانية العادية .

٢٤ - وعلى ضوء ما تقدم ، أكدت وفود عديدة على ضرورة تحقيق اكفا استفادة ممكنة من الموارد المتاحة . وفي هذا السياق ، أعربت اللجنة عن قلقها بشأن انتشار الاستعانة بالخبراء الاستشاريين الأمر الذي يتبدى بوضوح في جميع أجزاء وثيقة الميزانية ، ولكونه لا يوفر باستمرار ، في الشروط المتعلقة بالخبراء الاستشاريين ، تفصيل حسب أشهر العمل في جميع أجزاء الميزانية البرنامجية المقترحة ، بشأن إعادة تصنيف الوظائف المقترح من الأمين العام في بعض أبواب الميزانية ، بشأن النمو غير المتناسب للتكاليف الإدارية بالنسبة الى النوف في مجالات البرامج الفنية . وفي هذا الصدد أبدت عدة وفود قلقها بشأن تطبيق مبدأ التوزيع الجغرافي العادل لدى التعاقد مع الخبراء الاستشاريين . وأعربت وفود أخرى عديدة ، في حين أبدت موافقتها على هذا القلق المشروع ، عن السواى القائل بأن مناقشة مبدأ التوزيع الجغرافي العادل ليست من اختصاص اللجنة .

٢٥ - لاحظت اللجنة ان بعض الموارد المخصصة لاجتماعات هيئات حكومية دولية تقسدم تقاريرها الى اللجنة الثانية للجمعية العامة ، يمكن فيما بعد إعادة توزيعه في حالة اتبلع هذه الهيئات دورة للاجتماعات مدتها سنتان عملا بأحكام قرار الجمعية العامة ٣٩/٢١٧ المؤرخ في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ .

٢٦ - وسلمت وفود عديدة بأن تحديد الأولويات ، على نحو ما تطلبه القرارات ذات الصلة للجمعية العامة ، عملية صعبة . وأعرب بعض الوفود عن رأى مفاده ان مشاكسل البلدان النامية بوجه عام ، لاسيما البلدان النامية الافريقية ، كان ينبغي ايلائها أولوية أعلى . واستفسرت وفود أخرى عن سبب عدم تحديد أولويات في كل أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة . وفيما يتعلق بانها عناصر البرنامج استفسر بعض الوفود عما اذا كانت الأمانة العامة قد بذلت قصارى ما في وسعها في هذا الصدد ، لاسيما بالنظر الى ان عدد العناصر البرنامجية التي يقترح انهاءها أقل منه في فترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ . غير ان وفود أخرى رأيت انه ليس هناك مبرر لاعتذار الأمانة العامة عن انخفاض عدد حالات الانهاء .

٢٧ - وأبدت عدة وفود اعتراضا على النهج الذي اتبع خلال فترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ والذي يتمثل في التخلص من أنشطة أذنت بها الجمعية العامة دون الرجوع الى

تلك الهيئة . وقالوا انه لما كانت هذه الأنشطة مآذون بها من قبل تلك الهيئة ، فسلان التخلص منها ينبغي أيضا أن تأذن به هذه الهيئة . واعتضت تلك الوفود بشدة على التخلص من الأنشطة لمجرد انعدام الموارد ، البشرية أو المادية ، أو لأسباب أخرى ، مثل الأسباب ذات الصلة بمعدل الشواغر في بعض إدارات الأمانة العامة أو للجسـان الإقليمية .

٢٨ - وبينما علقت وفود عديدة على نحو موات على المنهجية المحسنة المتبعة في وثيقة الميزانية البرنامجية فقد أكدت أيضا على أن هناك مجالا للتحسين . وأكدت بصفة خاصة على الحاجة إلى الرصد السليم للأداء البرنامجي وعلى أهمية الوظيفة التي تضطلع بهـا وحدة الرصد المركزية في هذا الصدد .

٢٩ - وأشارت وفود عديدة إلى الأهمية التي تعلقها على أعضاء الطابع اللامركزي على الأنشطة بنقلها من الوحدات المركزية إلى اللجان الإقليمية وأعربت عن أسفها لأنه لم يتسم في هذا الصدد على ما يبدو ، إلا قدر ضئيل جدا . وأعرب أحد الوفود عن عدم ارتياحه إلى كون أن الزيادة المقترحة في عدد الوظائف والمهام في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ للجان الإقليمية لا يقابلها تخفيض في هذه الموارد في الوحدات المركزية .

٣٠ - وردا على التعليقات المبداءة ، قال الأمين العام المساعد لتخطيط البرامج وتنسيقها أن مفهوم مراعاة أقصى قدر من الاقتصاد ، على النحو الذي يلبسق فـسـسي الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، قد جمع بين عنصرين عامين هما : تبرير برنامجي لجميع الطلبات على الموارد ؛ واستطلاع لجميع إمكانيات تحقيق وفـسـسورات داخلية . ويفهم ضمنا من هذين العنصرين أنه لم يكن هناك معدل نمو " مستهدف " موضوع مسبقا ومحدد مركزي ، وأنه قد أولي اعتبار رئيسي لترجمة الولايات التشريعية إلى نواتج ملموسة ، وأنه قد استطلعت جميع طرق ووسائل إنجاز تلك النواتج بطريقة فعالة من حيث التكاليف تتفق مع الممارسة الإدارية السليمة دون أن يكون لذلك أثر ضار على الاحتياـجات البرنامجية ، كما أنهم يعنـيان ضمنا تحديد الأولويات وإنهاء بعض الأنشطة وإعادة توزيع الموارد من أنشطة ذات أولويات أدنى إلى أنشطة ذات أولويات أعلى . وفي الوقت ذاته ، سلم بأن مشكلة الموارد الخارجة عن الميزانية لا تزال مشكلة صعبة ، وأن من المرجح أن يستمر في المستقبل عنصر عدم اليقين فيما يتعلق بتوفرها .

٣١ - وفيما يتعلق بتحديد الأولويات ، أشار إلى أنه لم تحدد أولويات في بعض أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة بالنظر إلى أن تلك الأبواب لم تدرج بعد في الخطة المتوسطة الأجل . وأضاف قائلا أنه يقترح ، كما أوضح في المرفق التاسع للمقدمة ، إنهاء ٢٧ عنصرا برنامجيا . وقال أن ما قدم في الفقرة ٦ من المقدمة من تعليل لانخفاض عدد حالات الإنهاء إنما هوـو مقدم كافتراض . وفيما يتعلق بتحقيق اللامركزية فقد وجه انتباه اللجنة إلى أنه سيعرض عليها تقرير للأمين العام عن هذا الموضوع أثناء دورتها الحالية .

الباب ١ : تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً

١ - مقدمة

٣٢ - نظرت اللجنة ، في جلستها ٣٤ المعقودة في ٢٠ ايار/مايو ، في الباب ١ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ . وللاطلاع على استنتاجات وتوصيات اللجنة ، انظر الفقرات ٥٨٧ - ٥٩٣ أدناه .

٢ - المناقشة

٣٣ - ذكر عدد من الوفود أن من الصعب تقييم الجوانب البرنامجية من هذا الباب نظراً لأنها لم تقدم وفقاً للشكل البرنامجي المنصوص عليه في الانظمة المعمول بها . وقال ممثل شعبة الميزانية ان الجهود المبذولة في هذا المجال لم تنجح بعد وانه سيتم بذل جهود اضافية .

٣٤ - وبالإشارة الى الفقرة ١ - ٥ تساءل أحد الوفود عما اذا كانت الحاجة الى مساعدة مؤقتة انعكاساً لانخفاض عدد موظفي مكتب وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة أو لقلعود الادارات الفنية عن توفير الوثائق في الوقت المناسب .

٣٥ - وطلب أحد الوفود من الامانة العامة أن تقوم ، تيسيراً للمناقشات المقبلة بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة ، بإعداد ورقة عمل عن كل باب من ابوابها تبين فيها التغييرات المقترحة واسبابها وتجرى فيها مقارنة بالميزانية البرنامجية المعتمدة لفترة السنتين الحالية .

٣٦ - واستفسر عما ذكر في الفقرة ١ - ٦ من حاجة الى مدبر تصوير تليفزيوني والى " تحقيق البيانات الذى يعد عنصراً مستهلكاً للوقت " . وبالرغم مما ذكره ممثل ادارة الاعلام من معلومات فقد رثي ان هذه الطلبات ليس لها ما يبررها .

٣٧ - وبالنسبة للفقرة ١ - ٩ كان من رأى بعض الوفود انه لا بد من وجود مشكلة تتعلق بالوثائق نظراً لوجود طلبات لزيادة الموارد للطباعة الخارجية لوثائق مجلس الامن والجمعية العامة . واقترح ان تدرس لجنة المؤتمرات هذه المسألة .

٣٨ - وأبلغت اللجنة ببعض التنقيحات على نص برنامج مجلس الاغذية العالمي ستظهر في النص المطبوع النهائي لوثيقة الميزانية . واستفسر عن الحاجة الى الخبراء الاستشاريين المشار اليهم في الفقرة ١ - ٤١ . وكان من رأى أحد الوفود أن توفر منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة الخبرة اللازمة للمجالات الثلاثة المدرجة . وبعد

تدخل من ممثل مجلس الاغذية العالمي أعرب وفد آخر عن رأى مفاده ان الطلب المتعلق باستخدام خبراء استشاريين مبرر تماما .

٣٩ - وسأل أحد الوفود عما اذا كانت هناك ولاية محددة للسفر في " قارة امريكا الشمالية " والمشار اليه في الفقرة ١ - ٤٧ . وبعد أن شرح ممثل شعبة حقوقي الفلسطينيين ان الولاية " على نطاق العالم " اتفق على تعديل صياغة الفقرة .

٤٠ - وفيما يتعلق بالجزء الخاص بلجنة البرنامج والتنسيق ووفق على ان الترتيب الحالي لتخفيض خمسة أسابيع لاستعراض البرنامج في سنة الميزانية غير كاف . ونظرا لان هذه المسألة تتعلق بالميزانية بكاملها وليس بالبواب ١ فقط ، اتفقت اللجنة على انه ينبغي أن ينعكس ذلك في موقع مناسب في التقرير .

٤١ - واعترض أحد الوفود على ادراج سفر الموظفين المشار اليه في الفقرة ١ - ٥٠ .
٤٢ - وتساءلت بعض الوفود عن ضرورة سفر (أ) موظف من كل من أمانات اللجان الاقليمية الخمس ، (ب) موظف من مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ، فبينما على النحو المبين في الفقرة ١ - ٥١ . وشرح وكيل الامين العام المساعد لتخطيط البرامج والتنسيق أن من المصلحة القصوى للجنة أن يحضر اجتماعاتها ممثلو اللجان الاقليمية الذين يردون مباشرة على الاسئلة . وذكر انه يراوده شك في حضور ممثل عن مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية .

٤٣ - واعترض أحد الوفود على طلب انشاء وظيفة ف - ٤ المنصوص عليها في الفقرة ١ - ٧٥ نظرا لانها لا تعتبر عملا تفرغيا وذكر ممثل مكتب وكيل الامين العام للشؤون السياسية وشؤون مجلس الامن انه بصدور نشرة الامين العام عن تنسيق برنامج الامم المتحدة لمكافحة المخدرات (ST/SGB/203) اتسعت بدرجة كبيرة المسؤوليات المناطة بوكيل الامين العام . وشرح انه لا يوجد سوى ثلاثة موظفين فنيين في المكتب . وتعدت المسؤوليات الجديدة المعهود بها الى وكيل الامين العام نطاق تنسيق أعمال الوكالات الثلاث في فيينا . كما تضمنت تنسيق ما تضطلع به جميع الوكالات المتخصصة من أنشطة تتصل بالمخدرات وكذلك ابقاء الامين العام على علم بالتطورات والقضايا الهامة في ميدان مكافحة المخدرات .

تحفظ

٤٤ - أبدى أحد الوفود * اعتراضاته الشديدة على أنشطة لجنة ممارسة الشعب

* الولايات المتحدة الامريكية .

الفالسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وشعبة حقوق الفلسطينيين . وأبدى ذلك الوفد اعتقاده بان أنشطة اللجنة والشعبة متحيزة ولا تسهم في إيجاد حل سلمي لنزاع الشرق الاوسط .

الباب ٢ ألف - الشؤون السياسية وشؤون مجلس الامن ؛ وأنشطة صيانة السلم

١ - مقدمة

٤٥ - قامت اللجنة ، في جلساتها ١٧ الى ٢٠ و ٢٤ التي عقدت في ٩ و ١٠ و ١٤ ايار/مايو بالنظر في الباب ٢ ألف من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ . وللإطلاع على استنتاجات اللجنة وتوصياتها ، انظر الفقرات ٥٩٤ - ٦٠٠ أدناه .

٢ - المناقشة

٤٦ - أشار أحد الوفود الى الذكرى السنوية الاربعين للانتصار في الحرب العالمية الثانية في اوروبا وبين الحاجة الى مواصلة الكفاح من أجل تحقيق سلم العالم وأمنه . وأكدت وفود أخرى أن كثيرا من المثل العليا التي وهب لها الناس حياتهم لم تتحقق بعد .

٤٧ - وفيما يتعلق بالفقرة ٢ ألف - ١١ الواردة في الباب ٢ ألف ، أعرب عن آراء جد مختلفة بشأن ما اذا كان الجزء ذو الصلة من تقرير اللجنة عن دورتها الرابعة والعشرين بشكل أو لا بشكل ولاية لدائرة الخدمة الاخبارية في ادارة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الامن . وكان من رأى عديد من الوفود أن أشعر عدم ادراج ذلك النشاط في الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ (الفصل الاول ، الفقرة ١-٤) (٢) هو القضاء على أية امكانية لتفسير وجود هذه الولاية ، وبذلك يصبح من غير الممكن تبرير أي " تعزيز " للنشاط . ورأت وفود أخرى أن الفقرة ١٩ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن دورتها الرابعة والعشرين تتضمن هذه الولاية . وقال أحد الوفود أن هناك مسألة مبدأ هامة معرضة للخطر - وهي وجوب أن يرد ذكر جميع الأنشطة التي تشملها الميزانية البرنامجية في الخطة المتوسطة الاجل أولا .

٤٨ - وأبلغ مدير شعبة الميزانية اللجنة ان دائرة التنظيم الاداري ستجرى قريبا

استعراضا للخدمة الاخبارية ، وأن اللجنة وافقت على أن تحيط علما بالتأكيدات المقدمة من الامانة العامة في هذا الصدد وأن تنتظر نتيجة الدراسة بشرط توجيه انتباه المقيمين الى مضمون المناقشة بالكامل .

٤٩ - وأعربت وفود عديدة عن قلقها ازاء عدد خدمات وكالات أنباء البلدان المتقدمة النمو . وطلبت توسيع العدد ليشمل وكالات أنباء من مختلف اجزاء العالم النامي .

٥٠ - وطعنت هذه الوفود أيضا في أسباب توسيع الخدمة الاخبارية وزيادة عدد موظفي الامانة العاملين فيها من ٧ الى ١٤ ، خلافا للتفاهم الذي توصلت اليه اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين عندما نوقشت هذه المسألة في سياق التنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الاجل . ولم توافق هذه الوفود على أن هناك حاجة أو مبررا لتوسيع هذه الخدمة أو زيادتها . كذلك طعنت هذه الوفود في نوعية منتجات الخدمة وفي النزاهة التحريرية لمحتويات المنشورات . وردا على ذلك أوضح ممثل الامين العام انه كان لا بد من توفير الموظفين المعيّنين للقيام ، على أساس التناوب ، باعداد المنشورات اليومية الاربعة والاستعراض الصحفي اليومي والموجز الصحفي الاسبوعي ؛ كما قاموا بغربة وتوزيع المعلومات الواردة بالتلكس من مراكز الامم المتحدة للاعلام المنتشرة في ربوع العالم ، وذلك ثلاث مرات في اليوم ، وبغربة وتوزيع الاخبار الواردة من المحطات البرقية السبع ، التي توزع ايضا ثلاث مرات في اليوم .

٥١ - ووجهت وفود عديدة أسئلة حول المعايير والوسائل المستخدمة في وضع الاولويات وتوزيع الموارد المتصلة بعناصر البرنامج ذات الاولوية العليا وذات الاولوية الدنيا . ولوحظ أن ١١ من ١٢ عنصرا برنامجيا في البرنامج الفرعي ١ (أنشطة مجلس الامن واللجنة السياسية الخاصة) قد نالت أولوية عليا . وقال مدير شعبة الميزانية أن من الصعب على مديري البرامج تحديد الاولويات في مجالات الانشطة السياسية . وذكر ان بعض التقدم قد أحرز وان الجهود ستستمر .

٥٢ - وطعن وفد في الحاجة الى ادراج عنصر البرنامج ١ - ٩ (فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتعاون الدولي لتلافي حدوث تدفقات جديدة من اللاجئين) وعنصر البرنامج ١ - ١١ (اللجنة المخصصة المعنية بتنفيذ أحكام الامن الجماعي الواردة في ميثاق الامم المتحدة لحفظ السلم والامن الدوليين) في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ .

٥٣ - وأعربت بعض الوفود عن قلقها ازاء سياسة ايجار وصيانة المعدات (انظر الفقرات ٢ ألف - ١٦ ، و ٢ ألف - ١٨ ، و ٢ ألف - ٢٠ ، و ٢ ألف - ٢٧ و ٢ ألف - ٥١) كما أعربت عن قلقها ايضا ازاء تكلفة برامج الحاسبة الالكترونية . وقال مدير شعبة

الميزانية أن تكاليف الايجار مقابل تكاليف الشراء - وتكاليف برامج الحاسبة الالكترونية - قد درست بعناية وان قرار الشراء هو تعبير عن أن الشراء أوفر من الايجار، وان ورقة في هذا الشأن ستقدم الى اللجنة .

٥٤ - واعترض وفدان على الزيادة في الموارد المخصصة للطباعة الخارجية الواردة في الفقرة ٢ ألف - ٥ . وردا على ذلك قال ممثل شعبة الميزانية أن عدد صفحات الوثائق قد تضاعف تقريبا (من ١٤ . . . الى ٢٦ . . . صفحة) فيما بين فترتي السنتين ، بتكلفة تبلغ ١٢٥ . . . دولار وان تكلفة اصدار الوثائق الرسمية لمجلس الامن باللغة العربية ٣٠٠ . . . دولار .

٥٥ - واعترضت وفود عديدة على الحاجة الى الناتج الوسيط لعنصر البرنامج ٢ - ٢ وعلى صياغته (تعزيز السلم ، بما في ذلك تنسيق السنة الدولية للسلم) .

٥٦ - وتم الاتفاق على تناول مسألة مرات انعقاد اللجنة المخصصة للمحيط الهندي خلال مناقشة الباب ٢ باء (أنشطة شؤون نزع السلاح) .

٥٧ - وفيما يتعلق بعنصر البرنامج ٢ - ٣ (السلم والامن والتعاون في مجالات البحار والمحيطات) ، الناتجين ' ٣ ' و ' ٤ ' ، قررت اللجنة حذف الاشارة الى الأنشطة المتعلقة بمسألة انتاركتيكا بالنظر الى عدم وجود ولاية محددة .

٥٨ - وفيما يتعلق بالفقرة ٢ ألف - ٣٠ وجهت وفود عديدة أسئلة عن الخبراء الاستشاريين ، وأصرت على استخدام الخبرة الفنية الداخلية وعلى الالتزام الادق بمبدأ التمثيل الجغرافي .

٥٩ - وطلبت بعض الوفود حذف الناتج ' ٢ ' (عرض شهري لاحداث مختارة في مجال اضاء الطابع العسكري على الفضاء الخارجي ومنع ذلك) من عنصر البرنامج ٣ - ٦ (خدمات المعلومات الفضائية) . وردا على ذلك قام ممثل ادارة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الامن بتقديم معلومات اضافية تتعلق بادراج الناتج .

٦٠ - وفيما يتعلق بالبرنامج ٢ (شؤون قانون البحار ، الجزء الفرعي جيم ، أعرب أحد الوفود عن تحفظ بشأن ادراج البرنامج الفرعي ٤ (خدمة اللجنة التحضيرية للسلطة الدولية لقاع البحار والمحكمة الدولية لقانون البحار) .

٦١ - وفيما يتعلق بالفقرة ٢ ألف - ٥٦ ، أعربت بعض الوفود عن شك جاد في الحاجة الى تنظيم اجتماعين لفريق الخبراء المخصص لتسهيل قبول الاتفاقية وتطبيقها على نحو منسق وعن شك في مدى جدواهما وفائدتهما .

٦٢ - وفيما يتعلق بالجزء الفرعي هاء المتعلق بوكالة الأمم المتحدة لاغاشة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) طعن أحد الوفود في أساس توزيع موارد الموظفين بين البرامج الفرعية ومعايير هذا التوزيع ، وفي تحديد أولوية أنشطة البرنامج الفرعي ٢ (الخدمات الصحية) .

٦٣ - وقال ممثلو الأمين العام والمفوض العام للأونروا أن موارد الموظفين قد وزعت بين البرامج الفرعية على أساس نسبة أشهر العمل المكرسة لكل نشاط كما يقررها المفوض العام . وأبلغت اللجنة أن موارد البرنامج الفرعي ٢ من الموظفين تستكمل بموظفي منظمة الصحة العالمية الممولة تكاليفهم من ميزانية المنظمة (انظر الفقرة ٢ ألف - ١٠٢) .

٦٤ - وأعربت وفود عديدة عن قلقها إزاء الزيادة المطلوبة في عدد موظفي الأونروا ، وهي خمس وظائف جديدة ، وطعن في الأساس الذي يستند إليه طلب تلك الوظائف ؛ وأشارت هذه الوفود إلى إمكانية نقل موظفين دوليين من مقر الأونروا إلى الميدان لمواجهة الاحتياجات . وأعرب أحد الوفود عن قلقه لأن طلب الوظائف الإضافية الخمس ، سيزيد من البيروقراطية في الوكالة وسأل عما إذا كان تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن الأونروا (A/38/143) المشار إليه في الفقرتين ٢ ألف - ١٠٤ و ٢ ألف - ١٠٥ قد وافقت عليه أي هيئة حكومية دولية . وأيد وفد آخر اقتراح إنشاء الوظائف الإضافية الخمس في الأونروا على النحو الموصى به .

٦٥ - وقال ممثل المفوض العام للأونروا أن اللجنة السياسية الخاصة قد نظرت في تقرير وحدة التفتيش المشتركة في دورة الجمعية العامة الثامنة والثلاثين ، وإن كانت لم تتخذ بشأنه أية قرارات رسمية ، وأن طلب وظائف إضافية للميدان قد تم التقدم به على أساس مقترحات المانحين وبعد بحث إمكانات نقل الموارد المتوفرة .

الباب ٢ با - أنشطة شؤون نزع السلاح

١ - مقدمة

٦٦ - نظرت اللجنة في جلساتها ٢٠ و ٢٤ و ٢٥ المعقودة في ١٠ و ١٤ و ١٥ أيار/مايو في الباب ٢ با من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ . وللاطلاع على استنتاجات وتوصيات اللجنة ، انظر الفقرات ٦٠١ - ٦٠٨ أدناه .

٢ - المناقشة

٦٧ - لاحظت اللجنة أهمية دور الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح والأولوية التي

يوليها اياه الأمين العام . الا أن عددا من الوفود أعربوا عن تحفظاتهم فيما يتعلق بمعدل النمو البالغ ٢١ في المائة في ادارة شؤون نزع السلاح بالمقارنة مع المتوسط الاجمالي البالغ ٤ر. في المائة في الميزانية البرنامجية المقترحة .

٦٨ - ووجه بعض الوفود النظر الى أنه لم يراع النظام المتعلق بتسمية عناصر برنامجية ذات أولوية طيا ودنيا تمثل كل فئة منهما قرابة ١٠ في المائة من الموارد المطلوبة وذلك بوجه خاص في البرنامج الفرعي ١ (المداولة والتفاوض) . وكررت اللجنة التأكيد على أنه يتعين الاقتبال لهذا النظام .

٦٩ - وردا على سؤال يتعلق بالتداخل الممكن بين مكتبه مراجع نزع السلاح (عنصر البرنامج ٢ - ٢) ومكتبة داغ همرشولد ، أوضح ممثل الادارة أن كثيرا من الكتب الموجودة في مكتبة مراجع نزع السلاح مستعارة على أساس دائم من مكتبة داغ همرشولد التي تعتبر ان مكتبة مراجع نزع السلاح هي بمثابة مركز مراجع .

٧٠ - وفيما يتعلق بالطلق الذي أعرب عنه ازاء الازدواجية في منشورات البرنامج الفرعي ٢ (المعلومات المتعلقة بنزع السلاح) ومنشورات البرنامج الفرعي ٥ (الحملة العالمية لنزع السلاح) ، أوضح ممثل الادارة الفروق في مادة مواضيع البحث وأشار الى أن المستعملين النهائيين أيضا متباينون .

٧١ - وأبلغ ممثل شعبة الميزانية اللجنة بأن خطأ مطبعيا قد وقع في اطار عنصر البرنامج ٢ - ٣ وأنه ينبغي ابدال مواضع أسماء المنظمات المذكورة في الناتجين المتوسطيين ٢' و ٣' . وبعد ادخال التصويب طلب أحد الوفود أن تحذف من الناتج المتوسط ٣' الاشارة الى جمعية الأمم المتحدة بالولايات المتحدة الأمريكية .

٧٢ - وردا على بعض الأسئلة ، بين ممثل الادارة أي المنشورات كانت للبيع واللغات التي نشرت بها . وتم الاتفاق على أنه ينبغي أن تدرج هذه المعلومات في سرد الميزانية .

٧٣ - وردا على أسئلة أثيرت فيما يتعلق بالنسب المتعلقة بالبرنامج الفرعي ٥ (الحملة العالمية لنزع السلاح) من كل من موارد الميزانية العادية والتبرعات ، قال ممثل الادارة أن الأنشطة الممولة من الميزانية العادية قبل عام ١٩٨٢ ستظل تمويل على هذا النحو . ولن تمويل من الموارد الخارجية من الميزانية الا تلك الأنشطة الاضافية التي يضطلع بها منذ عام ١٩٨٢ . وتفاصيل الأموال التي تم تلقيها حتى الآن هي ٢٥ من ملايين الدولارات بالعملات غير القابلة للتحويل و ٧ر. من ملايين الدولارات بعملات قابلة للتحويل . وقد استخدمت العملات غير القابلة للتحويل في أنشطة النشر داخل كل من البلدان المانحة .

٧٤ - وأبدت بضعة وفود تحفظات فيما يتعلق بملاءمة عنصر البرنامج ٥ - ١ (حفظ سجل لأوساط الحملة العالمية لنزع السلاح) . وبعد أن أبلغ ممثل الادارة عن أن

هذا السجل هو مجرد قائمة مناوين بريدية اساسها الحاسبة الالكترونية وان ادارات كثيرة أخرى قد وضعت أيضا قوائم كهذه ، أعربت بعض الوفود عن قلقها ازاء وضع تلك القوائم واتاحتها واستخدامها وموثوقيتها وكما لها . وطلبت معرفة ما اذا كانت توجد أية مبادئ توجيهية داخل الادارة في هذا الصدد ، وطلبت وضعها اذا لم تكن موجودة . وذكر ممثل الادارة أنه ستجرى مشاورات داخل الادارة بشأن تلك المسألة .

٧٥ - وعادت اللجنة الى مسألة دورية انعقاد اللجنة المخصصة للمحيط الهندي التي أثيرت أثناء مناقشة الباب ٢ ألف (الباب الفرعي ٣ ، عنصر البرنامج ٢ - ٣) (السلام والتعاون في مجالات البحار والمحيطات) ، الناتج '١' ، فأبلغت بأن الجمعية العامة قد قامت بصياغة الولاية في دورتها التاسعة والثلاثين .

٧٦ - وطلبت بعض الوفود اضافة عنصر برنامجي يتناول نزع السلاح والتنمية الى هذا الباب وذلك بغية أن تؤخذ في الاعتبار المجموعة الكاملة للأنشطة التي تضطلع بها ادارة شؤون نزع السلاح .

٧٧ - وفيما يتعلق بالمنشورات ، تساءل أحد الوفود عما اذا كانت هناك أية استجابة من القراء وما اذا كانت هناك آلية لتقييم فائدة المنشورات . وذكر ممثل الادارة أن الاستجابة ترد عن طريق الاتصال اليومي بأوساط الحملة العالمية لنزع السلاح فسي المؤتمرات الاقليمية التي يحضرها ممثلو الأوساط الرئيسية في المنطقة ، وعن طريق البريد الموجه الى الادارة من منظمات فرادى . وطلبت عدة وفود قائمة بالخبراء الاستشاريين الذين استخدموا أثناء فترة السنتين الحالية ، بما في ذلك توزيعهم الجغرافي . وردا على ذلك ، أشارت الأمانة العامة الى أن هذه القائمة تقدم الى الجمعية العامة سنويا وان الآراء التي أعربت عنها الوفود فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي العادل سوف تؤخذ في الاعتبار .

الباب ٣ - الشؤون السياسية والصاية وانهاء الاستعمار

١ - مقدمة

٧٨ - نظرت اللجنة ، في جلستها ٥٠ و ٥١ المعقودتين في ٢٨ أيار/مايو ، في الباب ٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ . ولإطلاع على استنتاجات وتوصيات اللجنة ، انظر الفقرات ٦٠٩ - ٦١١ .

٢ - المناقشة

٧٩ - أعرب وفدان عن تحفظاتهما بشأن مستوى الموارد المخصصة للسفر في ميزانيتي مجلس الامم المتحدة لناميبيا واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لانهما يشعران بأن هذا السفر الكثير لا يحقق أى غرض مفيد ، سواء للأمم المتحدة أو للقضايا التي تمثلها هاتان الهيئتان . وأعرب وفد عن رأى مؤداه ان مستوى الموارد المخصصة للسفر مبرر وان هذا السفر يخدم الأغراض المذكورة .

٨٠ - وأعرب احد الوفود عن تحفظه فيما يتعلق بالموارد المخصصة لتنفيذ عناصر البرنامج المتصلة بالتعاون مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ودعم أنشطتها . وأعرب ذلك الوفد أيضا عن معارضته لاستخدام الخبراء الاستشاريين وغير ذلك من الموارد لتنفيذ الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا ، المشار اليها في الفقرة ٣ - ٨٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة .

٨١ - وردا على سؤال أثير حول التداخل الممكن في الامانة العامة بصدد الأنشطة الاعلامية المضطلع بها من أجل ناميبيا ، أوضح ممثل الامانة العامة أن فرقة عمل خاصة ، تضم ممثلين لادارة الشؤون السياسية والصاية وانهاء الاستعمار وادارة شؤون الاعلام ومفوضية الامم المتحدة لناميبيا ، قد أنشئت في عام ١٩٨٣ بغية التنسيق بين جميع الأنشطة الاعلامية وانه لم يحدث أى ازدواج منذ ذلك الحين .

٨٢ - وأعرب عن تحفظ فيما يتعلق بالاشارة الى تيمور الشرقية في الفقرة الفرعية ٣ - ٣٠ (أ) .

٨٣ - وتساءل أحد الوفود عن الولايات المناطة بادارة الشؤون السياسية والصاية وانهاء الاستعمار لتنفيذ النواتج من ' ١ ' الى ' ٣ ' في اطار البرنامج الفرعي ٤ (تقصي الحقائق والمساعي الحميدة) . وأعرب ذلك الوفد عن اعتقاده بعدم ضرورة الاضطلاع بمثل هذه الأنشطة الا وفقا لولايات محددة ممنوحة من الجمعية العامة أو من مجلس الأمن . وقالت وفود أخرى انه ينبغي الابقاء على هذه النواتج في هذا البرنامج الفرعي حسبما عرضت .

٨٤ - وطلب أحد الوفود تحديد القرار الذي كلفت بموجبه اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بتقديم اقتراحات محددة الى مجلس الأمن ، كما جاء في الفقرة ٣ - ٨ . وبما ان ممثل الأمين العام لم يتمكن من تقديم تفاصيل هذا القرار ومن القول بأن الصياغة ذاتها استخدمت في الميزانية البرنامجية الحالية ، اقترح هذا الوفد حذف عبارة " بتقديم اقتراحات محددة الى مجلس الأمن " ، الواردة في الفقرة ٣ - ٨ . بيد أن وفدا آخر اعترض على هذا الاقتراح .

٨٥ - واقترح أحد الوفود الاستعاضة عن عبارة " لم يتم انهاء الاستعمار فيها بعد " الواردة في الفقرة ٣ - ١٠ بعبارة " في قائمة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي " ، حسب توصية اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين (٣) . وأكد ممثل الامانة العامة للجنة ان تصويبا سوف يدرج في الصيغة النهائية للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ .

٨٦ - واستفسر أحد الوفود عن معنى عبارة " للشعوب المستعمرة وحركات تحريرها " الواردة في الفقرة ٣ - ٢٥ واقترح تنقيح هذه العبارة بحيث تصبح " للشعوب المستعمرة وحركات التحرير التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية " .

الباب ٤ - أجهزة تقرير السياسة (الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية)

١ - مقدمة

٨٧ - نظرت اللجنة ، في جلساتها من ١٥ الى ١٧ و ٣٤ الى ٣٦ المعقودة في ٨ و ٩ و ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٥ ، في الباب ٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ . وللاطلاع على استنتاجات وتوصيات اللجنة انظر الفقرات ٦١٢ - ٦١٥ أدناه .

٢ - المناقشة

٨٨ - أثناء المناقشة العامة للباب ٤ ، أعرب عدد من الوفود عن ارتياحه ازاء الباب ككل . الا ان بعض الوفود أعرب عن قلقه ازاء سفر موظفي اللجان الاقليمية الى اجتماعات اللجان الفنية واللجان الدائمة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وازاء الاستخدام المقترح للخبراء الاستشاريين في مؤتمر الامم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية .

(أ) لجنة التخطيط الانمائي

٨٩ - أثبتت تساؤلات بشأن ولاية لجنة التخطيط الانمائي ونواتجها . واقترح أحد الوفود رفع توصية الى المجلس الاقصادى والاجتماعي بأن يقوم المجلس بدراسة أعمال تلك اللجنة بغية تنقيح ولايتها ، فضلا عن تغيير نمط اجتماعاتها واختيار أعضاء جدد ليحلوا محل الاعضاء المتغيبين واختيار خبراء اضافيين .

٩٠ - وكان من رأى وفود أخرى ان عمل لجنة التخطيط الانمائي هو عمل هام . وذكرت هذه الوفود ان لجنة البرنامج والتنسيق لا تعتبر على أى الحالات الهيئة الصحيحة لتقييم عمل لجنة التخطيط الانمائي .

٩١ - وردا على الاسئلة التي طرحتها الوفود ، شرح ممثل الامين العام الوضع قائلا ان لجنة التخطيط الانمائي تتألف من خبراء يشاركون في أعمال اللجنة بصفتهم الشخصية . لذلك فان نفقات سفر اللجنة مرتفعة بالمقارنة بنفقات سفر معظم الهيئات الفرعية الأخرى التابعة للمجلس الاقصادى والاجتماعي لانه وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٩٨ (د - ١٧) المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٢ ، فان الامم المتحدة مسؤولة عن تكاليف سفر واعاشة هؤلاء الخبراء . وقال ان نواتج اللجنة ، كنواتج الهيئات الأخرى ، هي التقارير المتعلقة بدوراتها . كما ان نواتج اللجنة تظهر ايضا في مجلة التخطيط الانمائي "Journal of Development Planning" ، التي تصدرها ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية في اطار البرنامج المتعلق بقضايا وسياسات التنمية العالمية . كما شرح ان احد الافرة العاملة التابعة للجنة يعقد اجتماعاته خارج المقر لان هذه الاجتماعات تعقد اثناء الدورات العادية للجمعية العامة في الوقت الذي لا تتوفر فيه مرافق لاجتماعات الفريق العامل في نيويورك . وهذا هو نفس السبب في عقد اجتماع السنتين للفريق العامل التابع للجنة الاحصائية في جنيف .

٩٢ - وفيما يتعلق بالاعتماد المخصص لسفر الموظفين من اللجان الاقليمية لحضور اجتماعات لجنة التخطيط الانمائي ومعظم الهيئات الفرعية الأخرى التابعة للمجلس ، شرح ممثل الامين العام أن حضور هؤلاء الموظفين أمر ضروري لاعطاء المنظور الاقليمي للمناقشات المتعلقة بالمسائل الموضوعية . وليس من الممكن دائما أن يشارك مكتب الاتصال التابع للجان الاقليمية ، الذي يتألف من ثلاثة موظفين من الفئة الفنية فقط ، في جميع هذه المناقشات الموضوعية . بيد انه في حالة لجنة التخطيط الانمائي بالذات ، ذكر ان موظفي اللجان الاقليمية لم يطلب اليهم كثيرا ان يشاركوا بنشاط في المناقشات التي جرت في دورات اللجنة التي عقدت مؤخرا .

٩٣ - وفيما يتعلق بنمط اجتماعات لجنة التخطيط الانمائي ، ذكر ممثل الامين العام انه وقت اعداد مقترحات الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، أبلغت

الامانة العامة ان المناقشات ما زالت جارية بشأن هذه المسألة . وعلى أى الحالات لا تستطيع أية هيئة تابعة للامم المتحدة أن تغير جدول اجتماعاتها ما لم يكن هناك بيان بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية وما لم تكن هناك موافقة على هذا التفسير من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ، أو من لجنة المؤتمرات بدلا من الأخيرة .

(ب) مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

٩٤ - فيما يتعلق بمؤتمر الامم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية اعترض عدد من الوفود بشأن عدد الوظائف المؤقتة التي يقترح الاحتفاظ بها في الميزانية خلال الفترة الواقعة بين اختتام اعمال المؤتمر في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٦ ونظر الجمعية العامة في تقريرها بعد سنة . وأشارت هذه الوفود الى انه ليست هناك أنشطة برنامجية أو ولاية تجر استمرار هذه الوظائف خلال تلك الفترة . وأعرب أعضاء آخرون للجنة عن قلقهم ازاء عدد أشهر العمل المطلوبة لخدمات الخبراء الاستشاريين في الوقت الذي توجد فيه أيضا خطط لعقد اجتماع لفريق خبراء مخصص مؤلف من أشخاص بارزين على الصعيد الدولي .

٩٥ - وسأل أحد الوفود عن السبب وراء عدم تمكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من القيام بأنشطة المتابعة للمؤتمر . وقد سئل أيضا عن السبب وراء عدم تمكن الوكالة من القيام بالاعمال المسندة الى الخبراء الاستشاريين . وتساءل عدد من الوفود بشأن العدد الكبير من الموظفين المقترح لتناول الجوانب الاعلامية للمؤتمر بالمقارنة بعدد الموظفين الذين يقومون بخدمة المؤتمر ككل .

٩٦ - وفي معرض الرد ، أشار ممثل الامين العام الى أن الجمعية العامة كانت قد قررت اسناد مسؤولية الاعداد للمؤتمر وعقده الى وحدة مخصصة صغيرة بالامانة يرأسها مساعد للامين العام ، وليس الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ومع ذلك فان للوكالة دور في دعم المؤتمر . ونظرا لانه لا توجد اية ادارة أو مكتب في الامانة العامة للامم المتحدة مكلفة بالمسؤوليات التي تضم مسؤوليات امانة المؤتمر ، فانه ستكون هناك حاجة الى الاحتفاظ بجانب ملائم من امانة المؤتمر للاضطلاع بأنشطة مثل الصياغة النهائية لتقرير المؤتمر ، وذلك خلال الفترة الواقعة بين اختتام أعمال المؤتمر والدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة .

٩٧ - وأشار ممثل الامين العام كذلك الى ان امانة المؤتمر قد تم قصرها عن قصد على عدد قليل من الموظفين الطميين بتخصصات متعددة والمديرين بغرض تخفيض التكاليف ،

مع ترك الاعمال التحضيرية العالية التخصص ليقوم بها الخبراء الاستشاريين ، الذين يلجأ الى خدماتهم كلما دعت الضرورة . وقال ان الخبراء الاستشاريين يلزمون لاعداد وثائق العمل ، بينما سيقوم فريق الاشخاص البارزين ، الذي يصدر له تكليف محدد من اللجنة التحضيرية للمؤتمر باصدار التوصيات للمؤتمر ، وذلك بصورة جزئية على اساس مناقشة تلك الوثائق .

٩٨ - وفيما يتعلق بعدد موظفي الخدمات الاعلامية ، اشار ممثل الامين العام الى انه من الصعب ان تذكر النسبة الصحيحة التي ينبغي ان تكون موجودة بين الموظفين الذين يقومون بخدمة المؤتمر وموظفي الاعلام ؛ بيد ان الامانة العامة ستقوم باستعراض الاحتياجات بصفة مستمرة .

تحفظ

٩٩ - واحتفظ وفد * بموقفه بشأن عناصر البرنامج الواردة في الفقرات ٤ - ١١ الى ٤ - ١٤ . وقال انه يرى ان الناتج الضئيل للجنة التخطيط الانمائي يشكل ازدا واجبا لعمل تم القيام به في مجال آخر داخل منظومة الامم المتحدة ولذلك فهو لا يبرر النفقات التي انطوى عليها . واعرب عن رأى ترى بانه لم يؤذن ، في اطار عناصر البرنامج المذكورة ، بأى نفقات لسفر واعاشة لأي فرد لا يعتبر من الاعضاء المعيّنين على النحو الواجب في لجنة التخطيط الانمائي .

الولايات المتحدة الامريكية .

*

**الباب ه ألف - مكتب المدير العام للتنمية والتعاون
الاقتصادي الدولي**

١ - مقدمة

١٠٠ - نظرت اللجنة في جلستها ٢١ ، المعقودة في ١٣ أيار/مايو في الباب ه ألف من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ . ولإطلاع على استنتاجات وتوصيات اللجنة ، انظر الفقرات ٦١-٦٢ أدناه .

٢ - المناقشة

١٠١ - رحبت عدة وفود بالعرض المحسن لأنشطة مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، الوارد في وثيقة الميزانية . وأعربت ، مع ذلك ، عن اعتقادها بأنه كان بالمستطاع بذل جهود أكبر لجعل الشكل متوافقا مع عرض البرامج في الأبواب الأخرى للميزانية البرنامجية المقترحة . ورغب أحد الوفود أيضا في معرفة ماذا تم بالنسبة لنشـرة الأمين العام ، وقسم الكتيب التنظيمي المخصصين لمكتب المدير العام ، واللذين حشنت اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين على إصدارهما (٤) .

١٠٢ - وتركز جانب كبير من المناقشة الفنية على سير العمل بمكتب المدير العام . وأبدت معظم الوفود ملاحظات على الأهمية التي تعلقها على وظيفة المكتب المتعلقة بالتنسيق على نطاق المنظومة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . واعتبرت أن هذه الوظيفة ذات أهمية خاصة في ضوء ضرورة تجنب ازدواج الأنشطة داخل منظومة الأمم المتحدة . وأكدت بعض الوفود على ضرورة زيادة اشتراك مكتب المدير العام في الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وتساءلت بعض الوفود ، في هذا الخصوص كذلك ، عن كيفية قيام المكتب بتنسيق جهود الأمم المتحدة بشأن حالة الطوارئ في أفريقيا .

١٠٣ - وفيما يتعلق بموضوعات برنامجية أكثر تحديدا ، أشارت بعض الوفود إلى أن تقديم المساعدة للدول الأعضاء في مجال المشاورات والمفاوضات المتعلقة بالقضايا الاقتصادية العالمية ، على النحو المقترح في الفقرة الفرعية ه ألف-٣ (أ) ، يتعين أن يكون بنـاءا على طلب من الأجهزة الحكومية الدولية . وأعربت أيضا عن شكوكها في أن "ترويج" الخيارات التي تيسر احراز تقدم في المفاوضات الاقتصادية ، المشار إليه في نفس الفقرة ، هو الوظيفة المناسبة للمكتب . وفيما يتعلق بالفقرة الفرعية ه ألف-٣ (ز) ، رأت عدة وفود أنه

ينبغي أن يعهد بالمسؤولية الأولية عن الأنشطة في مجال نزع السلاح والتنمية ، الى ادارة شؤون نزع السلاح . ولا حظ أحد الوفود أيضا انه يتعين الاشارة في القسم الخاص بالتعاون الدولي لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

١٠٤ - وأعربت بعض الوفود عن قلقها بشأن اقتراح إعادة تصنيف إحدى الوظائف من الرتبة مد - ٢ الى وظيفة أمين عام مساعد ، ولا حظت أن توصية وحدة التفتيش المشتركة (٥) لا تشكّل في حد ذاتها تكليفا بإعادة التصنيف . ومع ذلك ، أعربت وفود أخرى عن اعتقادها بأن إعادة تصنيف الوظيفة من شأنها أن تسهم اسهاما مفيدا في تعزيز المكتب ، وذلك على وجه الخصوص بتعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة . وشككت بعض الوفود أيضا في ضرورة توفير ٣٢ شهر عمل للخبراء الاستشاريين ، كما هو مقترح في الفقرة هـ ألف - ١٣ . واستفسرت عما اذا كانت الادارات الفنية لا تستطيع بالفعل أن تقوم بأعداد بعض الدراسات التي سيضطلع بها الخبراء الاستشاريون ، وأكدت على ضرورة تفادي ازدواج الأنشطة . ورئي أيضا أن وصف المهمة الثانية الوارد تحت الفقرة هـ ألف - ١٣ غير واضح تماما ، لاسيما المعنى المقصود من عبارة " في إطار الأمم المتحدة " .

١٠٥ - وذكر المدير العام ، ردا على الأسئلة والتعليقات التي اثيرت أثناء المناقشة ، أن طبيعة المهام المنوطة بمكتبه تجعل من المتعذر تقديم نص برنامجي كما يحدث في الابواب الأخرى ، حيث يعالج المكتب موضوعات غير متكررة ، مع صعوبة التخطيط المسبق لأنشطة معينة . وأضاف أن القسم المتعلق بالكتيب التنظيمي للمكتب لم يصدر بعد نظرا لأن الهيكل التنظيمي للمكتب لا يزال قيد الاستعراض ، ألا أنه سيتم منح أولوية من الاهتمام بهدف الفراغ منه قبل نهاية العام . وذكر المدير العام كذلك أن مكتبه يراعي في عطيه ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

١٠٦ - وانتقل الى مسألة الوظيفة التنسيقية المنوطة بمكتبه ، فأكد المدير العام أمام اللجنة ، انه يجري بذل كل جهد ممكن لتفادي الازدواج مع أنشطة الادارات الفنية . واستشهد بعدة حالات تحسّن فيها تنسيق الأنشطة بسبب وجود مكتبه . وأضاف أن مكتبه يشترك بصورة نشطة ، داخل الأمم المتحدة نفسها ، في إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة المعروضة حاليا على اللجنة . وأشار الى الدور التنسيقي الذي يقوم به مكتبه في الأنشطة التنفيذية ، وفي توجيه المنسقين المقيمين ، على أساس المنظومة ككل . وأردف قائلا ، ان المنسقين المقيمين قاموا ، بالنسبة لحالة الطوارئ في افريقيا ، بتقديم مساعدة كبيرة . وانه اضطلع بنفسه باسم الأمين العام ، وبالشراكة مع الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا ، برئاسة فرقة عمل معنية بافريقيا ، عندما تحولت الحالة فيها الى الأسوأ ، وقال انه اوصى بإنشاء مكتب جديد تحت قيادة مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

١٠٧ - وأشار المدير العام ، فيما يتعلق باقتراح إعادة تصنيفه وظيفته من الرتبة مد - ٢ ، أنه ، بعد ايمان النظر في المسألة ، خلص الى ان سير العمل في مكتبه بصورة أفضل وأكثر فعالية يتطلب اتخاذ ذلك الاجراء في هذا الوقت . وفي هذا الصدد ، وجه انتباه اللجنة الى أنه لتجنب أى آثار مالية ، فان إعادة تصنيف الوظيفة من الرتبة مد - ٢ انما يقترن بالتخلي عن وظيفة من الرتبة ف - ٥ . وأضاف ان الاقتراح لا يستند فقط الى التوصيات ذات الصلة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة ، وانما يستند ، وهذا هو الأهم ، الى الاحتياجات الحقيقية والفنية للمكتب في ضوء التجربة . وذكر المدير العام أيضاً أنه لا يعتبر استخدام ٣٢ شهر عمل للخبراء الاستشاريين في مكتب صغير كمكتبه منوط به هذه المسؤوليات الكبيرة ، أمراً لا ينطوي على افراط . وأضاف ان الخبراء الاستشاريين سيلجأ اليهم على أساس خاص ، عند الاقتضاء .

الباب ٥ با* - مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

١ - مقدمة

١٠٨ - نظرت اللجنة في جلساتها من ٢٥ الى ٢٧ ، المعقودة في ١٥ أيار/مايو ، في الباب ٥ با* من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ . ولإطلاع على توصيات اللجنة ، أنظر الفقرتين ٦٢٢ - ٦٢٣ أدناه .

١٠٩ - ولا حظ المدير التنفيذي لمركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، ان المركز قد ظهر الى حيز الوجود منذ خمس سنوات اضطلع خلالها ، بموجب الولاية الممنوحة له ، بمهام على نطاق المنظومة في ميدان العلم والتكنولوجيا . وقد أدرجت المهام المحددة المنتظر الاضطلاع بها في فترة السنتين القادمة تحت أربعة برامج فرعية وترد في السباب الفرعي جيم من الباب ٥ با* .

٢ - المناقشة

١١٠ - طرحت في أثناء المناقشة أسئلة عن السبب في ادراج عنصرى البرنامج ٢ - ٢ الى ٢ - ٤ بشكل منفصل . واقترح أحد الوفود دمج عنصرى البرنامج ٢ - ٢ و ٢ - ٤ . ووجه سؤال عن السبب في عدم ادراج نواتج نهائية في اطار عنصرى البرنامج ٢ - ٢ و ٢ - ٤ . وذكر أحد الوفود انه يرى ان هناك ازداً واجاً ظاهرياً في عنصرى البرنامج ١ - ٥ و ١ - ٤ .

١١١ - وقد طرحت أسئلة عن انهاء عنصرى البرنامج ١-٣ و ١-٤ المضمنين في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ ، واعادة توزيع الموارد على عنصر البرنامج الجديد ١-٣ (أنظر الفقرة ٥ باء) . وفيما يتعلق بعنصر البرنامج ١-٣ أعربت بعض الوفود عن شكوكها ، ومتساطة عما اذا كان لدى المركز الخبرة الكافية لتناول موضوع على هذا القدر من التعقيد ، لا سيما انه يتوقع لذلك العنصر البرنامجي أن يتوفر له خلال فترة السنتين بأكملها ، شهر عمل واحد فقط من شهر عمل الخبراء الاستشاريين (أنظر الفقرة ٥ باء ١-٣) . ولا حظ أيضا أحد الوفود أن كلمة "تختارها" الواردة في وصف مهمة الخبير الاستشاري في اطار عنصر البرنامج ١-١ (أنظر الفقرة ٥ باء ١-٣) تشير الى عدم وجود ولاية من أجل دراسات المعلومات الأساسية . كما طرحت أيضا أسئلة عن الأسباب الداعية الى اعتبار عناصر البرنامج ٢-٤ و ٢-٦ و ٣-٤ ذات أولوية دنيا .

١١٢ - وأثيرت عدة ملاحظات عن المنشورات المبرمجة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ . وأعرب أحد الوفود عن رغبته في معرفة عدد المباع من كل منشور ، حيث ان ذلك سوف يبين مستوى الاهتمام بانتاج المركز . غير ان وفدا آخر كان من رايه ان القضية الهامة فيما يتعلق بالمنشور المطروح للبيع هي ما اذا كان مصح به بموجب ولاية تشريعية أم لا . وأثير أيضا سؤال عن الفرق بين "نشرة نظام التنبيه الى التكنولوجيات المتقدمة" في اطار عنصر البرنامج ١-٢ و "آخر الانباء" في اطار عنصر البرنامج ٤-٤ ؛ رأى أحد الوفود أن النشرة الأولى ينبغي أن تمول من موارد خارجة عن الميزانية .

١١٣ - أوضح المدير التنفيذي ، في معرض اجابته عن مختلف الاسئلة المطروحة ، أن تنسيق الأنشطة في اطار عنصر البرنامج ٢-٤ مقصور على الأمم المتحدة ذاتها ، بموجب سلطة الأمين العام . وان تنسيق الأنشطة في اطار عنصر البرنامج ٢-٢ على نطاق المنظومة كلها . وان مهمة فرقة العمل المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية التابعة للجنة التنسيق الإدارية في اطار عنصر البرنامج ٢-٣ تتعلق بكل من هذين العنصرين من عناصر البرنامج . كما أوضح أنه لم تدرج نواتج طبعا للممارسة القياسية ، نظرا لان عنصرى البرنامج ٢-٣ و ٢-٤ لا يقدمان خدمات للمستعطين من خارج أمانات منظومة الأمم المتحدة . وفيما يتعلق بالازدواج الظاهري في عنصرى البرنامج ١-٥ و ١-١ ، فقد سبق أن شرح أن الأول يشير الى أنشطة المركز ، في حين يتناول الثاني شبكة مراكز التنسيق .

١١٤- وأعرب المدير التنفيذي عن اتفاقه مع وجهة النظر القائلة بأن العمل الذي سيضطلع به في إطار عنصر البرنامج ١ - ٣ هو معقد حقا ، وأنه لا يتوقع ان تتوفر اجابات كاملة في فترة سنتين واحدة . وذكر ان عنصرى البرنامج ١ - ٣ و ١ - ٤ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ قد انهيئا وفقا للمادة ٤ - ٦ من تخطيط البرنامج . وبالمثل تم تحديد الأولويات وفقا لنفس المادة . وقد اقترح ايلاء عنصر البرنامج ٢ - ٤ أولوية دنيا نظرا لان تنسيق أنشطة الامانة العامة يضطلع بها في مكاتب اخرى ايضا . ويرجع السبب من ايلاء أولوية دنيا الى عنصرى البرنامج ٢ - ٦ و ٤ - ٣ الى قدرة المركز المحدودة نسي التأثير على الأنشطة الواردة في إطار هذين العنصرين البرنامجيين .

١١٥- وفيما يتعلق بالمنشورات ، لاحظ المدير التنفيذي ان كل من منشورات المبيع ينبغي بفرض محدود ، وأنه ليس هناك تداخلا بينها . وأوضح ان " آخر الانباء " رسالة اخبارية للاعلام العام ؛ في حين ان " نشرة نظام التنبيه الى التكنولوجيات المتقدمة " تركز على تكنولوجيات جديدة محدودة وفقا للولاية المخولة للمركز من اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها الخامسة ؛ اما المنشورات التي تتعلق بأنشطة اللجنة الاستشارية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية فهي تستند بدرجة كبيرة الى عمل أفرقة الاختصاصيين المخصصة التابعين للجنة .

الباب ٥ جيم - مكتب اتصال اللجان الاقليمية

١- مقدمة

١١٦- نظرت اللجنة في جلستها ٥٣ المعقودة في ٢٩ ايار/مايو في الباب ٥ جيم من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ . وللاطلاع على توصيات اللجنة انظر الفقرات ٦٢٤ - ٦٢٦ أدناه .

٢- مناقشة

١١٧- شددت عدة وفود على أهمية دور مكتب اتصال اللجان الاقليمية في التنسيق والتمثيل . ورأت بعض الوفود ان التنسيق بين اللجان الاقليمية ليس كافيا في الوقت الحاضر ، ولذلك ينبغي تعزيز مكتب الاتصال . كذلك ذهب رأى الى ان تعزيز مكتب الاتصال يحسن من تمثيل اللجان الاقليمية في الاجتماعات الحكومية الدولية المشتركة بين الوكالات ، وبذلك يزيل الحاجة الى حضور ممثلي اللجان الاقليمية لهذه الاجتماعات ،

وبالتالي يقلل من تكاليف السفر. واثبتت في هذا المجال ايضا مسألة هي ما اذا كان ضروريا لممثل مكتب الاتصال ان يسافر لحضور اجتماعات الامانة التنفيذية بفرض خدمة هذه المؤتمرات، في حين ان من الممكن ان يؤدي هذه المهمة ممثل امانة اية لجنة اقليمية تستضيف الاجتماع.

١١٨- واعرب وفد عن شكه في ضرورة استمرار الاتصال بين اللجان الاقليمية والبعثات الدائمة لدى الامم المتحدة، واقترح حذف عنصر البرنامج ١ - ٣ من سرد البرنامج. ومع ذلك اوردت بعض الوفود امثلة تبين فائدة هذه المهمة، واكدت اهميتها لدى وفودها.

١١٩- وردا على الاسئلة المطروحة، وجه ممثل مكتب اتصال اللجان الاقليمية انظار اللجنة الى الوثيقة ST/SGB/205 التي تصف اعادة توجيه برنامج عمل المكتب. وأوضح ان مكتب الاتصال كثيرا ما كان الممثل الوحيد للجان في الاجتماعات التي كانت تمثل فيها القضايا الاقليمية البنود الرئيسية في جدول الاعمال. وأشار في هذا الصدد الى انه بالرغم من حضور ممثلي موظفي امانات اللجان الاقليمية اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي فان حضورهم كان دائما لفترة محدودة جدا، في حين ان القضايا التي تهتمهم كانت دائمة تناقش خلال الدورات. وسواء كانت هذه معقودة في جنيف او نيويورك، فان مكتب الاتصال هو الذي كان يتيح استمرار التمثيل في هذه الحالات.

١٢٠- وأشار ممثل مكتب الاتصال الى استفسار عن خدمة اجتماعات الامانة التنفيذية من فذكر ان رئيس المكتب هو الذي يكون امينا لهذه الاجتماعات. كذلك لاحظ ان اسبابا تتعلق باستمرار المضمون والتعود عليه لا تجعل من المناسب او من الكفاية تعيين امين جديد في كل مرة من بين الموظفين الموجودين محليا.

الباب ٦ - إدارة الشؤون الدولية والاقتصادية والاجتماعية

١ - مقدمة

١٢١ - نظرت اللجنة في الباب ٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ في جلساتها ٤٨ و ٤٩ و ٥١ و ٥٢ التي عقدت يومي ٢٧ و ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٥ . وللاطلاع على توصيات اللجنة ، انظر الفقرات ٦٢٧ - ٦٣٣ .

١٢٢ - وأشار وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الدولية والاقتصادية والاجتماعية الى ان هناك أولويات خاصة في كل من البرامج الواردة في الباب . وأكد فيما يتعلق بقضايا التنمية وسياساتها على أهمية تقديم التحليل الذي يعتبر ذا فائدة مباشرة للدول الأعضاء - وعلى الأخص للبلدان النامية الأفريقية في الوقت الحالي - وكذلك على أهمية اقامة نظام للانذار المبكر لاستثمار نتائج لبحث وتحليل السياسة العامة في القضايا الناشئة الحرجة . وفيما يتعلق بالطاقة أكد أهمية العمل الخاص بتحديد مجالات التعاون فيما بين جميع البلدان وخاصة فيما بين البلدان النامية ذاتها لتعزيز تنمية الطاقة والجهود الرامية الى تنفيذ برنامج عمل نيروبي لتنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة . وفي البرنامج المتعلق بالجوانب الاقتصادية والتقنية للشؤون البحرية وجهت الجهود الى مساعدة الدول الأعضاء على ادمج الموارد البحرية في التنمية الوطنية وعلى الأخص في اطار المناطق الاقتصادية الخالصة . وفي مجال السكان تركز العمل على تنفيذ توصيات المؤتمر الدولي المعني بالسكان الذي عقد في عام ١٩٨٤ . وفي مجال التنمية الاجتماعية كانت الأولوية للأسرة باعتبارها عنصرا اجتماعيا رئيسيا وتم التركيز على التعاون الاجتماعي فيما بين البلدان النامية وعلى المشاركة الكاملة لجميع الناس - وعلى الخصوص هؤلاء الذين تشملهم خطط عمل محددة في مجال التنمية . وفي مجال الاحصاءات كان التركيز على توفير منهجيات محسنة للحكومات من اجل جولة التعدادات للفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٤ . واخيرا كان الاهتمام الاساسي في مكتب تخطيط وتنسيق البرنامج هو تحسين قدرة الامم المتحدة على رصد تنفيذ البرنامج وتحسين عملية تقييمه .

٢ - المناقشة

١٢٣ - وفي المناقشة العامة بشأن الباب ٦ اولى اهتمام خاص بالقسم المتعلق بالمقدمة . ووفق على ان مادة المقدمة في حاجة على عدد من التعديلات بهدف تحسين عرض

البرنامج بما في ذلك اضافة مراجع للمفاوضات العالمية وكذلك الوثائق الرئيسية المتعلقة بالسياسة العامة مثل برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا . وطلب احد الوفود اعطاء تأكيد بان العمل المتصل بالاطار الدولي للسياسة الوطنية لن يقتصر على بلد واحد فقط . واجاب وكيل الامين العام بان النية تتجه الى النظر الى هذه المسألة بشكل اعم على الرغم من ان سياسات بعض البلدان لها بوضوح تأثير اكبر على الاطار الدولي عن سياسات بلدان اخرى . وفيما يتعلق بالوصف العام لاعمال مكتب تخطيط وتنسيق البرنامج . ووفق على ان دور المكتب في تحقيق التنسيق الداخلي للبرامج في اطار الامم المتحدة يستحق تركيزا خاصا . وقال احد الوفود انه ينبغي ايراد اشارة في مادة المقدمة الى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية والاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

(أ) التوجيه التنفيذي والادارة

١٢٤ — لاحظت عدة وفود ان المقدار الاجمالي للموارد المكرسة للتوجيه التنفيذي والادارة ولوضع البرامج والادارة في البرامج الفرعية والعمل الذي يضطلع به مكتب تخطيط وتنسيق البرنامج يبدو انه يبين ان جانبا كبيرا من موارد ادارة الشؤون الدولية والاقتصاد يـة والاجتماعية قد خصص لوظائف الادارة وتخطيط وتنسيق البرامج . و اشار وكيل الامين العام في رده الى ان وظيفة الادارة المركزية ووظيفة مكتب تخطيط وتنسيق البرامج مختلفتان في جوهرهما : فاحدهما معنية بتوجيه ادارة واحدة معقدة ؛ والاخرى بالبرمجة للامم المتحدة باكملها ويتنسيق منظومة الامم المتحدة ، وعلى ذلك فالمبالغ عند مستواها العادي بالنسبة لادارة من حجم ادارة الشؤون الدولية والاقتصاد يـة والاجتماعية .

١٢٥ — ولاحظت عدة وفود ان وظائف اعداد الادارة للميزانية البرنامجية والآثار المترتبة على الميزانية البرنامجية مفصلة اكثر مما هو عليه الحال في الابواب الاخرى من الميزانية وشكلت في حكمة تطبيق مستوى التفصيل هذا . واشير ردا على ذلك الى ان الادارة بوصفها احدى اكبر الكيانات بالامانة العامة لم تزد على ان تعكس وظائف اعداد الميزانية ورصدها والوظائف ذات الصلة للبرنامج الفرعي . ومع ذلك رأى عدد من الوفود ان العمل في مجال تخطيط الموارد ليس في حاجة الى ان يعرض بهذا التفصيل وان الوصف الوارد في الباب ٦ ينبغي ان يتوافق مع الممارسة في المواقع الاخرى .

١٢٦ — وفيما يتعلق بالخبراء الاستشاريين كما ورد في الفقرة ٦ - ١٥ تم الاعراب عن قلق خاص حول استخدام مصطلح " الانعاش الاقتصادي العالمي " مقترنا " بالمفاوضات

العالمية " . ولوحظ انه لا معنى المفهوم ولا علاقته بالمفاوضات العالمية يتسم بالوضوح . وقال وكيل الامين العام في رده ان مسألة المفاوضات العالمية هي مسألة قائمة منذ امد طويل ويقع على عاتق الامانة العامة واجب توفير الموارد في حالة احراز تقدم بشأن هذه المسألة خلال فترة السنتين وانتهت اللجنة مع ذلك الى انه لا ينبغي ادراج المراجع .

١٢٧ - وفيما يتعلق بالفقرة ٦ - ١٧ المتعلقة بالسفر لوحظ ان قائمة انواع الكيانات المطلوب السفر اليها غير كاملة وينبغي الاشارة الى السفر الى منظمات حكومية دولية مثل منظمة المؤتمر الاسلامي ومجلس التعاضد الاقتصادي . ولوحظ فضلا عن ذلك ان من الاصول ان تكون الاشارة الى " اجتماع المائدة المستديرة بين الشمال والجنوب " اشارة عامة الى مناقشات المائدة المستديرة .

(ب) قضايا التنمية العالمية وسياساتها

١٢٨ - وعند نظرها في البرنامج ككل لاحظت عدة وفود ان عددا من سرود النواتج اشارت الى ان تقارير ستعد من اجل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال لجنة التخطيط الانمائي " . وطرح سؤال عما اذا كانت التقارير قد احيلت في الواقع الى هذه الهيئات من خلال لجنة التخطيط الانمائي او ان السرود كانت متعلقة بالتقارير التي قدمت الى هذه اللجنة . وقال وكيل الامين العام في رده ان بعض التقارير المقدمة الى الجمعية العامة والمجلس - وعلى سبيل المثال الدراسة الاستقصائية الاقتصادية العالمية - قد تم توفيرها للجنة التخطيط الانمائي ولكن في حالات اخرى لم تقدم التقارير الا الى هذه اللجنة . وقال ان شكل العرض الذي استمر العمل به على مدى عدد من السنين كان محاولة لاظهار العلاقة بين العمل المنتج من اجل لجنة التخطيط الانمائي والعمل المنتج من اجل الهيئات الحكومية الدولية الرئيسية في اطار توصيات اللجنة . واقرحت لجنة البرنامج والتنسيق ايجاد صياغة بديلة للاشارة الى الوثائق التي تم توفيرها للجنة التخطيط الانمائي وتلك الوثائق التي تم توفيرها للهيئات الحكومية الدولية المركزية ولكنها لا تمر رسميا من خلال اللجنة .

١٢٩ - واثيرت اسئلة فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢ عما اذا كان العمل المتعلق بالنهج الموحد لتحليل التنمية وتخطيطها ينبغي ادراجه في هذا البرنامج الفرعي وقال ممثل الادارة في رده انه على الرغم من ان العمل قد ادرج في الماضي فقد صدر مؤخرا قرار للجمعية العامة بتجديد التكليف المتعلق بالنهج الموحد لتحليل التنمية

وتخطيطها وسيدرج العمل تحت البرنامج الفرعي ٢ بوصفه عنصر برنامجي جديد برقم ٢ - ٢ . ووفق طلى ان أكثر الخطوات ملائمة هي ادراج ناتج جديد تحت عنصر البرنامج ٢ - ١ يتعلق بالنهج الموحد لتحليل التنمية وتخطيطها ويدرج تحته الناتج المذكور في التكلفة . وسئل لماذا اعطى عنصر البرنامج ٣ - ١ (اجراء تغييرات في هيكل الاقتصاد العالمي من اجل تشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعاون الاقتصادي الدولي مع التركيز بصفة خاصة على التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية) اولوية دنيا وذلك في ضوء المصلحة القوية للبلدان النامية في هذا العمل . وقال ممثل الادارة ردا على ذلك انه بسبب قواعد تخطيط البرامج كان من الضروري اجراء اختيارات صعبة ، وان كون مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية هو الوكالة الرئيسية للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية يعني ان الادارة عليها ان تعطي لتلك الانشطة اولوية تقل عما تعطيه للانشطة التي تكون الادارة مسؤولة عنها بمفردها . وتحفظ احد الوفود بشأن موقفه من عنصر البرنامج هذا على اساس ان أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ينبغي ان تمول من المصادر الخارجة عن الميزانية وليس من الميزانية العادية . وانتهى مع ذلك الى ان عنصر البرنامج ينبغي ان يمنح اولوية عليا .

١٣٠ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٤ سئل لماذا اختصر البرنامج الفرعي من عنصرين برنامجيين في ١٩٨٤ - ١٩٨٥ الى عنصر برنامجي واحد في ١٩٨٦ - ١٩٨٧ . ورد ممثل الادارة قائلا ان بعض العمل المقترح لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ سيستوعب في اطار عمل اعم يتعلق بالدراسة الاستقصائية الاقتصادية العالمية (البرنامج الفرعي ٦) في فترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ .

١٣١ - وفي البرنامج الفرعي ٦ قالت بعض الوفود انه بالاضافة الى النواتج المدرجة في النص المقترح تضمن قرار حديث للجمعية العامة تكليفا باخراج ناتج اضافي يتعلق ببناء الثقة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية ، ووفق على ان يضاف الناتج الى البرنامج .

١٣٢ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٧ اثير سؤال عما اذا كان لا ينبغي اخضاع الأنشطة في ميدان النقل للمركزية نظرا لان معظم الأنشطة في هذا الميدان تمارس من قبل اللجان الاقليمية . وقال وكيل الامين العام في رده انه قد تم بالفعل تحقيق اللامركزية في الأنشطة والموارد المصاحبة لها في قطاع النقل ونقلت اللجان الاقليمية والعمل المتبقي عام في طبيعته وعلى الرغم من انه صغير في حجمه فانه يعكس الحاجة الى تقديم منظور شامل للمسائل المتعلقة بالنقل . وليس امرا عمليا او فعالا بالنسبة للتكاليف تحقيق اللامركزية في هذا النشاط المتبقي .

١٣٣- واشيرت تساؤلات بشأن الاحتياجات من الخبرات الاستشاريين ، وبصفة خاصة الخبراء الاستشاريين المطلوبين تحت عنصر البرنامج ٢ - ٢ الذي يبدوا انه يتضمن ان الخبراء الاستشاريين سيعدون الناتج . وقال ممثل الادارة في رده ان السياسة بصفة عامة تقضي باستخدام الخبراء الاستشاريين فقط في الاحوال التي لا يتوافر فيها داخل الادارة المستوى المناسب من الخبرة الذي يتطلبه العمل . وتتعلق خدمات الخبراء الاستشاري المشار اليها بدراسات منهجية توزيع الدخل وهو فرع على درجة عالية من التخصص في الاقتصاد لا تتوفر بالنسبة له المستويات المناسبة من الخبرة في الامانة العامة .

(ج) الدراسة الاستقصائية عن حالة الطاقة في سياقتها الدولي

١٣٤- اشيرت تساؤلات بشأن الولاية الخاصة بعنصر البرنامج ١ - ٢ (التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في مجال الطاقة) . ورد ممثل الادارة قاطعا ان الاعمال المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية ولئن لم يرد ذكرها على وجه التحديد في نص البرنامج الوارد في الخطة المتوسطة الاجل ، فانها مبنية بوضوح على ديباجة نص البرنامج الرئيسي ويمكن استخلاصها من السياق الاعم لاستراتيجية تعزيز التعاون الدولي فيما بين جميع البلدان في مجال الطاقة . وقال احد الوفود انه يحتفظ بموقفه بشأن عنصر البرنامج ١ - ٢ ، على اساس ان العنصر ليس له اي مبرر برنامجي في الخطة المتوسطة الاجل ، وان الاعمال المتعلقة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ينبغي ان تمول من المصادر الخارجة عن الميزانية لا من الميزانية العادية .

١٣٥- وفيما يخص عنصر البرنامج ٢ - ٢ (المعلومات عن البرامج المتعددة الاطراف والثنائية والبرامج الاخرى في مجال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة) ، اشير سؤالا حول ما اذا كانت هناك ضرورة لذكر الأنشطة الثنائية ، على وجه التحديد ، بالنظر الى المناقشات التي اختتمت مؤخرا في لجنة الموارد الطبيعية . وردا على ذلك ، قال ممثل الادارة ان الاعمال المتعلقة بالمعلومات عن البرامج المتعددة الاطراف والثنائية والبرامج الاخرى قد صدر بها تكليف ، على وجه التحديد ، من الجمعية العامة في القرار ٢٧/٢٥٠ وأكدها في القرار ٣٨/١٦٩ . ووفقا على ان الولايات الخاصة بالبرنامج الفرعي لا تشمل تغطية الأنشطة الثنائية .

١٣٦- وفيما يخص السفر ، لوحظ ان السفر ، في اطار البرنامجين الفرعيين ١ و ٢ ، مقترح لجميع المعلومات . وذكرت عدة وفود ان ذلك الامر لا يمثل استخداما سليما للأموال المخصصة

للسفر . وردا على ذلك ، اوضح ممثل الادارة ان ما يستلزمه الأمر هو اظالة امد السفر الرسمي لا سباب اخرى ، بغية القيام باتصال مباشر بالمصادر الهامة للمعلومات عن الطاقة . ووفقا على ان اتباع مثل هذا النهج لجمع المعلومات يمثل استخدا اما مجديا للسفر بما فيه الكفاية بالقياس الى التكاليف ، غير انه ينبغي الا يكون مفهوما ان سفر الموظفين يمكن ان يستخدم بفرض اجراء مشاورات تقنية على مستوى منخفض في الوكالات الاخرى بغية جمع البيانات .

(د) الجوانب الاقتصادية والتقنية للشؤون البحرية

١٣٧ - أثيرت تساؤلات حول الولاية الخاصة بمنشور مقترح للمبيع (الناتج " ٤ " لعنصر البرنامج ٢-١) بشأن استعراض أنشطة الكيانات العامة والخاصة لتنمية معادن قاع البحار ، وحول ما اذا كانت تلك الولاية قد أدرجت ، على وجه التحديد ، في الخطة المتوسطة الأجل . وردا على ذلك قال ممثل الادارة ان هذا النوع من الأعمال يدرج في الخطة بشكل عام ، ولكن هذا الناتج بالذات هو منشور من تسعة منشورات في سلسلة وأن العنوان الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة ليس دقيقا في الواقع ؛ وأن العنوان الصحيح ينبغي أن يكون هو " الاطار التنظيمي : استعراض الأنشطة في مجال تنمية معادن قاع البحار " . ووافقت اللجنة على تغيير العنوان .

(هـ) تحليل الحالة السكانية في العالم

١٣٨ - تركزت المناقشة التي دارت بشأن برنامج السكان على الأولويات وقيل انه ينبغي توجيه العمل نحو تنفيذ توصيات المؤتمر الدولي المعني بالسكان . فقد كان من رأى عدة وفود أن البرنامج الفرعي ٧ (نشر المعلومات السكانية) ينبغي أن ينال أولوية أعلى في ضوء توصيات المؤتمر الدولي المعني بالسكان . وكان من رأى وفود أخرى أن عنصر البرنامج ٤-١ (تقييم الترابط بين المتغيرات الديمغرافية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية) ينبغي أن ينال أولوية دنيا . وردا على ذلك ، قال ممثل الادارة ان وصف الأولويات يعكس خيارات صعبة من أجل التقيد بأنظمة تخطيط البرامج وان لجنة السكان قد قامت باستعراض الأوصاف .

١٣٩ - وأثيرت تساؤلات حول استخدام الخبراء الاستشاريين ، لاسيما فيما يتعلق بعنصر البرنامج ٥-١ ، (رصد الاتجاهات والسياسات السكانية) الذي تتمثل المهمة الخاصة به في المساعدة في اعداد شكل جديد أكثر تركيزا على الموضوع . وتساوت عدة وفود عما اذا كان بمقدور الموظفين العاديين انجاز هذه المهمة . وردا على ذلك ، قال ممثل الادارة ان المشكلة في هذه الحالة بالذات هي عدم توفر خبرة في تصميم أشكال تعرض على جمهور القراء العام ، التي رئي انه ينبغي لهذا الناتج تحقيقها ؛ وعليه ، تلزم الخبرة الفنية الخارجية لهذا الغرض .

١٤٠ - وأوصى أحد الوفود بإلغاء الناتج الوارد في عنصر البرنامج ٦-٤ بشأن سلوك المراهقين التناسلي نظرا لأن عنصر البرنامج ٦-٣ يغطي هذا العمل . وردا على ذلك ، أوضح ممثل الادارة أنه من المطلوب ، نتيجة للمؤتمر الدولي المعني بالسكان ، الاضططلاع بأنشطة محددة متصلة بالخصوصية في مرحلة المراهقة ؛ ومع ذلك فانه لو تم استيعاب العمل تحت البند الأعم المتعلق بدراسات السلوك التناسلي ، لفقد بذلك وضوحه .

(و) قضايا التنمية الاجتماعية العالمية

١٤١ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١ ، أشيرت تساؤلات حول عنصر البرنامج — ج ١ - ١ (تحليل الدمج الاجتماعي) ، ومصفة خاصة الدراسة المتعلقة بالتعاون الاجتماعي فيما بين البلدان النامية (الناتج " ٢ ") ، واقترح توسيع نطاق المنشور التقني ليشمل استعراض خبرة البلدان في استخدام المشاركة الشعبية لتحقيق تغييرات بعيدة المدى بغرض التقدم والتنمية الاجتماعيين . وردا على ذلك ، قالت الأمانة العامة المساعدة للتنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ان عنوان عنصر البرنامج سيصوب ليعكس الولايات بدقة ، الا أن الشطرا الأعظم من الاعمال المتعلقة بالتغييرات البعيدة المدى يغطى بها في مواضع أخرى في اطوار برنامج قضايا التنمية العالمية وسياساتها .

١٤٢ - ولوحظ فيما يخص عنصر البرنامج ٢ - ١ (تقييم استراتيجيات الرعاية الاجتماعية لسنة ٢٠٠٠) من البرنامج الفرعي ٢ ، ان المنشور المخصص للمبج والمعلق بسياسات الرعاية الاجتماعية الانمائية (الناتج " ٢ ") قد تم ترحيله على مدى ثلاث فترات سنتين متعاقبة ، واقترح الغاء الناتج بوصفه هامشيا . وردا على ذلك ، أوضحت الأمانة العامة المساعدة أن سبب التأخير هو الحاجة الى اعادة توزيع الموظفين للاستعانة بهم في الأعمال المتعلقة بالسنوات والأحداث الخاصة التي يتولى المركز المسؤولية عنها . بيد أنه نظرا لأن العمل له أهميته كمدخل للمشاوورات الاقليمية المقبلة التي ستجرى بشأن التنمية والرعاية الاجتماعية والتي صدر بها تكليف من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، فان المركز سيبدل جهدا خاصا لاجاز الناتج حسب الموعد المحدد . فضلا عن ذلك ، ليس من المتوخى أن يشترك المركز في التحضير لأي مناسبات خاصة في فترة السنتين المقبلة . وفيما يخص عنصر البرنامج ٢ - ٣ (رعاية العمال المهاجرين وأسرهم) ، لاحظت اللجنة أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد دعا ، في قرار اتخذه مؤخرا ، الى اعداد وثيقة عن المبادئ التوجيهية لتوفير الخدمات الاجتماعية للعمال المهاجرين وأسرهم ، مما ينبغي ادراجه كناتج .

١٤٣ - وفيما يتصل بعنصر البرنامج ٣ - ١ (القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة) من البرنامج الفرعي ٣ ، طرح سؤال حول ما اذا كان من الأنسب أن تدرج في برنامج عمل لجنة حقوق الانسان التقارير التي تقدم الى لجنة مركز المرأة والتي تحيل الى اللجنة قوائم بالاتصالات السرية وغير السرية (الناتج " ٣ ") . وردا على ذلك ذكر أن الولاية قديمة العهد ، ومنوطة ، على وجه التحديد ، بلجنة مركز المرأة .

١٤٤ - وأشير تساؤل حول الأولوية الدنيا الممنوحة لعنصر البرنامج ٥ - ٣ (البحوث وتحليل السياسة بشأن مشاركة المرأة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين) ، واقترح ألا يوصف عنصر البرنامج بأنه ذو أولوية دنيا . وقال أحد الوفود ان مسألة المرأة والسلم مسألة ذات أهمية خاصة في سياق أنشطة الأمم المتحدة من أجل النهوض بالمرأة ، ومرد ذلك الى مشاركة

التنظيمات النسائية . وقال وفد آخر ان وصف عنصر البرنامج بأنه ذو أولوية منخفضة ووصف مناسب من حيث الأولويات النسبية ، ذلك أن الخبرة تدل على أن المشروع ولئن كان هاماً ، فإن أثر أنشطة الأمم المتحدة في هذا المجال يكون محدوداً . ولم توافق اللجنة على حذف وصف العنصر بأنه ذو أولوية دنيا . وأعرب أحد الوفود عن تحفظه الشديد فيما يتعلق بموقفه تجاه المسألة .

١٤٥ - وفيما يتعلق بعنصر البرنامج ١٠ - ٢ (انشاء قواعد بيانات وطنية بشأن القضايا الجنائي) من البرنامج الفرعي ١٠ ، أثير تساؤل حول المنشورات التقنية التي تشمل دليلًا لمساعدة الإدارات الوطنية في انشاء قواعد بيانات شاملة فيما يتعلق بالسجون والخدمات غير المؤسسية . وقيل انه لا توجد أية ولاية تهرر العمل ، وأنه ليس من الملائم أن تقوم به الأمم المتحدة .

١٤٦ - وردا على ذلك ، أوضحت الأمانة العامة المساعدة أن عددا كبيرا من الحكومات قد أبدى اهتماما بهذا النشاط الذي يتركز بالدرجة الأولى على مسألة الخدمات المجتمعية المتعلقة بالأفراج المشروط ، كما أنه يعتبر متابعة للنتائج التي خلص اليها مؤتمر الأمم المتحدة السادس لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين .

١٤٧ - ولوحظ أن السند التشريعي للبرنامج الفرعي ١٢ (تقديم الدعم الفني لأنشطة التعاون التقني) ليس مدرجا على وجه التحديد في الخطة المتوسطة الأجل للتنمية الاجتماعية ؛ بل انه مستمد ، بالأحرى ، من مسؤولية الأمم المتحدة عموما عن تقديم الدعم الفني لأنشطة التعاون التقني . وطرح سؤال حول ما اذا كان ينبغي للمركز ، لا ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية ، أن يقدم ، في الواقع ، مثل هذا الدعم . وردا على ذلك ، ذكرت الأمانة العامة المساعدة أن هناك علاقة خاصة بين المركز والادارة يعود تاريخها الى ما قبل إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة . فخلال عطية إعادة التشكيل ، لم يتم تفتيت الدعم الفني ، واحتفظ المركز بمسؤوليته عن تقديم الدعم الفني لبعض الأنشطة التنفيذية . وذكرت أنه من الأهمية أن تتوفر في ميدان مثل التنمية الاجتماعية وسيلة للاتصال بالميدان ، لا سيما أن الأحداث الخاصة ، مثل السنوات والعقود الدولية ، قد أوضحت ضرورة ايجاد أنواع جديدة من التعاون تخصص لها .

(ز) الاحصاءات العالمية

١٤٨ - ووجه سؤال عام حول الأسباب التي تدعو الى ادراج الأنشطة المتصلة بالبيانات الاحصائية في برنامج قضايا التنمية العالمية وسياساتها ، لا في برنامج الاحصاءات العالمية . وردا على ذلك ، ذكر وكيل الأمين العام أن هناك اختلافات في نوع العمل المضطلع به فسي هذين البرنامجين . فبرنامج الاحصاءات يعنى بوضع المفاهيم الاحصائية وتجميع الاحصاءات

بينما يقوم برنامج قضايا التنمية وسياساتها بتطبيق الإحصاءات ذات الصلة بالتحليلات والا سقاطات الاقتصادية . وأعـاف قائلـا أن الخلاصـات الإحصائية الوافية التي تنتج عن هذا التطبيق تختلف من حيث المضمون وجمهور القراء المستهدف عن الخلاصـات الإحصائية الوافية التي تنتج في إطار برنامج الإحصاءات .

١٤٩ - وفيما يتعلق بالنتائج ' ٤ ' لعنصر البرنامج ١-٧ (تطوير المفاهيم والأساليب المتعلقة بغـفـات سكانية خاصة وتنسيق الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية) ، وجه سؤال عـن سبب تمويل جزء من الناتج من الموارد الخارجة عن الميزانية وجزء آخر من الميزانية العادية . ولوحظ أنه ينبغي من الناحية العملية ، تجنب استخدام الأموال الخارجة عن الميزانية فـي استحداث أنشطة يجرى بعد ذلك نقلها إلى الميزانية العادية . وأوضح مدير المكتب سبب الإحصائي ، في رده على ذلك ، أن الجزء الأول من الناتج يعول من المصادر الخارجة عـن الميزانية حتى يتسنى بدء العمل في مجال لم تتح له موارد ، لكن هذا العمل ذو أهمية مستمرة وطويلة الأجل ، كما أنه يبرز كإلوية ، ومن ثم ينبغي بحـق تنفيذه من الميزانية العادية . ورأى أحد الوفود أنه ينبغي تغطية جزئي الناتج من التمويل الخارج عـن الميزانية ، واحتفظ بموقفه بشأن هذه المسألة .

١٥٠ - وفيما يخص عنصر البرنامج ٣-٣ (جمع وتصنيف ونشر الإحصاءات الصناعية ، وإحصاءات التشييد ، وتجارة التوزيع) ، طرح سؤال حول ما إذا كانت " حولية إحصاءات تجارة التوزيع لعام ١٩٨٥ " ضرورية ومستصوبة ، حيث أن معظم الإحصاءات التي تتضمنها ، ترد أيضا فـي " حولية الإحصاءات " . وردا على ذلك ، ذكر مدير المكتب الإحصائي أن إحصاءات تجارة التوزيع مجال متزايد الأهمية ، ولا تكفيه البيانات الحالية سواء من الناحية النظرية أو العملية . وأعـاف قائلـا أنه من المستصوب الأخذ بطريقة عرض خاصة ، لضمان إبقاء الموضوع عند مستـوى ملائم من الموضوع . ووفق على منح هذا الناتج بالذات أولوية منخفضة بالنسبة للنواتج الأخرى .

١٥١ - وفيما يتعلق بالنتائج ' ١ ' لعنصر البرنامج ٦-١ (جمع وتصنيف ونشر الإحصاءات الديمغرافية) ، أشير سؤال حول ما إذا كانت الخلاصة الوافية لبيانات مجموعات المهاجرين تنطوي على ازدواج مع عمل برنامج السكان بشأن التدفقات الدولية للهجرة . وذكر مدير المكتب الإحصائي أن خطي العمل ولئن كانا يتناولان ظواهر متصلة بعضها ببعض ، فانهما لا ينطويان على ازدواج ، لأن الدراسات السكانية تعنى بالتدفقات ، في حين يعالـج العمل الإحصائي مجموعات المهاجرين . وأعـاف قائلـا أنه في حين تستمد البيانات في كلتا الحالتين من تعدادات السكان الوطنية ، فإن معالجتهما واستخدامهما لها مختلفان .

(ح) دعم البرنامج : تخطيط وتنسيق البرنامج

١٥٢ - أوضح الأمين العام المساعد لتخطيط البرامج والتنسيق وهو يعرض البرنامج المتعلق

بتفطية وتنسيق البرنامج أن هناك برنامجا فرعيا واحدا تغطيه الخطة المتوسطة الأجل ، ومرد ذلك الى عطية الأخذ على مراحل بالتخطيط المتوسط الأجل فيما يتصل بالخدمات المركزية . وأضاف قائلا ، ان خدمات الدعم المركزية وضعت ، في التنقيح الأخير للخطة ، داخل إطار هذه الخطة ، وان الخطة ستغطي في التنقيح المقبل خدمات الدعم المقدسة للإدارات ، مثل تخطيط البرامج وتنسيقها . وقال ان عمل البرنامج في الوقت نفسه ، يتوقف عموما على ولايات محددة ، وعلى الصلاحيات العامة المنوطة بمكتب تخطيط وتنسيق البرنامج .

١٥٣ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١ ووفق على منح عنصر البرنامج ١ - ٥ (تنسيق وتحسين تخطيط البرنامج وتنفيذه في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي) أولوية عليا ، لأنه يشمل تقديم تقارير متخصصة الى لجنة البرنامج والتنسيق . ووافقت اللجنة كذلك على منح أولوية عليا لعنصر البرنامج ٢ - ١ .

١٥٤ - ووجهت أسئلة حول المدى الذي ينطوي فيه عنصر البرنامج ٣ - ٣ (المساعدة في تنفيذ مشاريع برامج التعاون بين الوكالات) الذي يتناول ، في جملة أمور ، الأعمال المتصلة بالعلاقات المترابطة بين الموارد والبيئة ، والسكان والتنمية ، على اذن واج مسع الأعمال التي يجري انجازها في أماكن أخرى ، كما هي الحال عليه في برنامج السكان . وأوضح الأمين العام المساعد ردا على ذلك ، أن عنصر البرنامج هذا كان مدرجا فسيدي عدد من فترات السنتين السابقة ، وأن دور مكتب تخطيط وتنسيق البرامج هو في الأسس دور القائم على التنسيق ووضع المشاريع فيما يتعلق بالعمل الذي يجري في مختلف البرامج الفنية المتصلة بالموضوع ؛ وأضاف قائلا ان هذا العمل يتضمن عددا من الدراسات المشتركة .

١٥٥ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٦ (نظم وخدمات اعلامية لمكتب تخطيط وتنسيق البرنامج) ، وهو برنامج فرعي جديد ، وجهت عدة وفود أسئلة تدور حول أنسب مكسكان للوحدة المسؤولة عن تنفيذ الأنشطة المقترحة ، والخدمات التي تقدمها الوحدة فسيدي الوقت الراهن ، ومستعطي هذه الخدمات ، وإمكانية تحصيل مقابل لهذه الخدمات . وذكر الأمين العام المساعد ان الأمين العام قد خلص بعد استعراض شامل لمسألة موقع هذه الوحدة ، الى أن موقعها الحالي في مكتب تخطيط وتنسيق البرامج هو المكسكان الملائم ، وذلك نظرا للدعم الذي ستوفره الوحدة لتطوير نظم المعلومات التي سيدبرها المكتب في مجال رصد المواد المقيدة ، ونظرا لدورها في الاحتفاظ بمفردات موحدة للفهرسة تستخدم في تحليل الأنشطة البرنامجية لمنظومة الأمم المتحدة . وتشمل الخدمات الرئيسية التي تقدمها الوحدة حاليا ، نشر المؤلفات المتعلقة بالتنمية التي تصدرها الأمم المتحدة (٦٠٠٠٠ صفحة/صورة سنويا) ، وعطيات بحث تتم عن طريق قواعد

بيانات متصلة التشغيل (. . .) (عطية سنويا) ، ونشر نسخ من جداول مفردات الفهرسة يمكن قراءتها بالأجهزة ؛ وتقديم خدمات استشارية (يرد في المتوسط . . . ٣ طلب سنويًا للحصول على خدمات) . وأضاف الأمين العام المساعد قائلا ان مستعطي الخدمات المقدمة هم الحكومات (التي تمثل نحو ٥٠ في المائة من مقدمي الطلبات) والمنظمات الحكومية الدولية (وتمثل ٣٠ في المائة) ، والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحث (وتمثل ٢٠ في المائة) ؛ وأكثر من ثلثي المستعطين من البلدان النامية . وذكر أحد الوفود انه ينبغي أن يكون موقع هذه الوحدة في مكتبة داغ همرشولد ، بينما رأت وفود أخرى ان موقعها في ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ملائم . ورأى أحد الوفود انه ينبغي فرض رسوم على الخدمات المقدمة ، بينما رأت وفود عديدة أخرى ان هذه الخدمات ينبغي أن تقدم مجانا .

١٥٦ - وأثيرت تساؤلات حول استخدام الخبراء الاستشاريين وأفرقة الخبراء وأشير إلى المناقشات السابقة التي أجرتها اللجنة حول مسألة الاستقلال والموضوعية واستخدام المؤهلات من الخارج . وعلى وجه التحديد ، جرى التساؤل حول ما اذا كان هناك حاجة بالفعل إلى معظم الخبراء الاستشاريين المطلوبين . وردا على هذه التساؤلات ، أشار مساعد الأمين العام إلى أن الخبراء الاستشاريين وأفرقة الخبراء قد استخدموا في ذلك البرنامج كوسيلة لتمكين مكتب تخطيط وتنسيق البرنامج من تعزيز قدرته التقنية على اصدار الأحكام بشكل مستقل عن طريق تقديم الخبرات الرئيسية التفصيلية في تلك المجالات المحددة التي تفيد بشكل مباشر الأعمال التي ينفذها الموظفون العاديون . وقد تم بعناية اختيار عناصر البرنامج التي سيستخدم الخبراء الاستشاريون من أجلها دون أن يغرب ذلك الهدف عن البال . وكان القصد من تكليف الخبراء الاستشاريين بالتقييم هو حل المشاكل الناجمة عن تطبيق المنهجيات الجديدة ، من ناحية ، وتقديم استعراض مثير للمقترحات التي وضعها موظفو الأمانة ، من ناحية ثانية . وبالمثل ، في حين ان تحليلات البرامج على نطاق المنظومة قد أعدت بالكامل من قبل موظفي الأمانة ، تبين بعد خبرة سنوات عديدة أن متابعة تلك التحليلات قد تتطلب أحيانا اللجوء إلى مؤهلات محددة . وبالمثل أيضا ، كان من الضروري أن يكون في المتناول مصدر عام للمؤهلات المتخصصة التي قد يحتاجها الأمر بسبب التغيرات التي قد تطرأ خلال فترة السنتين من جراء قرارات تشريعية والتي لا يمكن تحديد طبيعتها مقدما . وكانت هذه هي الأسباب الموجبة الكامنة وراء طلب خبراء استشاريين من أجل عناصر البرنامج ٧ - ١ و ٢ - ٢ . وقد كرر العديد من أعضاء اللجنة الاعراب عن قلقهم من أنه يتوجب بادئ ذي بدء استخدام المؤهلات المتوفرة في الأمانة ذاتها وأنه يتوجب عدم الاعتماد على المؤهلات من الخارج . وأعرب عن وجهة نظر مفادها ان حاجة الأمانة إلى الاستقلال هي الغالبة وأنه يتوجب على الأمانة أن تقدم دراسات أكثر

اقتضابا ونقدا وشجاعة . وقد اعترف بأن هذه المهمة صعبة ولكنها مهمة ينبغي للأمانة أن تأخذها علي عاتقها ان كان لها أن تخدم لجنة البرنامج والتنسيق على خير وجهه . ولا حظت وفود أخرى ان هناك مزايا في الحصول على المؤهلات الخارجية المتوفرة لتكملة المعرفة المتخصصة المتوفرة ضمن الأمانة ، وأن هذا هو أحد العوامل في استخدام الخبراء الاستشاريين وانتقائهم .

تحفظ

١٥٧ - فيما يتعلق بالبرنامج هـ (قضايا التنمية الاجتماعية العالمية) ، ابدى أحد الوفود تحفظات بشأن المنشور المذكور في المنتج "٣" لعنصر البرنامج ٢ - ١ ؛ وشأن مسدي ملائمة ادراج المنتج "٣" في اطار عنصر البرنامج ٣ - ١ ؛ والأولية الدنيا المعطاة لعنصر البرنامج ٥ - ٣ ؛ ومبرر المنشورات التقنية المذكورة في عنصر البرنامج ١٠ - ٢ .

الباب ٧ - إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية

١ - مقدمة

١٥٨ - نظرت اللجنة ، في جلستها ٥٤ و ٥٥ ، المعقودتين في ٢٩ ايار/مايو ، في الباب ٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ وتقرير الأمين العام الذي يتضمن التقديرات المنقحة تحت الباب ٧ والباب ٣١ وباب الايرادات ١ (A/C.5/40/2) وللإطلاع على استنتاجات اللجنة ، أنظر الفقرات ٦٣٤ - ٦٣٦ أدناه .

١٥٩ - وقد ذكر مدير شعبة الميزانية أن برنامج عمل إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ لا يظهر فوقاً جوهرياً عن برنامج العمل لفترة السنتين الحالية ولا حظ أن التغير الرئيسي متعلق باقتراح يدعو إلى تنظيم تمويل مهام تشمل الإشراف على البرامج وتقديم الخدمات الفنية للهيئات الحكومية الدولية والبحوث . وأوضح أن تلك المهام في الماضي كانت تمول من موارد الدعم البرنامجي ، التي كانت في حقيقة الأمر تدعم الميزانية العادية . وأوضح أن التدني في تنفيذ البرامج منذ عام ١٩٨٢ قد أسفر عن انخفاض في الموارد الخارجة عن الميزانية المتعلقة بالإدارة . وبالإضافة إلى ذلك فإن تخفيض معدل تسديد تكاليف الدعم البرنامجي من ١٤ في المائة إلى ١٣ في المائة ، اعتباراً من عام ١٩٨٧ سيكون له أثر إضافي على إجمالي التسديدات التي تستحق للإدارة عن تنفيذ المشاريع في المستقبل . واختتم كلامه قائلاً أنه جرى ، كنسوية ، إدراج تحويل في التمويل من الموارد الخارجة عن الميزانية إلى الميزانية العادية بالنسبة لثاني وظائف (أربع من الفئة الفنية وأربع من فئة الخدمات العامة) في الميزانية البرنامجية المقترحة للإدارة في محاولة لتنظيم تمويل هذه الوظائف التي تشتمل على مهام تمول في العادة من الميزانية العادية .

١٦٠ - وقدّم مدير شعبة السياسة والبرمجة والتخطيط الإنمائي ، الذي كان يمثل الإدارة ، ملخصاً لمستويات برامج التعاون التقني الحديثة ومعدلات التنفيذ . وعلق على التدني في المستوى السنوي لتنفيذ البرامج الذي بدأ في عام ١٩٨٢ واستمر إلى نهاية عام ١٩٨٤ ، فقال إن معدل التنفيذ في عام ١٩٨٤ فيما يتعلق بالميزانية المعتمدة لمشاريع التعاون التقني كان رغم ذلك أعلى من معدل عام ١٩٨٣ ، وقد عزى ذلك إلى الفوائد الناجمة عن إعادة تنظيم الإدارة في منتصف عام ١٩٨٣ . ومع ذلك فقد أقر بأن الإدارة لم تستطع أن تواجه جميع مصروفاتها في عام ١٩٨٤ من تسديدات تكاليف الدعم البرنامجي (النفقات العامة) التي تدفع عند التنفيذ ، ولكنه أعرب عن ثقته في أن معدل التنفيذ سوف يتحسن .

٢ - المناقشة

١٦١- لاحظ أحد الوفود ، في المناقشة العامة ، أنه بالرغم من أن عدد الوظائف الخارجة عن الميزانية قد انخفض إلى حد كبير منذ عام ١٩٨٢ ، فإن عدد وظائف الميزانية العادية في الإدارة قد بقي ثابت نسبيا . وبالنظر إلى الاستعراض الشامل للإدارة الذي يجري حاليا والذي ينتظر أن يتم قريبا ، كما ذكر في الفقرة ٧ - ٦ فقد أعرب وفد آخر عن رغبته في معرفة ما إذا كانت استنتاجات ذلك الاستعراض سيكون لها أثر على الميزانية البرنامجية قيد النظر . وقد ارتأى أحد الوفود أن الباب ٧ ينبغي أن يشتمل على حساب لشهور العمل المقررة لكل خبير استشاري في البرنامج . فأجاب ممثل مكتب تخطيط البرامج وتنسيقها بأن الاستعراض الجاري للإدارة لن يشمل إلا الجوانب التنظيمية والتشغيلية ، وأنه لذلك لن يكون له أي أثر على الميزانية البرنامجية للإدارة . وأوضح ممثل الإدارة فيما يتعلق بمسألة شهور العمل أن أجور الخبراء الاستشاريين تحدد على أساس المنتج المقدم وليس على أساس فترة تعاقدية محددة .

١٦٢- أشارت بعض الوفود إلى أن الأنشطة التي تضطلع بها الإدارة تقلعت ، بالقيمة الحقيقية ، تقلصا حادا في عام ١٩٨٢ . وأشارت إلى أنه مالم تقدم موارد خارجة عن الميزانية ، فانه ينبغي استخدام موارد الميزانية العادية حسب الاقتضاء . وأشارت كذلك إلى أن معدل النمو في الباب ٧ من أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة هو معدل مضخم ، مع مراعاة جميع الأحوال ذات الصلة . وأشار أحد الوفود إلى أن الوظائف التي تخصص لها موارد من الميزانية العادية ظلت ثابتة على مدى فترات السنتين الثلاث السابقة والسنوات المقترحات المقدمة فيما يتعلق بفترة السنتين الحالية تتضمن زيادة مقدارها ٨ وظائف وأكد هذا القول من جانب مكتب تخطيط البرامج وتنسيقها . وأبدى وفد آخر ملاحظات حول عدم كفاية مبرر نقل الوظائف الممولة من المصادر الخارجة عن الميزانية إلى الميزانية العادية . فقد قرر الأمين العام نقل وظائف استنادا لأسباب تتعلق بالميزنة ولم يحاول إلا مؤخرا تبرير هذا القرار استنادا إلى حجج برنامجية . ولاحظ الوفد ذاته أنه ، لما كان من المستطاع أن تزيد الإيرادات العائدة من تكاليف الدعم زيادة كبيرة خلال فترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ لا توجد حاجة لاعتمادات إضافية .

(أ) السياسة والبرمجة

١٦٣- وتساءل أحد الوفود عن المبلغ الكبير من الموارد المخصص لعنصر البرنامج ١ - ١

استخدام الخبراء الاستشاريين سوف تبلغ بها الدول الاعضاء في سياق التقرير المقبل عمن اداء البرنامج . وارتأى عدد من الوفود أن الأولوية العليا ينبغي أن تعطى لذلك العنصر من البرنامج وأن استخدام خبير استشاري ينبغي أن يبرمج . ولا حظ وفد آخر أنه بالرغم من أن عنصر البرنامج ٢-١ (نقل التكنولوجيا في مجال استكشاف المعادن واستغلالها) قد أعطي الأولوية الدنيا ، فإن الأموال المطلوبة للخبرة الاستشارية لذلك العنصر من البرنامج هي ثاني أعلى مبلغ في البرنامج .

١٦٦- واقترح أحد الوفود أن الناتج الوارد تحت عنصر البرنامج ٢-٢ (استعراض انتقائي للخبرة المكتسبة في البلدان النامية في مجال تنفيذ برامج بالعقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية) يبدو أنه يتداخل مع ناتج عنصر البرنامج ٢-٥ الوارد تحت تخطيط البرامج وتنسيقها في الباب ٦ (إدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية) . واستفسر أحد الوفود عما إذا كان المنشور التقني المذكور تحت عنصر البرنامج ٢-٤ (موارد المياه الجوفية في أوروبا) سوف يتضمن مادة جديدة أم أنه سيكون تجميعاً للمعلومات الحالية المتعلقة بذلك الموضوع .

١٦٧- وبصدد عنصر البرنامج ٣-١ ، المتعلق باعداد " الخريطة الدولية للعالم بمقياس رسم ١ الى مليون " ، سأل أحد الوفود ما إذا كان اعداد تلك الخريطة لا ينطوى على مضمين سياسية . وتسأل وفد آخر بشأن الحاجة الى خبير استشاري لاعدادها .

١٦٨- وأوضح ممثل الادارة أن عنصر البرنامج ١-١ (أعطى الأولوية العليا استنادا الى ما ارتأته لجنة الموارد الطبيعية في دورتها التاسعة وحث اللجنة على عدم الغاء الأموال المتعلقة بالخبير الاستشاري . وأضاف أن سبب ارتفاع أجور الخبرة الاستشارية المتعلقة بعنصر البرنامج ٢-١ يعود الى الخبرة الفنية المتخصصة المطلوبة وليس الى مرتبة الأولوية . وبصدد امكانية ازدياد واج الأنشطة مع ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية في عنصر البرنامج ٢-٢ أوضح قائلا ان ولاية تلك الادارة تشمل تجميع المدخلات من الوكالات المتخصصة وربطها وتحليلها ، وتكون المدخلات متعلقة بالانشطة الخاصة لهذه الوكالات أساسا ، بينما تشمل ولاية ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية استعراض الظروف والخبرات في ذلك الميدان في البلدان النامية . وأوضح كذلك أن المنشور الوارد تحت عنصر البرنامج ٢-٤ بشأن موارد المياه الجوفية في أوروبا سيكون تجميعاً للبيانات المتوفرة التي يمكن أن تكون أساساً للمقارنة مع مناطق أخرى وأن ذلك المنشور سيكون الأخير في سلسلة تغطسي جميع المناطق كان عليها طلب كبير . وأخيرا ، أوضح أن الاعتمادات المتعلقة بالخبرة الاستشارية لازمة تحت عنصر البرنامج ٣-١ للقيام بالحاسبة الالكترونية بتحليل البيانات الناتجة عن دراسة استقصائية تقنية ستضطلع بها الأمانة العامة ولاعداد توصيات تقنية متخصصة متعلقة بالخريطة الدولية . أما بصدد امكانية وجود أية مضمين سياسية ممكنة ، فقد ذكر أن الادارة خولت صلاحية اعداد المضمون التقني للخريطة .

(د) الطاقة

١٦٩- وتساءل أحد الوفود عن مبرر اعطاء الأولوية العليا في البرنامج لعنصر البرنامج ١-٢ (آخر مستوى بلغه استخدام الحاسبات الالكترونية الصغرى في تخطيط الطاقة) وطلب مزيداً من التفاصيل . ويصدر عنصر البرنامج ٣ - ١ (امكانات تفوير الفحم الباطني بالنسبة الى البلدان النامية بوجه خاص) ، وسأل وفد آخر عن الامكانية الفعلية لاستخدام تلك التكنولوجيا في العالم النامي . وذكر ممثل الادارة أن اعطاء الأولوية العليا لعنصر البرنامج ١-٢ مرجعه الاهتمام الكبير الذي أبدته البلدان النامية بذلك الموضوع . وأوضح أن المنشور المذكور تحت ذلك العنصر من البرنامج سيلخص الاستنتاجات التقنية لحلقة عمل معنية باستخدام الحاسبات الالكترونية الصغرى في تخطيط الطاقة في البلدان المتقدمة النمو وتطبيقها في اطار البلدان النامية . وبشأن عنصر البرنامج ٣-١ ، أوضح أن الناتج ليس ، بدراسة جدوى وأنه ادرج في البرنامج لأن البلدان النامية أبدت اهتماما كبيرا بالمعلومات المتعلقة بأحدث تكنولوجيا متعلقة بالنقل المكاني للطاقة المستخرجة من الفحم .

(هـ) السكان

١٧٠- وبشأن عنصر البرنامج ١-١ (الدعم الفني والتنفيذ لمشاريع التعاون التقني في مجالات التدريب السكاني والبحوث الوطنية المتعلقة بديميات السكان والبرامج والمكاتب الوطنية المعنية بالسياسات السكانية) من البرنامج ٤ ، سأل أحد الوفود عن المعايير التي تستخدم في انتقاء مشاريع التعاون التقني في مجال السكان وفي انتقاء المتدربين لزمالات الأمم المتحدة في المراكز الأقليمية الثلاثة للتدريب السكاني التي تدعمها الأمم المتحدة . واقترح وفد آخر أن يعطى ذلك العنصر من البرنامج الأولوية العليا وسأل عن سبب عدم انشاء مركز جديد حتى الآن ليحل محل مركز بوخارست ، الذي توقف عن العمل . وأوضح ممثل الادارة في رده أن مشاريع التعاون التقني الجديدة لا تقام الا بطلب محدد من دولة عضو بعد أن يوافق صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية والادارة والحكومة معا على طبيعة المشروع ونطاقه . وذكر أن انتقاء المتدربين يقرره المجال المحدد من التدريب السكاني الذي تغطيه كل مؤسسة وتقرره كذلك الفئة المستهدفة مثل مقررى السياسات واليموغرافيين . والمرشحون تسميهم الحكومات وينتقون على أساس المعايير التي يضعها كل مركز . وأوضح أن الادارة تقوم الآن بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية

باستطلاع بدائل لمركز بوخارست ، وذكر كذلك أنه بالرغم من أن التدريب السكاني أعطى أولوية عليا من قبل المؤتمر الدولي المعني بالسكان المعقود في عام ١٩٨٤ ، فإن التنفيذ الفعلي للبرامج يتوقف الى حد كبير على توفر الاموال الخارجة عن الميزانية .

(و) الادارة العامة والمالية العامة

١٧١- وبشأن عنصر البرنامج ٢-٢ (ادارة المشاريع المشتركة بين المؤسسات العامة) طلب أحد الوفود معلومات عن مضمون المنشور التقني المقترح واقترح اضافة عبارة " نسي البلدان النامية " الى عنوان عنصر البرنامج . وكان من رأى بعض الوفود أن يعطى عنصر البرنامج ٥ - ٢ (ادارة النفقات الجارية العامة) الاولوية العليا ، حيث أن البلدان النامية تعاني من صعوبات شديدة في ادارة مواردها العامة . واقترح وفد آخر ألا يخصص ذلك العنصر من البرنامج بوصفه ذا أولوية دنيا . وأوضح ممثل الادارة أن المنشور التقني سيعنى بالمشاريع المشتركة بين المؤسسات العامة في البلدان النامية ، حيث يوجد اهتمام متزايد بإمكانات ومساكن العالية العامة والائتمان العام ، كما سيعنى بالعلاقة الوظيفية بين المؤسسات العامة .

تحفظ

١٧٢- أعرب أحد الوفود * عن تحفظ رسمي بشأن نقل ثمان من الوظائف الخارجة عن الميزانية الى الميزانية العادية .

١٧٣- وأعرب وفد آخر عن التحفظ ذاته .

* الولايات المتحدة الامريكية .

الباب ٨ - مكتب خدمات الأمانة العامة للشؤون
الاقتصادية والاجتماعية

١ - مقدمة

١٧٤- نظرت اللجنة في الباب ٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧، وذلك في جلستها السابعة والعشرين المعقودة في ١٥ أيار/مايو. وللإطلاع على توصية اللجنة، انظر الفقرة ٦٣٧ أدناه.

٢ - المناقشة

١٧٥- ذكرت بعض الوفود، بعد أن علمت بما تراكم خلال سنتين من أعمال تتعلق بتحرير المنشورات المعدة للبيع، أن هذا معناه أن هذه المنشورات قد يكون عفى عليها الزمن الآن. ولذلك ينبغي اعداد قائمة بهذه المنشورات لتحديد ما اذا كان بعضها يتطلب بآية حال التحرير والنشر. وذكر الرئيس أن اللجنة يمكن أن تتابع هذه المسألة في سياق نظرها في تقرير الأمين العام عن منشورات الأمم المتحدة المتكررة (E/AC.51/1985/14).

١٧٦- وذكر ممثل الأمانة العامة في رده على سؤال يتعلق بإمكانية نشوء ازدواج في الأعمال بين مكتب خدمات الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية وإدارة شؤون المؤتمرات، أن المكتب يوقر أمناء اللجان للهيئات المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، كما أنه يعدّ جدول المؤتمرات والاجتماعات في هذا المجال.

١٧٧- وأحيطت اللجنة علماً، رداً على استفسار بأن المناورات غير الرسمية أصبحت أكثر تكراراً، كما أنها أصبحت تعقد طوال السنة.

١٧٨- وفيما يتصل بتحديد مبلغ ٣٠٠ ١٢٠ دولار المتعلق بالبنود غير المتكررة الواردة في الجدول ٨-١، تم توضيح أن هذا المبلغ يتألف من راتب وتكاليف عامة للموظفين لوظيفة غير متكررة من الرتبة ف-٣ وتكاليف لمرّة واحدة فيما يتعلق بتركيب معيّنات لتجهيز الكلمات.

١٧٩- وفيما يتعلق بميزانية صيانة واستبدال معدّات تجهيز الكلمات، أوضح ممثل الأمانة العامة أن هذا إجراء جديد مرهون باستعراض اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وأنه تم وضع منهجية جديدة لتحديد تكاليف الاستبدال.

١٨٠- وأوضح ممثل الأمانة العامة، في رده على استفسار عن سبب اقتراح مبلغ متكرر لخمس عشرة شهر عمل برتبة ف-٣، أن الموظف المؤقت الذي سيعين للعمل بهذه

الرتبة سيتطلب حدًا أدنى من الإشراف في انجازه لمهامه التي تتطلب استغلالا نسبيا مثل العمل كأمين مساعد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أو للجنة الثانية للجمعية العامة. وقد اقترحت فترة أشهر العمل الخمسة عشر مع مراعاة تواتر ومدة الاجتماعات بما في ذلك الاجتماعات التي لم تكن متوقعة عند اقرار الجدول السنوي للاجتماعات .

الباب ٩ - الشركات عبر الوطنية

١ - مقدمة

١٨١- نظرت اللجنة في جلساتها ٢٧ والجلسات من ٣٨ الى ٤٠ والجلسة ٥٠٠ المعقودة في ١٥ و ٢١ و ٢٢ و ٢٨ أيار/مايو في الباب ٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ . وللإطلاع على توصيات اللجنة انظر الفقرات ٦٣٨-٦٤٠ أدناه .

٢ - المناقشة

١٨٢- ولوحظ أنه وردت في الفقرة ٩-١ اشارة الى الدورتين اللتين ستعقد هما اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ . وأن التكاليف العامة المبيّنة في الجدول ٩-٦ محسوبة على أساس الدورات السنوية . ولذلك اقترح أحد الوفود أن توصي اللجنة بأدراج عبارة "عام ١٩٨٦ وربما عام ١٩٨٧" بعد عبارة "في نيويورك" في الفقرة ٩-١ ، بما يتيح امكانية أن تقرر اللجنة عقد دوراتها كل سنتين عملا بقرار الجمعية العامة ٢١٧/٣٩ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، وعارضت الاقتراح وفود أخرى على أساس أنه سيكون بمثابة اصدار حكم مسبق على قرار اللجنة .

١٨٣- وطلب بعض الوفود ايضا لما ورد في الجدول ٩-٤ من معدل نمو حقيقي سلبي بنسبة ٢٤ في المائة . وأوضح المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية أن معدل النمو الحقيقي السلبي يعزى الى نقصان في الاعتمادات المخصصة للخبراء الاستشاريين ، وسفر المستشارين الخبراء الذين يتم اختيارهم للاشتراك في دورات اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية ، وإيجار وصيانة المعدات .

١٨٤- وفيما يتعلق بعنصر البرنامج ١-١ (مدونة قواعد السلوك) ، طلب بعض الوفود معلومات عن حالة الأعمال المتعلقة باعداد مدونة قواعد السلوك والتوقعات المتعلقة بهذه الأعمال ، وعن السند الذي اعتمد عليه في منح الأولوية العليا لعنصر البرنامج ، وعن استخدام الموارد المطلوبة تحت عنصر البرنامج هذا . وأشار المدير التنفيذي للمركز الى أنه تم احراز تقدم كبير في اعداد مشروع المدونة ، وأعرب عن أمله في أن تؤدي الدورة الاستثنائية المستأنفة المقبلة للجنة الى حدوث انفراج نحو الانتهاء منها . أما الموارد

المطلوبة في إطار عنصر البرنامج ، والتي لا يوجد مجال للاختلاف حول الأولوية العليا الممنوحة له ، والتي أيدتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثالثة والعشرين ، وكذلك اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية ، فهي مطلوبة لاعداد الوثائق والقيام بأنشطة الدعم المتصلة بالتفاوض بشأن المدونة .

١٨٥ - وفيما يتعلق بعنصر البرنامج ١ - ٢ (المدفوعات غير المشروعة) ، تسأل أحد الوفود عما اذا كانت هناك ولاية فيما يتعلق بالتقريرين المدرجين في البرنامج ، واقتراح أن يمنح عنصر البرنامج أولوية دنيا ، وأن يجري تغيير الصيغة المعروض بها الناتج بحيث تعكس عدم وجود ناتج نهائي . واعترض وفد آخر على ادراج عنصر البرنامج في الميزانية البرنامجية المقترحة لأن مسألة المدفوعات غير المشروعة لم تدرج في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة للجنة .

١٨٦ - وفيما يتعلق بعنصر البرنامج ١ - ٣ (المعايير الدولية للمحاسبة والابحساب) لاحظ أحد الوفود ان اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية أوصت باصدار تقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي للمعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ بوصفه منشورا للجميع .

١٨٧ - وفيما يتعلق بعنصر البرنامج ١ - ٤ (الترتيبات والاتفاقات الأخرى المتصلة بالشركات عبر الوطنية على الصعيد الدولي والاقليمية والثنائية) ، اقترح أحد الوفود انتاج منشور واحد للجميع في إطار الناتج ١٢ ، وأن تخصص الموارد الموفرة نتيجة لذلك لعنصر البرنامج ١ - ٣ .

١٨٨ - وأثارت عدة وفود تساؤلات حول المعايير التي يستخدمها المركز في الاضطرار بعمله الحالي المتعلق بالشركات عبر الوطنية ، وصيغة خاصة فيما يتعلق بعنصر البرنامج ٢ - ١ (الشركات عبر الوطنية والعلاقات الاقتصادية الدولية) و ٢ - ٣ (تحليل المعلومات المتعلقة بالشركات عبر الوطنية ، كل على حدة) . وردا على ذلك قال المدير التنفيذي انه فيما يتعلق بتقديم المساعدة التقنية ، قام المركز بمساعدة البلدان النامية في الحالات التي طلب اليه فيها القيام بذلك ، بغض النظر عن البلد الأصلي للشركات التي ينطوي عليها الأمر . وفيما يتعلق بالنيذات المتعلقة بالشركات والتي يجري اعدادها في إطار الدراسات الصناعية التي يجريها المركز استنادا الى الولاية الممنوحة له من اللجنة ، فقد ركز المركز على الشركات الكبرى في الصناعات المعنية ، وجميعها من الشركات التسي تكون بلدانها الأصلية ضمن البلدان ذات الاقتصادات السوقية ، ولذلك فان مسألة نطاق شمول الشركات من البلدان الاشتراكية لم تخطر للمركز ، رغم ان الشركات المملوكة للدولة من البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو هي من الموضوعات التي تتناولها النيذات المتعلقة بالشركات . وأشار المدير التنفيذي الى أن نظام الحاسبة الالكترونية

الذى يتبعه المركز في القيام بأعماله يتضمن معلومات عن شركات تتبع بلدانها الأصلية جميع أنواع الاقتصادات .

١٨٩ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢ (تقليل الآثار السلبية للشركات عبر الوطنية الى الحد الأدنى وتعزيز مساهمتها في التنمية) أثار أحد الوفود مسألة تفسير المركز للولاية المتعلقة بهذا البرنامج في ضوء عدم وجود تعريف متفق عليه عموماً للشركات عبر الوطنية ، مشيراً الى أن هذه المسألة أساسية للنظر في هذا البرنامج الفرعي . واعترضت وفود عديدة أخرى على مناقشة تعريف الشركات عبر الوطنية داخل لجنة البرنامج والتنسيق ، مشيرة الى أن اللجنة ليست المحفل المناسب لمناقشة هذه المسألة إذ أن مناقشتها تتجاوز حدود ولاية اللجنة . وأشارت بصفة خاصة الى أن هذه المسألة هي موضوع المفاوضات الحكومية الدولية الدائرة في سياق وضع مشروع لمدونة قواعد السلوك للشركات عبر الوطنية ، بالإضافة الى مسائل أخرى معلقة في ذلك السياق . وقالت بعض الوفود ان عدم وجود تعريف دقيق لم يكن عائقاً أمام اللجنة أو المركز ولا أمام أنشطتهما خلال السنوات العشر الماضية . ومن رأيها ان تفسير هذا التعريف خلال المرحلة الهامة الحالية من المفاوضات الحكومية الدولية من شأنه أن يضرير بوضع مدونة فعالة لسلوك الشركات عبر الوطنية .

١٩٠ - وردا على ذلك ، أوضح المدير التنفيذي ، بادئ ذي بدء ، أن تعريف الشركات عبر الوطنية هو الآن موضوع مفاوضات في اللجنة في سياق مدونة قواعد السلوك . بيد انه ليس من الضروري ، في رأيه ، أن يكون هناك تعريف قاطع كيما يضطلع المركز بما يقوم به من أعمال بناءة لانجاز ولايته . وقال انه في ظل عدم وجود تعريف ، يتقدم المركز بصورة عملية . وعلى سبيل المثال ، فانه فيما يتعلق بتقديم المساعدة التقنية ، كرر القول بأن المركز قام بمساعدة البلدان النامية في الحالات التي طلب اليه فيها القيام بذلك ، بغض النظر عن البلد الأصلي للشركات التي ينطوي عليها الأمر . ومرة أخرى فيما يتعلق بالنبذات المتعلقة بالشركات والتي يجري اعدادها في إطار الدراسات الصناعية التي يجريها المركز استناداً الى الولاية الممنوحة له من اللجنة ، فقد ركز المركز على الشركات الكبرى في الصناعات المعنية ، وجميعها من الشركات التي تكون بلدانها الأصلية ضمن البلدان ذات الاقتصادات السوقية ، ولذلك فان مسألة نطاق شمول الشركات من البلدان الاشتراكية لم تخطر للمركز ، رغم ان الشركات المطوكة للدولة مسنن البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو هي من الموضوعات التي تتناولها النبذات المتعلقة بالشركات . وشدد المدير التنفيذي على القول بأن النهج العملي الذي اعتمد فيما يتعلق بعمل المركز لم يكن القصد منه بأي حال من الأحوال المساس بما تقوم به اللجنة من أعمال فيما يتعلق بتعريف الشركات عبر الوطنية .

١٩١ - وردا على التعليقات التي أبداهها المدير التنفيذي قال أحد الوفود انه يبسط و أن بلد الأصل لشركة من الشركات عبر الوطنية لها صلة له بعمل المركز .

١٩٢ - وفيما يتعلق بعنصر البرنامج ٢ - ١ ، اقترح أحد الوفود ايراد ناتج اضافي نصه كما يلي :

*(٣) تقديم تقارير الى اللجنة عن البيانات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة ، بما في ذلك التدفقات الداخلة والخارجة ، وعن الجوانب الأخرى لأنشطة الشركات عبر الوطنية ، وعن المقترحات المتعلقة بالتدابير الأخرى (الربع الأول ، ١٩٨٦) . *

وفيما يتعلق بهذا الاقتراح أوردت اشارة الى تقرير اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية عن أعمال دورتها الحادية عشرة والى البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة للجنة . واقترح ذلك الوفد كذلك ايراد ناتج اضافي آخر نصه كما يلي :

*(٤) منشور للبيع عن الاتجاهات والقضايا في ميدان الاستثمار الأجنبي المباشر ، بما في ذلك التدفقات الرأسمالية الداخلة والخارجة ، وفي غيرها من أشكال مشاركة الشركات عبر الوطنية في البلدان المضيفة ، ولا سيما في البلدان النامية ، بما في ذلك مشاركتها عن طريق التزويد بالتكنولوجيا والخدمات المتضمنة الادارة والتسويق (الربع الأول ، ١٩٨٧) . *

وفيما يتصل بهذا الاقتراح أوردت اشارة الى الفقرتين ٢٣ - ١٦ و ٢٣ - ١٧ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ (٦) والى التوصية التي أصدرتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثالثة والعشرين (٧) . وأعرب وفد آخر عن اعتقاده بأن موضوع الدراسة المقترحة جرى تناوله على نحو واف بالغرض في عناصر برنامج أخرى وفي المنشورات الموجودة .

١٩٣ - وفيما يتعلق بعنصر البرنامج ٢ - ٢ (الشركات عبر الوطنية في التجارة الدولية) ، أشار أحد الوفود الى أن عنصر البرنامج هذا يتناول عملاً يهم البلدان النامية ، واستناداً الى ذلك ، اقترح أن توصي اللجنة بعدم منح عنصر البرنامج المذكور أولوية دنيا . وفي هذا الصدد أوردت اشارة الى الفقرتين ٢٣ - ١٨ و ٢٣ - ١٩ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ (٦) والى التوصية التي أصدرتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثالثة والعشرين (٨) . واقترح وفد آخر توسيع نطاق الناتج ١١ لعنصر البرنامج ٢ - ٢ باضافة العبارة التالية :

” بما في ذلك المعاملات فيما بين الشركات ومبدأ التمويل وعن ميسوان مدفوعات البلدان المضيفة ، بما في ذلك تحليل دور الشركات عبر الوطنية في الأنشطة التصديرية للبلدان النامية ” .

١٩٤ - واعتراض أحد الوفود على ضرورة تخصيص عنصر برنامج مستقل (٢ - ٣) لدراسة التحويلات المالية الدولية وأثر المصارف عبر الوطنية ، وأعرب عن الاعتقاد بأن هذا النشاط يمكن إدراجه تحت عناصر البرامج الأخرى المخصصة لدراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالشركات عبر الوطنية وفي هذا الصدد ، أوردت إشارة إلى الفقرات ٢٣ - ١٦ ، ٣٠ و ٢٣ - ١٧ و ٢٣ - ١٨ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ (٦) . واقتراح وفد آخر الاستعاضة عن نص الناتج ١٠١ لعنصر البرنامج ٢ - ٣ بالنص التالي :

١٠١ " تقرير إلى اللجنة عن أثر المصارف عبر الوطنية ، بما في ذلك التحويلات المالية الدولية ، وأنظمتها على اقتصادات البلدان النامية ، ودور المصارف عبر الوطنية في المديونية الخارجية لتلك البلدان وصافي تحويلات المساور المالية منها على أساس ائتمانات تجارية متوسطة الأجل وطويلة الأجل ، وعسـن أثر المصارف عبر الوطنية على ميزان مدفوعات البلدان المضيف (الربع الأول ، ١٩٨٦) . "

١٩٥ - وتساءل أحد الوفود عما إذا كانت توجد ولاية لعنصر البرنامج ٢ - ٦ (جوانب مختارة لسياسات البلد المضيف) الشركات عبر الوطنية) ، واقتراح شطبه .

١٩٦ - وفيما يتعلق بعنصر البرنامج ٢ - ٧ (الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا وناميبيا) ارتأى أحد الوفود ، مؤيدا من قبل آخرين كثيرين ، انه ينبغي منحه أولوية عليا ، واقتراح ، كمنتج له ، تقديم تقريرين إلى اللجنة وأعداد منشورين للبيع تتناول كلها أنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا وناميبيا وتعاونها مع نظام الأقلية العنصرية في المنطقة وتقدم تقريرين كذلك إلى اللجنة عن مسؤوليات بلدان الأصل ازاء الشركات عبر الوطنية العاملة في جنوب افريقيا وناميبيا انتهاكا لما يتصل بالموضوع من قرارات ومقررات الأمم المتحدة . واقتراح ذلك الوفد كذلك ايراد ناتج اضافي نصه كما يلي :

١٣١ " منشور للبيع : تقرير فريق الخبراء المعني بجلسات الاستمـلع عن أنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا وناميبيا (الربع الأول ، ١٩٨٦) . "

وفي هذا الصدد أوردت إشارة إلى ما يتصل بالموضوع من قرارات ومقررات اللجنة ، الواردة في الفصل الأول من تقريرها إلى دورتها الحادية عشرة (٩) .

١٩٧ - واقتراح أحد الوفود ان يمنح عنصر البرنامج ٢ - ٨ (تحليل الأثر الاجتماعي والسياسي للشركات عبر الوطنية) أولوية عليا وانتاج تقريرين ومنشور بيع واحد كتاج لـه . ١٩٨ - وفيما يتعلق بعنصر البرنامج ٢ - ١١ (الشركات عبر الوطنية والتصنيع : أنشطة وأثر الشركات عبر الوطنية في قطاعات مختارة في الصناعة التحويلية) ، لاحظ أحد

الوفود ان الأعمال التي سيجرى القيام بها في إطار عنصر البرنامج هذا تهم البلدان النامية ، وعليه فقد اقترح أن توصي اللجنة بأن لا يمنح عنصر البرنامج أولوية دنيا .

١٩٩ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢ ، الذي يجري في إطار الاضطلاع بأنشطة البحوث التي يقوم بها المركز ، لاحظ بعض الوفود انه في ضوء ما تم القيام به بالفعل من بحوث مستفيضة عن الشركات عبر الوطنية سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها ، فسلان ما يقوم به المركز من أعمال في المستقبل قد يتعلق باستكمال الدراسات القائمة ، وكذلك لن تشكل عبئا ثقيلا فيما يتعلق بالاحتياجات من الموارد كما كان الأمر في الماضي ؛ وأشارت هذه الوفود بأن يقترح المركز إعادة توزيع الموارد على نحو متناسب من البرنامج الفرعي ٢ الى البرنامج الفرعي ٣ ، الذي يغطي الخدمات الاستشارية وأنشطة المعلومات التي يضطلع بها المركز . واقترح أيضا دمج عنصر البرنامج ٢ - ٤ وعنصر البرنامج ٣ - ١ ، وعنصر البرنامج ٢ - ٥ وعنصر البرنامج ٣ - ٢ ، وعنصر البرنامج ٢ - ١٣ وعنصر البرنامج ٣ - ٥ ، وأن يتم نقل الموارد الناشئة عن ذلك من البرنامج الفرعي ٢ الى البرنامج الفرعي ٣ ؛ واقترح كذلك نقل عنصر البرنامج ٢ - ١٤ الى البرنامج الفرعي ٣ . وردا على ذلك ، أكد المدير التنفيذي انه يجري ، في إطار البرنامج الفرعي ٢ ، الاضطلاع بمهام التحليلات والبحوث من أجل اعداد الدراسات المتعمقة المطلوبة من المركز ، في حين ان الأعمال التي يجري القيام بها في إطار البرنامج الفرعي ٣ لها فائدتها العملية المباشرة ، وتدعم المهمة الاستشارية التي يضطلع بها المركز . وقال ان هذا التقسيم الوظيفي يظهر فسي هيكلا المركز الذي أعيد تنظيمه مؤخرا . وقال ان نقل الموارد من البرنامج الفرعي ٢ الى البرنامج الفرعي ٣ والدمج المقترح لعناصر البرامج لن يؤدي ، في رأيه ، الا الى طمس ما هو قائم من تحديد وظيفي واضح ، وتقسيم فعال للعمل . وأضاف قائلا انه لو كانت البحوث التي يجري القيام بها في إطار البرنامج الفرعي ٢ قاصرة على استكمال الدراسات القائمة لا يمكن القيام بنقل الموارد ؛ بيد انه في واقع الأمر هناك دراسات جديدة يجسرى اعدادها بشكل مستمر ، وهي تتطلب التوفير التام للموارد المطلوبة للبرنامج الفرعي ٢ .

٢٠٠ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣ (تعزيز قدرة البلدان النامية المضيفة في معالجة المسائل المتصلة بالشركات عبر الوطنية) ، وجهت وفود عديدة أسئلة عن نشر المعلومات ذات الصلة بالخدمات الاستشارية . ورد ممثل المركز بقوله ان المركز يقوم بشكل منتظم بتزويد اللجنة الوطنية بالمعلومات المتعلقة بطبيعة هذه الأنشطة ومداها ، وقد جسرى القيام بذلك مؤخرا في الوثيقتين E/C.10/1985/14 و Add.1 ، و E/C.10/1985/15 ؛ ويقوم المركز بصورة نشطة بنشر الأوراق الخاصة بما يعقده من حلقات تدريبية وحلقات دراسية . وأضاف قائلا ان المركز يسعى الى الاحتفاظ بسرية ما يقوم به من خدمات استشارية فسي مجال المساعدة في المفاوضات الجارية بين البلدان النامية والشركات عبر الوطنية وتقييم هذه المفاوضات .

٢٠١ - واقترح أحد الوفود ألا تمنح أولوية دنيا لعنصر البرنامج ٣ - ٧ (جمع المعلومات وتخزينها واسترجاعها) .

٢٠٢ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٤ (الأنشطة الإقليمية) طلب بعض الوفود معلومات إضافية عما يتخذه المركز من تدابير لضمان تنسيق برنامج عمل المركز مع برامج عمل اللجان الإقليمية . ورد المدير التنفيذي على ذلك بأن هذا الموضوع قيد الاستعراض الدقيق ، وأنه تم إعداد برنامج عمل تفصيلي لتيسير ادماج الوحدات المشتركة في برنامج العمل العام .

٢٠٣ - وأعربت وفود عديدة عن شكها إزاء الحاجة إلى الموارد الواسعة النطاق المقترحة تحت البرنامج المتعلق بالخبراء الاستشاريين ، وطلبت تحديد أكثر دقة للمهام التي سيعهد بها إلى الخبراء الاستشاريين . وشددت هذه الوفود على عدم نقل الموارد الخاصة بالخبراء الاستشاريين فيما بين عناصر البرامج ، وعلى ألا تعتبر الموارد المقترحة في الفقرتين ٩ - ٨ و ٩ - ١٩ موارد جماعية يجوز للأمانة العامة أن تعيد تخصيصها وفقاً لها ، إلى مهام استشارية أخرى غير مذكورة في الميزانية البرنامجية . وأن لا يجوز هذا التخصيص إلا بموافقة الهيئة الحكومية الدولية المختصة . وأوضح ممثل الأمانة العامة أن الأنظمة واللوائح المتعلقة بتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية من الميزانية تتيح لمدير البرامج حريسة حسن التصرف في تخصيص الموارد ضمن إطار البرنامج المعتمد بولاية . وأشارت الوفود المعنية إلى أن هذا القول يشكل رداً على سؤال لم تطرحه ؛ وأن المبدأ موضع الاعتبار هو أن الموارد المخصصة للخدمات الاستشارية ينبغي استغلالها في الخدمات الاستشارية المحددة بولاية في الميزانية . وطلبت بعض الوفود تقديم بيان تفصيلي ، حسب عناصر البرامج ونوع النشاط ، للموارد المقترحة للخبراء الاستشاريين في إطار البرنامج الفرعي ٤ وفقاً للنهج المتبع . ولا حظت اللجنة أن المركز تعهد بفعل ذلك .

تحفظ

٢٠٤ - أعلن أحد الوفود * إن قبوله على التوصية التي أصدرتها اللجنة بأن توافق على الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٩ (أنظر الفقرة ٦٤ أ د ناه) رهن بقياس لجنة شؤون الشركات عبر الوطنية ، في دورتها الاستثنائية الستائفة المزمع عقدها في حزيران / يونيو ١٩٨٥ بحسب مسألة تعريف الشركة عبر الوطنية حسب مرضي .

* الولايات المتحدة الأمريكية .

الباب ١٠ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

١ - مقدمة

٢٠٥ - نظرت اللجنة في جلستها ٤٤ ، المعقودة في ٢٤ أيار/مايو ، في الباب ١٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ . وللإطلاع على النتائج التي توصلت إليها اللجنة والتوصيات التي تقدمت بها ، انظر الفقرات ٦٤١ - ٦٤٣ أدناه .

٢ - المناقشة

٢٠٦ - أعربت بعض الوفود عن الارتياح لأن اللجنة الاقتصادية لأوروبا قد خفضت من استخدامها للخبراء الاستشاريين وأدرجت بيانات محددة عن مهام الخبراء الاستشاريين في الميزانية البرنامجية المقترحة . واقترح أحد الوفود إجراء المزيد من التخفيض في الموارد العامة للخبراء الاستشاريين ، بيد أن وفدا آخر احتج بأنه بينما يمكن تقليص أو إلغاء مقترحات محددة تتعلق بالخبراء الاستشاريين ، فليس للجنة أن تتوخى تحقيق تخفيض عام . وذكر وفد آخر أنه نظرا لأن الموظفين العاديين التابعين للجنة الاقتصادية لأوروبا لا يمكنهم أن يضطلعوا بجميع المهام البالغة التخصص ، فإن توظيف الخبراء الاستشاريين يمثل أفضل طرق الاستجابة للولايات الحكومية الدولية من حيث فعالية التكاليف . وأكد ممثل اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن الخبراء الاستشاريين يوظفون لفترات محدودة جدا ، ولمهام بالغة التخصص وأن الأمانة العامة تضطر إلى طلب وظائف عادية إضافية في حالة عدم توفر خبراء استشاريين .

٢٠٧ - وعبرت بعض الوفود عن تحفظات بشأن المقترح الرامي إلى إنشاء وظيفة جديدة برتبة ف-٣ لتنفيذ أنشطة نقل البضائع الخطرة (الفقرة ١٠-٥٥) . ولاحظوا أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في القرة ٣ (د) من قراره ١٩٨٣/٧ ، المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٣ ، رجا من الأمين العام أن يوفر في حدود الموارد القائمة ما طلبته اللجنة من زيادة الموظفين من الخبراء المعنيين بنقل البضائع الخطرة في وحدة الأمانة التي تخدم اللجنة الاقتصادية لأوروبا والمجلس في أعمالهما المتعلقة بنقل البضائع الخطرة . ولاحظوا كذلك أنه ، كما ذكر في الفقرة ١٠-٥٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة ، تم تمويل الوظيفة المطلوبة لتنفيذ البرنامج المعهود به إليها في فترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ من الوفورات المحققة في الموارد المعتمدة تحت باب الميزانية البرنامجية الجارية في فترة السنتين تلك ، بينما اعتزم المجلس أن تتخذ الأمانة العامة ترتيبات أكثر استمرارا تتعلق بالموظفين عن طريق إعادة توزيع الموظفين أو إضفاء الطابع اللامركزي على وحدة الأمانة العامة المركزية .

٢٠٨ - ولاحظ ممثل مكتب تخطيط وتنسيق البرنامج أن استخدام الوفورات من باب الميزانية ذاته للبرامج المعهود بها مأذون به بالتحديد فى النظام المالي ولوائح التخطيط البرنامجي ، رهنا بمراعاة آلية تقديم التقارير المحددة فى تلك اللوائح . وفى حالة الوظيفة الجديدة المقترحة ، اجريت مناقشات للتأكد من امكانية توزيع وظيفة من وحدة اخرى من وحدات الامانة العامة ، بيد أن هذا قد تعذر تحقيقه . وأوضح ممثل اللجنة الاقتصادية لاوريا أن الوفورات تحققت من أموال مؤقتة أتاحت نتيجة لتناوب الموظفين ، وأنه لا يمكن توظيف شخص لديه هذه الخبرة الفنية فى هذا المجال البالغ التخصص استندا الى هذا النوع من التمويل .

٢٠٩ - ووصف ممثل اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، فى معرض رده على أحد التساؤلات ، بعض الترتيبات التى تكفل التنسيق مع الاعمال التى تضطلع بها مؤسسات منظومة الامم المتحدة فى مجال الزراعة والاشباب والتى نفذتها شعبة مشتركة بين اللجنة الاقتصادية لاوريا ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة . وأضاف أنه توجد علاقات عمل وثيقة مع برنامج الامم المتحدة للبيئة بشأن الأنشطة البيئية ، ومع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، ومع المجلس الدولى للقصدير بشأن المسائل المتصلة بالتجارة ، ومع منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية بشأن عدد من المشاريع الصناعية . واختتم كلمته قائلًا أن اللجنة الاقتصادية لأوروبا تجرى أيضا مشاورات متكررة مع عدد من المنظمات الاقليمية ، بما فيها مجلس التعاضد الاقتصادى ، والاتحاد الاقتصادى الاوروبى ، ومنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى .

٢ - المناقشة

٢١٤ - عبرت عدة وفود ، في معرض اشارتها الى البرنامج الفرعي الجديد المقترح (انظر الفقرة ٢١٢ أعلاه) ، من وجهة نظر مفادها أن تغيير نموذج الخطة المتوسطة الأجل في أثناء عملية الميزانية أمر لم تجر طيه الممارسة المعتادة . بل ان التغييرات اللازمة تدخل على نموذج الخطة المتوسطة الأجل من خلال التنقيح التالى للخطة المتوسطة الأجل . وفي هذا الصدد ، ناقشت عدة وفود الاثار المالية المترتبة على الأعمال المقترحة تحت عناصر البرنامج ١ - ٩ الى ١ - ١٣ . وبينما كان لدى أحد الوفود انطباع بأنه يعتزم تنفيذ الأعمال في اطار الموارد القائمة وفقا لما يتصل بالموضوع من قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والجمعية العامة . وذكرت وفود أخرى أن هذا الشرط لا ينطبق الا على فترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

٢١٥ - وفيما يتعلق بنتائج البرنامج الفرعي ٢ من البرنامج ٨ (انظر الفقرة ٢١٣ أعلاه) أشار أحد الوفود الى أنه لا يوجد لهما سند ، وأن اللجنة لم تصادق طيهما . وأعرب هذا الوفد عن أسفه لأن أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تؤكد على نواتج لم تقرها اللجنة ، وتعطيها بدلا من ذلك أولوية طيا من طريق اقتراح تمويلها من الميزانية العادية . وأضاف الوفد أن هذا الأمر موضع شك بصفة خاصة في ضوء ممارسة الافراط في البرمجة الزائدة في اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ التي تتضح من تقارير الأداء البرنامجي السابقة . وبناء طيه ، اقترح ذلك الوفد حذف النواتج المذكورة أعلاه . بيد أن وجهة النظر هذه لم تحظ بتأييد الوفود الأخرى ، ومن ثم لم يمكن التوصل الى توافق في الآراء . وأشار وفد الى أن اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ ، بوصفها من اللجان الاقليمية ، ولاية واضحة فيما يتعلق بالنواتج ذات الصلة للبرامج الفرعية ، وفقا لخطة عمل مار دل بلاتا التي أقرتها الجمعية العامة بالقرار ١٥٨/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ . وشدد هذا الوفد على ما لهذه النواتج البرنامجية من أهمية وجدوى لدى أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مما يتعلق بتشجيع التعاون الاقليمي على تنمية الموارد المائية ولذلك أيد بقوة الابقاء على تلك النتائج وتنفيذها في الوقت المناسب من قبل اللجنة . وشدد على ان الاحتفاظ بهذه النواتج ذات الصلة للميزانية البرنامجية المقترحة كما عرضها الأمين العام مبرر أيضا بالنظر الى عدم التوصل فسي دورة اللجنة الى اتفاق بشأن شطبها .

٢١٦ - وتساءل وفد آخر عن سند (أ) عنصر البرنامج ١ - ٦ (زيادة اشتراك القطاع الخاص في التصنيع) من البرنامج ٦ (التنمية الصناعية في منطقة آسيا والمحيط

(الهائى) (ب) والنتائج ٢ (أ) من عنصر البرنامج ١ - ١ (تحسينات فى الهيكل السياسى والمؤسسى للعلم والتكنولوجيا) من البرنامج ١١ (العلم والتكنولوجيا فى آسيا والمحيط الهائى) الذى يتألف من دراسة للنهوض بالبحث والتطوير فى مؤسسات القطاع الخاص (ج) والنتائج ' ١ ' (أ) من عنصر البرنامج ١ - ٣ (تعزيز تنظيم وإدارة البحث والتطوير) من البرنامج ١١ ، الذى يتألف من الاستخدام الناجح لنتائج البحث والتطوير على نطاق تجارى . واقترحت بعض الوفود ، وهى تضع فى الاعتبار التفسيرات التى قدمها ممثل أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهائى حذف تلك البنود ونظرا لعدم وجود توافق فى الآراء بشأن ذلك الاقتراح ، ذكر ذلك الوفد أنه يحتفظ بحقه فى اشارة المسألة فى الجمعية العامة ، وطلب أن يسجل ذلك فى تقرير اللجنة .

٢١٧ - ولاحظ أحد الوفود ، مع الترحيب ، التخفيض المتواضع فى البرمجة الزائدة كما يظهر فى التعديلات التى أدخلتها اللجنة على برنامج العمل مما يوضح الحالة بالتدرج فيما يتعلق بالتوفر المسقط للأموال الخارجة عن الميزانية . واقترحت بعض الوفود مواصلة بذل هذه الجهود وتكثيفها . بيد أن أحد الوفود أعرب عن رأى مؤداه أن التعديلات التى أدخلتها اللجنة لم تقدم الى لجنة البرنامج والتنسيق ، بالإضافة الى آثارها الشاملة بالنسبة للميزانية البرنامجية المقترحة .

٢١٨ - وصبرت عدة وفود من تحفظات بشأن الوظائف الجديدة المقترحة وطلبت ايضا حاتم لمبرراتها (الفقرات ١١-٤ و ١١-٢١ و ١١-٣١ و ١١-٧١ و ١١-٨٢) . وفى هذا الصدد أشير الى مسألة توزيع المسؤوليات بين الكيانات العالمية والاقليمية ، واقترح دراسة امكانية اعادة توزيع الوظائف من المقربدا من انشاء وظائف جديدة . وأكدت بعض الوفود على أهمية برنامج المرأة لمنطقة آسيا والمحيط الهائى وأيدت بشدة زيادة تكثيف البرنامج . وأشارت الى أن أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهائى ، استجابة منها لطلبات قدمتها الدول الأعضاء ، سوف تشرع فى أنشطة جديدة فى هذا الميدان لذلك فهذه الوفود تؤيد الاقتراح الدامى الى انشاء وظيفة جديدة للبرنامج ١٥ ، الوارد فى الفقرة ١١ - ٨٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة .

٢١٩ - وصبر عدد من الوفود من تحفظات شديدة بشأن الحاجة البرنامجية الى اقتناء نظام جديد للحاسبات الالكترونية (الفقرات ١١ - ٩٦ ، ١١ - ١٠٠ ، ١١ - ١٠١) وفى المناقشة التالية ، أدلى مدير شعبة الميزانية ببيانات عن مشاكل النظام القائم بالنسبة للمعدات والبرامج ، ومن التقييم الشامل للاحتياجات والتكاليف على الأجلين القصير والطويل الذى أجري قبل تقديم هذا الاقتراح . وأشارت بعض الوفود أسئلة من القواعد واللوائح التى تحكم استبدال المعدات . وتلقى أعضاء اللجنة تأكيدات بأن وجهات نظرهم ستقدم الى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للنظر فيها .

٢٢٠ - وعند مناقشة مقترحات محددة في إطار برامج مختلفة ، قدمت النقاط التالية :

(أ) الأغذية والزراعة

٢٢١ - حذرت بعض الوفود من الازدواج الممكن مع الأعمال التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في مجال الأغذية والزراعة ، وشددت على ضرورة زيادة تنسيق الأنشطة بين اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ والفاو .

(ب) قضايا التنمية وسياساتها

٢٢٢ - فيما يتعلق بالنواتج ١ من عنصر البرنامج ١ - ٣ (تحليل مقارن للاستراتيجيات والسياسات ، وللمصكوك والمؤسسات المتعلقة بالسياسات لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة) من البرنامج ٣ ، اقترحت بعض الوفود الاستعاضة عن عبارة " قطاع الخدمات " بعبارة " القطاع العام " وفقا للولاية القائمة .

٢٢٣ - واقترح أحد الوفود أن يغير وصف أولوية عنصر البرنامج ٣ - ١ (رصد واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الأساسي الجديد في المنطقة) بحيث يصبح أولوية طليا .

٢٢٤ - وفيما يتعلق بالاحتياجات من الموارد لعنصر البرنامج ٤ - ١ (الدراسة الاستقصائية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ) ، تساءل عدد من الوفود عن الحاجة الى اجتماع فريق الخبراء المقترح (الفقرة ١١ - ٢٧) ، واقترح أن يتولى موظفو أمانة اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ اعداد ٢٠ دراسة قطرية مفصلة بدلا من الخبراء الاستشاريين (الفقرة ١١ - ٢٦) . وتساءل وفد آخر عن الزيادة في الاحتياجات من الموارد للطباعة والتجليد الخارجيين (الفقرة ١١ - ٢٩) ، واستشهد بالمبلغ الكبير من الموارد المخصص بالفعل لذلك الغرض .

(ج) البيئة

٢٢٥ - أمرت بعض الوفود من وجهة نظر مفادها أنه ينبغي أن يضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بصفة أساسية بالأنشطة المقترحة تحت عنصر البرنامج ١ - ١ (الوسي البيئي) من البرنامج ٤ .

(د) التنمية الصناعية

٢٢٦ - في ضوء أهمية الأعمال المصنفة تحت عنصر البرنامج ١ - ١ (استعراض التقدم الصناعي على الصعيد الاقليمي مع ايلاء اهتمام خاص لهدف النمو المتوخى في اعلان ليمما

وخطة العمل بشأن التنمية الصناعية والتعاون) . من البرنامج ٦ ، رأت عدة وفود أنه يجب عدم وصفه بأنه ذي أولوية دنيا .

٢٢٧ - واقترح أحد الوفود توسيع نطاق الأنشطة المقترحة في إطار عنصر البرنامج ٢ - ١ (برنامج تعبئة الموارد) حتى تشمل أكثر من بند أو بندين من البنود التي تتألف منها الاستراتيجية الموضوعة في الخطة المتوسطة الأجل للبرنامج الفرعي ٢ .

٢٢٨ - واقترحت عدة وفود أن يخفض عدد الدراسات المبرمجة تحت الناتج ' ١ ' (ب) من عنصر البرنامج ٢ - ٢ (برنامج اعداد المشاريع وتنفيذها) الى دراسة واحدة .

(هـ) التجارة الدولية وتمويل التنمية

٢٢٩ - اقترح أحد الوفود استطلاع امكانية استخدام الأموال الخارجية من الميزانية بالنسبة لناتج ' ٢ ' (أ) لعنصر البرنامج ١ - ٤ (التعاون المالي والاقتصادي) من البرنامج ٧ .

٣٣٠ - وأكد أحد الوفود أهمية البرنامج الفرعي ٤ (أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية) واقترح تغيير الأولوية المخصصة لعنصر البرنامج ٤ - ١ (تقنيات التخطيط للصادرات والواردات وتسويقها) و ٤ - ٤ (تقديم المساعدة في ميدان تنمية التجارة الى أقل البلدان نموا) الى أولوية طيا . وقال ان ذلك التغيير سيسفر عن توازن أفضل في البرنامج لعناصر البرنامج ذات الأولوية العليا والدنيا .

(و) الموارد الطبيعية

٢٣١ - فيما يتعلق بالناتج ' ٢ ' (هـ) لعنصر البرنامج ٢ - ١ (تقديم الدعم لخطة عمل مارديل بلاتا) من البرنامج ٨ ، أبدت بعض الوفود قلقا ازاء احتمال حدوث ازدواج في أعمال اليونيدو .

(ز) السكان

٢٣٢ - أعرب أحد الوفود عن الرأي القائل بعدم استخدام أموال من الميزانية العادية لأي من الأنشطة المقترحة تحت عنصر البرنامج ٣ - ٣ (تنسيق شبكة الاعلام السكاني لآسيا والمحيط الهادئ) من البرنامج ١٠ .

(ح) النقل أولا : النقل والاتصالات والسياحة

٢٣٣ - اقترحت بعض الوفود اجراء تنسيق وثيق بين الناتج ' ١ ' لعنصر البرنامج ١ - ٣ (تسخير احصاء ونظم المعلومات لأغراض النقل) والناتج ' ١ ' (ب) لعنصر البرنامج ٢ - ١٠ (تطوير المعايير التقنية الاقليمية للطرق والنقل طيها) من البرنامج ١٣ بغية تجنب الازدواج في الأعمال .

٢٣٤ - واقترحت بعض الوفود التنسيق في التوقيت بين الناتج ' ١ ' (ب) لعنصر البرنامج ٣ - ٥ (تطوير التعاون الاقليمي والأقليمي من طريق فريق التعاون في السكك الحديدية بآسيا والمحيط الهادئ) والناتج ' ٢ ' لعنصر البرنامج ١ - ٣ لتجنب الازدواج في الأعمال .

٢٣٥ - واقترحت بعض الوفود ادراج عبارة " العام " بعد كلمة " الخاص " من الناتج ' ١ ' لعنصر البرنامج ١ - ٤ .

٢٣٦ - واقترحت بعض الوفود ادراج عبارة " والقطاعات العامة " بعد عبارة " القطاع الخاص " في الناتج ' ٢ ' لعنصر البرنامج ١ - ٤ .

٢٣٧ - وفيما يتعلق بعنصر البرنامج ١ - ٥ (تعزيز قدرة البحث والتطوير في مجال النقل) أبدت بعض الوفود تحفظات بشأن اهتمام الدول الأعضاء النامية بالأنشطة المقترحة .

٢٣٨ - وأشارت عدة وفود الى وجوب تنفيذ الأنشطة المدرجة تحت عنصر البرنامج ٢ - ٤ (الحماية البيئية وتطوير النقل على الطرق العامة) بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتجنب الازدواج المحتمل .

٢٣٩ - وأقرت بعض الوفود من ضرورة التنسيق الوثيق بين عنصرى البرنامج ٢-٥ و ٢-٧ .

٢٤٠ - واقترحت عدة وفود ادماج عنصرى البرنامج ٦ - ١ و ٦ - ٣ .

' ١ ' النقل ثانيا : النقل البحرى والموانئ والطرق المائية

٢٤١ - بالنظر الى العلاقة الوثيقة بين الناتجين ' ٢ ' (ب) و (ج) لعنصر البرنامج

٣ - ١ (تخطيط الموانئ وسياسة التطوير) من البرنامج ١٤ ، أقرت بعض الوفود من ضرورة التنسيق لأقصى حد بينهما .

٢٤٢ - وشككت بعض الوفود في ضرورة ايفاد البعثات المقترحة تحت الناتج ' ٢ ' (د) لعنصر

البرنامج ٣ - ٧ (رفع مستوى كفاءة التطهير) نظرا الى العدد الكبير للبعثات

(٥٣) الممولة من أموال خارجة عن الميزانية ، المقرر ايفادها تحت البرنامج الفرعي ٣ .

٢٤٣ - وأعرب أحد الوفود من القلق لأن برنامج العمل المقترح في البرنامج الفرعي ٤ (تطوير النقل على الطرق المائية الداخلية) لا يعكس الأنشطة التي جرت مناقشتها في الدورة الأربعين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن رفع مستوى المعلومات والاحصاءات المتعلقة بالنظم .

(ى) التنمية الاجتماعية

٢٤٤ - وجه أحد الوفود الانتباه الى وجود احتمال كبير لحدوث ازدياد في أعمال البرنامج ١٥ وأشار الى ضرورة القيام بكل ما يمكن عمله لتجنب هذا الازدياد .

التحفظات

٢٤٥ - فيما يتصل بالبرنامج ٨ (الموارد الطبيعية) ، أبدى أحد الوفود معارضته القوية المتواصلة للنواتج ' ١ ' (ب) لعنصر البرنامج ٢ - ١ والنواتج ' ١ ' لعنصر البرنامج ٢ - ٢ اللذين لا توجد بالنسبة لهما ولاية ولم تصدق طيهما اللجنة . ولأسباب ذاتها أعربت بعض الوفود الأخرى من تحفظات بشأن عنصر البرنامج ١ - ٦ من البرنامج ٦ (التنمية الصناعية) والنواتج ' ٣ ' (أ) لعنصر البرنامج ١ - ١ - من البرنامج ١١ (العلم والتكنولوجيا) والنواتج ' ١ ' (أ) لعنصر البرنامج ١ - ٣ من البرنامج ١١ .

٢٤٦ - وفيما يتعلق بالبرنامج ١٣ (النقل أولا : النقل والاتصالات والسياحة فسي آسيا والمحيط الهادئ ، أعرب أحد الوفود عن معارضته الشديدة لانشاء برنامج فرعي جديد بشأن المساعدة في تنفيذ عقد النقل والمواصلات لآسيا والمحيط الهادئ ، لأن برنامج عمله مشمول على نحو جيد في اطار البرنامج الفرعي ١ من ذات البرنامج .

٢٤٧ - وفيما يتعلق بالفقرات ١١ - ٩٦ و ١١ - ١٠٠ و ١١ - ١٠١ أعرب الوفد ذاته من معارضته الحازمة للضرورة البرنامجية للاستعاضة الموحة من نظام الحاسبة الالكترونية بحجة أن الأمانة العامة لم تقدم مبررا وان احالة المسألة الى اللجنة الادارية لشؤون الادارة والميزانية لا تكفي لأن هذه المسألة تشمل أيضا جوانب برنامجية .

٢٤٨ - واحتفظ أحد الوفود * بموقفه بشأن انشاء الوظائف الجديدة المطلوبة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، ان يرى أن الأمين العام لم يبذل جهدا كافيا لاستيعاب الاحتياجات المتعلقة بموظفين اضافيين من طريق احلال اللامركزية .

* الولايات المتحدة الأمريكية .

الباب ١٢ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية
ومنطقة البحر الكاريبي

١ - مقدمة

٢٤٩- نظرت اللجنة في جلستها ٤٦ ، المعقودة في ٢٥ أيار/مايو ، في الباب ١٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ . وللاطلاع على توصيات اللجنة ، انظر الفقرات ٦٤٦-٦٤٨ أدناه .

٢٥٠- وقد وجه ممثل مكتب تخطيط البرامج والتنسيق اهتمام اللجنة الى السهو الحاصل في البرنامج ٩ (السكان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) . وقال انه وفقا لما أوصت به اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين (١٠) كان ينبغي أن تحل عبارة "الأحوال الاقتصادية والاجتماعية" محل عبارة "تنظيم الأسرة" في العنوان والسرد ، في عنصر البرنامج ٢-١ . وأكد للجنة أنه سيجري تصحيح السهو .

٢ - المناقشة

٢٥١- وأعربت عدة وفود عن ارتياحها ازاء هذه الوثيقة ، لا سيما ، الشعور بالمسؤولية الذي ساد اعادة التوزيع الواسع للوظائف استجابة للتغيرات الداخلية التي جرت فسي الاحتياجات من الموارد .

٢٥٢- وكان انها عنصر البرنامج ٣-١ المتعلق بالبرنامج ٣ (البيئة) مدعاة للأسف عدة وفود . وقد عالج عنصر البرنامج هذا الطاقة والبيئة في الاستراتيجيات الانمائية البديلة في أمريكا اللاتينية خلال فترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ .

٢٥٣- وقد أثار عدد من الوفود مسائل تتعلق بتحديد أولويات عناصر برنامج متعددة ، ولكنه أقر في نفس الوقت بالصعوبات الناشئة عن اشتراط انه ينبغي أن يحتوى كل برنامج على عناصر برنامج ذات أولوية عليا أو دنيا تقابل حوالي ١٠ في المائة من إجمالي مصادر البرنامج في كل فئة . كما تم الاعراب عن القلق لأن عنصر البرنامج ٢-٢ (اعادة تشكيل الصناعة في أمريكا اللاتينية) من البرنامج ٥ (التنمية الصناعية) وعنصر البرنامج ٣-٢ (آثار بعض السياسات الاقتصادية الكلية على اقتصادات أمريكا اللاتينية) البرنامج ٦ (برنامج التجارة الدولية وتمويل التنمية) لم يوليا أولوية عليا ، بينما اعتبر ايلاء أولوية عليا لعنصر البرنامج ٤-١ (تحليل عطيات التكامل والتعاون الاقليميين وتقديم الدعم لها) من البرنامج ٦ هو أمر لا مبرر له .

٢٥٤- وطلب بعض الوفود ايضا عن الاحتياجات من الموارد بالنسبة للخبراء الاستشاريين وأفرقة الخبراء المخصصة وسفر الموظفين المتعلقة بمختلف عناصر البرنامج . وأعرب وفد واحد عن القلق بوجه خاص بشأن ازدياد حاجة العمل المتصل بفئات النفقات الواردة تحت البرنامج ٦ .

٢٥٥- وفيما يتعلق بالبرنامج ١٠ (العلم والتكنولوجيا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) ، أكدت عدة وفود على الحاجة الى تنسيق أنشطة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع أنشطة مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية .

٢٥٦- واقترح أحد الوفود أنه ينبغي تعديل عنوان عنصر البرنامج ٤-٦ (التعاون الاقتصادي في أمريكا اللاتينية) من البرنامج ٦ ليتفق مع عنوان عنصر البرنامج ٤-٥ (التكامل والتعاون الاقتصادي بين بلدان ميثاق الاندیز) .

٢٥٧- واستفسر أحد الوفود عن المركز المحتمل لنتاجين هما ١-١ (أ) من البرنامج ٢ (قضايا التنمية وسياساتها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) و ٢-٣ (أ) من البرنامج ٥ (التنمية الصناعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) بوصفها منشورات معدة للبيع واقترح أن توصف جميع المنشورات المصاعة ، بصرف النظر عن كونها منتجة خصيصا لغرض البيع وبصرف النظر عن مستوى الربحية ، باعتبارها منشورات معدة للبيع .

٢٥٨- وفيما يتعلق بالبرنامج ٦ ، اقترح أحد الوفود أنه ينبغي ألا تحدد لعنصر البرنامج ٢-٢ (العلاقات مع البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا) أية أولوية بدلا من ايلائه أولوية دنيا . وأعرب نفس الوفد عن رأى مفاده أن عنصر البرنامج الفرعي ٥-٥ (التنمية الاجتماعية في منطقة البحر الكاريبي) ، الناتج ' ١ ' (أ) والناتج ' ٣ ' لا يبرر الموارد المطلوبة . وأرتأى الوفد ذاته ان هذين الناتجين لا مبرر للانفاق بشأنهما ولا يثيران اهتماما ذا موضوع بالنسبة لعمل اللجنة .

٢٥٩- وفيما يتعلق بالبرنامج ٨ (قضايا الطاقة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) ، رأى أحد الوفود أنه لدى عدم وجود ولاية كافية فانه ينبغي حذف الناتج ' ١ ' (أ) و (ب) من عنصر البرنامج ١-٢ (المشاكل المتصلة بتخطيط الطاقة) .

٢٦٠- وفيما يتعلق بالبرنامج ٥ ، قال أحد الوفود أنه بينما كانت بعض النواتج محدودة بكونها " خارجة عن الميزانية " فانه لم تدرج موارد خارجة عن الميزانية في الجدول ١٢-١٧ .

٢٦١- ولاحظ أحد الوفود التناقض بين الأولوية الدنيا المخصصة والزيادة في موارد عنصر البرنامج ١-٢ (ادماج المرأة في عملية التنمية في أمريكا اللاتينية) في البرنامج ١١

(التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) .

٢٦٢- وفيما يتصل بالوظائف الجديدة المقترحة للبرامج ٣ ر ٦ و ٧ ، أشار أحد الوفود الى قضية توزيع المسؤوليات بين الكيانات العالمية والاقليمية واقترح بحث امكانية اعادة التوزيع في المقر بدلا عن انشاء ٥ وظائف جديدة .

٢٦٣- وردا على الأسئلة والنقاط العامة والمحددة التي أثارت ، أبلغ ممثل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لجنة البرنامج والتنسيق أن برنامج العمل المقترح للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ قد استعرضته واعتمدته اللجنة الاقتصادية التي اجتمعت في السنوات الزوجية في دورتها العشرين المعقودة في آذار/مارس ١٩٨٤ . وأشار الى التنازع بين ضرورة تحديد برنامج العمل في وقت يسبق كثيرا وقت تنفيذه والرغبة في مرونة الاستجابة للحاجات المتغيرة في المنطقة .

٢٦٤- وأوضح ممثل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن عنصر البرنامج ٣-١ من البرنامج ٣ (البيئة) قد انهي استجابة لتحول الأولويات في منطقة أمريكا اللاتينية للطاقة التي نفذت هذه الأنشطة ذات العلاقة بمعاونتها في الماضي . وأشار الممثل الى الطلب المتزايد على الأنشطة المدرجة تحت البرنامج ٣ وعدم كفاية موارد البرنامج بسبب هذه الطلبات وعلى الرغم من الوظيفة الجديدة المقترحة .

تحفظات

٢٦٥- أعرب أحد الوفود * ، وفقا لسياسته التي تعارض انشاء الوظائف الجديدة في اطار الميزانية العادية ، وبالنظر الى فشل الأمين العام في استيعاب الاحتياجات المتعلقة بالموظفين داخل اللجان الاقليمية عن طريق احلال اللامركزية ، عن الاحتفاظ بموقفه فيما يتعلق بانشاء وظائف جديدة داخل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي .

٢٦٦- وأعرب وفد آخر عن التحفظ ذاته .

* الولايات المتحدة الأمريكية .

الباب ١٣ - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

١ - مقدمة

٢٦٧- نظرت اللجنة في جلستها ٤٦ و ٤٧ المعقودتين في ٢٥ أيار/مايو ، في الباب ١٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ وللإطلاع على توصيات اللجنة انظر الفقرتين ٦٤٩ - ٦٥٠ أدناه .

٢٦٨- وذكر مدير فرع تخطيط وتقييم البرامج التابع لمكتب تخطيط وتنسيق البرامج أنه في أعقاب اجراء مشاورات بين منظمة الطيران المدني الدولية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن تنسيق الأنشطة ليصبح نص ناتج عنصر البرنامج ٤-٢ من البرنامج ١٥ (النقل والمواصلات والسياحة في افريقيا) كما يلي :

" منشور تقني لمقرري ومخططي سياسة النقل الجوي عن أسعار وقود الطيران في افريقيا ، من حيث صلتها بأسعار غيرها من المنتجات النفطية والأسعار العالمية (الربع الأخير ، ١٩٨٧) " .

وسيطهر هذا التغيير في التنقيح النهائي للميزانية البرنامجية المقترحة .

٢ - المناقشة

٢٦٩- التمس عدد من الوفود توضيح المعايير المستخدمة في تحديد مخصصات الميزانية العامة لبرامج اللجنة . ورأى أحد الوفود أن معدل النمو البالغ قدره ١٦ في المائة من الميزانية المقترحة للجنة الاقتصادية لأفريقيا غير كاف . وعبرت عدة وفود عن وجهة نظر مفادها أن الأنشطة المدرجة في الميزانية البرنامجية المقترحة للجنة الاقتصادية لأفريقيا لا تعكس الأهمية التي أولتها الجمعية العامة للحالة الاقتصادية في افريقيا، والتي سلم بها أيضا المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تحديده للأولويات التي ينبغي مراعاتها ، والأمين العام في بدء مبادرته المتعلقة بأفريقيا .

٢٧٠- وفيما يتعلق بمسألة المعايير المستخدمة في تحديد المعايير العامة لمخصصات الميزانية ، أبلغ مدير مكتب تخطيط وتنسيق البرامج اللجنة بأنه لم تحدد أهداف مالية عند اعداد الميزانية البرنامجية المقترحة للجنة الاقتصادية لأفريقيا ، أو أي لجنة أخرى من اللجان الاقليمية . وبالمثل لم تطبق أية أرقام مستهدفة في أية مرحلة أثناء الاستعراض الداخلي للميزانيات البرنامجية المقترحة للجان الاقليمية . وأضاف أن المسألة تزداد توضيحا عن طريق وصف الجوانب البارزة لعملية الاستعراض التي

يحدد فيها مستوى الموارد التي يحتاج اليها لمختلف أبواب الميزانية في ضوء البرامج المقدمة .

٢٧١- وأشار ممثل شعبة الميزانية الى أن الأمين العام يتابع ، فيما يتصل بالحالة الحرجة في افريقيا ، عددا من التدابير الخاصة . وتتضمن هذه برامج ومخصصات مقابلة في الميزانية متميزة عن تلك المتعلقة باللجنة الاقتصادية لافريقيا ، وأنشطة ممولة من موارد خارجة عن الميزانية . ونتيجة لذلك لا تظهر هذه التدابير وتكاليفها في الباب ١٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ . واسترعى ممثل شعبة الميزانية أيضا الانتباه الى أن برامج كيانات كثيرة تابعة للأمم المتحدة ، وبصفة خاصة مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وإدارة التعاون التقني لأغراض التنمية ، تتضمن أنشطة تعالج مشاكل تتصل بالحالة الحرجة الراهنة في افريقيا اتصالا مباشرا .

(أ) أجهزة تقرير السياسة

٢٧٢- أثير سؤال بشأن الفقرة ١٣-٤ يتعلق بالطباعة والتجليد الخارجيين ، وبصفة خاصة بمعنى عبارة " إعادة التوزيع من برامج أخرى " . وذكر ممثل شعبة الميزانية أن العبارة لا تعني تقليص موارد الموظفين . بل تشير الى الوفورات المتراكمة لدى اللجنة الاقتصادية لافريقيا عن طريق تخفيض تكاليف الطباعة نتيجة شراء معدات جديدة .

(ب) الأغذية والزراعة في افريقيا

٢٧٣- أشار أحد الوفود الى أن اللجنة أوصت في دورتها الثانية والعشرين (١١) بالاستعاضة عن عبارة " خطة عمل لاغوس " الواردة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ بعبارة " قرار الجمعية العامة ٣٥ / ٦٤ المتعلق بخطة عمل لاغوس " في جميع برامج اللجنة الاقتصادية لافريقيا . وأخذت الجمعية العامة فيما بعد بهذه التوصية ، واقترح الوفد أن تستخدم الصياغة ذاتها في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ ، لا بالنسبة لعنصر البرنامج ١-٢ من البرنامج ١ بل في الميزانية بأسرها .

(ج) الشؤون البحرية في افريقيا

٢٧٤- تسأل أحد الوفود عما اذا كان هناك أي ازدواج في الأنشطة المقترحة في اطار برنامج الشؤون البحرية هذا والأنشطة المضطلع بها في أماكن أخرى في المنظمة . وسأل الوفد ذاته أيضا عما اذا كان انشاء وظيفة جديدة من الرتبة الفنية لهذا

البرنامج ضروريا ، وعن السبب في عدم ثلبيّة هذه الحاجة عن طريق إعادة توزيع الوظائف . وأجاب ممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأنه لا يوجد ازدواج في الأنشطة في البرنامج بل أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تضطلع في الواقع ، ببعض الأنشطة المبرمجة بالاشتراك مع فرع اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات التابع لإدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية . وأضاف أن الوظائف اللازمة للبرنامج لا يمكن تلبيتها عن طريق إعادة التوزيع ، وأن الوظيفة الجديدة المقترحة ستكون متاحة لبرنامج الشؤون البحرية فحسب .

(د) قضايا التنمية وسياساتها في أفريقيا

٢٧٥- وجه سؤال عن السبب في عدم وجود نواتج نهائية لعنصرى البرنامج ١-٤ (دراسات منظورية عن اقتصاديات المنطقة الأفريقية) و ١-٩ (المنظور الانمائي للمنطقة الأفريقية) من برنامج قضايا التنمية وسياساتها . وأوضح ممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أنه سيضطلع بأعمال كبيرة في أثناء فترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ في إطار تلك العناصر البرنامجية ، وأن التقرير النهائي سيرفع الى الدورة الخامسة للمؤتمر المشترك للمخططين والاحصائيين والديموغرافيين الأفارقة في الربع الأول من عام ١٩٨٨ .

(هـ) البيئة في أفريقيا

٢٧٦- ذكر ممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، في معرض رده على سؤال بشأن الناتج ٣ من عنصر البرنامج ١-١ (التعاون التقني من أجل تنمية القدرات البيئية الوطنية) من برنامج البيئة ، ان هذا النشاط يضطلع به بالتعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية .

تحفظ

٢٧٧- قام أحد الوفود * ، وفقا لسياسته التي ينتهجها في معارضة انشاء وظائف جديدة ، بالتحفظ في موقفه فيما يتعلق بانشاء أربعة وظائف جديدة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا .

* الولايات المتحدة الأمريكية .

الباب ١٤ - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

١ - مقدمة

٢٧٨- نظرت اللجنة ، في جلساتها ٤٤ و ٤٥ ، المعقودتين في ٢٤ أيار/مايو في الباب ١٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ . وللاطلاع على استنتاجات وتوصيات اللجنة أنظر الفقرات ٦٥١-٦٥٥ أدناه .

٢ - المناقشة

٢٧٩- تركزت المناقشة المبدئية للجنة على قضية التنفيذ الشامل لبرنامج اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا خلال السنوات القليلة الماضية واحتمالات التحسين في ذلك الشأن . وكان هناك تسليم عام بأن النقل المادي لمقر اللجنة الى بغداد ، مع ما تلاه من ارتفاع معدل الشواغر في وظائف الفئة الفنية ، تعتبر عوامل غير مرغوب فيها كان لها أثرها على الأداء البرنامجي . وتساءلت بضعة وفود عما اذا كانت الظروف الحالية في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ستسمح برفع معدل التنفيذ .

٢٨٠- وقد ذكر ممثل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا انه حتى نيسان/ابريل ١٩٨٥ ، كان معدل الشواغر في وظائف الفئة الفنية ١٨ في المائة ، وأن كان المعدل الفعلي أقرب الى ٣٠ في المائة ، نظرا لأن الموظفين الذين عينوا مؤخرا لم يتسلموا جميعهم بعد وظائفهم . وقد بين الممثل أيضا أنه من أجل اجراء تعديل لمقابلة التخطيط الزائد ولتجنب ازدواج الأنشطة التي تقوم بها المنظمات الاقليمية الأخرى ، وافقت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا على انها ١٥ عنصرا من عناصر البرنامج في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ . وفي هذا السياق ، أضاف أن انها عناصر البرنامج قد بدأ بالعناصر التي كانت قد أعطيت لها أولوية دنيا . وعلاوة على ذلك ، تم تعزيز أنشطة أخرى في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ ، مما نتج عنه برنامج عملي المنحى على نحو مباشر بدرجة أكبر و/أو كان عونا في استيعاب التكنولوجيا وغيرها من عوامل التنمية .

٢٨١- وقد ركزت المناقشات التفصيلية المتعلقة ببرامج النشاط على البرامج التالية :

(أ) الأغذية والزراعة

٢٨٢- أشار أحد الوفود الى أن تعزيز ترتيبات الأمن الغذائي الاقليمية في اطار عنصر البرنامج ٢-٢ (تقييم سياسات انتاج واستهلاك الأغذية في بلدان مختارة)

هو مسألة بالغة الأهمية بالنسبة الى الدول الأعضاء في المنطقة وسأل عما اذا كانت مشاريع الأمن الغذائي الاقليمية التي سيتم تحديدها ستكون متمشية مع الخطة الاقليمية ككل . ورد ممثل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا قائلاً ان اللجنة قد وافقت على عقد اجتماع حكومي دولي حول هذا الموضوع لاستعراض الاجراءات والانجازات ولاعداد خطة عمل للمؤسسات العاملة في ذلك الميدان .

(ب) المستوطنات البشرية

٢٨٣- أبدى أحد الوفود شكوكه بشأن ملاءمة انتهاء عنصر البرنامج ٢-٢ (دراسة استقصائية للخدمات البحثية والاحصائية المتصلة بمواد البناء في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا) واقترح أن يتم الاحتفاظ به في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ ، وأيد وفد آخر هذا الاقتراح . وفيما يتصل بهذا الاقتراح تسأل أحد الوفود عن الفائدة من استمرارية عنصر البرنامج المذكور .

(ج) التنمية الصناعية

٢٨٤- ذكر وفد آخر أن جميع النواتج المقررة في اطار هذا البرنامج للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ هي منشورات تقنية أو تقارير مقدمة الى الهيئات الحكومية الدولية ، على حين أن الدول الأعضاء في المنطقة ، في حقيقة الأمر ، في حاجة ماسة الى مساعدة تقنية ملموسة . وشرح ممثل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الأمر قائلاً ان بعض المنشورات المقترحة تمثل منشورات مؤقتة تتعلق باجراءات محددة قد يتم اتخاذها بشأن مشاريع معرفة مشتركة بين الأقطار وستكون بالتالي ذات فائدة عملية بالنسبة الى الدول الأعضاء .

(د) الموارد الطبيعية

٢٨٥- سأل أحد الوفود عن السبب في أن عنصر البرنامج ١-٤ الوارد في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ والمتعلق بتوفير الدعم التقني والخدمات الاستشارية للدول الأعضاء فيما يتعلق بالموارد المائية لم يتم ادراجه في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ . وشرح ممثل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الأمر بقوله أن اللجنة قد قررت حذف ذلك النشاط من كلا البابين ١٤ و ٢٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة ، حيث أن الدول الأعضاء لم تطلب البعثات القصيرة الأجل المتوقعة في اطار البرنامج الفرعي في فترة السنتين الحالية .

التحفظات

٢٨٦- ذكرت عدة وفود أنها ، اذ تلاحظ أنها ١٥ عنصرا من عناصر البرنامج في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ ، فان لديها تحفظات فيما يتعلق بالغاء الأنشطة التي كان قد صدر تكليف بشأنها من هيئات حكومية دولية ولكن تم إنهاؤها بعد ذلك دون الرجوع الى تلك الهيئات . وأعربت بضعة وفود عن اعتراضها الشديد على ذلك الاجراء ، وخاصة في الحالات التي قامت فيها الأمانة العامة بإنهاء عناصر البرنامج خلال نفس فترة السنتين التي صدر التكليف بالنشاط لها على وجه التحديد . وشدد عدد من الوفود على أن من حق الدول الأعضاء ، عن طريق هيئاتها الحكومية الدولية ، أن توافق على أنشطة معينة ، وأن تقوم بإنهاءها ، اذا اقتضى الأمر بعد ذلك في رأيها .

٢٨٧- وفي هذا الصدد قام مدير فرع تخطيط البرامج وتقييمها التابع لمكتب تخطيط البرامج وتنسيقها بشرح الموقف قائلا ان المادة ١٠٥ - ٢ (ب) من النظم والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية من الميزانية ورصد التنفيذ وطرق التقييم تسمح لرؤساء الادارات أو المكاتب بتعديل الميزانية البرنامجية المعتمدة وفقا لتقديرهم عن طريق أمور من بينها إنهاء عناصر البرامج أو نواتجها . ورأى بعض الوفود أن هذا الأمر غير مقبول على الاطلاق ، حيث أنه يميل الى الغاء مقررات وسلطة الهيئات التشريعية ، وخاصة مقررات وسلطة الجمعية العامة .

٢٨٨- وأبدى أحد الأعضاء تحفظا قويا فيما يتعلق بإنهاء أنشطة أقرتها الجمعية العامة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ . وكرر هذا الوفد القول بأن الأنشطة التي صدر تكليف بها من قبل الجمعية العامة لا يمكن إنهاؤها الا من قبل تلك الهيئة ، خاصة بالنظر الى التفسير المقدم من ممثل الأمين العام وهو أن السبب في إنهاء هذه الأنشطة يعود الى عدم وجود الموظفين اللزمين .

٢٨٩- وأعلن أحد الوفود * أنه ، وفقا لموقفه الذي يعارض أحداث زيادة صافية في مجموع الوظائف المدرجة في الميزانية العادية ، لا يوافق على انشاء وظيفة جديدة في قسم التجهيز الالكتروني للبيانات ونظم المعلومات في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

٢٩٠- وقال أحد الوفود أنه يرى ان من غير المعقول اعتماد التوصية الواردة في الفقرة ٦٥١ أدناه قبل أن تبدى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا آراءها بشأن المسألة .

* الولايات المتحدة الأمريكية .

الباب ١٥ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

١ - مقدمة

٢٩١ - نظرت اللجنة في الباب ١٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ ، وذلك في جلساتها ٣١ الى ٣٣ المعقودة في ١٧ و ١٨ أيار/مايو وللإطلاع على استنتاجات وتوصيات اللجنة انظر الفقرات ٦٥٦-٦٦٥ أدناه .

٢٩٢ - وأشار نائب الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاوكتاد) والموظف المسؤول عنه لدى عرضه للميزانية البرنامجية المقترحة للاوكتاد ، الى أن الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الاجل وبالميزانية البرنامجية التابعة لمجلس التجارة والتنمية قد استعرضت الميزانية البرنامجية استعراضا شاملا في دورتها التاسعة (من ١٥ الى ١٩ نيسان /ابريل ١٩٨٥) . وقد عرض على اللجنة تقرير الفرقة العاملة (TD/B/WP(IX)Misc.2) ، بما فيه استنتاجاتها المتفق عليها . وقال ان النقصان المرتأى بنسبة ٢٠ في المائة ، بالقيمة الحقيقية ، في الميزانية البرنامجية المقترحة للاوكتاد لا يقابله نقصان في عبء العمل الملقى على عاتق تلك المنظمة . ومضى قائلا ان هذا يلزم الامانة باستخدام ما لديها من موارد محدودة من الموظفين استخداما مرنا ، لا سيما فيما يتعلق بالقضايا الشاملة للقطاعات وبالاعمال التحضيرية للدورة السابعة للاوكتاد ، وباستيعاب المهام الاضافية في حدود الموارد المتاحة . وقد انشئت فعلا وحدة لتنسيق وتقييم البرامج ، وذلك عن طريق اعادة توزيع الموظفين من مجالات أخرى . وبدأت عملية داخلية لاستعراض برنامج عمل الاوكتاد تستهدف التوصل الى تحديد ، في اطار الولايات التشريعية القائمة ، لمجالات التركيز الرئيسي في الفترة المقبلة ، لا سيما ما يؤدي منها الى الدورة السابعة . وبالإضافة الى ذلك ، يجري بحث هيكل الامانة سعيا الى تكييفها بصورة أفضل وفقا للمهام الفنية المرتآة في برنامج العمل . وقال في ختام بيانه ان استنتاجات فرقة العمل المتفق عليها قد عبرت عن الحاجة الى المرونة في استخدام موارد الاوكتاد من الموظفين لتعكيده من الاستجابة بصورة أفضل للولايات والأولويات الجديدة .

٢ - المناقشة

٢٩٣ - أعربت وفود عديدة عن استكثارها لنقصان الميزانية المقترحة للاوكتاد بنسبة ٢٠ في المائة ، وكانت حجتها في ذلك ان مثل هذا النقصان سيترك أثرا ضارا بأنشطة

الاؤكشاد ومقدرته على اداء ولايته . وأعربت تلك الوفود عن قلقها خشية ان تكون أمانة الاؤكشاد قد تعرضت الى شكل من اشكال الاكراه لكي تنفذ ميزانية " صفرية النمو " وأكدت تلك الوفود انه لا توجد على الاطلاق اية توجيهات من هذا النوع في أى من قرارات الجمعية العامة . وفي ضوء الولايات المتزايدة التي تلقتها أمانة الاؤكشاد وما جاء في الفقرة ١٥ - ٤ من الباب ١٥ بشأن تنفيذ العمل مع ادخال تعديلات طفيفة على مستوى الموارد المتاحة ، تساءلت تلك الوفود عما اذا كانت تكاليف الانشطة البرنامجية المقترحة قد قدرت بأكملها .

٢٩٤ - ورأى أحد الوفود ان الاقتراحات تمثل ثلاثة جوانب ايجابية ، هي : عدم تجاوز الانشطة الرئيسية لما نصت عليه مقررات الاجهزة الحكومية الدولية التابعة للاؤكشاد وانطواء الميزانية البرنامجية المقترحة على نقصان في الموارد ؛ وتعبيرها عن اتجاه نحو اعادة التوزيع . ومن ناحية اخرى ، لاحظ الوفد ذاته عدم وجود تنسيق فيما بين البرامج المختلفة وشدة الاعتماد على الخبراء الاستشاريين . وقال الوفد كذلك ان هناك حاجة الى تفادى الازدواج فيها يتعلق بالبرامج والى تحقيق مزيد من الوفورات بشأن الخبراء الاستشاريين ؛ وعلاوة على ذلك ، فانه نظرا لارتهاق بعض النفقات المقترحة بعقود اجتماعات أفرقة الخبراء ينبغي أن يكون واضحا ان تلك الموارد لن تستخدم اذا لم تجتمع تلك الافرقة . وقال وفد آخر ان الولايات كانت متوقعة في عديد من الحالات ، وقال انه يرى في ضوء الاعتماد البرنامجي المرصود لانتعقاد الدورة السابعة للاؤكشاد في عام ١٩٨٧ ان بعض الموارد اللازمة لاجتماعات ما قبل الدورة يمكن ان تقابلها وفورات من الأنشطة غير المضطلع بها بسبب تلك الاعمال التحضيرية . وأعربت وفود أخرى عن ارتياحها لدراسة الفرقة العاملة ، التابعة لمجلس التجارة والتنمية ، للميزانية البرنامجية المقترحة .

٢٩٥ - وقال وفد آخر انه رغم اعادة توزيع ست وظائف في الميزانية البرنامجية المقترحة تتعدم اعادة التوزيع فيما بين البرامج ؛ وان هناك برامج ، مثل برنامج المصدوعات وشبه المصدوعات وبرنامج أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية ، لا تزال تفتقر الى الموارد بينما يبدو أن برامج أخرى لديها من الموظفين ما هو أكثر من الضروري لتنفيذ ولاياتها . وأضاف ان استنتاجات الفرقة العاملة المتفق عليها تترأس النظر في تلك القضايا . وأشار الوفد ذاته الى ان أمانة الاؤكشاد قد ذكرت ، في اجتماع الفرقة العاملة ، انه في حالة عدم تنفيذ الولايات المتوقعة سيجرى استخدام الموارد المفرج عنها بتلك الطريقة ، حيث سيستخدمها البرنامج ذاته في أنشطة أخرى . ورأى الوفد انه من الضروري في مثل هذه الحالات توفير الموارد للاؤكشاد ككل .

٢٩٦ - وأعربت بعض الوفود عن اعتقادها بضرورة إعادة الباب ١٥ من أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة الى الاذكار لاعادة النظر فيه وفقا للآراء التي أبدتها الهيئات التشريعية والدول الاعضاء . وفي هذا الصدد ، أشارت بعض الوفود الى كون هذا الباب يشكل جزءا من الميزانية البرنامجية المقترحة من قبل الأمين العام والى كـون اللجنة ملزمة بالنظر فيه . الا أن بعض الوفود قالت انه من المنطقي والمعتاد في أية عملية متعلقة بالميزانية المطالبة بأقصى قدر من التحفظ ، وأن المقترحات تتميز بحسن التوازن والبرمجة وتمثل أساسا لتوافق الآراء المحقق في الدورة التاسعة للفرقة العاملة . وأعرب أحد الوفود عن قلقه لأن الموارد المطلوبة للخبراء الاستشاريين لا يستهدف بها تحقيق دواتج معينة ؛ بل يبدو أنه قد طلب الى الأجهزة الحكومية الدولية أن توافق على مبلغ إجمالي للخبراء الاستشاريين وان الامانة تملك قدرا من المرونة للتصرف في حدود ذلك المبلغ . ومضى قائلا انه يبدو أن هناك حالة مماثلة فيما يتعلق باجتماعات أفرقة الخبراء ، التي لا توجد ولاية محددة فيما يتعلق بالعديد منها . واعترض الوفد ذاته على قيام الامانة فيما بعد باعادة صياغة الأنشطة التي خصصت من أجلها هذه الموارد في الميزانية البرنامجية . واستفسر وفد آخر عن البرنامج الفرعي المسمى " تخطيط البرنامج وتنظيمه " الذي تكرر في اطار البرامج ١ الى ٨ . ورأى ذلك الوفد ان مثل هذا البرنامج الفرعي يجب ألا يرد في الميزانية البرنامجية لأنه ليس مدرجا في الهيكل البرنامجي للخطة المتوسطة الاجل . واستفسر وفد آخر عن عدة بنود متعلقة بـ " المساعدة التقنية " لا سيما في البرامج الفرعية ١ و ٣ و ٦ من الباب ١٥ ، محتجا بأنه لا يجوز أن ترصد اعتمادات في الميزانية العادية الا لأنشطة الدعم . وأكد ممثل الأمين العام ان موارد الميزانية البرنامجية سوف تكون مقصورة على هذه الأنشطة .

٢٩٧ - وقام مدير فرع تخطيط وتقييم البرامج ، التابع لمكتب تخطيط وتنسيق البرامج ، بالرد على ما قيل ، مؤكدا للجنة ان تعليقات الأمين العام المتصلة باعداد الميزانية البرنامجية المقترحة قد أوعزت الى الوحدات المقدمة للمقترحات باعداد " أقصى قدر من التحفظ " في مقترحاتها ولم تطلب اليها على الاطلاق اتباع نهج " النمو الصغرى " . كما فرق بين الولايات العامة الواردة في الخطة المتوسطة الاجل والولايات المحددة الواردة في تشريع مخصص لهدف معين . وأعرب عن اعتقاده بأن الميزانية البرنامجية المقترحة ينبغي الا تعتبر قيودا محكما يحول دون الحركة ، لأنها لا تعد وأن تكون تعبيرا عن أفضل تقديرات الأمين العام للاحتياجات في فترة مقبلة من فترات السنتين . وقال في هذا الصدد ان القاعدة ١٠٥ - ٢ (ب) من الانظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج والجوابد البرنامجية للميزانية تترأى ان " يتولى رؤساء الادارات أو المكاتب تعديـل

الميزانية المعتمدة للبرنامج ، باعادة صياغة عناصر البرنامج والنواتج النهائية . ومضى قائلا ان النظام المالي قد أتاح للامين العام مرونة ماثلة ، رهنا برفع التقارير المناسبة . وقال ان الامانة سوف تلغي البرنامج الفرعي المعنون ' تخطيط البرنامج وتنظيمه ' الذي ورد في اطار البرامج (ا الى ٨ ، نظرا لان ادراجه لا يتفق مع القاعدة ١٠٣ - ٦ (ج) من الانظمة التي تنظم تخطيط البرامج .

٢٩٨ - وأكد ممثل الامانة الاوكناد ان تعليقات الامين العام قد أوعزت الى الوحدات المقدمة للاقتراحات بالتزام أقصى قدر من التحفظ في مقترحاتها المتعلقة بالميزانية . وأضاف قائلا ان أنشطة الاوكناد تستند الى عدد كبير من الاجتماعات الحكومية الدولية التي يتولى كل منها استعراض الولايات السابقة وتنقيحها . وهذه العملية مستمرة . وقد أوصت الفرقة العاملة في استنتاجاتها المتفق عليها بدعوة لجان الاوكناد الرئيسية الى ايلول مزيد من الاهتمام لاستعراض برامج عملها ولتنفيذ مقرراتها . وتورد بعض الولايات ومن بينها الولايات المتعلقة بعقد اجتماعات لأفرقة الخبراء ، في غضون فترة السنتين ولذلك فانه من الضروري اتباع المرونة . والواقع ان الموارد المتروكة دون استخدام بسبب الافتقار الى الولايات ليستخدمها الاوكناد ككل لمواجهة الولايات غير المتوقعة . وفيما يتعلق بالدورة السابعة للاوكناد ، فان هيكلها وجدول أعمالها غير معروفين حتى الآن ؛ وقد استندت الميزانية البرنامجية المقترحة الى الاحتياجات المتعلقة بالدورة السادسة بعد تكييفها وفقا لمعدلات التضخم . وقال ممثل الاوكناد ان الامانة لا تستطيع التنبؤ دائما بالمواضيع المحددة التي سيلزم من أجلها خبراء استشاريون وأفرقة للخبراء لأن هذه المواضيع تتوقف في كثير من الاحيان على ولايات متطورة . ومضى قائلا ان مكافآت الخبراء الاستشاريين تتوقف على مستوى الخبراء ومؤهلاتهم ؛ وان هذا العامل ، مضافا اليه اختلاف مصروفات السفر ، يفسران السبب في عدم امكان مقارنة التكاليف المخصصة للخبراء الاستشاريين المبينة في نهاية كل برنامج تحت عنوان " الاحتياجات من الموارد " . كما ذكر ان البرنامج الفرعي ٥ (خدمة استعلام بشأن المساعدة التقنية ودراسات الجدوى) التابع للبرنامج ٤ (النقل البحري والموانئ والنقل المتعدد الوسائط) والبرنامج الفرعي ٣ (الخدمة الاستشارية المتصلة بنقل التكنولوجيا) التابع للبرنامج ٥ (نقل التكنولوجيا) هما برنامجان فرعيان مولان من الميزانية العادية . ومضى قائلا ان البنود الاخرى المتعلقة بالمساعدة التقنية هي في الواقع دعم فني للمساعدة التقنية الممولة من برنامج الامم المتحدة الانمائي او مصادر أخرى . وأعربت بعض الوفود عن عدم ارتياحها لعدة عناصر في هذه الاجابة .

(أ) التوجيه التنفيذي والإدارة

٢٩٩ - وأعرب أحد الوفود عن أمله في أن تتمكن وحدة التقييم (عنصر البرنامج ١-٤) من التقدم ، مع مرور الوقت ، بمساهماتها من أجل نظام يخدم الإدارة دون أن تتخذ نهجا قائما على التقييد عن الأخطاء . ورحبت وفود أخرى بإنشاء الوحدة . وأكد أحد الوفود أن أعمال الوحدة يجب أن تجرى في إطار التعاون الوثيق مع مكتب تخطيط وتنسيق البرامج التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية الدولية والاجتماعية ؛ بينما استفسر وفد آخر عما إذا كان من الممكن للوحدة ان تطلب موارد اضافية خلال فترة السنتين . وأعرب وفد آخر عن أمله في ان تكون البلاغات الصحفية المرتآة بوصفها الناتج ' ١ ' لعنصر البرنامج ١-٦ (وحدة الاعلام) شاملة للبيانات الصادرة عن مجموعات البلدان كافة ؛ بينما اعترض وفد آخر على عنصر البرنامج ١ - ٣ (الوحدة الاقتصادية الخاصة (الشعب الفلسطيني)) وأعرب عن اعتقاده بضرورة حذف هذا العنصر أو تقليل موارده . وأعربت وفود أخرى عن شكوكها بشأن ضرورة الخبراء الاستشاريين ، المشار اليهم في الفقرة ١٥-١٣ ، في إطار ذلك الجزء من برنامج العمل .

٣٠٠ - وذكر ممثل الاوكتاد ردا على ذلك ان الامانة لا تعتزم طلب موارد اضافية لوحدة التقييم خلال فترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ . وأضاف قائلا ان البند المخصص للخبراء الاستشاريين في إطار ذلك الجزء من الميزانية البرنامجية المقترحة ليس أمرا عاديا ولكن المقصود به هو توفير ما يلزم للمشورة الشاملة للقطاعات التي تقدم الى الامين العام للاوكتاد فيما يتعلق بالدراسات المعدة من قبل الامانة . وأكد ان الملحق السنوي لـ ' دليل منشورات الاوكتاد ' لن يظهر بوصفه الناتج ' ٣ ' لعنصر البرنامج ١-٦ ، لأنه مسجل فعلا في إطار شؤون المؤتمرات (الفقرة ١٥ - ٩٨ (ب) ' ٣ ') .

(ب) النقد والتمويل والتنمية

٣٠١ - أعربت وفود عديدة عن قلقها الشديد ازاء ادراج عنصر البرنامج ١ - ٦ (التدفقات المالية فيها بين البلدان النامية) في البرنامج ١ (النقد والتمويل والتنمية) رغم الاعتراضات الشديدة للدول الاعضاء في مجموعة السبعة والسبعين ، على النحو الوارد في تقرير الفرقة العاملة . وطلبت هذه الوفود اعادة عنصر البرنامج الى البرنامج ٦ (التعاون الاقتصادي فيها بين البلدان النامية) مع منحه اولوية عليا . وذكرت وفود أخرى أن لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة هي صاحبة الولاية فيما يتعلق بهذا الموضوع ، رغم ضرورة ابلاغ لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بالأنشطة

المعنية . وردا على ذلك ، قال احد الوفود ان لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة لا تملك مثل هذه الولاية . وكرر ذلك الوفد اعتراضه الشديد على ادراج عنصر البرنامج ١ - ٦ في البرنامج ١ ، واقترح اعادته الى البرنامج المتعلق بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . واتفقت عدة وفود على أنه ينبغي للأمين العام ان يعيد النظر في قراره بادراج عنصر البرنامج ١ - ٦ (النقد والتمويل والتنمية) في البرنامج ١ ان ينبغي بدلا من ذلك أن يدرجه في اطار البرنامج ٦ (التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية) .

٣٠٢ - وتساءل وفد آخر عن المحتويات الدقيقة للتقرير المقدم عن الاحتياجات المالية المحددة للقطاعات (الناتج ١ - ٤) . واعترض وفد آخر على ان عنوان عنصر البرنامج ١ - ٢ ، خلافا للنص ذي الصلة الوارد في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ (١٢) لم يشر الى التدفقات العكسية للاموال من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو ، واقترح ان تعاد صياغة العنوان بحيث يصبح نصه " التدفقات المالية من البلدان النامية واليهما فيما يتعلق بأسواق رأس المال الخاصة والاستثمارات الاجنبية الخاصة المباشرة " وأن تضاف عبارة " والنقل العكسي للموارد " في نهاية الناتج ١ - ٢ ' ٣ ' . واحتج أحد الوفود بأن ما أعطي في الخطة المتوسطة الأجل من معاملة متوازنة لتدفق الموارد المالية الداخلة والخارجة الى ومن البلدان النامية لم يعكس على نحو واف بالغرض ؛ واقترح تنقيح البرنامج لتلافي عدم ايراد أى اشارة محددة في البرنامج برمته الى النقل العكسي للموارد المالية من البلدان النامية . وتساءلت وفود أخرى عن السدد التشريعي لتقديم الخدمات الفنية الى ما يصل الى اربع من دورات مجلس التجارة والتنمية (الناتج ١ - ٤ ' ١ ') ؛ وتقديم تقارير الى المجلس عن الجوانب الأخرى لمساائل الديون (الناتج ١ - ٤ ' ٥ ') ؛ والمساعدة التقنية المقدمة فسي اطار الناتج ٣ - ٢ . وعبر وفد آخر عن دعمه لاعطاء عنصر البرنامج ١ - ٤ (مشاكل ديون البلدان النامية) أولوية عليا ، بينما اقترح وفد آخر ادماج الناتجين ١ - ٥ ' ٢ ' و ' ٣ ' . وقال احد الوفود انه على الرغم من ان من المرجح ان يتناول المجلس مشاكل ديون البلدان النامية (عنصر البرنامج ١ - ٤) ، فلن يكون هناك بالضرورة عمل تضطلع به الأمانة على النحو المتوخى في اطار الناتج ١ - ٤ ' ١ ' .

٣٠٣ - وقال مدير فرع تخطيط وتقييم البرامج التابع لمكتب تخطيط وتنسيق البرامج ، في معرض رده ، ان عنصر البرنامج ١ - ٦ يقع في اطار استراتيجية البرنامج الفرعي ١ المبين في الفقرة ١٦ - ١٤ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ (١٢) . وأنه

عدد مناقشة هذه الفقرة في اللجنة أثناء زورها في التدقيقات المدخلة على الخطوة المتوسطة الاجل لم يتقدم بأى اقتراح لتغييره . وأضاف ممثل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاوكتاد) ان الموارد المطلوبة ، بما فيها المرافق اللازمة لاجاد نماذج ، متوفرة في اطار البرنامج ١ ، وان عنصر البرنامج هذا قد خصص له عدد أشهر العمل في فترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ مماثل لعدد لها في فترة السنتين السابقة . وفيما يتعلق بالتقارير المقدمة عن الاحتياجات المالية المحددة للقطاعات (الناتج ١ - ٤) ، ذكر ممثل الاوكتاد كذلك ان هذه التقارير المقدمة الى مجلس التجارة والتنمية ستتناول تدفقات الموارد المالية من البلدان المتقدمة الثموى البلدان النامية والتي ترتبط بقطاع معين . وفيما يتعلق بالناتج ١ - ٤ ، قال انه ادرج بند " مشاكل ديون البلدان النامية " في جدول أعمال المجلس لعدة دورات ، وانه على الرغم من ان الأمانة لا يمكنها ان تقرر مسبقا جدول الأعمال المقبل للمجلس ، كان عليها ان تفترض ان البند سيظل على جدول الاعمال ١ وبالمثل ، فان التقارير المقدمة الى المجلس عن الجوانب الاخرى لمسائل الديون (الناتج ١ - ٤) تشير الى توقعات الامانة فيما يتعلق باحتياجات المجلس . وأضاف ان النواتج المتوخاة تحت ١ - ٥ ، ٢ ، و ٣ متميزة ؛ فيتضمن الاول تقديم تقرير عن المسائل النقدية الدولية يقدم الى لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة في عام ١٩٨٦ ، بينما يغطي الثاني توفير الخدمات الفنية الى الدورة السابعة للاوكتاد في عام ١٩٨٧ . واختتم كلمته قائلا ان سند عنصر البرنامج ٣ - ٢ (التحليل الكمي المتصل بادارة الديون) مستمد من قرار المجلس ٢٢٢ (٥ - ٢١) .

(ج) السلع الأساسية

٣٠٤ - قال احد الوفود انه بالرغم من نقصان الموارد المخصصة للبرنامج ٢ (السلع الأساسية) ، لا يزال البرنامج اساسيا بالنسبة للاوكتاد ؛ وسأئل هذا الوفد عن سند الناتج ١ - ٤ ، وعبر عن تفضيله لدمج عنصرى البرنامج ٢ - ٣ (تسويق وتوزيع صادرات البلدان النامية من السلع الأساسية) و ٢ - ٤ (توسيع التجارة ومساءلة التدابير الحماية والتكيف الهيكلي في قطاع السلع الأساسية الاولى) . وعبرت عدة وفود عن الشك في ضرورة تقديم خدمات فنية ، في أثناء فترة السنتين ، لما يصل الى ١٥ جلسة تتعلق بالسلع الأساسية لا تشملها اتفاقات السلع الأساسية الدولية القائمة (الناتج ١ - ١) ، وما اذا كان سيحتاج الى ما يصل الى ٣٠ تقريراً في اطار الناتج ١ - ٣ . وسأئل

وفد آخر عن سند عنصر البرنامج ١ - ٣ (دعم الصندوق المشترك) وأشار الى أن الاوثكات قد قدم سند عنصر البرنامج ٢ - ٥ (التجارة العالمية والأمن الغذائي) في دورته الخامسة وأن لم يجدده في الدورة السادسة . وذكر أحد الوفود أن عنصر البرنامج ٢ - ٥ يتضمن ازدياداً واسعاً مع أعمال منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في الوقت الذي رأى في وفد آخر أن مواضيع التقارير المتوخاة تحت عنصر البرنامج ٢ - ١ و ٢ - ٢ لا تتسم بالواقعية .

٣٠٥ - وذكر ممثل الاوثكات في رده أن عنصر البرنامج ٢ - ٣ و ٢ - ٤ يغطيان مجالات مختلفة ، وأنه ليس من المستصوب دمجها . وفيما يتعلق بالجلسات والتقارير المتوخاة تحت الناتجين ١ - ١ ' و ١ - ٣ ' قال أن الأعداد تمثل تقديرات من جانب الأمانة استناداً الى خبرتها ، ولا سيما في ضوء أنه يمكن أن يحتاج الى عدة تقارير و/أو جلسات في حالة بعض السلع الأساسية . وأضاف أن لجنة السلع الأساسية يمكنها أن تحدد سند الناتج ١ - ٤ ' وفي حالة عدم التصديق على اتفاق الصندوق المشترك ، يعاد توزيع الموارد المتوخاة لعنصر البرنامج ١ - ٣ على الأنشطة الأخرى التي يضطلع بها الاوثكات . ومن ناحية أخرى ، فإن السند الوارد في قرار الاوثكات ١٥٥ (د - ٥) لعنصر البرنامج ٢ - ٥ مازال قائماً . وبلغ مدير فرع التخطيط وتقييم البرامج التابع لمكتب تخطيط وتنسيق البرامج اللجنة أن الفاو والاوثكات قد اتفقا على تعديل وصف ناتج عنصر البرنامج ٢ - ٥ على النحو التالي : يستعاض عن عبارة " بآليات . . . المعونة الغذائية " الواردة في آخر وصف العنصر ٢ - ٥ ، بعبارة " بآليات التجارة لتخفيف حدة الافتقار الى الأمن الغذائي وفي نفس السياق الجوانب التجارية للمعونة الغذائية " .

(د) المصنوعات وشبه المصنوعات

٣٠٦ - فيما يتعلق بالبرنامج ٣ (المصنوعات وشبه المصنوعات) ، لم يوافق وفدان على اعطاء أولوية عليا لعنصر البرنامج ١ - ١ (دراسة المبادئ والسياسات المتصلة بالتجارة الدولية) ، واقترح أحدهما أن تعطى بدلاً من ذلك أولوية عليا لعنصر البرنامج ٢ - ٣ (تنفيذ وتحسين نظام الافضليات المعمم والمعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية) . وعبر وفدان عن القلق بشأن توفر الأموال الخارجة عن الميزانية لبرنامج التعاون التقني عن نظام الافضليات المعمم (الناتج ٢ - ٣ ' ٥) واقترحا إعادة توزيع الأموال من الميزانية العادية على هذا النشاط بغية الحد من اعتماده على الموارد الخارجة عن الميزانية . وأكد ممثل الاوثكات أن مجلس التجارة والتنمية يولي أهمية فائقة لعنصر

البرنامج ١ - ١ . وفيما يتعلق بالنتائج ٢ - ٣ ' ٥ ' ، قال ان الاونكتاد يحاول جمع اموال لهذه المساعدة التقنية وان عدة حكومات قد تقدمت بمتبرعات ، كما ان الأمانة سترحب باتاحة فرصة تخصيص موارد من الميزانية العادية لهذا النشاط ، اذا أقرت الأجهزة الحكومية الدولية ذلك .

(هـ) النقل البحري والموانئ والنقل المتعدد الوسائط

٣٠٧ - أثير ، في اثناء مناقشة البرنامج ٤ (النقل البحري والموانئ والنقل المتعدد الوسائط) سؤال عما اذا كان البرنامج يتكفل بنتائج مؤتمر الامم المتحدة المعـمـني بشروط تسجيل السفن . وأفاد ممثل الاونكتاد ان المؤتمر سيعقد في تموز/يوليه ١٩٨٥ ، وان اضطلاع الاونكتاد بدور رصد من عدمه يعتمد على النتائج التي سيتمخض عنها هذا المؤتمر . وأبلغ مدير فرع تخطيط وتقديم البرامج التابع لمكتب تخطيط وتنسيق البرامج اللجنة أن المنظمة البحرية الدولية قد درست البرنامج المقترح ووجدت أنه مكمل للأنشطة التي تضطلع بها .

(و) نقل التكنولوجيا

٣٠٨ - فيما يتعلق بالبرنامج ٥ (نقل التكنولوجيا) ، أشارت عدة وفود مسألة تجنب الازدواج بين عنصر البرنامج ٢ - ٣ (الجوانب الاقتصادية والتجارية والانماية لنظام الملكية الصناعية) والبرامج ذات الصلة في منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة العمل الدولية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية . وقالوا ان التعاون المشترك بين الوكالات في مجال العلم والتكنولوجيا جدير بالتشجيع . ولوحظ انه في حالة المستحضرات الصيدلانية دعي في الفقرة ١٧ من قرار الاونكتاد ١٤٣ (د - ٦) الى اشتراك الاونكتاد وغيره من الوكالات ، ولا سيما منظمة الصحة العالمية ، بيد ان امانة الاونكتاد انفردت بتقديم تقرير عن الموضوع الى مجلس التجارة والتنمية .

٣٠٩ - ولوحظ ايضا ان عدة نواتج مقترحة في البرنامج ٥ تعتمد على مقررات حكومية دولية مقبلة ؛ وبالنظر الى ان افتراضات الامانة يظهر انها في بعض الحالات غير واقعية ، فقد تدعو الحاجة الى اعادة توزيع بعض موارد الموظفين على البرامج الاخرى . وأشار الى أن الأنشطة الواردة تحت البرنامج الفرعي ٣ (الخدمة الاستشارية المتصلة بنقل التكنولوجيا) ربما تم التوسع فيها بدرجة متناسبة الى حد ما . وأشار سؤال عما اذا كانت هناك ولاية للأعمال المتعلقة بتبادل المهارات في المجال التعاوني (النتائج ٤ - ٣) ولدورتين من اجتماعات الخبراء الحكوميين الدوليين المعنيين بالنقل

العكسي للتكنولوجيا (الناتج ١ - ٤ ' ١) . واقترح انه ينبغي في حالة النتائج
١ - ٤ ' ٢ الاستعاضة عن عبارة " للتخفيف من الآثار الضارة للدول العكسي
للتكنولوجيا " بالصياغة المستخدمة للخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ (١٣) أي
" التخفيف من الأثر السلبي " .

٣١٠ - وعلق مدير فرع تخطيط وتقييم البرامج التابع لمكتب تخطيط وتنسيق البرامج
قائلا ان الميزانية البرنامجية المقترحة للأونكتاد قد عمت على الوكالات ولوائه لم ترد
تعليقات منها على برنامج نقل التكنولوجيا . وقال ممثل الاونكتاد ، ان الاونكتاد
قد دعا في دورته السادسة الى تعزيز البرنامج الفرعي ٣ (الخدمة الاستشارية المتصلة
بنقل التكنولوجيا) بينما دعا مجلس التجارة والتنمية في دورته الثلاثين الى اجراء
تقييم لهذا البرنامج الفرعي . وأضاف انه أدرجت عدة أنشطة بما فيها تلك المتعلقة
بتبادل المهارات في المجال التعاوني والدورة الثانية لاجتماع فريق الخبراء الحكوميين
الدوليين المعني بالنقل العكسي للتكنولوجيا على افتراض ان القرار الحكومي الدولي
ذي الصلة سيصدر قريبا .

(ز) التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

٣١١ - أعاد أحد الوفود ، في أثناء مناقشة البرنامج ٦ (التعاون الاقتصادي
فيما بين البلدان النامية) ، تأكيد أن عنصر البرنامج المتعلق بالتدفقات المالية
فيما بين البلدان النامية والوارد حاليا في البرنامج ١ (النقد والتمويل والتنمية)
ينبغي نقله الى البرنامج ٦ . وأكدت عدة وفود في معرض اشارتها الى عنصر البرنامج
١ - ١ (النظام الشامل للافضليات التجارية فيما بين البلدان النامية) انه وفقا لمبادئ
الامم المتحدة ، لا سيما مبدأ العالمية لا ينبغي استثناء اى بلد من جنبي الفوائد التي
تعود من هذا البرنامج . واقترح احد الوفود ، في الوقت الذي عبر فيه عن الارتياح
لعنصر البرنامج ١ - ١ ، ان توصي اللجنة بأن تراعي جميع الأنشطة الطابع العالمي
للاونكتاد وان يضطلع بها وفقا لمبدأ الوضوح ، وأن يقوم الاونكتاد بدور رئيسي في
أعمال هيئات الامم المتحدة التي تتناول الجوانب العالمية والأقليمية للتعاون الاقتصادي
فيما بين البلدان النامية . وعبر وفد آخر عن الشك في تماشي هذه التوصية مع ولاية
اللجنة ؛ واقترحت وفود أخرى انه ينبغي لأى توصية من هذا النوع ان تأخذ في الاعتبار
وجهات نظر البلدان النامية بالصيغة المعرب عنها في مجلس التجارة والتنمية ، وفي
لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وفيما يتعلق بشمول النظام الشامل ،

قال ممثل الاوكساد ان الامانة ستتبع القرارات الواضحة الصادرة عن الأجهزة الحكومية الدولية .

(ح) التجارة فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة

٣١٢ - فيما يتعلق بعنصر البرنامج ١ - ٣ (توسيع نطاق التجارة بين الشرق والغرب) التابع للبرنامج ٧ (التجارة فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة) ذكرت عدة وفود ان هناك ازدياداً بين الاعمال التي يضطلع بها في هذا المجال وبين أنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا المختصة بالعلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب ؛ بيد أن وفوداً أخرى أشارت الى الفقرة ١٦ - ٧٠ من الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ التي ترد فيها ولاية محددة للأعمال المتعلقة بالتجارة بين الشرق والغرب . واحتجت وفود أخرى بأن ما أعطي في الخطة المتوسطة الاجل من معاملة متوازنة للتجارة بين الشرق والجنوب وبين الشرق والغرب لم يعكس على نحو وافي بالفرض؛ واقترح تعديل ذلك البرنامج (عنصر البرنامج ١ - ٤) لتلافي عدم ايراد أية اشارة محددة في البرنامج برمته الى التجارة بين الشرق والجنوب . وذكر أيضاً في اثنياء المناقشة ان المسؤولية عن الاعمال المتعلقة بنظم الافضليات للبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية (الناتج ١ - ٢ ' ١) تخص البرنامج ٣ (المصنوعات وشبه المصنوعات) ، وقدمت اقتراحات لاعادة صياغة عنوان عنصر البرنامج ١ - ٤ (الاحتمالات المتوقعة في مجال التجارة مع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية .

(ط) الادارة والخدمات المشتركة

٣١٣ - فيما يتعلق بطلب رصد مبلغ ١٠٠ ٣٠٨ دولار لمعدات اضافية لتجهيز الكلمات والتجهيز الالكتروني للبيانات (الفقرة ١٥ - ١١٩) ، تساءل أحد الوفود عما اذا كان هذا الاعتماد ضروريا فعلاً وأبلغ ممثل ادارة الشؤون المالية اللجنة بأن هذه المسألة قيد نظر اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية .

تحفظات

٣١٤ - أعرب أحد الوفود عن تحفظ فيما يتعلق بعنصر البرنامج ١ - ٢ من البرنامج ١ (النقد والتمويل والتنمية) لأنه لا يعكس على نحو وافي بالفرض أحكام الخطة

المتوسطة الأجل ، وعلى وجه التحديد ، فقرتها ١٦ - ١٤ ، التي جاء فيها " وسيقيم اثر المشاكل المتصلة بالتدفقات العكسية للأموال من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو حسب كل من مدفوعات خدمة الديون والتحويلات الخاصة " .

٣١٥ - وأعربت عدة وفود عن تحفظات قوية فيما يتعلق بما يلي : (أ) كون الولايات المندوحة من قبل الجمعية العامة لا تنعكس تماما في الباب ١٥ من ابواب الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ؛ (ب) وضع عنصر البرنامج ١-٦ في اطار البرنامج ١ (القصد والتمويل والتنمية) وليس البرنامج ٦ (التعاون الاقتصادي فيها بين البلدان النامية) ؛ و (ج) انحياز موظفي الامانة العامة الى أقلية الدول الاعضاء في حين ينبغي أن يكونوا محايدين .

الباب ١٦ - مركز التجارة الدولية

١ - مقدمة

٣١٦ - نظرت اللجنة في جلستها ٣١ ، المعقودة في ١٧ أيار/مايو ، الباب ١٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ . وللاطلاع على توصية اللجنة ، انظر الفقرة ٦٦٦ أدناه .

٢ - المناقشة

٣١٧ - لاحظ عدد من الوفود أن معدل النمو الحقيقي البالغ ٢.٠ في المائة فيما يتعلق بحصة الأمم المتحدة ، والمبين في الجدول ١٦ - ١ ، لا يمكن مقارنته بالزيادات الواردة في الأبواب الأخرى للميزانية لأن هذه الحصة تأخذ في الاعتبار الزيادة المتوقعة في الإيرادات المتنوعة لمركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومجموعة فات (انظر الفقرة ١٦ - ٤) ، أما معدل النمو الحقيقي للمركز ككل ، والمبين في الجدول ١٦ - ٢ ، فهو ٢.٧ في المائة . وأثيرت أثناء المناقشة أسئلة عما إذا كان ينبغي الإبقاء على الجملة الأخيرة من الفقرة ١٦ - ٦ والجملة الأولى من الفقرة ١٦ - ٨ ، وعن الولاية الممنوحة للمركز بالاضطلاع " بالبحث والتطوير الفنيين فيما يتعلق بتعزيز التجارة وتقنيات تنمية الصادرات " (الفقرة ١٦ - ٦) . وأثيرت أسئلة أخرى عن نشر مجلة FORUM ("المحفلة") (الإدارة والخدمات المشتركة ، عنصر البرنامج ٢ - ٤) ، الأمر الذي لم يتوخ في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ ، وعن المبرر وراء إعادة تصنيف الوظائف المقترحة في الفقرة ١٦ - ٤١ ، ووراء اشتراك المركز في اجتماعات لجنة الخدمة المدنية الدولية . وحيث أنه من المتوخى إيفاد أكثر من ٢٠٠ بعثة استشارية قصيرة الأجل ، معظمها في إطار البرنامج الفرعي ٢ (تنمية أسواق التصدير) من برنامج النشاط (ترويج التجارة وتنمية الصادرات) ، فقد لوحظ أيضا أنه يمكن تحقيق بعض الوفورات عن طريق دمج البعثات الموفدة إلى البلد الواحد .

٣١٨ - فضلا عن قيام ممثل مركز التجارة الدولية بالرد على الأسئلة المحددة التي وجهتها الوفود ، فقد أشار إلى أن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨١٩ (د-٤٥) المؤرخ في ٩ آب/أغسطس ١٩٧٣ أعاد تأكيد الدور الذي يقوم به المركز ، وإلى الأهمية الأساسية للبحوث بالنسبة لأنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها المركز .

الباب ١٨ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة

١ - مقدمة

٣١٩ - نظرت اللجنة ، في جلستها الحادية والخمسين المعقودة في ٢٨ أيار/مايو ، في الباب ١٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ . وللاطلاع على توصيات اللجنة ، انظر الفقرتين ٦٦٧ - ٦٦٨ أدناه .

٢ - المناقشة

٣٢٠ - لاحظ أحد الوفود أنه نتيجة لقيام برنامج الأمم المتحدة بسحب دعمه للجان الإقليمية في شكل وظائف فنية لبرامجها الخاصة بالبيئة ، فقد اقترح احلال وظائف محلها من الميزانية العادية . وتساءل عما اذا كان برنامج الأمم المتحدة سوف يستخدم الموارد المفرج عنها في أنشطة أخرى . وطلب الوفد ذاته مزيدا من التفاصيل حول مبررات نقل وظيفة من الرتبة ف - ٥ لأنشطة التصحر من صندوق البيئة الى الميزانية العادية (انظر الفقرة ٤٧ - ١٨ من الباب ١٨) وأعرب عن اعتراضه على هذا النقل .

٣٢١ - وطلب وفد آخر أيضا حول العلاقة بين الأولويات المبينة في سرد البرامج في الباب ١٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ والأولويات أولا وثانيا المبينة في الوثيقة UNEP/GC.13/8 المقدمة الى مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الثالثة عشرة .

٣٢٢ - وأعرب وفد ثالث عن اهتمامه بمعرفة السبب في اعطاء أولوية دنيا لعنصر البرنامج ٢ - ٢ (صحة الناس والبيئة) في اطار البرنامج الفرعي ٢ (المستوطنات البشرية والرفاه الانساني) من البرنامج ٢ (البيئة) . وطلب وفد آخر أيضا للسبب في اقتراح هذا العنصر البرنامجي في الميزانية البرنامجية في حين أن موضوعه يرتبط بدرجة أوثق - فيما يبدو - بأنشطة منظمة الصحة العالمية . وطرح سؤال مماثل حول ادراج عنصر البرنامج ٢ - ٣ (بيئة العمل) وأنشطة منظمة العمل الدولية . وفي استفسار يرتبط بذلك ، طلب وفد آخر أيضا فيما يتعلق بعنصر البرنامج ٧ - ١ (الكوارث الطبيعية) الذي يتضمن منشورا تقنيا عن نظم الانذار المبكر ، وتساءل عن السبب في عدم اقتراح الاضطلاع بالعمل بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث . وتساءل الوفد عما اذا لم يكن هناك ازدياد في الأنشطة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث . وأعرب الوفد نفسه ، فيما يتعلق بعنصر البرنامج ٨ - ١ (التعليم البيئي) عن رأيه بوجوب أن تشمل استراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة/منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة تعاونا وثيقا في هذا المجال .

٣٢٣ - وتساءل أحد المندوبين عن الحاجة الى خبراء استشاريين في اطار عناصر البرنامج ١ - ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ - ١ (انظر الفقرة ١٨ - ٤٢ من الباب ١٨) وأعرب عن شكه في الحاجة ، في اطار عنصر البرنامج ٢ - ١ (الجوانب البيئية لتخطيط المستوطنات البشرية) ، الى اجتماع لفريق خبراء مخصص لمناقشة مدخلات برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يتعلق بالسنة الدولية لايواء المشردين (١٩٨٧) (انظر الفقرة ١٨ - ٤٣) في حين أن من المقترح أيضا تكليف خبير استشاري لاعداد المدخلات ذاتها .

٣٢٤ - وردا على الأسئلة المطروحة ، ذكر المدير التنفيذي المساعد لمكتب برنامج البيئة ، ممثلا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، أن دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة للجان الاقليمية يعول من موارد خارجة عن الميزانية ؛ وقد توقفت هذه الوظائف أو سوف تتوقف ، ومن ثم لا يفرج عنها من أجل أنشطة أخرى . وقال أن مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد قرر منذ نحو ثماني سنوات ، دعم برامج البيئة في اللجان الاقليمية من خلال توفير وظيفتين فئيتين في كل لجنة ، وكان موقف برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن الدعم سيقدم لأربع سنوات ، وأنه سوف يخفض كخطوة أولى - الى وظيفة واحدة في كل لجنة ، وفيما يتعلق باقتراح نقل وظيفة من الرتبة ف - ٥ من صندوق البيئة الى الميزانية العادية ، أوضح أن توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحّر لا يمكن تنفيذها بالكامل بسبب القيود المالية .

٣٢٥ - وفيما يتعلق بالاختلافات في تحديد الأولويات بين تلك المتضمنة في الباب ١٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ وتلك المعدة من أجل مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP/GC.13/8) ، أوضح ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن تحديد " أولوية أولى " وأولوية ثانية " قد استخدم نظرا لأن هذا التحديد ينطبق على الأنشطة الممولة من صندوق البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة . وعلى وجه التحديد تمثل الأنشطة ذات الأولوية الأولى تلك التي بدأت أو كانت ستبدأ في فترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ وستستمر في فترة السنتين التالية في حين أن الأنشطة ذات الأولوية الثانية هي تلك التي لم تبدأ بعد بسبب نقص الأموال الخارجة عن الميزانية ولكن مازالت تعتبر صالحة للتنفيذ خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ اذا ما توفرت تلك الأموال . واستخدم تحديد أولوية طيا وأولوية دنيا في الميزانية البرنامجية المقترحة بالنسبة للأنشطة الداخلة في اطار عناصر البرامج الممولة من الميزانية العادية .

٣٢٦ - وفيما يتعلق بتحديد أولوية دنيا لعنصر البرنامج ٢ - ٢ (صحة الناس والبيئة) وجه ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة نظر اللجنة الى أنها أوصت بهذا التحديد فسي دورتها الثالثة والعشرين (١٤) . وحول علاقة الأنشطة الداخلة في اطار عنصر البرنامج هذا بأنشطة منظمة الصحة العالمية ، أشار الى أن الأنشطة تنفذ حاليا بواسطة منظمة الصحة العالمية بمساهمة من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة . وفيما يتعلق بعنصر

البرنامج ٧ - ١ يجرى الاضطلاع بالنشاط مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وليس مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث وذلك من وجهة نظر نظم الانذار المبكر المتعلقة بالأحداث الجوية غير المواتية . وقال ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن الناتج الوارد تحت عنصر البرنامج ٢ - ٣ ينفذ في الواقع بواسطة منظمة العمل الدولية مع اسهام برنامج الأمم المتحدة للبيئة في التمويل ولكن التركيز ينصب على الاهتمامات البيئية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة . وفيما يتعلق بالرأي القائل بأنه ينبغي أن يكون هناك تعاون وثيق بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن استراتيجية للتعليم البيئي تحت عنصر البرنامج ٨ - ١ ، أشار الممثل الى أن ميدان النشاط هذا كان موضع برمجة متبادلة مع اليونسكو منذ انعقاد المؤتمر الحكومي الدولي في بليز في عام ١٩٧٨ .

٣٢٧ - وفيما يتعلق بالسؤال المثار حول الحاجة الى الخبراء الاستشاريين لعدد من عناصر البرامج ، قال ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن هناك عادة حاجة الى الخبراء الاستشاريين نظرا لأن موظفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة لا تتوفر لديهم المعرفة التقنية المتصلة بجميع التخصصات المطلوبة لتنفيذ البرنامج . وفيما يتعلق بخبير استشاري لعنصر البرنامج ٣ - ٤ (التربة بأنواعها) لوحظ أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة لم يطور السياسة العالمية للتربة ولذلك ، ومن أجل استمرار تنفيذها بواسطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة فان هناك حاجة الى استكمالها . وأوضح أيضا أن المبرر للحاجة الى خبراء استشاريين تحت عنصر البرنامج ٣ - ٧ (الحيوانات البرية والمناطق المحمية) نشأ عن الحاجة الى مساعدة البلدان النامية في بدء تنفيذ استراتيجيات وطنية للأنشطة الداخلة في إطار الاستراتيجية العالمية للحفاظ والتي من أجلها مازال يتعين البدء في القيام بأنشطة عديدة . وأخيرا فيما يتعلق بالاقتراح الوارد تحت عنصر البرنامج ٢ - ١ ، المتعلق بالتعاقد مع خبير استشاري وعقد اجتماع لفريق خبراء مخصص للتطوير للسنة الدولية لايوا المشرد بين (١٩٨٧) ذكر أن اجتماع فريق الخبراء تقرر لتقديم مقترحات بشأن ادماج الاهتمامات البيئية في تصميم الاسكان المنخفض التكلفة . ومن ناحية أخرى هناك حاجة الى الخبراء الاستشاري للمساعدة في اعداد الوثائق الخاصة بمدخلات برنامج الأمم المتحدة الانمائي نظرا لأنه يوجد فقط موظف واحد من الفئة الفنية لتغطية جميع الأنشطة الداخلة في إطار البرنامج الفرعي .

الباب ١٩ - مركز الأمم المتحدة للمستوطنات
البشرية (الموئل)

١ - مقدمة

٣٢٨ - نظرت اللجنة في جلستها ٣٠، المعقودة في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٥، في الباب ١٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧. وللإطلاع على توصيات اللجنة، انظر الفقرتين ٦٦٩ - ٦٧٠ أدناه.

٢ - المناقشة

٣٢٩ - خلال المناقشة، أعرب العديد من الأعضاء عن اعتقادهم بأن البرنامج واضح ومعروض بشكل جيد. إلا أن أحد الوفود قال أن الأنشطة المبينة، لا سيما الأنشطة المبينة في البرامج الفرعية من ٦ إلى ٨ لا تكشف عن علاقة واضحة تربطها بالخططة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ لأنها تركز على المشاريع النموذجية والمنشورات في حين تركز الخططة المتوسطة الأجل على توفير المساعدة للحكومات والمؤسسات المناسبة بغية تنفيذ الاستراتيجيات والمبادئ التوجيهية التي وضعها المركز.

٣٣٠ - وأجرت اللجنة مناقشة مستفيضة بشأن الحاجة إلى وظيفة مؤقتة للاضطلاع بأنشطة التقييم (انظر الفقرة ١٩-١٥ من الباب ١٩)، وأثارت العديد من الأسئلة بشأن طلبات الحصول على الموارد. وتساءل بعض الوفود عن السبب الداعي إلى طلب خدمات الخبرة الاستشارية لعناصر برنامجية في برنامج فترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ تفوق في عددها العناصر البرنامجية الداخلة في برنامج فترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥. رغم أن مجموع شهور عمل الخبراء الاستشاريين قد ظل ثابتاً. ورأى أحد الوفود أن توزيع عدد شهور العمل ذاته الذي كان قائماً في فترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ على عدد من عناصر البرنامج أكبر من ذي قبل إنما يبين زيادة الكفاءة في تنفيذ البرنامج. وأعربت وفود أخرى عن قلقها إزاء عدم تناسب نمو التكاليف الإدارية مع النمو في المجالات البرنامجية الفنية (٨ في المائة و ١ في المائة، على التوالي) وإزاء الزيادة في الموارد المخصصة للطباعة الخارجية.

٣٣١ - وخلال المناقشة التي تناولت البرنامجين الفرعيين ٥ (الهيكل الأساسية المنخفضة التكلفة للمستوطنات البشرية) و ٦ (الاراضي)، تساءل أحد الوفود عن الأسباب الداعية إلى الإشارة بصورة محددة إلى الهياكل الأساسية المنخفضة التكلفة والمتواضعة تكنولوجياً، لأن تدني معايير الجودة يؤدي غالباً إلى مشاكل تتعلق بسرعة

العطب في المعدات وارتفاع تكاليف الصيانة . واقترح وفد آخر حذف عنصر البرنامج ٣-٥ (معايير وتكنولوجيات في مجال النقل) ، لأنه قد منح أولوية دنيا في كل من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ والميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ .

٣٣٢- وأعربت وفود عديدة عن قلقها ازاء مكان انعقاد دورات لجنة المستوطنات البشرية ، وطلبت مزيدا من المعلومات عن مقررات تلك اللجنة المتعلقة بالأخذ بدورة للاجتماعات تكتمل كل سنتين ، وعن الاجتماعات المشتركة بين هيئة مكتبها وهيئة المكتب الخاصة بمجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

٣٣٣- وقال أحد الوفود أن الأموال تقدم في اطار البرنامج من أجل حضور حركات التحرير لدورات لجنة المستوطنات البشرية ، وأعرب عن اعتقاده بأن مثل هذا الانفاق ليس له ما يبرره . وأشار وفد آخر الى أن ذلك الاعتماد مرصود بتفويض من الجمعية العامة وأنه ليس من اختصاص لجنة البرنامج والتنسيق تقديم توصية بشأن هذه المسألة .

٣٣٤- وردا على الأسئلة المثارة ، أوضح مدير فرع تخطيط وتقييم البرامج ، التابع لمكتب تخطيط وتنسيق البرامج بادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، أن الاعتماد يرصد من أجل التمويل المؤقت لخبراء تقييم يعملون في اطار برامج عديدة ، بغية انشاء قدرة للتقييم الذاتي في الادارات الفنية التابعة للأمانة العامة . وأبلغ اللجنة بأن الحاجة الى تلك الوظائف يمكن أن تستمر لمدة أربع سنوات ، ضمانا لايجاد نظام فعال يصبح جزءا روتينيا من الأنشطة الفنية . وأوضح أن الادارات الموجودة خارج المقرر لا يمكنها أن تحقق الا استخداما محدودا لمرافق الطباعة الداخلية ، وأنه نتيجة لذلك تلزم المرونة لاتاحة الطباعة الخارجية لنواتجها المنشورة ؛ وبين أن جميع أعمال الطباعة الخارجية مجازة ومراقبة من قبل مجلس المنشورات .

٣٣٥- وفيما يتعلق بمسألة الخبرة الاستشارية ، قال ممثل المركز أن هناك حاجة الى الخبراء الاستشاريين لجذب البيانات واعداد الدراسات الافرادية القطرية المقترحة في برنامج العمل . ومضى قائلا أن معظم أعمال الخبرة الاستشارية تسند الى خبراء من رعايا البلدان المعنية بالدراسات الافرادية ، لأنه قد ثبت أن قيام هؤلاء الرعايا بجمع المعلومات أرخص من قيام موظفي المركز بجمعها وأنه كثيرا ما يكون أسرع وأيسر .

٣٣٦- وردا على الأسئلة المتعلقة بالبرنامجين الفرعيين ٥ و ٦ ، أوضح ممثل المركز أن " التكنولوجيا المتواضعة " ليست مرادفا لـ " التكلفة المنخفضة " ، وأن " التكلفة المنخفضة " تتحدد بمعيار رأس المال ومصروفات التشغيل وليس بمجرد التكاليف الأولية الرخيصة .

ومضي قائلًا أن الهدف هو الوصول إلى الحد الأمثل لفعالية التكلفة وتحديد التكنولوجيا الملائمة لكل بلد نام. وأبلغ اللجنة أن المركز ومنظمة العمل الدولية يتعاونان في إعداد منشورات عديدة تتناول التكنولوجيات المناسبة للمركبات غير الآلية والمركبات الآلية البسيطة اللازمة للنقل في الأرياف. وأوضح أن المركز ينظر إلى جميع الجوانب التكنولوجية لمقومات المستوطنات البشرية بوصفها كلاً واحداً، وأن عنصر البرنامج ٣-٥ هام لأنه يستهدف تحسين ظروف النقل للفئات المنخفضة الدخل التي تعيش على هامش المناطق الحضرية.

٣٣٧- وردا على أسئلة بشأن تنفيذ الأنشطة المتصلة بالسنة الدولية لايواء المشردين والداخلية في إطار برنامج العمل ونظر لجنة المستوطنات البشرية في تحليل البرامج على نطاق المنظمات الذي يتناول أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال المستوطنات البشرية أوضح ممثل المركز أن الأنشطة المخصصة للسنة قد أدرجت في جميع البرامج الفرعية لبرنامج عمل فترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧، على النحو الذي طلبته اللجنة المذكورة وأن الفقرة ١٩-٣٠ تضم قائمة بكل عنصر عمل تضمن ناتجا متصلا بالسنة. وأبلغ اللجنة أن لجنة المستوطنات البشرية قد استعرضت في دورتها الثامنة (كنغستون، ٢٩ نيسان/أبريل- ١٠ أيار/مايو ١٩٨٥) تحليل البرامج على نطاق المنظمات واعتمدت قراراً بشأنه.

٣٣٨- وفيما يتعلق بمسألة مكان انعقاد دورات لجنة المستوطنات البشرية ودورة اجتماعاتها التي تكتمل كل سنتين، فإن ممثل المركز أبلغ اللجنة بأن الدورة التاسعة للجنة المستوطنات البشرية ستعقد في استنبول، بدعوة من حكومة تركيا وتمشيا مع المبادئ التوجيهية الصادرة عن الجمعية العامة، وبأن تلك اللجنة قد أوصت في دورتها الثامنة بوقف الاجتماعات المشتركة بين هيئة مكتبها وهيئة المكتب الخاصة بمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي، وقررت أن تأخذ بعد عام ١٩٨٧ بدورة لاجتماعاتها تكتمل كل سنتين، على أن تعقد دورة استثنائية قصيرة في عام ١٩٨٨ تكرسها لاستعراض السنة الدولية لايواء المشردين.

الباب ٢٠ - الرقابة الدولية على المخدرات

١ - مقدمة

٣٣٩- نظرت اللجنة، في جلساتها ١٢ إلى ١٤ المعقودة في ٦ و ٧ أيار/مايو ١٩٨٥ في الباب ٢٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧، بالاقتران مع تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مكافحة أساءة استعمال العقاقير (A/39/646) وتعليقات الأمين العام عليه (المرفق الأول من الوثيقة (A/40/260 and Corr.1) وتقرير الأمين العام عن التقييم المتعمق لبرنامج مكافحة

المخدرات (E/AC.51/1985/8 and Corr.1 and Add.1) . وللاطلاع علي استنتاجات وتوصيات اللجنة فيما يتعلق بالباب ٢٠ ، انظر الفقرتين ٦٧١-٦٧٢ أدناه .

٢ - المناقشة

٣٤٠ - لدى مناقشة الباب الفرعي باء من الباب ٢٠ ، والمتعلق بشعبة المخدرات وبالإشارة إلى الفقرة ٣٣ من تقرير التقييم التي أشير فيها إلى انخفاض عدد موظفي البرنامج الفرعي ٣ (تقليل العرض والطلب) وإلى الفقرة ٣٦ أيضا التي ذكر فيها أنه ينبغي النظر في تقسيم البرنامج الفرعي ٣ إلى برنامجين فرعيين مستقلين ، أسترعت وفود كثيرة انتباه اللجنة إلى القرار ٢ (د-٣١) الذي اعتمدته لجنة المخدرات في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٥ في دورتها الحادية والثلاثين (١٥) . وفي الفقرة ٤ من هذا القرار طلب من الأمين العام النظر في نقل موارد من البرنامجين الفرعيين ٢ و ٤ إلى البرنامج الفرعي ٣ . وذكرت هذه الوفود أيضا أنه يمكن نقل موارد من باب آخر من الميزانية إذا وافقت الجمعية العامة .

٣٤١ - وركزت عدة وفود على الحاجة إلى قيام تعاون وثيق بين الوحدات الثلاث لمكافحة المخدرات في الأمانة العامة (شعبة المخدرات وأمانة هيئة مكافحة المخدرات وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير) واقترحت طرقا شتى لتنفيذ مزيد من نقل الموارد إلى البرنامج الفرعي ٣ . وذكرت بعض الوفود أن شعبة المخدرات لا ينبغي أن تضطلع بأنشطة تقوم بها هيئات أخرى مثل منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الانتربول) ، واقترح آخرون إصدار القاموس المتعدد اللغات للمخدرات والمؤثرات الذهنية في إطار مكافحة الدولية في شكل أوراق منفصلة بحيث لا يكون من الضروري إعادة إصدار الطبعة بكاملها لإظهار التغييرات . وذكرت وفود كثيرة أنه قد يكون من الممكن أيضا على المدى البعيد نقل الموارد من معمل المخدرات بالأمم المتحدة إلى أنشطة أخرى في البرنامج الفرعي ٣ . ونوه عدد من الوفود إلى وجود تداخل واضح بين بعض عناصر البرنامج وذكر أنه بالإمكان تكثيف بعض النواتج .

٣٤٢ - وتساءل أحد الوفود عن قيمة إصدار قوانين وطنية لمكافحة المخدرات (النتائج ٤) من عنصر البرنامج ١-١ (تنفيذ المعاهدات والقرارات والمقررات ذات الصلة التي تتخذها الهيئات التشريعية) . كما تساءل آخر عما إذا كان بالإمكان توحيد برامج المنشورات لشعبة المخدرات وأمانة الهيئة الدولية لمكافحة المخدرات) ، وذكرت إمكانية اختصار لمدد التقارير وكذلك جدول اجتماعات لجنة المخدرات والتي كانت كل سنتين ولكنها أصبحت سنوية بسبب الاجتماعات الاستثنائية . كما أبدى أحد الوفود استفسارا عن سبب وجود كيان فرعي للجنة مخصص للشرقين الأدنى والأوسط في الوقت الذي تعد مشكلة المخدرات فيه مشكلة عالمية . وأعربت بعض الوفود عن الرأي القائل بأن الدعم

الذى يقدمه معمل المخدرات بالأمم المتحدة الى البلدان النامية ينبغي أن يستمر تقديمه الى هذه البلدان وأن ذلك ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار اذا أريد تنفيذ دراسة الجدوى المقترحة الموصى بها في تقرير التقييم عن دور مهام المعمل (التوصية ٢ بالفقرة ١١٦ من الوثيقة E/AC.51/1985/8).

٣٤٣ - وردا على ملاحظات الوفود ، ذكرت مديرية شعبة المخدرات انه تم ايلاء انتباه دقيق الى القرار الذى اعتمدته اللجنة ، ولكن بالنظر الى العدد المحدود المتاح من الموظفين (١٩ وظيفة فنية ثابتة) والى أن معظم الموظفين يعقود دأئمة ، فان امكانيات النقل محدودة . وذكرت انه توجد وظيفة شاغرة واحدة من الرتبة ف - ٢ يمكن نقلها الى البرنامج الفرعي ٣ من هذا الوقت . وفيما يتعلق بالاقتراح بتقسيم البرنامج الفرعي ٣ الى برنامجيين فرعيين مستقلين أشارت الى أنه كان يوجد برنامجان فرعيان مستقلان ولكنهما ضما استجابة لتوصية صدرت عن دراسة سابقة . كما ذكرت ان شعبيتها تهتم بالمشاريع المتعلقة بالمصادر بالنسبة لجرائم المخدرات وان لديها موظفا يركز على تقليل الطاب . واستدركت قائلة ان المعالجة من اختصاص منظمة الصحة العالمية وأن الشعبة تود تجنب الازدواجية . ومن المفيد الحصول على مزيد من الموارد من أجل تقليل الطلب والاستجابة الى المنظمات غير الحكومية والوطنية التى تطلب من الشعبة المعلومات المعلومات والدعم والاشتراك في الاجتماعات لشرح مشاكل المخدرات .

٣٤٤ - وذكرت المديرية على انه لا يوجد تداخل مع أعمال الانتربول حيث أن أهداف تلك المنظمة تختلف نوعا ما عن أهداف الشعبة وأن الشعبة قامت في الواقع بالتنسيق بصورة فعالة مع الانتربول . وأشارت الى أن لجنة المخدرات أصدرت ولاية بنشر القوانين الوطنية لمكافحة المخدرات . وشرحت أن الدورة الاستثنائية التاسعة للجنة أدرجت في الميزانية باعتبار أن اللجنة أوصت بها (١٦) ، وبالرغم من انها لم تعتمد بعد من المجلس الاقتصادى والاجتماعي . وذكرت أيضا أنه تبذل جهود لتحديد المعامل الاقليمية التى تستطيع تدريب زملاء في مناطقها . وكان قد أعرب في الفقرة ٣٥ من تقرير التقييم عن ضرورة انشاء وتحسين معامل المخدرات الوطنية للمساعدة على تحقيق أهداف أعمال القوانين ، وأن الشعبة أرست معايير للتدريب في المعامل الاقليمية التى يلزم اصدار أدلة عنها . كما يجري القيام باجراءات تتعلق باللامركزية وقد يكون من المستطاع تحقيق اللامركزية في آسيا والشرق الاقصى في فترة السنتين القادمة . ومن شأن هذا أن يفرج عن موارد للميادين الأخرى . وذكرت أن اللجنة ناقشت بتعمق القاموس المتعدد اللغات وان تعليقات لجنة البرنامج والتنسيق ستؤخذ في الاعتبار في تحديد الشكل النهائي له .

٣٤٥ - وردا على بعض الأسئلة ، ذكر ممثل أمانة الهيئة الدولية لمكافحة المخدرات ، أن الهيئة حصلت على معدات للبيانات وتجهيز الكلمات لمساعدتها وأن الأمانة لديها ١٣ وظيفة فنية ثابتة فقط . وشرح انه حدثت زيادة كبيرة في أنشطة الهيئة لأن عدد المواد الخاضعة للمكافحة ارتفع من ٤٠ الى ٧٤ مادة حددت زيادة متناسبة في الموارد وأن تلك الأنشطة صدرت ولايتها عن المعاهدات .

تخفيض

٣٤٦ - وقال أحد الوفود انه يفهم أن عبارة " تقليل الطلب " الواردة في الفقرة ٦٧١ (أ) ادناه تشير الى تقليل الطلب فيما يتعلق بالمخدرات غير المشروعة .

الباب ٢١ - مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين

١ - مقدمة

٣٤٧- نظرت اللجنة في الجلستين ٢٨ و ٣٠ المعقودتين في ١٦ و ١٧ أيار/مايو في الباب ٢١ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ . وللإطلاع على استنتاجات اللجنة وتوصياتها ، انظر الفقرات ٦٧٢-٦٧٥ أدناه .

٢ - المناقشة

٣٤٨- تم الاعراب عن تأييد قوى لأعمال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وطلب عدد من الوفود تبريرا وايضا لما هو مقترح من اعادة تصنيف الوظائف ونقل الوظائف الى الميزانية العادية . وأثار أحد الوفود اعتراضات جدية على النقل المقترح للوظائف الى الميزانية العادية ، وسأل عن المتطلبات البرنامجية التي استدعت النقل المقترح واعادة التصنيف المقترحة ، وأوضح ممثل المفوض السامي أن مقترحات اعادة التصنيف كانت وليدة عملية لاعادة تصنيف الوظائف جرت بناء على طلب اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية . وقال انها جرت بمساعدة من ادارة شؤون الموظفين بهدف تحديد الدرجة السليمة لكل وظيفة في المفوضية على أساس شامل لأول مرة . ونتيجة لذلك ، أقترح أن ترفع أو تخفض رتبة وظيفة واحدة من بين كل أربعة وظائف ؛ أما الوظائف الباقية فظلت برتبتها الحالية . ثم وجه أنظار اللجنة الى مذكرة من المفوض السامي عن عملية تصنيف وظائف الرؤساء الفنية (A/AC.639/Add.2) التي تضمنت معلومات مفصلة وشاملة عن المسألة وقد مت مزيدا من الايضاح للاتفاق الذي تم بين الأمين العام والمفوض السامي ، كما هو مبين في تقرير الأمين العام عن استعراض وتمويل التكاليف الادارية للمفوضية (A/C.5/37/I و Corr.1) وقد اطمئنت اللجنة الى أن جميع الوظائف المقترح نقلها كانت قد استعرضت في ضوء المعايير المبينة في ذلك التقرير . وأشار الممثل الى أن نقل الوظائف كان موضوع مناقشة مستفيضة من الهيئات الحكومية الدولية وأن التقرير المذكور أعلاه استعرضته في عام ١٩٨٢ ، اللجنة الاستشارية التي اعتمدت الجمعية العامة توصياتها . وأشار الممثل الى أن المقترحات الحالية تشكل جزءا من عملية التنفيذ المستمر لهذه التوصيات .

٣٤٩- وأعرب وفدان عن معارضة حكومتيهما لما هو مقترح من اعادة تصنيف الوظائف ونقل الوظائف من الموارد الخارجة عن الميزانية الى الميزانية العادية .

٣٥٠- ولا حظ أحد الوفود عدم الاشارة الى عناصر البرنامج التي لها أعلى وأدنى مراتب

الأولوية ، وسأل هل أعفى الأمين العام المفوضية من هذا الاشتراط . ورأى وفد آخر أنه لا يمكن النظر الى المهام الصعبة للمفوضية من زاوية الأولويات . ورد ممثل المفوض السامي فقال أن تداخل أنشطة الحماية والمساعدة وتعدد تقديم الميزانية يجعلان من المتعذر تحديد عناصر البرنامج التي لها أعلى وأدنى مراتب الأولوية والتي تمثل ١٠ في المائة من مجموع موارد البرنامج .

٣٥١- وأشار وفد الى الأنشطة المبينة في الناتجين ١' و ٢' من عنصر البرنامج ٢-٣ ، (أعمال حقوق اللاجئين) ، وفي الناتجين ١' و ٣' من عنصر البرنامج ٣-١ (تعزيز قانون اللاجئين) ، وفي الناتج ٢' من عنصر البرنامج ٣-٢ (نشر قانون اللاجئين) وفي الناتج ٧' من عنصر البرنامج ٥-٢ (تنفيذ أنشطة الاعالة الذاتية) ، وسأل هل توجد ولايات لهذه الأنشطة ، وكيف حددت أرقامها ، وما هي الاجراءات الداخلة في تنفيذها . وقيل ردا على ذلك أن المفوضية تعتبر المادة الاولى من نظامها الاساسي ، كما وردت في مرفق قرار الجمعية العامة ٢٨٤ (د - هـ) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٥٠ ، بمثابة ولاية لجميع أنشطة المفوضية . أما ما يحدد عدد المؤتمرات والحلقات الدراسية والحلقات التدريبية فهو الحاجات الناشئة عن محاولات تأمين حقوق اللاجئين في أنحاء العالم . وتشمل هذه الأنشطة مبادرات من جانب سلطات البلدان المعنية ومشاركة منها ومن أفراد ومنظمات فير حكومية ومنظمات اقليمية تحاول معا تحسين حقوق اللاجئين . ورفم أن المفوضية نفسها تصدر عددا من المنشورات فانها تقدم مساهمات انتقائية لدعم المنشورات الخارجية من أجل المعاونة على نشر القوانين المتعلقة باللاجئين . ويزيد اصدار هذه المنشورات بلغات مختلفة من فعاليتها .

٣٥٢- وردا على الأسئلة ، أوضح أن خدمات الخبراء الاستشاريين مطلوبة بين الحين والآخر عند عدم وجود موظفين خبراء في مجالات معينة من المشاكل الواسعة التنوع التي تتعلق بتحسين الحماية الدولية للاجئين ، مثل مناهضة القرصنة ، والهجمات العسكرية على مخيمات اللاجئين ، واختفاء اللاجئين أو احتجازهم التعسفي . كذلك أشير الى عدم وجود ازدواجية من حيث المنشورات بين أنشطة ادارة شؤون الاعلام والمفوضية .

٣٥٣- واعرب وفد عن شكه في لزوم وحدة الاتصال بالمؤسسات الاوربية بسبب سهولة الاتصال بين جنيف وبروكسيل ، والاتصال المنتظم بين أعضاء الاتحاد الاقتصادي الاوربي والمفوضية ، ووجود مكتب للاتحاد الاقتصادي الاوربي في جنيف ومكتب للمفوضية في بروكسيل . وقيل ردا على ذلك أن أهمية الاتحاد الاقتصادي الاوربي بوصفه يحتل المرتبة الثانية في قائمة أكبر المتبرعين للمفوضية قد استدعى الحفاظ على علاقة وثيقة مع الاتحاد من خلال مركز للتنسيق في مقر المفوضية أثبت حيويته وفعاليته في مداومة الاهتمام بأعمال المفوضية في مختلف العواصم . كذلك أشير سوءا ل عن انتهاء بعض الوظائف تدريجيا عملا بما أوصت به دائرة التنظيم الاداري ، كما جاء في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال

دورتها الثالثة والعشرين . وردا على ذلك ، أوضح الممثل أن المفوض السامي لا يستطيع الموافقة على إنهاء جميع هذه الوظائف بالتدريج حسيما أوصت به دائرة التنظيم الادارى ، وأنه قرر الابقاء على وظائف رؤساء الأقسام الاقليمية وأمنائها . ومع ذلك فان المفوضية بصدد استعراض مسألة إنهاء هذه الوظائف نظرا الى المحاولات الحالية للوفاء بمتطلبات جديدة عند نقل الوظائف من مقر المفوضية الى الميدان .

الباب ٢٢ - مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الافاثة فى حالات الكوارث

١ - مقدمة

٣٥٤ - فى الجلستين ٢٨ و ٢٩ ، المعقودتين فى ١٦ أيار/مايو ، نظرت اللجنة فى الباب ٢٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ . وللاطلاع على استنتاج وتوصية اللجنة ، أنظر الفقرتين ٦٧٦-٦٧٧ أدناه .

٣٥٥ - وقد أوجز المدير ونائب منسق الامم المتحدة لعمليات الافاثة فى حالات الكوارث ، فى بيانه الاستهلالي ، الانجازات الرئيسية للأنشطة البرنامجية لمكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الافاثة فى حالات الكوارث فى فترة السنتين المقبلة . وأشار الى زيادة المطالب التى يواجهها المكتب ، على النحو الذى يتبين من تدخله فى . ٤ كارثة كبرى خلال عام ١٩٨٤ بالمقارنة بمتوسط سنوى يبلغ ٢٠ كارثة كبرى خلال السنوات السابقة .

٢ - المناقشة

٣٥٦ - أثنت عدة وفود على عرض البرنامج ولاحظت الوظيفة الهامة التى يضطلع بها المكتب .
٣٥٧ - وشددت بعض الوفود على الحاجة الى حصر أنشطة المكتب فى اطار الخطة المتوسطة الأجل . وسأل أحد الوفود عما اذا كانت الخطة المتوسطة الاجل تفوض موظفي المكتب فى تقديم المساعدة شخصيا ، بدلا من الاتصال من مسافة بعيدة ، واذا كانت تفوض المنسقين المقيمين المعنيين بأنشطة منظومة الامم المتحدة التشغيلية لاغراض التنمية أوالممثلين المقيمين التابعين لبرنامج الامم المتحدة الانمائى فى استعراض الاضرار وتحديد الاحتياجات الفورية العاجلة مع حكومات البلدان المنكوبة ، على النحو المنصوص عليه فى عنصر البرنامج ١-٢ (تقييم الكوارث ، والبعثات المشتركة بين الوكالات) . وبالإضافة الى ذلك ، سأل أحد الوفود عن الولاية المتعلقة بعنصر البرنامج ١-٣ (عمليات نقل مؤن الافاثة) . وردا على ذلك ، بين ممثل المكتب أنه لا يمكن تقديم المساعدة الفعالة

الآلى المنسقين المقيمين أو الممثلين المقيمين ، الذين لديهم خبرة ضئيلة بصفة عامة فى مجال الاغاثة فى حالات الكوارث ، اذا كان أحد خبراء المكتب متواجدا فى البلد المنكوب بالكارثة . وهذا ما جرى العمل به أثناء فترات السنتين السابقتين وسيطلب ذلك رصد اعتمادات للسفر أثناء فترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ . وفيما يتعلق بعنصر البرنامج ١-٣ ، قال انه ليس من المتصور أن يكون المكتب مسغولا عن اصلاح الطرق أو توفير مرافق تخزين امدادات الاغاثة ، وانما سيعنى المكتب بتحديد أنجع سبل الاضطلاع بتلك الانشطة واسداء المشورة بشأنها . وفى هذا الصدد ، جرى التشديد على أن مستودع امدادات الاغاثة فى بيزا يمول من الموارد الخارجة عن الميزانية ولا ينطوى على تحميل الميزانية العادية للأمم المتحدة بأية تكلفة .

٣٥٨- وسألت عدة وفود عما اذا كان هناك ازدياد فى الجهود التى يبذلها المكتب والهيئات الاخرى التابعة لمنظومة الامم المتحدة والمعنية بأنشطة الاغاثة الطارئة ، مثل مكتب عمليات الطوارئ فى افريقيا التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائى ومنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الاغذية العالمى . وطمنت اللجنة الى أن جميع أنشطة مكتب تنسيق عمليات الاغاثة فى حالات الكوارث منسقة تنسيقا وثيقا مع أنشطة مؤسسات منظومة الامم المتحدة الاخرى والى أنه لن ينشأ ازدياد فى الجهود . وذكر أن هناك مذكرات تفاهم مع جميع مؤسسات المنظومة ذات الصلة بشأن مسؤلية كل مؤسسة فى حالة وقوع كارثة ، وان المكتب ليس الهيئة الوحيدة التى تقدم الاغاثة فى حالات الكوارث . وذكرت حالة طوارئ الاغذية والجفاف فى افريقيا كمثال على ذلك . وأشار الى أنه يوجد للمكتب ٢ شخصا فى افريقيا ، منهم ١٨ شخصا يمولون من الموارد الخارجة عن الميزانية فى شكل تبرعات عينية ، للمحافظة على استمرار التقييم ورفع تقارير الى المكتب عن احتياجات الاغاثة الجارية ، فضلا عن تنسيق عمليات المساعدة الغوثية فى الموقع . وأوضح أنه يجرى تنسيق أنشطة المكتب ومكتب عمليات الطوارئ فى افريقيا تنسيقا وثيقا عن طريق فرقة عمل .

٣٥٩- وأثار عدد من الوفود أسئلة عن الولاية والازدياد فيما يتعلق بطلب وظيفة مؤقتة جديدة من الرتبة ف-٥ لتدعيم النشاط الداخلى فى إطار عنصرى البرنامج ١-١ (عمليات تنسيق الاغاثة) و ١-٣ (عمليات نقل مهن الاغاثة) (أنظر الفقرة ٢٢-١٠ من الباب ٢٢) . وبالإضافة الى ذلك ، أثير سؤال عن أسباب عدم طلب تلك الوظيفة الجديدة فى سياق بيان بشأن الآثار المترتبة فى الميزانية البرنامجية حينما كانت الجمعية العامة تنظر فى اعتماد القرار ٣٩/٢٠٧ المؤرخ فى ١٧ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٤ . وردا على ذلك ، أوضح أن موظفى المكتب لم يكن من بينهم اخصائى سوقيات ، وأن هذا الخبر سيكون مؤهلا لأن يجمع الخبرة التى اكتسبها موظفوا المكتب حتى الآن فى مشاريع الاغاثة ، ويوسعها أن يدرس مشاكل السوقيات التى تنطوى عليها أنشطة الاغاثة الحالية فى افريقيا ، الأمر

الذى يمكن أن يعودى الى تحقيق وفورات كبيرة فى تكاليف النقل . وفى حين أن الوظيفة لم تطلب فى سياق بيان بشأن الآثار التى تترتب على قرار الجمعية العامة ٣٩/٢٠٧ فى الميزانية البرنامجية ، فان بيان الأمين العام المؤرخ فى ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٤ فيما يتعلق بحالة الطوارئ فى افريقيا قد عزز الحاجة لمثل هذا الطلب .

٣٦ - وأعرب عن آراء مختلفة بشأن مدى كفاية توزيع الموارد على شتى البرامج الفرعية . واستفسر أحد الوفود عن الاساس المنطقي لاقتراح تخفيض اعتمادات الميزانية العادية وزيادة الاعتمادات الخارجة عن الميزانية فى اطار البرنامج الفرعى ٢ (التأهب للكوارث) مع اقتراح زيادة اعتمادات الميزانية العادية وتخفيض الاعتمادات الخارجة عن الميزانية فى اطار البرنامج الفرعى ٣ (اتقاء الكوارث) . وردا على ذلك ، أشير الى الفارق بين التأهب والاتقاء فارق مصطنع الى حد ما . ففي حين أن تدابير الاتقاء تشتمل بصفة عامة على عدد من البلدان ، تقتصر مشاريع التأهب على بلد واحد فقط . وقد بينت الخبرة التى اكتسبها المكتب أن من الأرجح أن تأتى التبرعات اذا كانت مخصصة لأحد مشاريع التأهب فى بلد محدد . وقد روعيت فى مزيج تمويل البرنامجين الفرعيين ٢ و ٣ أفضليات البلدان المانحة ، مع الاحتفاظ بمستوى مماثل من الأنشطة فى كلا البرنامجين الفرعيين بالمقارنة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

٣٦١ - وسألت بعض الوفود عن أسباب اعطاء اولوية دنيا لعنصرى البرنامج ٣ - ١ (التعاون التقني لتعزيز اتقاء الكوارث على نطاق اقليمي) و ٤ - ٢ (جمع وتجهيز المعلومات لقاعدة بيانات المكتب) . وردا على ذلك ، أوضح أن أنشطة الافائة فى اطار البرنامج الفرعى ١ ، التى تتطلب النصيب الاكبر من موارد الميزانية العادية ، كانت دائما تمثل الأنشطة ذات الأولوية العليا . ووفقا للاجراءات المعمول بها ، يتعين اختيار الأنشطة ذات الأولوية الدنيا من بين البرامج الفرعية الباقية ، وينطوى هذا الاختيار على شيء من الحكم التقديرى .

٣٦٢ - وأعرب عدد من الوفود عن رأى مفاده أن مقدار موارد الميزانية العادية المخصصة للبرنامج الفرعى ٤ (الاعلام المتعلق بالكوارث) يعتبر مرتفعا للغاية ، ويتجلى فيه تضاعف نصيبه تقريبا من مجموع البرنامج . وبالإضافة الى ذلك ، استفسر أحد الوفود عن أسباب ادراج عنصر البرنامج ٤ - ٣ (استخدام نظم الانذار) ، الذى كان مدرجا فى البرنامج الفرعى ٣ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، فى البرنامج الفرعى ٤ . وردا على ذلك ، أوضح أن الأنشطة الواردة فى اطار عنصر البرنامج ٤ - ٣ لا تختص ببحوث أو بتطوير نظم الانذار المبكر ، ولكن باستخدام تلك النظم كمصادر للمعلومات المتعلقة بوقوع الكوارث ، وهو ما يبرر ادراج عنصر البرنامج فى البرنامج الفرعى ٤ . وذكر أن أنشطة المعلومات تلك تتصل مباشرة بالكوارث وذلك ، فى جملة أمور ، بتزويد الجهات المانحة بتفاصيل عن الاحتياجات من امدادات الافائة ، وانها لا تلبي احتياجات الاعلام . أما نشرة أنباء مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الافائة فى

لا تلبية احتياجات الاعلام . أما نشرة أنباء مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الافاثة في حالات الكوارث (UNDRO News) التي تنشر مرة كل شهرين والتي واصلت الصدور طوال السنوات الست الماضية ، فانها ترد في اطار البرنامج الفرعي ٤ .

الباب ٢٣ - حقوق الانسان

١ - مقدمة

٣٦٣ - قامت اللجنة في جلستها ٢٩ و ٤١ ، المعقودتين في ١٦ و ٢٢ أيار / مايو ، بالنظر في الباب ٢٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ . وللاطلاع على توصية اللجنة ، أنظر الفقرة ٦٧٨ أدناه .

٢ - المناقشة

٣٦٤ - طلبت بعض الوفود تقديم ايضاح بشأن الموارد المخصصة لسفر الموظفين لخدمة اجتماعات لجنة القضاء على التمييز العنصري ، على أساس أن من المفترض أن الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري تدفع تلك التكاليف . وقيل انه يبدو أن كلا من اللجنة المعنية بحقوق الانسان ولجنة القضاء على التمييز العنصري تعتبر نيويورك مقرها الثابت ، مع أن الواقع أن مقرهما في جنيف . وحيث أن اللجان لا تقوم برصد الموارد ، فينبغي للجنة البرنامج والتنسيق أن تتخذ توصية تطالب فيها هاتين اللجنتين بمراعاة القواعد . ومن المؤكد أن عقد الاجتماعات في جنيف لا يلحق الضرر ببرنامج حقوق الانسان بل انه قد يحسنه . أما تكاليف السفر المتعلقة بمركز حقوق الانسان فهي مرتفعة بصورة غير عادية ؛ إذ أن البعثات أكثر ما ينبغي وجب أن تظبل التكاليف خاضعة للمراقبة على نحو أشد دقة .

٣٦٥ - وطرح أيضا اسئلة بشأن الولاية المتعلقة بفريقين عاملين تابعين للجنة المعنية بحقوق الانسان ، وسفر الهيئات المخصصة المذكورة في الفقرة ٢٣-١٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة ، والحاجة الى حضور مثلي حركات التحرير الوطني اجتماعات اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات .

٣٦٦ - وأبدى وفدان شكوكهما بشأن إعادة توزيع وظيفة برتبة ف - ٢ من جنيف الى نيويورك وطلب انشاء وظيفة جديدة برتبة ف - ٢ في جنيف (انظر الفقرتين ٢٣ - ٢٢ و ٢٢ - ٢٦ من الباب ٢٣) . وقالوا ان الحجج البرنامجية المتعلقة بالوظيفة الجديدة ليست مقنعة لأن تنفيذ المادة ١٤ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري قد استغرق ٢٠ سنة وعدد البلدان التي وردت منها رسائل وفقا لتلك المادة لم يتعد ١٠ بلدان . ومن ثم فان عبء العمل لا يمكن أن يبرر إعادة التوزيع المقترحة .

٣٦٧ - وفيما يتعلق بنتائج عنصر البرنامج ١ - ١ (تنفيذ اجراءات الاشراف العادية) ، ذكرت بعض الوفود ان الحكومات تقدم أحيانا تقارير ضخمة كي تناقشها اللجان المختلفة وينفق على ترجمتها أكثر مما ينبغي وأعربت هذه الوفود أيضا عن شكوكها بشأن الولايات المتعلقة باجتماعات فريق الدورة العامل المؤلف من الخبراء الحكوميين والمعني بتنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والولاية المتعلقة بنشر المحاضر الرسمية ووثائق اللجنة المعنية بحقوق الانسان في مجلدات ، والمذكورة في اطار الناتج '١٢' .

٣٦٨ - وفيما يتعلق بعنصر البرنامج ١ - ٢ (تنفيذ اجراءات معالجة الانتهاكات المزعومة لحقوق الانسان) ، طلب وفدان توفير معلومات عن الأساس الذي استخدم في تقدير الرسائل الوارد ذكرها في الناتج '٣' بعدد يتراوح بين ٤٠٠٠ و ٥٠٠٠ رسالة ، وطلبت معلومات عن عدد الرسائل الواردة في السنة الماضية . وقال أحد هذين الوفدين أيضا أنه يريد أن يعرف ما تتضمنه بعثات المساعي الحميدة المذكورة في الناتج '٨' ؛ وما نوع التقرير الذي يقدم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اطار الناتج '٩' ؛ وما المقصود بكلمة " الشكاوى " الواردة في الناتج '١١' . وتساءل نفس الوفد عن ماهية " الاجراءات الخاصة " المذكورة في عنصر البرنامج ١ - ٣ (اداء خدمات في مجالات الاجراءات الخاصة ، بما في ذلك مساعدة الهيئات المخصصة للتحقيق أو تقصي الحقائق . وعن الأسس المستخدم في تقدير ال ٢٠ ممارسة التي لها طابع تقصي الحقائق أو طابع توفيقى الوارد ذكرها في اطار الناتج '٤' ، لذلك العنصر البرنامجي . وقال أحد الوفود انه يسود أن يعرف العدد الفعلي للبعثات التي اضطلع بها في السنة الماضية .

٣٦٩ - وطرحَت أسئلة بشأن الولاية المتعلقة بعنصر البرنامج ٢ - ١ (ازالة ومنع التمييز وحماية الاقليات واللغات القابلة للتأثر) وكذلك بالناتج '٢' وقال أحد الوفود أنه يريد أن يعرف عدد الحلقات الدراسية المعترزم تنظيمها عن مواضيع تتعلق بالعنصرية والتمييز العنصري والوارد ذكرها في اطار الناتج '٤' ، وكم عضوا يوجد في الفريق العامل المعني بالاستحقاق ، المذكور في اطار الناتج '١١' . وأشار وفد آخر الى أن الناتج '٤' لعنصر البرنامج ٢ - ١ يقوم على أساس مشروع قرار للجنة حقوق الانسان لم يعتمد المجلس بعد . وسأل وفد ثالث عن الموعد الذي سينتهي فيه الفريق العامل التابع للجمعية العامة الذي يتولى صياغة اعلان بشأن حقوق الأفراد الذين ليسوا من مواطني البلد الذي يعيشون فيه (الناتج '١٤') لعنصر البرنامج ٢ - ١) من انجاز مهمته .

٣٧٠ - وأعرب عن القلق لأن عنصر البرنامج ٣ - ١ (الوثائق والمنشورات) قد حددت له أولوية دنيا وان هذا قد يتعارض مع الاولوية العليا الممنوحة لخدمة الاجتماعات المذكورة في اطار عنصر البرنامج ١ - ١ . وتساءل وفد آخر كيف أمكن التنبؤ بدقة بأنه سيكون هناك مجلدان لمحاضر اللجنة المعنية بحقوق الانسان على نحو ما ذكر في اطار الناتج '٥' لعنصر

البرنامج ٣-١ ؛ ولما ذكرت مساهمة المركز في حولية الأمم المتحدة على انها ناتج وسيط؛ وما المقصود بعبارة "بأكبر عدد ممكن من اللغات" المذكورة في الناتج '٣' . وفيما يتعلق بعنصر البرنامج ٣-٢ أشار أحد الوفود الى الحلقتين الدراسيتين المقترحتين في اطار الناتج '١' وأوصى باعادة توزيع الموارد المخصصة لاحدى هاتين الحلقتين الى الناتج '٤' .

٣٧١ - ولدى مناقشة البرنامج الفرعي ٤ (وضع المعايير والبحث والدراسات) ، طرحت أسئلة بشأن الأفرقة العاملة الأربعة المذكورة في اطار عنصر البرنامج ٤-١ (وضع المعايير) ، الناتج '١' ؛ والولاية المتعلقة بتواتر اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين العامل المعسني بالحق في التنمية ، المذكورة في اطار الناتج '٢' ؛ وتوفير الخدمة للفريق العامل التابع للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات والمعني بحقوق الانسان للأشخاص المحتجزين ، المذكور في اطار الناتج '٣' . وفيما يتعلق بعنصر البرنامج ٤-٢ (البحوث والدراسات) ، أشير الى أن هناك تقريرين عن المؤسسات الوطنية العاملة في مجال تعزيز وحماية حقوق الانسان قد ورد في اطار الناتجين '٤' و '٥' ، انهما سيقدمان الى الجمعية العامة ولجنة حقوق الانسان ، وأراد الوفد أن يعرف لماذا ورد ذكر تقريرين وناتجين . واستفهم الوفد نفسه عن الولاية المتعلقة بالناتج '٦' ؛ وعدد التقارير المعتمز اعدادها في اطار الناتج '٧' لعام ١٩٨٦ ؛ والفرق بين نوعي الوثائق المذكورين في الناتج الوسيط '٢' لعنصر البرنامج ٤-٢ . وفيما يتعلق بذلك الناتج الوسيط نفسه ، تساءل وفد آخر عما يدعوا الدول الأعضاء الى طلب مذكرات شفوية ولماذا تذكر بوصفها ناتجا . وأعرب أحد الوفود عن قلقه ازاء عدد الدراسات التي تطلبها اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ، والتي يجرى بعد ذلك ارسالها مباشرة الى لجنة حقوق الانسان دون مناقشتها في الجهاز الذي تطلبها . وذكر ذلك الوفد أن المفهوم لديه أن لجنة حقوق الانسان قد اتخذت قرارا بالحد من عدد تلك الدراسات ، وذكر أيضا انه لا حاجة بالمركز الى التماس الخبرة الخارجية لأن بوسعه جمع المعلومات من الدول الأعضاء . وقال ذلك الوفد نفسه انه يود معرفة السبب في تخفيض الاحتياجات المتعلقة بالطباعة والتجليد الخارجيين المذكورة في الفقرة ٢٣-٣٢ .

٣٧٢ - وردا على الاسئلة التي طرحتها اللجنة ، قال ممثل مركز حقوق الانسان أن تقدير الرسائل المذكورة في اطار الناتج '٣' لعنصر البرنامج ١-٢ بعدد يتراوح من ٤٠ . . . الى ٥٠ . . . ، قائم على أساس الخبرة الفعلية . وذكر أن الرسائل ترد في اطار قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٢٨ (د-٢٨) المؤرخ في ٣٠ تموز/ يولييه ١٩٥٩ وان كاتبي تلك الرسائل هم عادة أفراد أو منظمات غير حكومية أو غير ذلك من المنظمات أو المجموعات المهمة بحقوق الانسان . ومن الصعب اعطاء أرقام دقيقة لعدد الرسائل الواردة ؛ فقد تكون ٣٠ . . . رسالة في احدى السنوات وتكون أقل من ذلك في غيرها . وستتوقف الأعداد

المتعلقة بالفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ على حالة حقوق الانسان في جميع أنحاء العالم . وذكر ممثل المركز أن الفريق العامل التابع للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات يجتمع لمدة أسبوعين قبل انعقاد دورة اللجنة الفرعية ، على أساس قرار المجلس ١٥٠٣ (٤٨-٥) المؤرخ فسي ٢٧ أيار / مايو ١٩٧٠ . وفيما يتعلق بالنتائج '٨' لعنصر البرنامج ٢-١ ، فإن بعثات المساعي الحميدة يضطلع بها في إطار الاجراءات المقرر في قرار المجلس ١٥٠٣ (٤٨-٥) وتستهدف مساعدة الحكومات . وأوضح ممثل المركز أن لجنة حقوق الانسان تعين أفراد للاضطلاع ببعثات استقصائية ، وإن كانت تلك البعثات يضطلع بها أحيانا موظفون من الأمانة العامة يعينهم الأمين العام . وفيما يتعلق بالنتائج '١٧' لعنصر البرنامج ١-١ ، فإن مجلدات المقررات التي اتخذتها اللجنة المعنية بحقوق الانسان قد نشرت بناء على طلب اللجنة المعنية بحقوق الانسان ، وفقا لتصديق الجمعية العامة على ذلك . والمجلد الأول منها جاهز تقريبا للنشر وستتبعه المجلدات الأخرى على أساس سنوي .

٣٧٣ - وأوضح ممثل المركز الاجراءات الخاصة المذكورة في عنصر البرنامج ٣-١ ، وذكر أن لجنة حقوق الانسان تتخذ مقرراتها على أساس الطلبات المتعلقة بتعيين مقررين خاصين للأنشطة التي تقع خارج نطاق الأنشطة العادية للمركز . وفي عام ١٩٨٤ جرى الاضطلاع بـ ١٣ أو ١٤ بعثة ؛ ومن ثم فإن تقدير العدد اللازم لفترة السنتين التالية بـ ٢٠ بعثة هو تقدير واقعي . وتطرق ممثل المركز الى مسألة الحلقات الدراسية المعنية بمواضيع تتعلق بالعنصرية ، فأوضح أنه قد عقدت عدة حلقات دراسية خلال عقد العمل لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري ، بيد أنه لم يعقد شيء منها في عام ١٩٨٤ ؛ أما الحلقة الدراسية التي ستعقد في أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ فقد نشأت عن مقرر اتخذته الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين .

٣٧٤ - وفيما يتعلق بعنصر البرنامج ١-٤ ، أوضح ممثل المركز أن لجنة حقوق الانسان قد أنشأت فريق الخبراء الحكوميين العامل المعنى بالحق في التنمية لدراسة إمكانية صياغة صك دولي وأذنت له بالاجتماع مرتين سنويا على الأقل . وقد افترض المركز أن الفريق العامل سوف يحتاج الى عقد اجتماعات أكثر في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ لأنه ليس هناك تقدم يحرز . وتجري احوالة المحاضر الموجزة للفريق العامل الى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدراستها ، ويمكن تعديل النتائج بعد أن تنتهي الجمعية العامة من دراستها . وأكد ممثل المركز أن هناك تقريرين عن المؤتمرات الوطنية المذكورة فسي إطار عنصر البرنامج ٢-٤ ، ولكن المعلومات الواردة في التقرير الذي سيقدم الى لجنة حقوق الانسان سوف يستكمل في التقرير المقدم الى الجمعية العامة . أما التقريران اللذان سيقدمان الى الجمعية العامة عن أهمية تقرير المصير فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الانسان بما في ذلك مسألة المرتزقة (النتائج '٦' لعنصر البرنامج ٢-٤) فقد طلبتهما

الجمعية العامة على أساس سنوى . وذكر الممثل العدد الكبير من الدراسات المطلوبة من اللجنة واللجنة الفرعية في اطار عنصر البرنامج ٤-٢ وأوضح ان المذكرات الشفوية المذكورة بوصفها ناتجا وسيطا في اطار ذلك العنصر لا زمة لجمع المعلومات من الحكومات .

٣٧٥ - وفيما يتعلق بمسألة الأولويات ، أوضح ممثل المركز أن عنصر البرنامج ١-١ قد حددت له أولوية عليا بغية تأمين احترام المعايير من قبل الدول الأطراف في مختلف العهود والاتفاقيات . واستطرد موضحا أن تكاليف سفر أعضاء لجنة القضاء على التمييز العنصرى هي مسؤولية الدول الأطراف ، ولكن تكاليف السفر أو غيرها من التكاليف المتعلقة بالأمانة العامة ليست كذلك ؛ إذ أن هذه التكاليف الأخيرة تتحملها الأمم المتحدة . وفيما يتعلق بدور أعضاء حركات التحرير الوطنى في أعمال اللجنة الفرعية ، ذكر الممثل أن مشاركتهم مألوفون بها من الجمعية العامة . وأضاف قائلا ان اللجنة الفرعية هي هيئة مسن الخبراء أعمالها تهم حركات التحرير الوطنى واجتماعاتها يحضرها أيضا كثير من المراقبين عن الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية .

٣٧٦ - وأوضح ممثل المركز أن اللجنة المعنية بحقوق الانسان قد أنشأت فريقين عالميين لما قبل الدورة ، وأشار الى أن المجلس الاقتصادى والاجتماعى على وشك أن يناقش العهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وسوف يستعرض التعليقات العامة التي أبدتها على أساس مشروع اقترحه أحد الفريقين العالميين . وقال أن لجنة حقوق الانسان واللجنة الفرعية لديهما أربعة أفرقة عاملة تقريبا وفقا لما هو مذكور في اطار الناتج ٩ ، لعنصر البرنامج ٤-٢ .

٣٧٧ - وردا على الاسئلة التي طرحت بشأن طلب انشاء وظيفة جديدة برتبة ف-٢ في جنيف ونقل وظيفة برتبة ف-٢ الى مكتب الاتصال بنيويورك ، أشار الممثل الى أن المركز كان لديه فسي كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ ، ٤٨٠ وظيفة من الفئة الفنية أما الآن فله ٤٧ وظيفة فقط ، للأسباب المبينة في الفقرة ٢٣-١٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ (١٧) . وهذا لا يترك في مكتب الاتصال الا وظيفة واحدة من الفئة الفنية . وحيث أن عبء العمل في ذلك المكتب قد أصبح أضخم من أن يضطلع به شخص واحد ، فقد أعيد توزيع وظيفة برتبة ف-٢ من جنيف . وأكد أن نقل تلك الوظيفة ليست له أية صلة بالطلب المقدم لانشاء وظيفة جديدة برتبة ف-٢ في جنيف . وقال ان المادة ١٤ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى قد صدقت عليها عشرين دول وأن الاجراءات الجديدة للرسائل المعمول بها . وأضاف قائلا ان عدد الأنشطة الجديدة قد ازداد وأن عبء العمل يجعل من اللازم انشاء وظيفة جديدة . وشرح ممثل المركز فيما بعد الاجراءين المحددين بموجب المادة ١٤ من الاتفاقية وبموجب المادة ١ من البروتوكول الاختيارى للعقد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، وقال أن كلا الاجراءين يتعلق بالنظر في

الشكاوى المقدمة من الأفراد الخاضعين لولاية الدول الأطراف التي تكون قد اعترفت باختصاص اللجنة ذات الصلة بالنظر في تلك الشكاوى . وأردف قائلا أن الرسائل الفردية الواردة في إطار البروتوكول الاختياري تقوم ببحثها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ، فهي حين أن الرسائل الواردة في إطار المادة ١٤ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى سوف تنظر فيها لجنة القضاء على التمييز العنصرى . ومن الصعب القول بما إذا كان ذلك الاجراء الأخير سوف يكون مماثلا بالضغط للاجراء المحدد في إطار البروتوكول الاختياري ، بيد أن المركز يعتقد أنه سيلزم تقديم دعم كبير من الأمانة العامة .

٣٧٨ - وفيما يتعلق بمحاضر اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ، أوضح ممثل المركز أن اللجنة تمارس عملها منذ عام ١٩٧٦ ؛ وحيث أن التقدير المبين في الناتج ' ٥ ' لعنصر البرنامج ٣-١ يشير الى المتراكم حاليا من محاضر اللجنة ، فإن عدد المجلدات غير معروف . أما اللغات المشار اليها في الناتج ' ٧ ' لعنصر البرنامج ذاك فهي بعض لغات محلية محددة ؛ والغرض من نشر الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان بتلك اللغات هو التعريف بالأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان على أوسع نطاق ممكن . وذكر الممثل أن جميع منشورات حقوق الإنسان تنشر باللغات الرسمية ، بما فيها اللغة الروسية . وردا على سؤال بشأن الفقرة ٢٣-٢ ، ذكر الممثل أن مركز حقوق الإنسان هو مركز التنسيق فيما يتعلق بالأنشطة المضطلع بها في ميدان حقوق الإنسان ، على النحو المحدد في الخطة المتوسطة الأجل . ومع أن هناك هيئات أخرى تعالج بعض المشاكل المحددة في ميدان حقوق الإنسان ، فإن المركز يؤيد دور مركز التنسيق في إطار الأمانة العامة للأمم المتحدة . وفيما يتعلق بكبر حجم تقارير البلدان أشار ممثل المركز انه ليس من اختصاص المركز التعليق على تقارير الدول الأطراف ؛ انه مسؤول فقط عن تجهيزها . وأقر الممثل أيضا أن المركز قد تلقى شكاوى بشأن وقوع انتهاكات للحقوق النقابية وأنه قد قدمت تقارير بشأنها الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقا لما هو مذكور في الناتج ' ٩ ' لعنصر البرنامج ٢-١ .

٣٧٩ - وردا على السؤال المتعلق بطبيعة الهيئات المخصصة المذكورة في إطار عنصر البرنامج ٣-١ ، ذكر ممثل المركز فريق الخبراء العامل المخصص المعني بحقوق الإنسان في الجنوب الافريقي ، والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي للأشخاص ؛ وذكر أن أربعة أو خمسة مقررين خاصين مثل المعنيين بحالات الاعدام باجراءات موجزة والتعذيب قد عينوا أيضا على أساس مخصص . وأردف قائلا ان الفئات القابلة للتأثر المذكورة في البرنامج الفرعي ٢ تتضمن فئات مثل الأطفال والنساء والمعوقين والأقليات الدينية . واستطرد مؤكدا أن الفريق العامل التابع للجمعية العامة والمعني بصياغة اعلان بشأن حقوق الأشخاص الذين ليسوا من مواطني البلد الذي يعيشون فيه (الناتج ' ١٤ ' لعنصر البرنامج ٢-١) لا يزال ينظر في الاعلان ، ولكنه اذا أنجز مهمته في عام ١٩٨٥ ،

فسوف يوضع في الاعتبار في تقرير الأداء البرنامجي . أما الفريق العامل التابع للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات والمعني بحقوق الانسان للأشخاص المحتجزين (الناتج ٣ ، لعنصر البرنامج ٤-١) فلا يزال هو الآخر يعمل لانجاز مهمته . وفيما يتعلق بالدراسات التي يقدر عددها بـ ١٢ دراسة والمذكورة في اطار الناتج ٨ ، لعنصر البرنامج ٤-٢ ، ذكر ممثل المركز أن اللجنة الفرعية قد عهدت الى بعض أعضائها بتلك التقارير ، وأنه سيجري اعدادها خلال فترة السنتين التالية . وتشمل هذه تقارير عن العلم والتكنولوجيا ، والعدالة الجنائية ، والملفات المجهزة بالحاسبة الالكترونية ، والأمراض العقلية . وفيما يتعلق بموارد السفر ، يضطلع المركز بمسؤولية خدمة عدد كبير من الأفرقة ، بما في ذلك هيئتين معنيتين بالمعاهدات تعقد اجتماعاتهما في جنيف ونيويورك على التناوب ، وفقا لما تسمح به الاتفاقيات . ويلزم أن يوفد المركز ثلاثة موظفين من الفئة الفنية وموظفين اثنين من فئة الخدمات العامة الى نيويورك من أجل تلك الاجتماعات ؛ ووافق الممثل على أن عقد الاجتماعات في جنيف سيوفر أموالا وسيكون أفضل للمركز .

٣٨٠ - وأكد ممثل شعبة الميزانية أن التخفيض البالغ ٢٩٠٠ دولار في بند الطباعة الخارجية قد نجم عن تقدير تكلفة برنامج المنشورات بمعرفة ادارة شؤون المؤتمرات وفقا لما وافق عليه مجلس المنشورات . وأوضح أيضا أهمية " الناتج الوسيط " بالمعنى المستخدم في الميزانية البرنامجية ، وقال انه يدل على ناتج لن يقدم هو ذاته الى الدول الأعضاء أو اللجان أو ما الى ذلك ولكنه يتضمن موادا من المقرر أن تستخدم في ناتج نهائي مستقل في موضع آخر . فعلى سبيل المثال ، ذكرت مساهمة المركز في حولية الأمم المتحدة على أنها ناتج وسيط ، ولكن الادارة التي تنشر الحولية سوف توردتها بوصفها ناتجا نهائيا . وأكد الاجابة التي أدلى بها ممثل مركز حقوق الانسان بشأن تمويل لجنة القضاء على التمييز العنصري ، فقال ان الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري تلزم الأمانة العامة بخدمة اللجنة . وقال أن الدول الأطراف تغطي سفر الأعضاء أما سفر الموظفين فهي لا تغطيه . وأضاف قائلا انه اذا اجتمعت اللجنة في جنيف ، فسوف تتحقق وفورات فيما يتعلق بسفر الموظفين .

تحفظات

- ٣٨١ - أعرب أحد الوفود* عن تحفظات قوية بشأن ما يلي :
- (أ) الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها ؛
- (ب) اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة ؛

* الولايات المتحدة الامريكية .

- (ج) العقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري . (وقد أشير
الى أن ذلك الوفد لم يشترك في التصويت أو في المقررات المتخذة بشأن تلك المسألة) ؛
(د) عنصر البرنامج ٢-١ ، الناتج '١٧' : تقديم تقريرين سنويين يتضمنان
قوائم بالمنظمات التي تدعم الأنظمة العنصرية في الجنوب الافريقي .

الباب ٢٤ - البرنامج العادى للتعاون التقني

١ - مقدمة

٣٨٢ - نظرت اللجنة ، في جلستها ٥٣ ، المعقودة في ٢٩ أيار/مايو ، في الباب ٢٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ . وللاطلاع على استنتاجات وتوصيات اللجنة انظر الفقرة ٦٧٩ أدناه .

٢ - المناقشة

٣٨٣ - خلصت اللجنة ، في دورتها الثالثة والعشرين ، الى أن هناك حاجة الى معلومات اضافية واحالات مرجعية الى البرنامج العادى للتعاون التقني في أبواب الميزانية البرنامجية ذات الصلة بالادارات المكلفة بتوفير الدعم الفني للبرنامج . وردا على أحد الأسئلة ، جرى الايضاح بأنه تم ، من طريق استخدام الحواشي ، ايراد الاحالات المرجعية المناسبة فيما يتعلق بالأنشطة الوارد بيانها في الأبواب الأخرى من أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة ، والتي يطلب لها موارد تحت الباب ٢٤ . وذكر أنه لم تكن هناك احالات مرجعية في الأبواب ١٥ و ١٧ و ١٩ لأن هذه الأبواب لم تتضمن أى بيانات فيما يتعلق ببرنامج العمل المتوخى في اطار البرنامج العادى للتعاون التقني .

٣٨٤ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه الشديد لأنه على الرغم مما ضحته الجمعية العامة من أولوية للأزمة الغذائية في افريقيا ، فإنه لم تدرج أية أنشطة في اطار الخدمات الاستشارية الاقليمية ودون الاقليمية للجنة الاقتصادية لافريقيا للمساعدة على تخفيف تلك الأزمة . وجرى الايضاح بأن الاقتراحات الواردة تحت الباب ٢٤ صيغت استنادا الى طلبات الحكومات الموجودة وقت اعداد الميزانية البرنامجية المقترحة ، وأن الأولويات الجديدة للجمعية العامة ، كما عبرت عنها الدول الأعضاء ، سوف تؤخذ في الاعتبار عند تنفيذ البرنامج . وسيجرى ، اذا لزم الأمر ، اعادة توزيع الموارد للاضطلاع بالأنشطة في القطاعات التي لم تتوخ الميزانية البرنامجية المقترحة خدمات استشارية فيما يتعلق بها .

٣٨٥ - وردا على ما وجه من أسئلة فيما يتعلق بكيفية تغطية الموضوعات الداخلة في نطاق الخدمات الاستشارية في ضوء أن متوسط تكلفة الخدمات الاستشارية القطاعية حسب شهر العمل تهدو مرتفعة نسبيا ، جرى الايضاح بأن تقديرات الميزانية لكل قطاع على

حددة تتضمن الاعتمادات اللازمة لموتبات المستشارين ، وتكاليف سفرهم ، والدعم المتعلق بأعمال السكرتارية ، فضلا عن سفر الموظفين والخبراء الاستشاريين للاضطلاع بمبعثات استشارية اضافية . فضلا عن ذلك ، جرى ايضاح أن تكلفة أى بعثة تتأثر بعوامل كثيرة ، بما في ذلك مسافة السفر ، وفترة البقاء المطلوبة ، وامكانية دمج البعثات الاستشارية مع عطيات السفر الأخرى . وردا على سؤال أثير عما اذا كان هناك نموذج حقيقي في الخدمات الاستشارية الاقليمية ، التي ينهني أن توليها اللجنة اهتمامها ، ذكر أن هناك حاجة الى اجراء تعديلات فيما بين المكاتب المعنية لمراعاة الطلب على الخدمات التي تغطي أكثر من فترة سنتين واحدة ، والتي يتم الوفاء بها في نطاق التقيد بعدم وجود نموذج بالنسبة للباب ٢٤ .

٣٨٦ - وذكر أحد الوفود أن انتهاج سياسة النمو الصفر في الميزانية للوفاء باحتياجات الدول الأعضاء في اطار هذا الباب هي سياسة لا تهتم على الرضا . بيد أن وفدا آخر أعرب عن رأى مفاده أنه ينهني عدم توفير الاعتمادات اللازمة للمساعدة التقنية الآ من الأموال الخارجة عن الميزانية .

٣٨٧ - وفيما يتعلق باقتراح بانشاء مرفق للموارد البشرية ، يتوقع أن يوافق عليه مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، أشار أحد الوفود الى أهمية ما تتمتع به ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية من قدرات في مجال الادارة العامة والتمويل ، واستفسر عن التعاون المتوخى في هذا المجال بين الادارة وبين برنامج الأمم المتحدة الانمائي . وأبلغت اللجنة بأن هناك اتصالات بين الادارة وبين برنامج الأمم المتحدة الانمائي بشأن هذا الموضوع وأن هذه الاتصالات قد تعزز بدرجة أكبر في المستقبل .

الباب ٢٦ - الأنشطة القانونية

١ - مقدمة

٣٨٨ - نظرت اللجنة ، في الجلسة ٥٠ المعقودة في ٢٨ أيار/مايو ، في الباب ٢٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ . وللاطلاع على توصيات اللجنة والنتائج التي خلصت اليها ، أنظر الفقرات ٦٨٠ - ٦٨٢ أدناه .

٢ - المناقشة

٣٨٩ - أهدى أحد المندوبين ملاحظة مفادها أن أسلوب عرض الباب ٢٦ وظيفي وليس برنامجياً ، وأنه بهذا الشكل لا يتفق مع النظم التي تحكم اعداد الميزانية البرنامجية وأوضح مدير ادارة الشؤون القانونية أن البرنامج الفرعي المتعلق بدراسة المسائل القانونية ووضع صكوك التدوين قسم بين لجنة القانون الدولي وشعبة التدوين . وكان معيار التقسيم هو أى هاتين الجهتين يتولى المسؤولية الأساسية عن هذا النشاط ، ولكنه أضاف قائلاً ان البرنامج الفرعي يمكن عرضه بطريقة تفي برغبات لجنة البرنامج والتنسيق . وبين مثل شعبة الميزانية أن الوحدات التنظيمية الرئيسية فسي ادارة الشؤون القانونية لا تتطابق مع البرامج الخمسة المعتمدة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ . وأوضح أنه ، على غرار ما حدث في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، يتم ايراد الموارد تحت مظف الوحدات التنظيمية المعنية مع وضع جدول لمحاولة التوفيق بين هذا العرض وشكل الخطة المتوسطة الأجل .

٣٩٠ - رأت بعض الوفود أنه ليس من المناسب من الناحية التقنية اعطاء أولوية قصوى ، تحت فرع القانون التجارى الدولي ، لعنصرى البرنامج ١ - ١١ (تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات) و ١٣ - ١ (الاحتفاظ بالمكتبة القانونية للجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي) . ووافق مدير ادارة الشؤون القانونية على عدم تصنيف عنصر البرنامج ١ - ١١ في زمرة العناصر ذات الأولوية القصوى على اعتبار ألا يؤثر ذلك بأى حال من الأحوال على الأهمية التي تعلقها الأمانة العامة على هذا النشاط . وفيما يتعلق بالمكتبة ، أوضح أن مسألة اماكن الاستفادة من مكتبة داغ همرشولد قد أصبحت بنقل لجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي الى فيينا محل نظر ، وأن من الأهمية الحيوية لهذه اللجنة ، بوصفها معهدا للبحث ، أن يكون لديها مكتبة مستكملة .

الباب ٢٧ - إدارة شؤون الاعلام

١ - مقدمة

٣٩١- نظرت اللجنة في جلساتها ٣٧ و ٤٠ الى ٤٣ المعقودة في ٢١ و ٢٢ و ٢٣ ايار/مايو في الباب ٢٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ وللإطلاع على استنتاجات وتوصيات اللجنة ، انظر الفقرات ٦٨٣ - ٦٩٥ أدناه .

٣٩٢- وفي البيان الاستهلالي ، اشار وكيل الامين العام لشؤون الاعلام الى أن الأنشطة المقترحة في الباب ٢٧ تستند الى الولايات المتواصلة الصادرة من الجمعية العامة وطلبات مقدمة من لجان حكومية دولية مختلفة . ووجه انتباه اللجنة الى ثلاثة تغييرات بارزة في ميزانية السنتين المقترحة . أولا ، اعيد تشكيل شعبة الخدمات الاذاعية والبصرية فاصبحت شعبتين ، شعبة الخدمات البصرية وشعبة الخدمات الاذاعية ، الامر الذي قصد به تعزيز فعالية هذين القطاعين المتوسعين التابعين لإدارة شؤون الاعلام . ووضح كذلك أن دائرة التنظيم الاداري ومجلس تخطيط البرامج وميزنتها قد وافقا على التغيير ، وأنه لا يترتب على الاقتراح أية آثار برنامجية ، وان التوسع الاخير للخدمة الاذاعية والأنشطة المتميزة والمستقلة التي تقوم بها كل شعبة قد خلقت مشاكل خطيرة ، لاسيما في المجال الاشرافي . ثانيا ، انشئت وظيفة لرئيس دائرة الاعلام في فيينا ، التي انفصلت عن دائرة الاعلام التابعة لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية . ثالثا ، انتهت البرامج الاذاعية المتعلقة بالمرأة نظرا لان الجمعية العامة كانت قد اصدرت ولاية بشأنها حتى نهاية عقد الامم المتحدة للمرأة فقط (١٩٧٦-١٩٨٥) . وأكد وكيل الامين العام ان مقترحات الادارة تعكس نموا سلبيا فعليا يبلغ ٣ر . في المائة وذلك اتباعا لسياسة ضغط الميزانية لاقصى حد . وأشار كذلك الى تحسينات اخرى من ناحية التقديم حسب الهدف لا حسب الوحدة التنظيمية وتقديم معلومات كانت بدرجة أكبر عن النواتج ، تأخذ في الحسبان التوصيات السابقة للجنة البرنامج والتنسيق ولجنة الاعلام .

٢ - المناقشة

٣٩٣- لاحظت عدة وفود التقدم الذي احرز في تقديم الباب . ورحب عدد من الوفود بالنمو السلبي المقترح في اطار الباب . ولاحظت بعض الوفود مع التقدير انشاء وحدة للبرمجة والتقييم في الادارة . وتساءلت وفود اخرى عما اذا كانت الادارة ، بحصرها للنواتج ، تعمل بموجب ولايات محددة . وفيما يتعلق بالتغييرات الرئيسية المقترحة بشأن فترة السنتين المقبلة ، ابدت بعض الوفود شكوكا جدية بشأن اعادة تشكيل شعبة الخدمات الاذاعية والبصرية بحيث تصبح شعبتين بينما ايدت وفود اخرى الاقتراح بشدة . وتبقى

الوفود الاولى أن الامانة العامة لم تقدم مبررا جادا . واقترح عدد من الوفود عرض مسألة اعادة التشكيل على لجنة الاعلام للنظر فيها قبل اقرار لجنة البرنامج والتنسيق لها . وارتأت بعض الوفود الاخرى انه مخول للامين العام سلطة ادخال مثل هذه التغييرات الادارية وانه غير ملزم بتقديم هذه التغييرات الى لجنة الاعلام . واعتضت بعض الوفود ايضا على انشاء وظيفة لرئيس دائرة الاعلام فى فيينا . واعربت غالبية الوفود عن تحفظاتها ازاء انتهاء البرامج الاذاعية المتعلقة بالمرأة ، التى اعتبرتها مفيدة وفعالة للغاية ، واقترحت ان تفسر الولاية الواردة فى قرار الجمعية العامة ١٣٦/ ٣١ المؤرخ فى ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ بطريقة يمكن معها استمرار هذه البرامج فى ميزانية فترة السنتين المقبلة .

٣٩٤- وفيما يتعلق بالمنشورات والافلام التى يتعين أن تنتجها الادارة تساءل أحد الوفود عما اذا كانت الادارة تلتزم بالولايات الواردة فى الخطة المتوسطة الأجل (انظر البرنامج ٩ ، الفقرتين ٩-١٨ و ٩-٢٣) ، وذلك لأن المنشورات الموصوفة فى الميزانية البرنامجية المقترحة ليست نسخا مبسطة من دراسات سبق نشرها وتحتوى على معلومات اساسية تفصيلية ولأن الافلام المراد انتاجها تبلغ أكثر من واحد أو اثنين فى السنة . وأكد ممثل الادارة للجنة أن الخطة المتوسطة الاجل قد زودتها بالولايات لانتاج كتيبات وافلام .

٣٩٥- وتساءل أحد الوفود عن معايير تحديد الاولويات . ووضح ممثل الادارة أن تطبيق معايير تحديد الاولوية فيما يتعلق بالاعلام مهمة صعبة بالنسبة للادارة نظرا الى أن هياكل تشريعية تعتمد ولايات جديدة على الدوام لأنشطة الاعلام وقال انه نظرا الى عدم وجود معايير موضوعية يمكن للادارة بمقتضاها تحديد اولويات ، فان تحديد الاولويات فى اطار الباب لا يعد وان يكون ممارسة تجريبية . وأشارت الادارة أيضا ان انتهاء البرامج الاذاعية المتعلقة بالمرأة مقترح بالنظر الى أن ولايتها ستتوقف فى نهاية عقد الامم المتحدة للمرأة ، وذلك دون مساس بالتوصيات التى سيسفر عنها المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الامم المتحدة للمرأة لسنة ١٩٨٥ .

٣٩٦- وابدت بعض الوفود قلقها الشديد ازاء انتشار أنشطة الاعلام فى عدة ادارات اخرى بالامانة العامة غير ادارة شؤون الاعلام .

٣٩٧- وفيما يتعلق بالفقرة ٢٧-٤ أوصت اللجنة بضرورة أن يأخذ الامين العام فى الاعتبار ، من أجل التوصل الى قرار بشأن اعادة تشكيل شعبة الخدمات الاذاعية والبصرية - شعبتين - شعبة الخدمات الاذاعية وشعبة الخدمات البصرية - الآراء التى أبدتها أعضاء اللجنة بشأن هذه المسألة .

٣٩٨- وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١ (التغطية الاعلامية) أعرب عدد من الوفود عن شكوك جديدة ازاء قيمة البيانات الصحفية وشككت فى ذاتها وجودتها . وتساءلت وفود أخرى

عن سبب ادراج اللغة الالمانية ، في بعض الحالات ، في النواتج تحت بندى البيانات الصحفية والرسائل الاخبارية دون أن تدرج اللغات الرسمية للجمعية العامة . وأستفسرت بعض الوفود عن العلاقة بين عنصر البرنامج ١-١ (البيانات الصحفية) والناتج '٨' في عنصر البرنامج ١-٧ (أنشطة أخرى) . وتساءل عدد من الوفود عن الاساس الذى يستند اليه اختيار لغات البرامج الاذاعية وتساءلت عن المعايير المستخدمة في تخطيطها اللغوى . وذكر أحد الوفود انه ينبغي ان تقتصر التغطية بالصـور الفوتوغرافية المشار اليها فى الناتج '١' من عنصر البرنامج ١-٦ (التغطية بالصـور الفوتوغرافية) على الدورات العادية والاستثنائية للجمعية العامة واجتماعات مجلس الامن .

٣٩٩- واجاب ممثل الادارة بأن من الافضل ادراج الناتج '٨' لعنصر البرنامج ١-٧ تحت عنصر البرنامج ١-١ ؛ وقال انه فيما يتعلق بالبيانات الصحفية ، فان الجمهور المستهدف هو ممثلو وسائل الاعلام لا أعضاء الهيئات التشريعية وانه بالنظر الى اصدار البيانات الصحفية خلال ثلاث ساعات من أى اجتماع معين فانه كثيراً ما يضحى بالجودة والدقة لصالح السرعة ؛ و اضاف انه يمكن اعادة صياغة الناتج المدرج تحت عنصر البرنامج ١-٢ (الرسائل الاخبارية) حيث أن دائرة الاعلام فى فيينا لا تبعث الى البلدان النامية رسائل اخبارية باللغة الالمانية ؛ و اوضح ان عددا من اللغات المستخدمة فى البرامج الاذاعية تستند الى ولايات محددة صادرة من هيئات تشريعية وانه يجرى التفكير فى اعداد برامج اذاعية أخرى بناءً على طلبات مقدمة من محطات اذاعية فى بلدان الدول الأعضاء . وان التغطية بالصـور الفوتوغرافية لدورات هيئات أخرى مبينة فى الناتج '١' لعنصر البرنامج ١-٦ ضرورية لانها وسيلة لبث المعلومات عن الامم المتحدة الى الصحف فى جميع انحاء العالم .

٤٠٠- وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعى ٢ (الاعلام المتعمق) ، ذكر عدد من الوفود انه ينبغي انتاج الفيلم المقترح فى الناتج '١' من عنصر البرنامج ٢-٢ (نزع السلاح) بجميع اللغات المستخدمة فى الجمعية العامة أو الغاء انتاجه . وفيما يتعلق بالناتج المدرج تحت عناصر البرنامج ٢-٢ و ٢-٣ و ٢-٤ ، تساءلت وفود أخرى عن سبب اعادة ادراج الانشطة الاعلامية المنفذة فى تلك الميادين فى ابواب أخرى للميزانية البرنامجية المقترحة . وأكد أحد الوفود من جديد الطلب الذى تقدم به أثناء مناقشة اللجنة للباب ٢ بـ (أنشطة شؤون نزع السلاح) بوجوب تزويده بقائمة بكامل الانشطة الاعلامية فى الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ . وقد وفر ممثل الالمانية العامة للجنة قائمة بالانشطة الاعلامية ولكنه ذكر انه ينبغي اعتبار المبالغ المشار اليها ايضا حية نظرا الى انه ليس من السهل تحديد الموارد فى ابواب أخرى من الميزانية البرنامجية .

٤٠١- وتناولت المناقشات ايضا عنصر البرنامج ٢-٩ (النظام العالمى الجديد للاعلام

والاتصال) . واعترض احد الوفود على صياغة الناتج ' ١ ' وأشار الى انها تنتهك الولاية الاساسية الواردة في قرار الجمعية العامة ١٣ (د - ١) المؤرخ في ١٣ شباط / فبراير ١٩٤٦ . وعلى الرقم من أن عدة وفود ايدت الناتج ، الا أن بعض الوفود ارتأت وجوب معالجة الفيلم لموضوع تم التوصل الى توافق للآراء بشأنه . وردا على استفسار أكد وكيل الامين العام ، ادارة شؤون الاعلام ، ان استعمال اداة التعريف في الناتج ' ٣ ' لعنصر البرنامج ٢ - ٩ انما هو خطأ وانه ستتخذ خطوات لتصحيح هذا الخطأ . وفيما يتعلق بعنصر البرنامج ٢ - ١٧ (مواضيع متعددة) ، شككت بعض الوفود في قدرة الادارة على ان تنفذ بالكامل ولايتها كما وردت في قرار الجمعية العامة ٨٢ / ٣٨ المؤرخ في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣ بشأن البرامج الاذاعية باللغات الفرنسية / الكربول والهولندية / البابيامنتو ، وشكك البعض في ضرورة استخدام هذه اللغات لافراض النواتج المبينة تحت عنصر البرنامج .

٢٠٤ - وافهمت الوفود ان التوصية المتعلقة بوحدة الكاريبي في شعبة الخدمات الاذاعية التالية لادارة شؤون الاعلام (انظر الفقرة ٧٠١ أدناه) لن تؤدي الى زيادة مستوى برنامج النشاط عن المستوى المرصود له اعتماد فعلا في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ .

تحفظ

٣٠٤ - ابدى احد الوفود اعتراضا شديدا على ادراج الناتج ' ٧ ' الذي نص على انتاج كراسة عن دور الافراد والجماعات في تعزيز وحماية حقوق الانسان في عنصر البرنامج ٢ - ٥ (حقوق الانسان) للبرنامج الفرعي ٢ (الاعلام المتعمق) . ويرى ذلك الوفد أن ادارة شؤون الاعلام غير ملزمة بهذا الناتج وانه ينبغي عليها ان تتقيد تقيدا صارما بالولايات الحكومية الدولية ذات الصلة فيما يتعلق بلغات المنشورات .

البواب ١٧ و ٢٥ و ٢٨ الى ٣٣ وأبواب الايرادات ١ الى ٣

٤٠٤ - وفقا للفقرة الفرعية (أ) من البند ١ - ١٠١ من الانظمة والقواعد التي تنظم تخطيط الهراج ، والنواحي البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ واساليب التقييم ، استثنى الامين العام أنشطة محكمة العدل الدولية من تطبيق هذه الانظمة والقواعد ، لذلك لم تنظر اللجنة في الباب ٢٥ (محكمة العدل الدولية) من ابواب الميزانية البرنامجية المقترحة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ .

٤٠٥ - وقررت اللجنة ، في جلستها ٤٦ ، المعقودة يوم ٢٥ آيار / مايو ، بناء على اقتراح من مكتبها ، ألا تنظر في الابواب ٢٨ (الادارة والتنظيم) ، والباب ٢٩ (خدمات المؤتمرات والمكتبة) ، و ٣٠ (اصدار سندات الامم المتحدة) ، و ٣١ (الاقتطاعات

الالزامية من مرتبات الموظفين) ، و ٣٢ (التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية الاخرى لا ماكن العمل) و ٣٣ (المنحة المقدمة الى معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث) وأبواب الإيرادات ١ (الإيرادات الآتية من الاقطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين) ، و ٢ (الإيرادات العامة) ، و ٣ (الانشطة المدرة للدخل) .

٤٠٦- وفي الجلسة ٥٧ ، المعقودة في ٣١ آيار/مايو ، وبعد مناقشة اجرائية ، بتت اللجنة بأنها لا تستطيع مناقشة الباب ١٧ (منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية) من ابواب الميزانية البرنامجية المقترحة ، نظرا ، في جملة امور ، لضيق الوقت . وأعرب أحد الوفود عن الرأي القائل بأن اللجنة قامت بتغيير قرار سبق أن اعلنته فيما يتعلق بذلك الباب وأن وفده قصد عدم التصدي لآخر قرار .

باء - تحسين عملية الميزنة البرنامجية

٤٠٧- أبلغ مديرشعبة الميزانية اللجنة ، في جلستها ٣٥ المعقودة في ٢٠ آيار/مايو ، عن مبادرات معينة يقصد بها تحسين عملية الميزنة البرنامجية داخل المنظمة .

٤٠٨- وابلغ المدير اللجنة أن الهدف الاجمالي للدراسة التي جرى الاضطلاع بها هو تحسين كفاءة وفعالية برامج الامم المتحدة . وذلك ينطوي على وضع استراتيجية وخطة تنفيذ مرحلية لتحسين اعداد الميزانية البرنامجية وقرارها ورصدها عن طريق زيادة استعمال تجهيز البيانات وتوصيل البيانات وتحسينات ادارية ذات صلة . وذكر أن تحسين هذه العملية يؤدي الى توافر معلومات أكمل وأحسن توقيتا عن الانشطة البرنامجية وتكاليفها ، والى درجة أعلى من المرونة في تحليل بدائل المستويات الحالية للتكاليف ، والى تركيز أكبر على قضايا ادارية وبرنامجية هامة ، والى قدر أكبر من الرقابة المركزية على النفقات البرنامجية وذلك بغية تأمين تمسك مدراء البرامج بالميزانيات ، ومزيد من الكفاءة في وضع الميزانية البرنامجية وفي ضمان اعدادها في المواعيد المحددة .

٤٠٩- وذكر أن الاستعراض بدأ بهدف توفير وثيقة ميزانية برنامجية محسنة لفتحات السنتين في المستقبل ؛ وتتألف هذه الوثيقة من جزأين : (أ) عرض موجز موجه لقضايا السياسة يسير التناول على الاخصائيين وغير الاخصائيين على السواء ؛ (ب) ووثيقة مفصلة داعمة . وقال ان القصد من النهج المتبع هو تلبية الحاجات المتباينة لدى هيئات الاستعراض الى دراسة مسائل السياسة او التفاصيل حسب الاقتضاء ؛ وسوف تقدم الى الجمعية العامة في دورتها الاربعين توصيات محددة لتنفيذ هذا الترتيب فيما يتعلق بمقترحات الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ .

٤١٠- واحاطت اللجنة علما بالمعلومات المقدمة من المدير .

جيم - الخبرة المكتسبة في توفير بيانات للجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية

١ - مقدمة

٤١١- نظرت اللجنة في جلستها ٣٥ ، المعقودة في ٢٠ أيار/مايو ، في تقرير الأمين العام عن الخبرة المكتسبة في توفير بيانات للجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية (A/40/262) الذي أعد عملاً بالفقرة ١٢ من الجزء الثاني من قرار الجمعية العامة ٣٨/٢٢٧ ألف المؤرخ في ٢٠ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٣ . وللاطلاع على النتائج والتوصيات أنظر الفقرات ٦٩٦-٦٩٨ أدناه .

٤١٢- وأشار الأمين العام المساعد لتخطيط البرامج وتنسيقها إلى بعض القيود التي شملت التحضير لبيانات الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية . وفي هذا السياق وجّه اهتمام اللجنة إلى استمرار عدم وجود نظام رصد معد للتشغيل على نحو كامل ؛ وقال انه مع ذلك فان هذا النظام قيد الانشاء حالياً ، وسيؤدي ، في جملة أمور ، في نهاية المطاف إلى تسهيل الاستخدام الأمثل لقواعد البيانات القائمة لإعداد البيانات المتعلقة بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية .

٢ - المناقشة

٤١٣- وفي أعقاب جولة أولية من التعليقات عقدت اللجنة مشاورات غير رسمية بشأن تقرير الأمين العام .

دال - أنشطة الافذية والزراعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ :
التعاون والتنسيق بين منظمة الامم المتحدة للافذية والزراعة واللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ

١ - مقدمة

٤١٤- نظرت اللجنة أثناء جلستها ١٠ ، المعقودة في ٣ أيار/مايو ، في التقرير المرحلي للأمين العام عن أنشطة الافذية والزراعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ : التعاون والتنسيق بين منظمة الامم المتحدة للأفذية والزراعة (الفاو) واللجنة الاقتصادية

والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (E/AC.51/1985/4) . وللاطلاع على استنتاجات اللجنة وتوصياتها ، انظر الفقرتين ٦٩٩ - ٧٠٠ أدناه .

٤١٥ - وأشار ممثل مكتب تخطيط البرامج وتنسيقها في بيانه الاستهلالي الى أن اللجنة كانت قد رجت ، في دورتها الثالثة والعشرين ، من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن تعرضا تقرير الأمين العام عن هذا الموضوع (E/AC.51/1983/3) ، مع بيان مشترك من الرئيسين التنفيذيين للمنظمتين بشأن مسألة تنسيق برامج عملهما (E/AC.51/1983/3/Add.1) وتعليقات اللجنة ، على الهيئات الحكومية الدولية لكل من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التماسا لآرائها ، التي ينبغي أن تعرض على اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين (١٨) . وبناء على ذلك نظرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أثناء دورتها الأربعين ، المعقودة في نيسان /ابريل ١٩٨٤ ، في الوثائق وأيدت الخطوات التي اتخذتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة لتنسيق برامج عملهما ، وأعربت عن ارتياحها للتفاهم الذي تم الوصول اليه بين المنظمتين . كذلك كان مؤتمر منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة قد أقر في دورته الثانية والعشرين ، المعقودة في ٢٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ ، البيان المشترك الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الذي يحدد دور كل منهما وأعرب عن أمله في أن تؤدي مثل هذه الترتيبات الى تجنب ازدواج العمل بينهما .

٢ - المناقشة

٤١٦ - أعربت اللجنة عن تقديرها بشأن سبيل العمل الذي اتبعته المنظمتان في الاستجابة لتوصياتها السابقة ، ولكونهما تتعاونان بصفة منتظمة من خلال آليات التنسيق القائمة ، كما يدل على ذلك التقدم المحرز في التعاون بشأن برامج عملهما .

٤١٧ - وبينما لاحظت اللجنة استمرار وجود مجالات يلزم فيها تنسيق تلك البرامج ، أعرب عن الأمل على استخدام الموارد المحدودة الاستخدام الأكثر فعالية عن طريق تجنب الازدواج . ورئي أن الجهود المشتركة في مجال التعاون والتنسيق تسير في الاتجاه السليم وينبغي أن تستمر ، نظرا لاستمرار وجود مجال للتحسين لتأمين عدم حدوث فجوات وازدواج في الأنشطة في المنطقة .

هـ - جـوانب تنسيق وترشيد أنشطة منظمة
الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

١ - مقدمة

٤١٨ - نظّرت اللجنة، في جلستها ٢٢ و ٢٤ المعقودتين في ١٣ و ١٤ أيار/مايو في تقرير الأمين العام المتعلق بجوانب تنسيق وترشيد أنشطة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيد و) (E/AC.51/1985/11)، وللإطلاع على استنتاجات وتوصيات اللجنة انظر الفقرات ٧٠١-٧٠٣ أدناه.

٤١٩ - وأشار ممثل مكتب تخطيط البرامج وتنسيقها، لدى تقديمه للتقرير، إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي كان قد رجا من الأمين العام، في قراره ٤٩/١٩٨٣ المؤرخ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٣، أن يقدم تقريراً إلى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الرابعة والعشرين عن المسائل التي أثّرت خلال دورتها الثالثة والعشرين بشأن مختلف عناصر البرنامج الخاصة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ بالنسبة لليونيد و، وذلك بغية تمكين اللجنة من استعراض القضايا المتصلة بتفادي الازدواجية وتحقيق تنظيم أرشد لبرنامج عمل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية استباقاً لتحويل مركزها كمنظمة إلى وكالة متخصصة. وقد قدم تقرير شفوئى إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين. ومضمون التقرير المعروض حالياً على اللجنة (E/AC.51/1985/11) مكمل لمضمون تقرير الأمين العام المتعلق بالاستعراض الثلاثي السنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة في دورتها العشرين بشأن برنامج المصنوعات (E/AC.51/1985/10).

٤٢٠ - وأبدى ممثل اليونيد وملاحظة مفادها أن مسائل التنسيق، سواء داخل اليونيد أو بين اليونيد وسائر وحدات الأمم المتحدة، قد تم استعراضها بصفة دورية من جانب اللجنة الدائمة لمجلس التنمية الصناعية، كما أنها نوقشت في المؤتمر العام الرابع لليونيد و. وأعرب عن تحفظات أمانة اليونيد وفيما يتعلق بالاقتراح الداعي إلى إعادة تنظيم وظائف العلاقات الخارجية لليونيد و (انظر E/AC.51/1985/11، الفقرة ٧).

٢ - المناقشة

٤٢١- أبدى عدد من الوفود ملاحظة مفادها أن تقديم التقرير الى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الخامسة والعشرين، بدلا من الدورة الرابعة والعشرين، كما طلب المجلس في القرار ١٩٨٣/٤٩، قد انتقص من فائدة التقرير. بيد أن اللجنة ستظل نظرا لدورها التنسيقي في داخل منظومة الأمم المتحدة، الجهة المختصة بالنظر في المسائل المتعلقة بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية حتى بعد تحويلها الى وكالة متخصصة. وسيكون ذلك ضروريا خصيصا بسبب العادة المتصورة لدى كل من الوكالات نحو تنفيذ ولاياتها دون اخطار مجالس ادارتها بالولايات المنافسة التي تضطلع بها الوكالات الأخرى. وبناء على ذلك، فمن المستصوب توخي اجراء تحليل برنامجي على نطاق المنظومة لجميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة المتصلة بالتنمية الصناعية في عام ١٩٩٠.

٤٢٢- وذكر عدد من الوفود أن التقرير لا يمثل الدراسة المتعمقة الشاملة للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥، التي طلب المجلس اجراءها. اذ انه اقتصر على سرد آراء أمانات اليونيد والانكتاد ومركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية التي يجري حاليا تحليل أنشطتها، كما أن ذلك التقرير لم يعرب الا لما من رأى مكتب تخطيط البرامج وتنسيقها. وفي حالات عديدة، عمد واضعو ذلك التقرير الى تسجيل تصوراتهم لا تقييماتهم. وهذا النهج لا يوفي دور المكتب حقه. فالمنتظر من المكتب أن يعرب عن رأيه النقدي بشأن مسألة معينة، لا أن يصفها أو يقبل الوصف المقدم من وحدة تنظيمية قيد الاستعراض.

٤٢٣- ولاحظ أحد الوفود أن ممثل المكتب، في الدورة الرابعة والعشرين للجنة البرنامج والتنسيق، أبدى ملاحظة مفادها أنه لا توجد ازد واجية في أنشطة اليونيد و في حين يرد في الفقرة ١٤ من التقرير انه بالنظر لعدم وجود معلومات مفصلة، لا يمكن دائما الخلوص بصفة قاطعة الى وجود أو عدم وجود ازد واجية. كذلك أعربت بعض الوفود عن الاندهاش لما ورد في نفس الفقرة من أنه في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ يمكن لاوصاف مماثلة أن تنطبق على نواتج مختلفة كما يمكن لاوصاف مختلفة ان تنطبق على نواتج مشابهة. وأعربت وفود أخرى عن عدم موافقتها على خيار محاولة تأكيد تصور مسبق بالازد واجية عن طريق اجراء تحليل لاحق (الفقرة ١٥)، وذلك لأن الازد واجية يتعين تجنبها لا ملاحظتها. وأوضح التقرير أن جهاز تجنب الازد واجية قائم، بيد أن اللجنة تنتظر أن تخطر بما اذا كان ذلك الجهاز يأتي بالنتائج المرجوة

واقترح أحد الوفود أن يتم توحيد أوصاف النواتج ، وأن تشترك الهيئات الحكومية الدولية في رصد عملية التنفيذ ، وهو أمر يفيد في تجنب الازدواجية .

٤٢٤- وقال ممثل مكتب تخطيط البرامج وتنسيقها ، رداً على ذلك ، إنه في حين أن مراحل البرمجة والتخطيط والابلاغ والتقييم المكونة للمدورة جارية التنفيذ ، فإن مرحلة الرصد ليست كذلك . وفي ظل عدم وجود بيانات عن تنفيذ النواتج الفردية ، ينبغي للتقرير أن يستند الى ما يلي : (أ) أوصاف النواتج التي لا تتسم في معظم الأحيان بالدقة والتحديد ؛ و (ب) اعلان النوايا باجراء التنسيق . وبمجرد تنفيذ عملية الرصد وتجميع قاعدة بيانات عن الاداء الفعلي ، ستكون الأمانة في وضع أفضل لبدء رأيها بشأن البرامج اثناء تنفيذها . وقال ممثل المكتب ، رغم اقراره بأوجه النقص في التقرير ، أن التقرير نجح ، مع ذلك ، في نقل رسالته ، وهي أن الجهاز اللازم للتنسيق قائم ، وأنه فعال ، وأن الاشراف الحكومي الدولي لازم لضمان تشغيل ذلك الجهاز وتحسينه .

٤٢٥- وأبدى ممثل اليونيدو ، فضلاً عن اجابته على عدد من الأسئلة المحددة ، ملاحظة مفادها أن منظمته تحاول تجنب الازدواجية عن طريق جهازها الداخلي ، وعن طريق التنسيق المشترك بين الوكالات . وأضاف أن منظمته تولي اهتماماً كبيراً كذلك لتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق . وفيما يتعلق بالتوصية المتصلة باعادة تنظيم وظائف العلاقات الخارجية لليونيدو ، كرر القول بأن من المستحسن لأي تنظيم جديد من الداخل أن يتم على نطاق شامل لا بصورة تدريجية . وقال انه بالنظر الى ان تحويل اليونيدو الى وكالة متخصصة سيدخل حيز النفاذ في عام ١٩٨٦ ، فمن المستحسن أن يتم أي تنظيم جديد لوظائف العلاقات الخارجية للمنظمة بعد ذلك التحويل . وفيما يتعلق بإمكانية أن توصي لجنة البرنامج والتنسيق باجراء تحليل برنامجي على نطاق المنظومة لجميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة المتصلة بالتنمية الصناعية (انظر E/AC.51/1985/11 ، الفقرة ١٥) ، أبدى ممثل اليونيدو وملاحظة مفادها أن مثل ذلك التحليل سيحقق أقصى فائدة اذا ما أجرى بعد سنوات قليلة من بدء عمل اليونيدو وكوكالة متخصصة .

واو - مواصلة تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٧ / ٢١٤

١ - مقدمة

٤٢٦- نظرت اللجنة في جلستها ٥٣ ، المعقودة في ٢٩ ايار/مايو ، في تقرير الأمين العام بشأن مواصلة تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٧ / ٢١٤ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ (E/AC.51/1985/13) . وللإطلاع على نتائج وتوصيات اللجنة ، انظر الفقرتين ٧٠٤-٧٠٥ أدناه .

٤٢٧- وقد أشار مدير مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، في تقديمه للتقرير ، الى المناقشات السابقة التي جرت بشأن هذا الموضوع في الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة بما في ذلك لجنة التنسيق الادارية . وبين انه عملاً بالتوصيات التي قدمتها اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين ، ادرج مجلس تخطيط البرامج وميزنتها بنداً يتصل بتوزيع المسؤوليات بين الكيانات العالمية والاقليمية في التعليمات المتعلقة باعداد ما سيقدم من عرائض من أجل الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ . وقد نصت هذه التعليمات على ضرورة اجراء مشاورات بين اللجان الاقليمية والكيانات العالمية بشأن هذه المسألة . الا انه لم يتم تعيين أية أنشطة محددة وموارد مقابلة لها من خلال هذه المشاورات لاعادة توزيعها بنقلها من الكيانات العالمية الى اللجان الاقليمية في سياق مقترحات الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ . وبين أن مجلس تخطيط البرامج وميزنتها قد أولى ، في اعداده لمقترحات الميزانية البرنامجية ، اهتماماً شديداً بإزالة الازدواج والتداخل في أنشطة كيانات الأمم المتحدة وتحقيق الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة ، وأن المجلس أعطى الأولوية في الاعتبار لمتطلبات اللجان الاقليمية في اطار القيود القائمة . وكما يتبين من الفقرة ٥ من تقرير الأمين العام ، لم تتضمن مقترحات الميزانية البرنامجية مقترحات باعادة توزيع أنشطة أو موارد بنقلها من كيانات عالمية الى كيانات اقليمية . الا انه ، كما هو مذكور في مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة ، اقترح نمواً أعلى من المتوسط للجوانب الاقليمية . كما بين المدير ان جهوداً مختلفة قد بذلت في السنوات الماضية لتحقيق اللامركزية في الأنشطة ؛ واشتملت هذه الجهود على تحليل برنامجي مفصل . ورغم ذلك لم تعط هذه الجهود أية نتائج ملموسة .

٢ - المناقشة

٤٢٨- أعربت اللجنة عن خيبة أملها بصورة عامة من جراء انعدام التقدم على النحو الذي يظهر من تقرير الأمين العام لكنها اعترفت بصعوبات المسألة وتعقيداتها . وقد أبلغت اللجنة بالجهود السابقة الرامية الى وضع معايير لتحقيق اللامركزية في الأنشطة وجرى الاعراب عن رأي مفاده ان سياسة اقصى درجات التقشف فيما يتعلق بالميزانية تؤدي الى عدم فعالية فكرة النمو الاعلى من المتوسط المقترح للجوانب الاقليمية في فترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ . ومن جهة أخرى ، جرى الاعراب ايضا عن رأي بأنه كان ينبغي بذل جهد أكبر لتحديد البرامج التي يمكن أن يتم الاضطلاع بها بصورة أكثر فعالية على المستوى الاقليمي باعادة توزيع الموارد المناسبة لها . ومع ذلك اعترفت اللجنة بأنه ينبغي الا ينظر الى اللامركزية بوصفها غاية في حد ذاتها بل بوصفها وسيلة من وسائل

البرمجة لتحسين الاداء الاجمالي للمنظمة . واعترفت اللجنة كذلك بالحاجة الى قسدر من الحذر عند المضي في هذه العملية ، نظرا لاشكالات هذه المسألة وتعقيداتها .

٤٢٩- كما جرى الاعراب عن الرأى بضرورة أخذ اللامركزية في الاعتبار من جانب الأمانة العامة والهيئات الحكومية الدولية على حد سواء عند ما تقوم باعداد الوثائق والتشريعات ذات الصلة في المستقبل .

زاي - المنشورات المتكررة للأمم المتحدة

٤٣٠- نسبة لضيق الوقت قررت اللجنة في جلستها ٤٦ ، المعقودة يوم ٢٥ ايار/مايو وبناءً على اقتراح من مكتبها ، ان تؤجل النظر في تقرير الامين العام عن المنشورات المتكررة للأمم المتحدة (E/AC.51/1985/14) الى دورتها السادسة والعشرين .

الفصل الثالث

تحليل البرامج على نطاق المنظومة

٤٣١ - نظرت اللجنة في البند ٤ من جدول أعمالها في الجلسات من الثالثة الى العاشرة، والثامنة والعشرين والرابعة والثلاثين ، التي عقدتها في ٢٩ و ٣٠ نيسان /ابريل والس ٣ و ١٦ و ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٥ ، وكان معروضا على اللجنة الوثائق التالية :

(أ) تقرير الأمين العام عن مجالات التحليل البرنامجي على صعيد المنظومة في المستقبل (E/AC.51/1985/2) ؛

(ب) مذكرة من الأمين العام عن متابعة تحليل البرامج على نطاق المنظومة بالنسبة الى أنشطة منظومة الأمم المتحدة في الشؤون البحرية (E/AC.51/1985/3) ؛

(ج) تقرير الأمين العام عن النطاق والنهج العام للتحليل البرنامجي وتحليل السياسة في المجال الاقتصادي والاجتماعي على مستوى المنظومة (E/AC.51/1985/6) ؛

(د) تقرير الأمين العام عن تحليل البرامج على نطاق المنظومة بالنسبة الى أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية (E/1985/53) .

٤٣٢ - وعلا بطلب اللجنة في جلستها الرابعة المعقودة في ٣٠ نيسان /ابريل (انظر الفقرة ٤٤٤ أدناه) ، قدم الأمين العام معلومات أخرى عن متابعة تحليل البرامج على نطاق المنظومة بالنسبة الى أنشطة منظومة الأمم المتحدة في الشؤون البحرية (E/AC.51/1985/3/Add.1) .

٤٣٣ - وأشار الأمين العام المساعد لتخطيط البرامج والتنسيق في بيان افتتاحي عام أدلى به في الجلسة الثانية للجنة المعقودة في ٢٩ نيسان /ابريل ، الى أن التقارير التي ستنظرها اللجنة تحت البند ٤ من جدول الأعمال تمثل المراحل الأربع لتحليل البرامج على نطاق المنظومة وهي : اختيار موضوع ؛ واستعراض المنهجية المقترحة ؛ واستعراض التحليل ؛ والمتابعة . وأشار الى أنه بالرغم من أن هذه الخطوات المتتالية قد تعطي انطباعا بالمنطقية والفعالية فيما يتعلق بأثر هذه التحليلات على التنسيق في منظومة الأمم المتحدة ، فلا يوجد ما يبرر الرضا عن النفس . ومنذ عام ١٩٧٧ ، وإضافة الى الوسائل الادارية الأخرى التي استعملت مثل المشاورات المسبقة بشأن وثائق تخطيط البرامج ، والتخطيط المشترك ، والاستعراضات على نطاق المنظومة لمسائل رئيسية مختارة من الخطط المتوسطة الأجل ، جرى اعداد نحو ١٥ تحليلا برنامجيا على نطاق المنظومة لمساعدة اللجنة في الاضطلاع بمهمتها التنسيقية . وقال أن الخبرة المكتسبة فيما يتعلق بالمنهجية والنتائج

هامية ، وقد يكون الوقت قد حان للاستعراض النقدي للكفاءة العامة لهذه الوسائل ، بما فيها التحليلات البرنامجية على نطاق المنظومة بشكلها الحالي .

ألف - مجالات التحليل البرنامجي على صعيد المنظومة في المستقبل

١ - مقدمة

٤٣٤ - نظرت اللجنة في تقرير الأمين العام عن مجالات التحليل البرنامجي على صعيد المنظومة في المستقبل (E/AC.51/1985/2) في الجلسة الثالثة والجلسات من الثامنة إلى العاشرة والجلسة الثامنة والعشرين التي عقدتها في ٢٩ نيسان/أبريل و٣٠ و١٦ أيار/مايو . وللاطلاع على استنتاجات وتوصيات اللجنة انظر الفقرات ٧٠٧ - ٧١٥ أدناه .

٤٣٥ - وقام مدير فرع التعاون بين المنظمات والتخطيط المشترك التابع لمكتب تخطيط الب برامج وتنسيقها لدى عرضه للتقرير بدعوة اللجنة في هذا الإطار الى أن تستعرض بشكل عام مفهوم تحليل البرامج على نطاق المنظومة وبنيتها وتطويرة في المستقبل بوصفه احدى وسائل عملها . وقام خلال ذلك بتحديد أربعة مجالات قد ترى اللجنة أن توجه الأعمال المقبلة للأمانة العامة فيها : (أ) الدور الذي ينبغي أن يؤديه تحليل البرامج على نطاق المنظومة في مساعدة اللجنة في أداء مهامها ؛ (ب) المعايير التي يتعين استخدامها في اختيار مواضيع هذه التحليلات ؛ (ج) المعايير التي يتعين استخدامها في تعريف نطاق كل تحليل وشموليته ؛ (د) شكل العرض المستخدم في التقارير المقدمة عن هذه التحليلات . وفيما يتعلق باختيار موضوع التحليل في عام ١٩٨٧ ، أشار الى أن لجنة التنسيق الإدارية قد نظرت في ثلاثة مواضيع : البيئة ؛ تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ؛ الأنشطة المتعلقة بالمرأة . وللأسباب الموجزة في التقرير المعروض على اللجنة اعتبرت البيئة أنسب المواضيع .

٢ - المناقشة

٤٣٦ - واتفق بصفة عامة على أن التحليلات البرنامجية على نطاق المنظومة أداة بالغة الأهمية والفائدة لأعمال اللجنة المتعلقة بتحقيق درجة أكبر من الفعالية والتعاون والتنسيق في أنشطة منظومة الأمم المتحدة . وقد عرفت مهمتها الأساسية بوضوح خلال السنوات السابقة للجنة وما زال التعريف صحيحا . وباختصار ينبغي لهذه التحليلات أن توفر تقييما نقديا وتحليليا لأنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بولايتها ، مع إيلاء اهتمام

خاص الى الفجوات الموجودة في التغطية ، وتداخل وازدواجية الأنشطة ، ومشاكل التنسيق . ورحبت اللجنة بالفرصة السانحة لاستعراض الوضع الراهن لهذه التحليلات ، نظرا لأنها تعتقد أن التحليلات يمكن وينبغي ادخال مزيد من التحسينات عليها . فعلى سبيل المثال كانت التحليلات البرنامجية على نطاق المنظومة فيما سبق تميل الى أن تكون مفرطة الطول ووصفية بدرجة كبيرة ، ولم تكن نقدية ولا تحليلية بدرجة كافية ، وافتقرت الى الفهم الموضوعي المتعمق والاستنتاجات المناسبة من جانب الأمانة العامة . ومع ذلك فمن المهم الاستمرار في التمييز بوضوح بين التحليلات البرنامجية على نطاق المنظومة والتقييمات المقصورة على الأمم المتحدة والتي تقيم مضمون وفعالية الأنشطة في مجالات برنامجية مختارة .

٤٣٧ - وأعتبر عدد من المعايير على جانب من الأهمية في اختيار مواضيع التحليلات البرنامجية على نطاق المنظومة . والمعييار الأول في هذا الخصوص أن يكون الموضوع ذا أولوية عالية بالنسبة للدول الأعضاء ، وتشمل المعايير الأخرى باشتراك عدد كبير من مؤسسات المنظومة في المجال البرنامجي ؛ وامكان الربط بعمليات التقييم ؛ ووجود امكانية قوية للمتابعة ؛ ومشاكل التنسيق المدركة أو المحتملة . واتفقت اللجنة على أنه ينبغي لها في المستقبل أن تزود بمعلومات عن عدة مواضيع تتوفر فيها هذه المعايير لكي يتاح لها أساس راسخ تبني عليه اختيارها .

٤٣٨ - وأشار الى أن هناك مشكلة متكررة في تصميم التحليلات البرنامجية على نطاق المنظومة ؛ ووجه خاص في المجالات المعقدة المتعددة القطاعات والمتعددة التخصصات مثل البيئة والتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية ، هي وضع معايير تنفيذية متفق عليها لتحديد في كل حالة على حدة أنشطة المنظومة التي ينبغي أن تدخل في نطاق التحليل . واقترح أن حل تلك المشكلة قد يكون في حد ذاته نتيجة مفيدة للتحليل .

٤٣٩ - وسلّمت اللجنة بأنه قد أنجز بالفعل قدر كبير من العمل فيما يتعلق بتنقيح ووضع تفاصيل منهجية وهيكل التحليلات البرنامجية على نطاق المنظومة . ومع ذلك رئي أنه ينبغي بذل جهود أكبر لتحديد كل دراسة بدقة أكبر وفقا للظروف الخاصة للموضوع قيد النظر . فعلى سبيل المثال قد يستلزم ذلك في بعض الحالات وصفا أقل للأنشطة ، والتركيز الانتقائي بدلا من ذلك على مجموعة من المشاكل الحاسمة . ونظرا للانتقاد القائل بأن التحليلات السابقة لم تعالج معالجة تامة مسائل مثل الفجوات ، وحالات التداخل والازدواجية ، ومشاكل التنسيق ، رأت بعض الوفود أن التقارير المقبلة ينبغي أن تتضمن فروعا مستقلة مميزة لهذه العناصر الرئيسية . واتفقت اللجنة على أن التحليلات المقبلة ينبغي أن تبني بطريقة تسهل مهمتها في وضع استنتاجات وتوصيات عملية ، وأكدت أهمية المتابعة الفعالة . وفي هذا الاطار ، رأت بعض الوفود أنه ينبغي للأمانة العامة أن تقدم ، في استنتاجاتها ، بياناً واضحاً عن فهمها الموضوعي المتعمق وآرائها الموضوعية بدلا من تقديم مجموعة من الاستنتاجات التي يتم التوصل اليها بتوافق الآراء والتي غالبا ما تميل الى أن تكون غير حاسمة وغامضة .

ورئي أن هذا من شأنه أن يكون مقياسا نافعا لقدرة المنظومة على النقد الذاتي البنّاء .
وقدّم أيضا اقتراح مفاده أن اللجنة قد تستفيد في استعراضها للتطوير المقبل للتحليلات
البرنامجية على نطاق المنظومة ، بالنظر في دورتها السادسة والعشرين في تقرير عن نتائج
التحليلات السابقة .

٤٤٠ - ورأت اللجنة أن التقرير المعروض عليها لا يوفر للأعضاء أساسا كافيا يبنون عليه
اختيار موضوع تحليل البرامج على نطاق المنظومة في عام ١٩٨٧ ، وطلبت معلومات عن مواضيع
بديلة للموضوع الذي أوصت به لجنة التنسيق الإدارية وهو البيئة . وعلى أساس تلك المعلومات
نظرت اللجنة في أربعة مواضيع هي : البيئة ؛ وتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ؛
والمرأة والتنمية ؛ والنقل . وقد ذكر موضوع التنمية الصناعية أيضا بوصفه موضوعا يمكن اختياره .
وبعد تبادل موسع للآراء ، قررت اللجنة أن تنظر في التحليلات البرنامجية على نطاق المنظومة
لأنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها
السابعة والعشرين في عام ١٩٨٧ ، وفي مجال البيئة في دورتها الثامنة والعشرين في عام
١٩٨٨ . وجرى الاعراب عن تحفظات بشأن اختيار موضوع عام ١٩٨٨ قبل النظر فيه بثلاث
سنوات . وتم التأكيد على أن هناك عددا من المواضيع الأخرى غير البيئة ، بما فيها النقل
والتنمية الصناعية ، تتوفر فيها أيضا المعايير الأساسية الثلاثة للاختيار وهي : إمكان اجراء
التحليل ، نطاق التحسين في التنسيق والتعاون ، وأهمية الموضوع للدول الأعضاء .

باء - متابعة تحليل البرامج على نطاق المنظومة بالنسبة لأنشطة منظومة الأمم المتحدة في الشؤون البحرية

١ - مقدمة

٤٤١ - نظرت اللجنة في مذكرة الأمين العام بشأن متابعة تحليل البرامج على نطاق
المنظومة بالنسبة لأنشطة منظومة الأمم المتحدة في الشؤون البحرية (E/AC.51/1985/3) في
جلستها الرابعة والرابعة والثلاثين ، المعقودتين في ٣٠ نيسان/أبريل و ٢٠ أيار/مايو .
وقد احتوى المرفق تقريراً من الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية والأمين العام لمؤتمر
الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن المشاورات المتعلقة بالامتيازات والرهون البحرية .
وللاطلاع على نتائج وتوصيات اللجنة ، انظر الفقرة ٧١٦ أدناه .

٤٤٢ - وأشار مدير فرع التعاون والتخطيط المشترك فيما بين المنظمات التابع لمكتب تخطيط
البرامج وتنسيقها ، عند تقديمه للمذكرة ، الى أن اللجنة كانت قد اعتبرت التقرير الأولي
للأمين العام للمنظمة الدولية للملاحة البحرية والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة

والتنمية عن متابعة تحليل البرامج على نطاق المنظومة بالنسبة لأنشطة منظومة الأمم المتحدة في الشؤون البحرية (E/AC.51/1984/4، المرفق) تقريراً أولياً ، لأن المشاورات كانت مازال جارية بين المنظمين بشأن مجالات المسؤولية والتعرف على البرامج المشتركة الممكنة أو البرامج التعاونية المتعلقة بالامتيازات والرهون البحرية . وقد احتوى التقرير المشترك المعروض على اللجنة الآن على نص اتفاق بين المنظمة الدولية للملاحة البحرية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن طريقة العمل التي ستتبعها المنظمتان في مجال الامتيازات والرهون البحرية .

٢ - المناقشة

٤٤٣ - لاحظ عدد من الوفود أن التوضيح الذي طلبته اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين بصدد الترتيب الذي اقترحتهُ المنظمتان للوفاء باحتياجات البلدان النامية في مجال النقل البحري والاشتراك المقترح للجان الإقليمية في تلك الممارسة لم يتم توفيقه . وأن أعمال المتابعة هي جانب أساسي من جوانب تحليل البرامج على نطاق المنظومة ، ولا توجد معلومات كافية في التقرير المعروض على اللجنة لكي تستخلص نتائج تتعلق بالأزواجية والتداخل في مجال النقل البحري .

٤٤٤ - لذلك طلبت اللجنة من الأمانة العامة أن تستحصل من المنظمة الدولية للملاحة البحرية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على معلومات إضافية في أثناء الدورة الخامسة والعشرين . ووفقاً لذلك الطلب ، قدمت المنظمتان مزيداً من المعلومات عن أنشطتهما في مجال النقل البحري وعن اشتراك اللجان الإقليمية ، عمت بعد ذلك في الوثيقة E/AC.51/1985/3/Add.1 .

جيم - النطاق والنهج العام في تحليل البرامج على نطاق المنظومة
بشأن البحث وتحليل السياسة في المجال
الاقتصادي والاجتماعي

١ - مقدمة

٤٤٥ - نظرت اللجنة في جلستها الثالثة والرابعة ، المعقودتين في ٢٩ و ٣٠ نيسان/أبريل في تقرير الأمين العام عن النطاق والنهج العام في تحليل البرامج على نطاق المنظومة بشأن البحث وتحليل السياسة في المجال الاقتصادي والاجتماعي (E/AC.51/1985/6) . وللاطلاع على نتائج وتوصيات اللجنة انظر الفقرات ٧١٧ - ٧٢٢ أدناه .

٤٤٦ - وقد تم التقرير مدير فرع التخطيط المشترك والتعاون فيما بين المنظمات التابع لمكتب تخطيط البرنامج والتنسيق فلخص الملامح التي يتسم بها تحليل البرامج على نطاق المنظومة في ذلك المجال . وأفاد أن نطاق هذا التحليل كبير جدا من الناحية النظرية ، وأن الوحدة الأساسية للتحليل ينبغي أن تكون التقارير والمنشورات التي تنتجها منظومة الأمم المتحدة وليس البرامج ، وأن هذا التحليل كان يعد ضمن الاطار الشامل الذي لم يكن دائما مواتيا لتنمية أنشطة البحث . ولذلك فإن اعداد تحليل البرامج على نطاق المنظومة سيكون صعبا بوجه خاص ، كما أن نطاق التحليل لابد وأن يبقى عمليا ومطوعا ، على نحو ما أكدته اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين . واقترح في التقرير المعروض على اللجنة ثلاثة مستويات للتحليل : بانورا ما نوعية في جوهرها لأنشطة البحوث التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ؛ واستعراض للمحتويات والاتجاه الرئيسي في عينة تضم حوالي ٣٠٠ تقرير ومنشور من انتاج منظومة الأمم المتحدة ؛ ووصف أكثر تفصيلا لأنشطة البحوث من أجل اعداد عدد صغير من التقارير والمنشورات . وقد تود اللجنة على وجه الخصوص أن تتفحص المعايير المقترحة لتحديد نطاق التحليل .

٢ - المناقشة

٤٤٧ - وخلال المناقشة ، أعرب عن عدد من النقاط التي تستدعي الاهتمام والتي يتعين على الأمانة أن تضعها في اعتبارها عند اعدادها تحليل البرامج على نطاق المنظومة كما يتعين ذلك على اللجنة ذاتها عند استعراضها للتحليل ووضعها التوصيات بشأنه في دورتها السادسة والعشرين . وتتعلق الملاحظات في جوهرها بفرض التحليل وبالنهج الواجب اتباعه لاعداد هذا التحليل .

٤٤٨ - وجرى التأكيد على وجوب بقاء الفرض من التحليل واضحا ودقيقا . إذ أن الفرض من تحليل البرامج على نطاق المنظومة ، على نحو ما ذكر في الفقرة ٢ من التقرير المعروض على اللجنة ، هو تزويد اللجنة بمعلومات تمكنها من تقييم عمل المنظومة بمجمله فيما يتعلق بالاختصاصات ، وتحديد الثغرات والتداخلات المحتملة ، والنظر في فعالية الترتيبات المتخذة بفرض التنسيق وفي الموارد المستخدمة ويجب ألا يخرج التحليل المتعلق بالبحث الاجتماعي والاقتصادي عن ذلك الاطار . أما ما أفادت به الفقرة ٢٨ من التقرير — أن التحليل يجب أن يسمح للجنة أن ترى ما هو دور المنظومة في البحث وأن يقدم اقتراحات عن كيفية استمراره في التطور ، فهو أمر مفضل . إذ ليس من صلاحيات اللجنة أن تقرر اتجاه أنشطة البحوث في المستقبل . والأحرى أن يبين التحليل كيف تستخدم المنظومة الصلاحيات الممنوحة لها من الدول الأعضاء . وكذلك ، يجب ألا يتحول التحليل الى عملية تقييم . إذ من الممكن أن تتضمن فقرات التقرير من ٢٨ الى ٣١ مثل هذا التحول .

٤٤٩ - وأكدت اللجنة أن الأمر يحتاج ، سواء في اعداد التحليل أو في وضع التوصيات ، الى اتخاذ موقف الحيطه والحذر فيما يتعلق بمسألة الازدواجية الظاهرة للعيان . واشير الى أن الهيئات الحكومية الدولية قد استفادت من معالجة منظمات مختلفة للمسائل ذاتها من زوايا مختلفة ، ومن توصل تلك المنظمات الى نتائج مختلفة . وقيل أنه ينبغي الحذر عند اعداد تحليل البرامج على نطاق المنظومة كي لا يصبح هذا التحليل أحد العوامل في تلك المناقشة أو أن يستعمل على نحو يسيء الى قضية التنمية والتعاون الدولي . ولوحظ أيضا أن التحليل يجب أن يركز على مدى التعاون في مجال استخدام البيانات وتبادل المعلومات ووجهات النظر المتعلقة بالمواضيع قيد الدرس وكذلك بعملية البحث . ولذلك فإن اجراء مقارنة للتقارير والمنشورات ليس أمرا مستحسنا .

٤٥٠ - وفي حين أن الغرض من تحليل البرامج على نطاق المنظومة يجب أن يكون واضحا ودقيقا وحذرا وطموحا من غير افراد ، فإن النهج المستخدم في تحضير هذا التحليل يجب أن يكون مرنا وبرامغاتيكي . وقد أكدت اللجنة الحاجة الشديدة الى هذه المرونة في تفسير المعايير المقترحة في التقرير من أجل تحديد نطاق التحليل ، وفي انتقاء التقارير والمنشورات الواجب ادراجها في الاستعراضات المطابقة لمستوي التحليل الثاني والثالث المقترحين ، وفي الفترة الزمنية الواجب استخدامها . وأشير الى أنه على الرغم من عدم امكانية الاستغناء عن معايير لتحديد نطاق التحليل وانتقاء التقارير والمنشورات ، كما هو واضح ، ينبغي تفادي منهجية متصلبة أكثر من اللازم . فالمعايير المذكورة في فقرات التقرير من ٥ الى ١١ مقبولة ، ولكن الكثير من أنشطة البحث ومن التقارير والمنشورات لا تزال بين بين ، واتباع نهج براغماتيكي هو أمر مستحسن . إذ أن من شأن نهج تشغييلي وحيد أن يجعل تحليل البرامج على نطاق المنظومة أكثر شمولاً . وما يمكن أن يفقد في عمق التحليل لدى استخدام منهجية غير معقدة ، يكسب في نطاق العملية واتساعها . وبالمثل ، فإن المسائل المذكورة في الفقرة ١٤ من التقرير يجب ألا تشكل عائقا لدى اعداد التحليل .

٤٥١ - ولاحظت وفود عدة أن أعمال البحث التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة هامة ومفيدة وأن غرض اللجنة هو ضمان اجراء تلك البحوث على أحسن وجه ممكن ، وفقا للصلاحيات ، وبأقصى حد من التعاون والتنسيق وبإدراك كامل لحاجات واحتياجات الجمهور المقصود بهذه التقارير والمنشورات .

٤٥٢ - ولوحظ فيما يتعلق بنقاط معينة أن النصوص الحكومية الدولية الرئيسية المذكورة في الفقرة ٢٢ من التقرير هي أمثلة ليس الآ ؛ وأنه لا بد من استخدام صلاحيات واسعة أخرى لتحديد نطاق التحليل . ولوحظ أيضا أن التمييز بين المسائل الوطنية والدولية الحاصل في الفقرة ٢٠ من التقرير ليس واضحا كلية . كما أشير الى أن قائمة أنشطة البحث المذكورة في الفقرة ٨ من التقرير يجب أن تكون نوعية في جوهرها . وقدم اقتراح مفاده أنه يجب تكملة الرقم التقديري للموارد المخصصة للبحث في المجال الاقتصادي والاجتماعي برقم تقديري للموارد المهدورة ، وخاصة من جراء التأخر في انجاز التقارير والمنشورات وتوفيرها .

٤٥٣ - لاحظت اللجنة أن اعداد تقرير الأمين العام عن النطاق والنهج العام للتحليل قد استفاد من اشتراك المؤسسات المعنية الأخرى في المنظومة والتشاور معها على نحو فعال .

٤٥٤ - لاحظت اللجنة أيضا أن الصلة وثيقة بين المناقشة التي أجرتها بشأن تحليل البرامج على نطاق المنظومة ونظرها في تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن تقديم التقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتعليقات الأمين العام على ذلك في إطار البند ٦ من جدول أعمالها (انظر الفصل الخامس ، الجزء ألف أدناه) .

٤٥٥ - لاحظت اللجنة كذلك أن الكثير من المسائل التي أثيرت والملاحظات التي أبديت يوحى بالحاجة إلى اجراء مناقشة طامة بشأن مهام تحليل البرامج على نطاق المنظومة واسلوبه وفائدته .

دال - تحليل البرامج على نطاق المنظومة لأنشطة منظومة الامم المتحدة في ميدان التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

١ - مقدمة

٤٥٦ - نظرت اللجنة في تقرير الأمين العام بشأن تحليل البرامج على نطاق المنظومة لأنشطة منظومة الامم المتحدة في ميدان التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (E/1985/53) في جلساتها من الرابعة الى الثامنة وفي جلستها العاشرة المعقودة في الفترة من ٣٠ نيسان / ابريل الى ٣ ايار / مايو . وللاطلاع على استنتاجات وتوصيات اللجنة انظر الفقرات ٧٢٣ - ٧٣٤ أدناه .

٤٥٧ - وأشار مدير فرع التعاون بين المنظمات والتخطيط المشترك التابع لمكتب تخطيط وتنسيق البرامج الى أن اللجنة قد نظرت في دورتها الرابعة والعشرين ، في تحليل لولايات منظومة الامم المتحدة والمشاكل التي تتناولها في ميدان التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية (E/1984/46 - A/39/154 و corr.1) . ولدى اعتماد التقرير المعروض على اللجنة الان ، اعتمدت الامانة العامة على ذلك التحليل ونتائج نظر اللجنة فيه . ووفقا لقرار الجمعية العامة ٣٩/٢١٦ المؤرخ في ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٤ تضمن التقرير استعراضا على نطاق المنظومة للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في الخطط المتوسطة الاجل لمؤسسات منظومة الامم المتحدة ، كان من المقرر ان ينظر فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٥ . وقد تم ايلاء قدر كبير من الاهتمام في التقرير الى منهجية الدراسة ، ان كان هناك عدم توافق اراء واضح بين مؤسسات المنظومة بشأن الأنشطة التي ينبغي ادراجها . وكان واضحا ان لهذه المسألة أهمية بالنسبة لاعداد التقارير المقبلة بشأن الموضوع . ويشير التقرير أيضا مسألة كيفية تلبية احتياجات الحكومات من المعلومات على نحو أكثر فعالية واقتصادا في المستقبل . ومن بين النقاط الاخرى التي اثيرت في التقرير لغت المدير الانتباه الى استنتاج القائل بأن المقررات الحكومية الدولية لم تقدم توجيهها واضحا بشأن الاولويات النسبية في هذا المجال ، وان مجموع الاهداف والاستراتيجيات الواردة في الخطط المتوسطة الاجل لكل مؤسسة من مؤسسات المنظومة لا تشكل بعد استجابة كاملة ومتسقة لولايات المنظومة . واستطرد المدير فلغت انتباه اللجنة أيضا الى النمط غير المنتظم الذي تتسم به ترتيبات الامانة العامة لتعزيز وتنسيق الأنشطة الداعمة للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية ، على الرغم من التوصية ٣٣ التي تتضمنها خطة عمل بومنس ايسرس

لتميز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (١٩) ، والى ما يعلقه التقرير من أهمية على الاجراءات التي تتخذ على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي بما في ذلك الحاجة المحتمة الى تعزيز أنشطة المنظومة في ذلك الصدد .

٢ - المناقشة

٤٥٨ - وأعرب اعضاء اللجنة عن تقديرهم للجهد الذي بذل في اعداد التقرير وأعربت عن تقديرها لجهود الامانة العامة في اعداد الدراسة وفقا لما قدمته اللجنة من توجيه في دورتها الرابعة والعشرين . واحتوى التقرير كمية كبيرة من المعلومات الاساسية التي ستكون مفيدة عندما تنظر اللجنة في اعمال منظومة الامم المتحدة في ميدان التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية . وفي الوقت نفسه ، اعتبر الاعضاء ان التقرير وصفي اكثر مما ينبغي وان لم يقدم التقييم النقدي المستقل التحليلي لدور المنظومة والعلاقة بين الانشطة والولايات الذي طلبته اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين . وقد جعل ذلك من العسير على اللجنة أن تقوم بتقييم للمساائل التي أثيرت في سياق أنشطة المنظومة في هذا الميدان ، كما تم الاغراب عن الشك بشأن الاستنتاجات الايجابية اساسا التي خلص اليها التقرير فيما يتعلق بعدم وجود مشاكل تطابق رئيسية بين أنشطة المنظمات وفجوات في نطاق التغطية عند المنظومة وفعالية ترتيبات التنسيق المشترك بين الوكالات . ووجد الاعضاء أيضا أن التقرير طويل بدرجة مرهقة واعتبرت ان اتباع نهج تحليلي بدرجة اكبر كان من شأنه أن يسمح للامانة بأن تقدم عرضا اكثر ايجازا .

٤٥٩ - وكان هناك ادراك عام لان المنهجية المستخدمة في اعداد التقرير تتسق على نحو عام مع النهج الموجز في تقرير الامين العام عن الولايات والمشاكل ، وتشكل محاولة جادة للاستجابة للاهتمامات التي اعبت عنها اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين . وفي الوقت نفسه تم الاغراب عن رأى مفاده ان المنهجية كانت معقدة اكثر من اللازم مما قلل من قيمة التقرير . وتم الاغراب عن اراء مختلفة فيما يتعلق بتطبيق المعايير المتفق عليها لتحديد الأنشطة التي ستدرج في التقرير . وكان من رأى بعض الوفود ان تطبيق تلك المعايير كان تقييدا اكثر مما ينبغي مما ادى الى التقليل من شأن بعض الأنشطة ولا سيما أنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى . اما البعض الاخر فقد كان يصر أن تطبيق المعايير كان واقعيًا ومتسقًا ، وان شابه طابع محافظ . وكان من رأى وفود اخرى ان المعايير قد طبقت بشكل معمم اكثر مما ينبغي ، وان حجم الأنشطة الواردة في التقرير كبير على نحو غير واقعي . واقترح في هذا الصدد ان كثيرا من الأنشطة في تحليل البرامج على نطاق المنظومة كانت طويلة الامد وأنها تتعلق بالتعاون الاقتصادي

فيما بين البلدان النامية أو بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية اسما اكثر منها فعليا ، واحيط علما بالتوضيح الذي قدمته الامانة العامة ومفاده ان الارقام للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ قد تم استنباطها بشكل مباشر من تحليل البرامج على نطاق المنظومة الذي نظرت فيه اللجنة في عام ١٩٧٨ (Part 1) E/AC.51/90/Add.1 و Corr.1 و E/AC.51/90/Add.1 (Part II) و Corr.1 و 2 وان الارقام الخاصة بالفترتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ و ١٩٨٤ - ١٩٨٥ كانت تستند الى افضل الجهود التي بذلتها الامانة العامة لتطبيق معايير الاختيار المتفق عليها تطبيقا دقيقا على محتوى كل نشاط تم النظر فيه . وأعرب أحد الوفود عن الرأي القائل بأنه ينبغي ايضا تغطية الأنشطة ذات الصلة غير المباشرة بالتعاون فيما بين البلدان النامية ، بيد ان وفودا اخرى لم توافق على ذلك . وشدد وفد آخر على أهمية الاستفادة بقدر اكبر من قدرات البلدان النامية في تنفيذ برامج المنظومة ، على الرغم من ادراكه لان هذا لا يشكل تعاونا اقتصاديا فيما بين البلدان النامية أو تعاونا تقنيا فيما بين البلدان النامية بالمعنى الدقيق .

٤٦٠ - وأعرب بعض الوفود عن القلق من أن التقرير اتخذ من برنامج عمل كازاكستان (A/36/333 و Corr.1، المرفق) لمجموعة السبعة والسبعين نقطة انطلاق له بدلا من ولايات منظومة الامم المتحدة ، وهو أحد المهام العادية التي ينبغي ان ينطوي عليها تحليل البرامج على نطاق المنظومة . واحاطت اللجنة علما بالتوضيح الذي قدمته الامانة العامة وهو ان نمط ولايات المنظومة في ميدان التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية قد تم تحليله بالتفصيل في التقرير الذي نظرت فيه اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين . وقد كان هيكل تحليل البرامج على نطاق المنظومة يعتمد اعتمادا كبيرا على ذلك التقرير السابق ، وبمعنى ان تحليل الأنشطة فيما يتعلق بالولايات تم بطريقة ضمنية في هذا التقرير . وان اتخذ برنامج عمل كازاكستان اطارا منظوريا للتقرير يستند الى الاشارة الواردة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في القرار ١٩٨٣ / ٥٠ المؤرخ في ٢٨ تموز/ يولييه ١٩٨٣ في هذا الشأن . ووافقت عدة وفود على النهج الذي اتبعته الامانة العامة في هذا الصدد .

٤٦١ - وتساءل بعض الوفود عن كفاية الموارد التي تركزها مؤسسات المنظومة حاليا للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية ، بينما اعربت وفود اخرى عن الرأي القائل بأن هذا ليس موضوعا مناسباً لان تتنظر فيه اللجنة في سياق تحليل البرامج على نطاق المنظومة . وشار بعض الوفود الى معدل النمو الذي يفوق المتوسط للانفاق على أنشطة البرامج المتعلقة بالتعاون فيما بين البلدان النامية ، بينما تساءلت وفود أخرى عن من يمول البيانات المتضمنة . وقد لوحظ ان النمو كان من قاعدة شديدة الانخفاض . وشار بعض الوفود الى ان التسهيلات لاستخدام الموارد المبرمجة عن طريق ارقام التخطيط

الارشادية لبرنامج الامم المتحدة الانمائي لاغراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لم تستغل استغلالا كاملا ، بيد ان وفودا اخرى اشارت الى الحالة المالية الصعبة السائدة في ذلك الوقت فضلا عن الصعاب الادارية المتمثلة في اجراءات برنامج الامم المتحدة الانمائي في ذلك الصدد .

٢٦٢ - وشدد عدد من الوفود على أهمية الأنشطة على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي الرامية لتعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية ، وفي هذا السياق على اللجان الاقليمية والمنسقين المقيمين بوصفهم ادوات لتعزيز هذا التعاون . وفي هذا الصدد ذكر ممثل برنامج الامم المتحدة الانمائي ضعف بعض الاليات الوطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية باعتبار ذلك حجر عثرة يعمل البرنامج الانمائي بنشاط للتغلب عليه .

٤٦٣ - وقال ممثل برنامج الامم المتحدة الانمائي انه ينظر الى التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفه اداة هامة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وان كان نطاقه يتعدى المجال الاقتصادي . وأعرب ممثل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) عن الرأي السائد بأن التمييز بين التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية يمنع حدوث تعقيدات ولا يخلقها . وأكد الممثلان التعاون الوثيق بين منظمتيهما وقد ما أمثلة للأنشطة التعاونية . بيد أن عددا كبيرا من الوفود تساءل عن الأهمية العملية للتمييز بين التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، وأكد أنه ينبغي ، بدلا من ذلك ، تأكيد الروابط بين الاثنين بدرجة اكبر . وأعرب عدد من الوفود أيضا عن الاسف لان التقرير لم يحدد القلق ، على نحو مقنع ، بشأن مشاكل التعاون بين الاونكتاد وبرنامج الامم المتحدة الانمائي التي يمكن أن تنشأ ، وأعربوا عن رأيهم بأن التقرير كان ينبغي أن يحتوى تقييما موضوعيا لهذا الامر بدلا من الاعتماد على آراء الطرفين المعنيين .

٤٦٤ - وأعرب عن القلق لان كثيرا من المنظمات يبدوان لهما ترتيبات داخلية غير كافية لتعزيز وتنسيق التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية ، وأشارت في هذا الصدد ، الى التوصية ٣٣ من خطة عمل بومنس ايرس . ورأى عدد من الوفود ان تلك الحالة تعكس الافتقار الى الالتزام من قبل الكثيرين داخل المنظومة بمبدأ التعاون فيما بين البلدان النامية . وكان هناك اتفاق عام على انه ينبغي تقييم هذا الوضع .

٤٦٥ - وتساءل عدد من الوفود عن كفاية ترتيبات التنسيق المشترك بين الوكالات ، وكان من رأي هذه الوفود ان التقرير لم يزود اللجنة بأساس كاف للنظر في تلك المسألة . واحاطت اللجنة علما بطلب الجمعية العامة الواردة في القرار ٢١٦/٣٩ القاضي بأن تبقى الأنشطة

التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة في الميدان قيد الاستعراض الدوري في الجهاز القائم المشترك بين الوكالات ، ورأت انه ينبغي تحليل هذا الجانب تحليلًا نقديًا بدرجة اكبر في التقارير المقبلة التي تقدم ، الى اللجنة بشأن موضوع التعاون فيما بين البلدان النامية .

٤٦٦ - ولوحظ ان المعالجة المعممة جدا للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في الجزء الذي يستعرض هذا الموضوع في الخطط المتوسطة الاجل لمؤسسات المنظومة يعكس ، على الاقل جزئيا ، درجة التعميم التي يتسم بها كثير من وثائق التخطيط . وفي معالجة التعاون فيما بين البلدان النامية ، وهو أحد الابعاد ذات الصلة بمختلف ميادين النشاط ، لا تعكس وثائق التخطيط ، في مجموعها ، المدى الكامل لانشطة المنظومة كما هي موجزة في التقرير . وعلاوة على ذلك ، فهي لا تمثل استجابة شاملة ومتما سكة لولايات المنظومة ذات الصلة . واعرب عن قلق لما هو عليه الوضع ، بالنظر الى رجاءات الجمعية العامة ، في هذا الصدد ، في قرارها ٢٠٢/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ وعدد من القرارات السابقة . ورئي ان مؤسسات المنظومة ينبغي ان تمتدع استراتيجية متساوقة وعملية لجهودها الرامية الى دعم التعاون فيما بين البلدان النامية ، ينبغي ان تنعكس في الوثائق التي تقدمها لدورة التخطيط القادمة وقد تم الاعراب عن الرأي القائل بأن ولايات المنظومة القائمة تشكل اساسا كافيا لتبيين الاولويات التي يتعين توسيعها في الخطط المتوسطة الاجل .

٤٦٧ - ووفق على انه ينبغي بذل كل جهد ممكن لترشيد عملية جمع المعلومات عن أنشطة المنظومة الرامية الى دعم التعاون فيما بين البلدان النامية بغية ضمان اقصى درجة من الاتساق والاقتصاد في اعمال منظومة الامم المتحدة . وبالنظر الى أهمية التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية ، وافقت اللجنة على أن تنظر في تقرير عن اعمال المتابعة للاستنتاجات التي خلصت اليها والتوصيات التي تقدمها بشأن هذا الموضوع في موعد قادم يتم تحديده .

الفصل الرابع

التقييم

٤٦٨ - نظرت اللجنة فى البند ٥ من جدول الأعمال فى جلساتها الثانية عشرة الى الرابعة عشرة والعشرين الى الرابعة والعشرين والسابعة والعشرين والسادسة والثلاثين المعقودة فى ٦ و ٧ و ١٣ الى ١٥ و ٢٠ ايار/ مايو ١٩٨٥ . وكانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة :

(أ) تقرير الأمين العام عن تقييم متعمق لبرنامج مراقبة المخدرات (E/AC.51/1985/8 و Corr.1 و Add.1)

(ب) تقرير الأمين العام عن الاستعراض الذى يجرى كل ثلاث سنوات لتنفيذ توصيات لجنة البرنامج والتنسيق التى قد منها فى دورتها التاسعة عشرة بشأن البرنامج المتعلق بالشركات عبر الوطنية (E/AC.51/1985/5)

(ج) تقرير الأمين العام عن الاستعراض الذى يجرى كل ثلاث سنوات لتنفيذ توصيات لجنة البرنامج والتنسيق التى قد منها فى دورتها الثانية والعشرين بشأن برنامج الموارد المعدنية (E/AC.51/1985/9)

(د) تقرير الأمين العام عن الاستعراض الذى يجرى كل ثلاث سنوات لتنفيذ توصيات لجنة البرنامج والتنسيق التى قد منها فى دورتها العشرين بشأن برنامج المصنوعات (E/AC.51/1985/10) .

٤٦٩ - وقامت اللجنة ، وفقا للمقرر الذى اتخذته فى جلستها الأولى (التنظيمية) المعقودة فى ١ نيسان / ابريل ، بدراسة التقارير المقدمة فى اطار هذا البند على ضوء النظر فى الأبواب ذات الصلة من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ .

٤٧٠ - وقررت اللجنة ، وفقا للمقرر الذى اتخذته فى دورتها الرابعة والعشرين (٢٠) فى جلستها الأولى (التنظيمية) كذلك ، أن تنظر ، فى دورتها الخامسة والعشرين ، فى تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن أنشطة منظومة الأمم المتحدة فى مكافحة اساءة استعمال العقاقير (انظر A/39/646) . ووافقت اللجنة على النظر فى هذا التقرير فى ضوء الباب ٢٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ وتقرير الأمين العام عن التقييم المتعمق لبرنامج مراقبة المخدرات (E/AC.51/1985/8 و Corr.1 و Add.1) . وكانت تعليقات الأمين العام على تقرير وحيدة التفتيش المشتركة (A/40/260 و Corr.1 ، المرفق الأول) معروضة على اللجنة .

ألف - تقييم متعمق لبرنامج مراقبة المخدرات

١ - مقدمة

٤٧١ - نظرت اللجنة ، فى جلساتها ١٢ الى ١٤ المعقودة فى ٦ و ٧ ايار / مايو ، فى تقرير الأمين العام عن التقييم المتعمق لبرنامج مراقبة المخدرات بالاضافة الى الباب ٢٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، بالاضافة الى تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة فى مكافحة اساءة استعمال العقاقير ومذكرة الأمين العام التى تتضمن تعليقاته على تقرير وحدة التفتيش المشتركة (Corr.1 و A/40/260) . وقد أجريت دراسة التقييم المتعمق وفقا للجدول الزمنى الذى وضعته اللجنة فى دورتها الثالثة والعشرين للاستعراض الحكومى الدولى لدراسة التقييم المتعمق ودراسات التقييم كل ثلاث سنوات (٢١) . وللاطلاع على استنتاجات وتوصيات اللجنة ، انظر الفقرات ٧٣٥ - ٧٤٢ أدناه .

٤٧٢ - وبين ممثل الأمين العام ، عند تقديم تقرير التقييم المتعمق ، ان التقرير قد ركز على برنامج الأمم المتحدة الدولى لمراقبة المخدرات ، وان الأنشطة البرنامجية المتعلقة بالمخدرات التى تضطلع بها الوكالات المتخصصة وسائر هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة واردة فى تقرير وحدة التفتيش المشتركة . وذكر أن الأسلوب والمنهج العاملين اللذين اتبعوا عند اعداد هذه الدراسة يتفقان على المبادئ التوجيهية الرئيسية التى وضعتها اللجنة . وأشار الى أن الطرق المستخدمة فى التقييم تتضمن استعراض الولايات واعادة النظر فى الملفات واستخدام الاستبيانات على نطاق واسع والتفتيش الموقعى لأربع مشاريع ميدانية واجراء مقابلات عديدة مع المشاركين فى أنشطة مكافحة اساءة استعمال العقاقير ، وأوضح أن الدراسة قد أعدت فى اطار التوجيه العام لمجلس تخطيط البرنامج ووضع الميزانية وأنه قد اشتركت فيها ، على نحو نشط ، هيئات الأمم المتحدة الثلاث المسؤولة عن مكافحة اساءة استعمال العقاقير ، وهى شعبة المخدرات وأمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير .

٢ - المناقشة

٤٧٣ - أثنت عدة وفود على نوعية تقرير التقييم المتعمق . واعتبرت أن تكامل تقرير الأمين العام عن الأنشطة البرنامجية للأمانة مع تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن أنشطة

الأمم المتحدة في مكافحة اساءة استعمال العقاقير ، له فائدة اذ أنه يقدم نظرة عاممة واضحة للجهد المبذول على نطاق المنظومة في ميدان مراقبة المخدرات . بيد أن بعض الوفود قد أعربت عن قلقها لأن التقرير لم يوزع الا قبل المناقشة بأسبوع واحد فقط .

٤٧٤ - وأثارت بعض الوفود مسألة الاختلافات في عدد مستعملي الأطراف الذين ردوا على الاستبيان . وازاء ذلك ، بين ممثل الامانة أنه قد تم ارسال كل استبيان الى جماعة من الجمهور بعينها ، تختلف كل عن الأخرى في حجمها . ومن ثم ، فان عدد مستعملي الأطراف يتفق في كل حالة مع الاستبيانات منفردة .

٤٧٥ - وقالت وفود عديدة أنه ينبغي ترك استعراض التوافق بين الاتفاقية الوحييدة للمخدرات لعام ١٩٦١ واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١ لخبراء يكونون ملمين تماما بالموضوع الذى تغطية الاتفاقيتان . وحذرت وفود عديدة من اتخاذ أى اجراء قد يضعف أى من الاتفاقيتين ، فى الوقت الذى قبلت فيه ، من حيث المبدأ ، فكرة استعراض هاتين الاتفاقيتين . وقالت انها لن تؤيد الا الاجراءات التى تعززهما .

٤٧٦ - وسلمت وفود كثيرة بأن مختبر الأمم المتحدة للمخدرات قد قام باختصاصات نافعة فى الماضى ، ولكن الوقت قد حان لاستعراض دورة واعادة تقييم برنامج عمله . واتفقت معظم الوفود على أنه ينبغي لخبراء مستقلين أن يضطلعوا بدراسة جدوى لتحديد ما اذا كان من المستحسن أن تنتقل بعض الاختصاصات الى المختبرات الاقليمية والوطنية تحقيقا للمركزية . بيد أن أحد الوفود كان من رأيه ألا ضرورة لاجراء دراسة جدوى وأنه فى حالة القيام بهذه الدراسة فعلى الامانة العامة أن تتولى أمرها . وشددت وفود أخرى على ضرورة تأمين النص على خدمات الدعم الحيوية المقدمة للحكومات الوطنية ولا سيما حكومات البلدان النامية ، وذلك عند ادخال أى تغيير فى دور المختبر . كذلك اكدت وفود عديدة على اهمية الدور الذى يطلع به المختبر فيما يتعلق باحتياجات بلدانها ، وبصفة خاصة فى ميدان البحث التطبيقي ، وأعربت عن رأى مؤداه انه ينبغي ان تؤخذ هذه الاحتياجات فى الاعتبار التام لدى اجراء استعراض للدور الذى يؤديه المختبر .

٤٧٧ - وأعربت وفود عديدة عن تحفظاتها بشأن الحاجة الى طبعة جديدة مستكملة من القاموس المتعدد اللغات للمخدرات والمؤثرات العقلية ، حيث أن الطبعة الحالية لم تستخدم وقتا طويلا يكفى لتحديد فائدتها . وأشارت الى أن اصدار تعديلات لهذا القاموس قد يكون أكثر نفعا وأقل ثمنا من اخراج طبعة جديدة ، وذلك بغية توفير الموارد المحدودة وكفالة الاستفادة منه فترة طويلة .

٤٧٨ - واتفقت وفود كثيرة ، من حيث المبدأ ، على ضرورة وضع بروتوكولات دولية تتعلق بتتبع وتجميد ومصادرة الموجودات غير المشروعة ، ولكن كان من رأيها ان من الأفضل

أن تتولى ذلك الهيئات السياسية أو الهيئات ذات الخبرة مثل لجنة المخدرات . وقالت انه سيتعين على الخبراء أن يقوموا بالكثير من الاعمال التحضيرية عند صياغة هذه البروتوكولات .

٤٧٩ - واتفقت وفود كثيرة على أنه ينبغي تعزيز القدرة التقنية لشعبة المخدرات ، وبينت قلة منها أنه يمكن تحقيق ذلك عن طريق إعادة توزيع الموارد . وأشارت الى أن من شأن شعبة المخدرات المعززة أن تكون أكثر استعدادا للوفاء بولايتها كهيئة استشارية لصندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير ، وان تكون فى وضع أفضل يتيح لها اقتراح تدابير مجابهة المشاكل الجديدة التى تظهر باستمرار ، ووافقت اللجنة ، فى هذا الصدد ، على أنه ينبغي ايلاء الأولوية القصوى للبرنامج الفرعى المتعلق بالحد من العرض والطلب ، فيما يتصل بأغراض التعزيز ، وعلى أنه ينبغي اعطاء المزيد من الاهتمام للحد من الطلب ولاسيما من النواحي الوقائية .

٤٨٠ - ومن حيث تخصيص مساهمات لصندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير من أجل أغراض محددة ، قالت وفود عديدة أن هذه ممارسة لا بد منها . ولا حظت وفود أخرى أن تخصيص المساهمات قد يعوق أو يمنع تطبيق معايير المساعدة التقنية التى وضعتها لجنة المخدرات ، مما يؤدى الى تفاوتات فى توزيع المعونة . واتفقت وفود كثيرة على أنه يتعين على البلدان التى تتلقى مساعدة صندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير أن تبدى رغبة وقدرة حقيقيتين بالنسبة لتنفيذ التغييرات المنشودة ، وأنه ينبغي للجمعية العامة أن توجه نداء آخر الى المانحين الرئيسيين كي يزيدوا من مساهمتهم العامة غير المخصصة . وذكرت أنه لا يمكن تقديم المساعدة للكثير من المشاريع الهامة ، التى لا تجد التمويل ، الا من خلال المساهمات من هذا القبيل .

٤٨١ - وأكد عدد من الوفود أن ما تتسم به قضية مكافحة اساءة استعمال العقاقير من طبيعة هامة يبرر توفير المزيد من مشاركة الوكالات المتخصصة ، وقالت هذه الوفود أن تحسين التعاون والتنسيق فيما بين هيئات الأمم المتحدة الثلاث المسؤولة عن مراقبة المخدرات أمر حيوى ، ولكن حجم المشكلة يحتم بذل جهود تعاونية معززة على صعيد العالم .

٤٨٢ - وفيما يتعلق بالاقتراح الداعى الى انشاء لجنة تقنية صغيرة لتقديم المشورة الى المدير التنفيذى لصندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير بشأن نوع المشاريع التى ينبغي تمويلها وتحديد الأولويات وتنفيذ المشاريع ، قالت عدة وفود أنها لا تعترض على انشاء اللجنة مادامت غير رسمية ، ولكنها لا ترى حاجة الى انشاء هيئة رسمية حيث أنه توجد آلية استشارية مماثلة بالفعل يوفرها المانحون

الرئيسيون وكان من رأى هذه الوفود ، أن توثيق التعاون مع الوكالات المتخصصة أكثر نفعاً فى تحديد الأولويات والمساعدة فى تعيين مجال مشاركة كل وكالة .

٤٨٣ - واتفق على أنه ينبغي وضع ترتيبات عمل فيما بين الوحدات الثلاث لمراقبة المخدرات من أجل القضاء على ازدياد واج الجهود وتأمين العمل الجماعى وتحسين التعاون . ولوحظ أن تقرير الأمين العام قد أبرز الحاجة الى زيادة التعاون ، وان من الضرورى فى الواقع تقسيم المسؤوليات بشكل أكثر وضوحاً فيما بين الوحدات الثلاث . وفى هذا الصدد ، كان هناك تأييد كبير لتسمية وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة للإشراف على التنسيق وحشد الجهود على الصعيد العالمى . وشمة أمل فى أن يتحقق ، فى نطاق توجيهاته ، تقسيم واضح للمسؤوليات بين الوحدات الثلاث .

٤٨٤ - وردا على سؤال بشأن نطاق الولاية الموكولة الى مكتب وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة ، بين ممثل للمكتب أن الأمين العام يسلم بضرورة تحسين كل من التنسيق والتعاون على صعيد المنظومة ، وان المسؤولية والسدور التنسيقى المعزيين فى ايار/مايو ١٩٨٤ الى وكيل الأمين العام وادان بالتفصيل فى الوثيقة ST/SGB/203 المؤرخة فى ٢٤ ايار/مايو ١٩٨٤ . وقال أيضاً أنه يجرى تنقيح اختصاصات الهيئات الثلاث المسؤولة عن مراقبة المخدرات . وأبلغ اللجنة ، بالنسبة لما أبدته الوفود من قلق ازاء عدم تكامل الجهد ، ان مسألة زيادة الجهد المبذول على صعيد المنظومة فى مجال اساءة استعمال العقاقير ، قد أدرجت فى جدول أعمال دورة لجنة التنسيق الادارية التى ستعقد فى تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥ . وأكد أن تقرير التقييم لم يشمل هذه الفترة ، حيث أن ذلك الدور قد أوكل الى وكيل الأمين العام . وذكر أنه قد تم بالفعل اتخاذ خطوات اضافية فى مجال التنسيق بين الوحدات الثلاث . وأبلغت اللجنة أيضاً أنه قد تم تعيين موظف أقدم فى مكتب وكيل الأمين العام لمتابعة المشاكل فى برنامج مراقبة المخدرات .

٤٨٥ - وفى الوقت الذى اعرب عن ارتياح ازاء تقرير وحدة التفتيش المشتركة واعتبر تقريراً جيداً ومفيداً ، أبدت قلة من الوفود تحفظاتها بشأن التوصيتين ٤ و ٥ . وكان من رأيها ، بالنسبة للتوصية ٤ ، أنه ينبغي للأمين العام أن يحتفظ بحقه فى البست فيمن يمثله فى الاجتماعات المشتركة بين الوكالات المتعلقة بمراقبة المخدرات وفى دورات لجنة المخدرات . كما كان من رأيها أن التوصية ٥ مصاغة بأسلوب لا يخلو من التعالى بالنسبة للبلدان النامية .

باء - الاستعراض الثلاثي السنوات لتنفيذ توصيات اللجنة بشأن البرنامج المتعلق بالشركات عبر الوطنية

١ - مقدمة

٤٨٦- قامت اللجنة ، في جلستها ٢٧ و ٣٦ ، المعقودتين في ١٥ و ٢٠ آيار / مايو ، بالنظر في تقرير الأمين العام عن الاستعراض الثلاثي السنوات لتنفيذ التوصيات التي اتخذتها اللجنة في دورتها التاسعة عشرة بشأن البرنامج المتعلق بالشركات عبر الوطنية (E/AC.51/1985/5) . وللاطلاع على استنتاجات وتوصيات اللجنة ، أنظر الفقرات ٧٤٣-٧٤٨ أدناه .

٤٨٧- وذكر المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية أن الدراسة التقييمية التي قدمت الى اللجنة في عام ١٩٧٩ قد أبرزت جوانب قصور في البرنامج ووفرت دفعة خارجية لتصحيح تلك الجوانب . وقال ان التوصيات التي اتخذتها اللجنة استنادا الى الدراسة التقييمية ، التي يعتبرها دراسة بعيدة الأثر ، قد أخذها المركز مأخذ الجد واستخدمها في إعادة توجيه أنشطته .

٤٨٨- وأشارت ممثلة الأمين العام ، في معرض تقديمها للاستعراض الثلاثي السنوات ، الى بيانها المتعلق بمنهجية الاستعراض الثلاثي السنوات لبرنامج المصنوعات (E/AC.51/1985/10) . وذكرت أن ذلك الأسلوب المنهجي نفسه قد استخدم في اعداد التقرير المعروض على اللجنة .

٤٨٩- وأبلغت ممثلة الأمين العام اللجنة أن ما يزيد عن ٨٠ في المائة من توصيات اللجنة قد نفذ ، وان كان هناك تفاوت في الدرجة التي نفذ بها . وأشار أيضا الى أن المركز قد اتخذ تدابير ترمي الى تنفيذ جميع التوصيات التي لا تتطلب اتخاذ اجراء من جانب هيئات حكومية دولية . وقالت ممثلة الأمين العام انه مع تسليمها بالتقدم الذي أحرزه المركز في تنفيذ التوصيات ، فانها توجه انتباه اللجنة الى المجالات التي يلزم فيها مزيد من التحسين . وكما هو الحال بالنسبة الى الاستعراض الثلاثي السنوات المتعلق ببرنامج المصنوعات ، فان من بين المشاكل العامة التي ورد وصفها في التقرير مسألة تحديد الأولويات بين الولايات المسندة من هيئات حكومية دولية مختلفة . وفي حالة البرنامج المتعلق بالشركات عبر الوطنية ، نشأت الصعوبات بين الأولويات المتصلة بالأنشطة التي حددتها اللجنة بشأن الشركات عبر الوطنية من ناحية ، وولايات اللجان الإقليمية من ناحية أخرى .

٢ - المناقشة

٤٩٠ - ركزت المناقشة التي جرت في اللجنة على (أ) التعليقات العامة المتعلقة بالتقرير المعروض للنظر ، (ب) والمنهجية المستخدمة في الاستعراض الثلاثي السنوات ، (ج) والاستنتاجات والتوصيات التي خلص اليها الاستعراض . وأشار الى أن البرنامج عرض بشكل منظم ودقيق .

٤٩١ - وفيما يتعلق بمسألة تحديد الأولويات بين الولايات المسندة من هيئات حكومية دولية مختلفة ، أكد كثير من الوفود من جديد الموقف الذي أعرب عنه خلال النظر في الاستعراض الثلاثي السنوات لبرنامج المصنوعات والذي مؤداه أنه ينبغي ألا يكون هناك تسلسل هرمي للولايات وأنه ينبغي أن توضع توصيات لجنة البرنامج والتنسيق ، كما أقرت من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ، موضع التنفيذ التام .

٤٩٢ - وأعربت بعض الوفود عن أسفها لأن الدراسة التقييمية التي قدمت الى لجنة البرنامج والتنسيق في عام ١٩٧٩ والتوصيات التي اتخذتها اللجنة على أساسها ، لم تقدم رسميا الى اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية وشددت على أنه ينبغي في المستقبل أن تحال توصيات لجنة البرنامج والتنسيق رسميا الى الهيئات الحكومية الدولية المختصة . وقال أحد الوفود انه لا توجد حاجة لأن تطلب اللجنة احالة توصياتها رسميا الى تلك الهيئات ، حيث أنه بمجرد أن يصدق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ثم الجمعية العامة على تلك التوصيات ، ينبغي للأمانة العامة أن تحيلها تلقائيا الى الهيئات الحكومية الدولية والى الوحدات المعنية في الأمانة العامة .

٤٩٣ - وأعربت بعض الوفود عن شكها في مدى ملائمة الأمثلة المذكورة في الفقرة ٧ . بوصفها طرقا ممكنة لاحالة توصيات لجنة البرنامج والتنسيق الناشئة عن التقارير التقييمية ، الى الهيئات الحكومية الدولية الأخرى . وأعرب أيضا عن بعض تحفظات بشأن عبارة وردت في الفقرة ذاتها عن الحاجة الى وضع معايير أو نقاط مستهدفة لتقييم درجة التنفيذ المستصوبة لتوصية بعينها .

٤٩٤ - وفيما يتعلق بنطاق الاستعراض الثلاثي السنوات ، ذكر أحد الوفود أن التقرير قد أعد وفقا للولاية التي أعطتها لجنة البرنامج والتنسيق لدراسة تنفيذ توصياتها بشأن البرنامج المتعلق بالشركات عبر الوطنية ، وأنه في حدود ذلك الاطار تقرير جيد . بيد أنه بالنظر الى أن المركز كان قد مضى علي وجوده وقت اعداد التقييم ثلاث سنوات فقط ، فإن ما خلص اليه التقييم من نتائج وتوصيات ، وبالتالي ما خلصت اليه لجنة البرنامج والتنسيق منها ، من المحتمل أن يكون محدودا . ونتيجة لذلك فإن الاستعراض ، بتركيزه على تنفيذ التوصيات التي اتخذت قبل ست سنوات ، لا يطرح أفكارا بشأن أنشطة المركز

في تنفيذ الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ . وأعرب ذلك الوفد عن اعتقاده بأنه ينبغي للاستعراضات الثلاثية السنوات التي ستجرى في المستقبل أن تضع في اعتبارها الأنشطة الواردة في إطار الخطة المتوسطة الأجل الحالية والميزانية البرنامجية الحالية . وكان هناك أيضا رأى أعرب عنه وفد آخر مؤداه أن الاستعراضات الثلاثية السنوات ينبغي أن تكون أكثر استقلالا وأقل اعتمادا على آراء وحدات الأمانة العامة المسؤولة عن الاضطلاع بالبرامج التي تكون قد قيّمت .

٤٩٥- وأعرب عن رأى مؤداه أن هناك حاجة الى ايضاح منهجية الاستعراضات الثلاثية السنوات . ومن ثم قررت اللجنة أن تجرى مناقشة شاملة للمنهجية التي ستستخدم فى الاستعراضات الثلاثية السنوات التي ستجرى مستقبلا بعد أن تنتهي من دراسة الاستعراض الثلاثي السنوات لبرنامج الموارد المعدنية (E/AC.5/1985/9) .

٤٩٦- وفيما يتعلق بولاية الوحدات المشتركة ، لاحظ أحد الوفود أن المعلومات الواردة في الفقرات ٥٣ و ٥٦ و ٥٧ و ٦١ والجدول ٣ ، تشير الى وجود تناقضات خطيرة فسي وجهات النظر بين المركز والوحدات المشتركة . واقترح أيضا تحسين العلاقات بين المركز والوحدات المشتركة بحيث يمكن أن تضطلع الوحدات المشتركة بجزء من الأعمال المقرر أن يضطلع بها خبراء استشاريين ، توفيراً للموارد .

٤٩٧- وفيما يتعلق بنظام التغذية العكسية لبرنامج بحوث المركز ، اقترح أن يقوم الأمين العام دوريا بارسال رسائل رسمية الى الدول الأعضاء ، طالبا منها تقييم برنامج بحوث المركز .

٤٩٨- وردا على بعض نقاط أثبتت أثناء المناقشة ، أعاد المدير التنفيذي التأكيد على أن المركز قد اتخذ تدابير جادة لتنفيذ جميع توصيات اللجنة الموجهة مباشرة الى المركز دون انتظار لاستعراض اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية لتلك التوصيات . وفيما يتعلق بنظام التغذية العكسية لبرنامج بحوث المركز ، قال ان عددا كبيرا من تقارير المركز البحثية قد استخدمت بوصفها مدخلات في برنامج المركز للتعاون التقني ، الذى تعرض في رأيه الى عملية من أدق عمليات التقييم التي اضطلع بها في الامم المتحدة . وبالتالي فان بعض النواتج البحثية قد تم تقييمه بالفعل . بيد أنه سلّم بالحاجة الى انشاء نظام للتغذية العكسية أكثر منهجية وشمولا فيما يتعلق ببرنامج بحوث المركز ، وأبلغ اللجنة أنه يجرى حاليا اعداد دراسة للجدرى بشأن تلك المسألة . وفيما يتعلق بولاية الوحدات المشتركة ، ذكر المدير التنفيذي أن الصعوبات غير ناشئة عن الولايات نفسها بقدر ما هي ناشئة عن وجود حاجة الى تحسين التنسيق بين الكيانات التي تنفذ البرنامج . وأبلغ اللجنة ببعض التدابير التي إما أن تكون قد اتخذت أو ستؤخذ لتحسين ترتيبات التنسيق بين المركز والوحدات المشتركة . وذكر مثالا على ذلك المشاورات التي أجراها بالفعل مع الأماء التنفيذيين للجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ .

وقال انه قد أجريت أيضا مشاورات بين موظفي المركز ورؤساء الوحدات المشتركة خلال الدورة الأخيرة للجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية . وأضاف قائلا ان ذلك التبادل للآراء قد أسفر عن التوصل الى اتفاقات بين المركز واللجان الاقليمية للاضطلاع بمشاريع مشتركة .

٤٩٩- وذكر المدير التنفيذي ، في معرض تناوله لنقطة أكثر عمومية بشأن منهجية الاستعراضات الثلاثية السنوات ، انطلاقا من خبرته كرئيس سباق لمكتب تخطيط البرامج وتنسيقها ، أنه لن يكون من الواقعي أن يطلب الى المكتب أن يحصل على بيانات مستقلة ، نظرا الى حجم وحدة التقييم التابعة له وعبء العمل الذي تضطلع به وعدد البرامج التي يتعين تقييمها كلا على حدة .

٥٠٠- وردا على نقاط شتى أثيرت أثناء المناقشة ، ذكرت ممثلة الأمين العام أنه اذا رغبّت اللجنة في توسيع نطاق الاستعراضات الثلاثية السنوات بحيث تشمل مسائل غير تلك التي تتناولها التوصيات ذات الصلة للجنة البرنامج والتنسيق ، مثل الأنشطة الجديدة المشمولة في الخطة المتوسطة الأجل الحالية ، فسيكون من المفيد توفير مبادئ توجيهية محددة بشأن المسائل التي ترى اللجنة تغطيتها . وفيما يتعلق بمسألة التسلسل الهرمي للولايات ، أكدت ممثلة الأمين العام أن الاستعراض الثلاثي السنوات يبلغ فقط عن وجود ذلك التسلسل الهرمي ولكنه لا يؤيد وجوده . وأبلغت اللجنة أن المدير التنفيذي للمركز قد وجه نظر اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية في عام ١٩٨٠ الى استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن التقييم . بيد أن ذلك الموضوع غير مدرج في جدول أعمال اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية . وأوردت ممثلة الأمين العام أمثلة للحالات التي أدرجت فيها توصيات لجنة البرنامج والتنسيق في جدول أعمال هيئات حكومية دولية أخرى لأن اللجنة طلبت ذلك رسميا . وفي ذلك الصدد ، أشارت أيضا الى بعض الوسائل السريعة للاحالة طلبات اللجنة الى الهيئات الحكومية الدولية الأخرى . وفيما يتعلق بالحاجة الى وضع معايير تقنية أو نقاط مستهدفة لتقييم درجة التنفيذ المستتوبة ، سردت ممثلة الأمين العام ما يواجهه من صعوبات في فيية تلك المعايير ، لدى التقييم الموضوعي للمدى الذي نفذت به التوصيات .

التعليقات المتصلة بالتوصيات

٥٠١- أعلنت وفود كثيرة أنها تؤيد معظم التوصيات من حيث الجوهر ؛ بيد أن الأمر يقتضي قدرا من اعادة الصياغة . ولا حظ أحد الوفود أن الاستعراض قد ركز على اعادة التأكيد على التوصيات الأصلية التي اتخذتها لجنة البرنامج والتنسيق في عام ١٩٧٩ بدرجة تجاوز تركيزه على اتخاذ توصيات جديدة . واقترح وفد آخر أن تكون التوصيات أكثر تحديدا ضمانا لأن تتخذ التدابير اللازمة لتحقيق نتائج ملموسة . وأعلنت بعض الوفود أنها لا

تستطيع تأييد تلك الاقتراحات المذكورة اعلاه ، او ترى انها غير ذات صلة بالمهمة المحددة المخصصة للاستعراض الثلاثي السنوات واستنتاجاته .

٥٠٢- وفيما يتعلق بالتوصية الواردة في الفقرة ٧٢ بشأن صياغة البرنامج وعطية الاستعراض ، اقترح احد الوفود توسيع نطاقها بالتأكيد من جديد على ضرورة ان يكون برنامج عمل المركز منسجما تماما مع ولاية المركز وصلاحياته وان يركز على تنفيذ ما يتصل بالموضوع من احكام الخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية وغيرها من القرارات التي تتخذها الهيئات الحكومية الدولية .

٥٠٣- وفيما يتصل بالتوصية الواردة في الفقرة ٧٣ بشأن تحليل السياسات (البحث) ، اقترح احد الوفود تسليط الضوء على دور الحكومات في نظام التغذية الاسترجاعية المنتظمة الذي انشأه المركز لبرنامج ابحاثه .

٥٠٤- وفيما يتعلق بالتوصية الواردة في الفقرة ٧٤ بشأن نظام المعلومات الشاملة ، اقترح احد الوفود ان تكون المعلومات المخزونة في ذلك النظام شاملة لجميع جوانب أنشطة الشركات عبر الوطنية وان يهدف الى تعزيزها للبلدان النامية من قدرة تفاوضية في علاقاتها مع الشركات عبر الوطنية .

٥٠٥- وأعلنت وفود اخرى انها لا تستطيع تأييد الاقتراحات المذكورة اعلاه لأنها تختلف عن التوصيات الناشئة عن الاستعراض الثلاثي السنوات .

٥٠٦- وأعرب عدد من الوفود عن شكه في ضرورة ادراج التوصية الواردة في الفقرة ٧٦ بشأن مدونة قواعد السلوك للشركات عبر الوطنية ، حيث ان المدونة لم تعتمد بعد . وكان من رأى احد الوفود حذف تلك التوصية . وأكد رأى آخر على الحاجة الى ادراج توصية بشأن المدونة ، لانها تشكل عنصرا اساسيا من عناصر اعمال المركز . واقترح أحد الاعضاء ان يواصل المركز تقديم الدعم والمساعدة من اجل الاختتام المبكر للعمل المتعلق بمدونة قواعد سلوك الشركات عبر الوطنية وان يواصل الأنشطة التي يضطلع بها حاليا فيما يتعلق بتعزيز تفهم وقبول المدونة .

٥٠٧- وأيد كثير من الوفود التوصية الواردة في الفقرة ٧٩ بشأن الحاجة الى اعادة دراسة ولايات الوحدات المشتركة بهدف ايضاح تلك الولايات ، في الوقت الذي رأى فيه احد الاعضاء انه لا توجد مشكلة قائمة . وأشار احد الوفود الى ان لجنة البرنامج والتنسيق قد ترغب في ان تطلب الى الامين العام ، بدلا من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، اتخاذ الاجراءات اللازمة . وذكر وفد آخر انه ينبغي أيضا دراسة تنسيق الاجراءات بين المركز والوحدات المشتركة . واقترح ايضا ان تضطلع بتلك الدراسة اللجنة .

٥٠٨ - وأيد معظم أعضاء اللجنة التوصية الواردة في الفقرة ٨٠ بأن يكون الاستعراض الثلاثي السنوات والتوصيات التي تتخذها لجنة البرنامج والتنسيق على أساس الاستعراض متاحين للجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية لا تخان اجراءات، وان تقوم اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية، بعد ذلك، بتقديم تعليقاتها الى لجنة البرنامج والتنسيق؛ لان تلك الوفود ترى ان من المهم ان يكون هناك تبادل للمعلومات بين لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية. بيد ان بعض تلك الوفود اقترحت اعادة صياغة التوصيات. وأعلنت بعض الوفود انها لا تستطيع قبول ذلك بينما قالت وفود اخرى انها تواجه صعوبة في تأييد التوصية.

٥٠٩ - وأبلغ المدير التنفيذي للمركز اللجنة وجهات نظره بشأن توصيات الاستعراض الثلاثي السنوات، فضلا عن مختلف التدابير التي اتخذت بالفعل او يعتزم اتخاذها لتنفيذ عدد من تلك التوصيات.

٥١٠ - وفي معرض الايضاح، ذكرت ممثلة الأمين العام انه في الحالات التي لم تنفذ فيها التوصيات الاصلية للجنة البرنامج والتنسيق تنفيذًا تامًا والتي رجع فيها ان تلك التوصيات ما زالت صالحة، تم توجيه نظر اللجنة الى تلك التوصيات. وتلك وظيفة اساسية من وظائف الاستعراض. وأضافت قائلة ان تلك التوصيات قد عرضت بالتالي في الاستعراض، مع بعض التعديلات التي تعكس التطورات الجديدة.

جيم - الاستعراض الثلاثي السنوات لتنفيذ توصية اللجنة بشأن برنامج الموارد المعدنية

٥١١ - نظرا لضيق الوقت قررت اللجنة ، في جلستها ٤٦ ، المعقودة يوم ٢٥ ايار/مايو ، وبناءً على اقتراح من مكتبها ، ان تؤجل الى دورتها السادسة والعشرين النظر في تقرير الأمين العام عن الاستعراض الثلاثي السنوات للتوصيات التي أصدرتها اللجنة في دورتها الثانية والعشرين بشأن برنامج الموارد المعدنية (E/AC.51/1985/9) .

دال - الاستعراض الثلاثي السنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة بشأن برنامج المصنوعات

١ - مقدمة

٥١٢ - في الجلسات ٢٢ الى ٢٤ المعقودة في ١٣ و ١٤ ايار/مايو ، نظرت اللجنة في تقرير الأمين العام عن الاستعراض الثلاثي السنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها العشرين بشأن برنامج المصنوعات (E/AC.51/1985/10) . وللاطلاع على استنتاجات وتوصيات اللجنة ، انظر الفقرات ٧٥٠ - ٧٥٥ أدناه .

٥١٣ - وعند تقديم التقرير ، قالت مشكلة الأمين العام أنه قد تم اعداد التقرير المعروض حاليا على اللجنة والتقاريرين المماثلين عن البرنامج التعلق بالشركات عبر الوطنية والبرنامج التعلق بالموارد المعدنية (E/AC.51/1985/5 و E/AC.51/1985/9) استجابة للمقرر الذي اتخذته اللجنة في دورتها الثانية والعشرين لتقييم تنفيذ التوصيات التي وضعتها اللجنة على أساس التقييمات المتعمقة التي أجرتها اللجنة منذ ثلاث سنوات (٢٢) .

٥١٤ - وأشارت مشكلة الأمين العام الى أنه ، حيث أن هذه هي أول مرة تعد فيها الاستعراضات الثلاثية السنوات ، فينبغي أن يكون من الواضح أن منهجيتها تختلف عن منهجية التقييمات المتعمقة في نطاقها ومداهها وتفاصيلها وانها لا تستهدف تقييم البرامج المعنية من جديد بل تستهدف اطلاع اللجنة على مدى تنفيذ توصياتها والصعاب التي ظهرت والآثر ، المفيد أو الضار ، لتنفيذ هذه التوصيات على مضمون البرامج وانجازها وتقديم معلومات أساسية لمساعدة اللجنة في دراستها للأبواب ذات الصلة من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ .

٥١٥ - ولدى مناقشة المشاكل العامة التي كشف عنها الاستعراض الثلاثي السنوات أشير الى أنه يوجد اتجاه ظاهر لدى بعض مديري البرامج لمنح أولوية مختلفة للتوصيات ذات الطابع الموضوعي بالنسبة للتوصيات التي تتسم بطابع تخطيطي أو تنسيق البرامج . وأشير

الى أن ما يزيد على ٨٠ في المائة من توصيات اللجنة بشأن برنامج المصنوعات قد تم تنفيذها ، كليا أو جزئيا ، من جانب الهيئتين التنظيميتين المعنيتين (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الآونكتاد) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) . بيد أن بعض الصعاب قد ظهرت مما ساهم في عدم التمكن من تحقيق التنفيذ الكامل . وتتضمن هذه الصعاب نقص الموارد اللازمة لدعم المساعدة التقنية من أجل زيادة مزايا نظام الأفضليات المعمم ومكافحة الممارسات التجارية التقييدية وعدم وجود مصدر جدير بالثقة يكفل الحصول على آراء المستعملين النهائيين بشأن الأنشطة المضطلع بها لتنفيذ التوصيات وعدم كفاية نشر النواتج الاعلامية .

٥١٦ - وأبلغ ممثل اليونيدو واللجنة بالخطوات الأخيرة التي اتخذت لتعزيز التدابير التي قامت بها اليونيدو واستجابة لتوصيات اللجنة . وقال أن تلك المبادرات تتعلق بنظام المشاورات وأنها تشمل : عزو المسؤولية لرئيس فرقة العمل ذات الصلة المشتركة بين الشعب لاتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ توصيات كل اجتماع من الاجتماعات الاستشارية ، وزيادة الاشتراك المنهجي لمستشاري التنمية الصناعية الميدانيين الأقدم في النظام ، وتوسيع نطاق أعمال وحدة التقييم فيما وراء مشاريع التعاون التقني كي تشمل البرامج بما فيها نظام المشاورات ، وتقديم طلبات بشكل روتيني عقب الاجتماعات الاستشارية بأسبوع واحد بشأن ملاحظات وتعليقات جميع المشتركين على الإجراءات واختيار القضايا ووثائق المعلومات الأساسية .

٢ - المناقشة

٥١٧ - تناولت مناقشات اللجنة ، بالإضافة الى التعليقات العامة على ممارسة الاستعراض الثلاثي السنوات قيد النظر ، المنهجية المستخدمة ونتائج الدراسة والتوصيات المقدمة .

(١) التعليقات العامة

٥١٨ - أثنت عدة وفود على الامانة العامة لما بذلته من جهود لوضع منهجية للاستعراضات الثلاثية السنوات . وشدد عدد من الوفود ، فيما يتعلق بالولايات الحكومية الدولية ، أنه لا ينبغي التمييز بين التوصيات المقدمة من سائر الهيئات التقنية وتلك المقدمة من اللجنة . وكان من رأى هذه الوفود أنه يمكن أن يكون هناك تكامل ، لا تسلسل هرمي ، بين الولايات ، وأنه ينبغي المساواة بين توصيات لجنة البرنامج والتنسيق وتوصيات سائر الهيئات الحكومية الدولية . وأعرب أحد الوفود أيضا عن رأى مفاده أنه بينما لا يصح من حيث المبدأ أن تنظر الهيئات التنظيمية المعنية الى الولايات على أساس تسلسلها

بشكل هرمي ، فان الوفود من الناحية العملية لا تعرب دائما عن نفس الآراء في هيئة ما كما تفعل بالنسبة لهيئة أخرى . ولم توافق وفود أخرى على هذا الرأي . واستنكر وفد آخر تناقض بين القبول التقليدي لدور لجنة البرنامج والتنسيق من حيث المبدأ وما يحدث في الواقع العملي . وقال هذا الوفد ان من الضروري سد هذه الثغرة كما يجب ايجاد الوسائل الكفيلة بتعزيز أثر لجنة البرنامج والتنسيق ومكتب تخطيط وتنسيق البرامج في مجال تنفيذ مقررات اللجنة .

٥١٩ - ولا حظت ممثلة الأمين العام أن ثمة حاجة الى ارساء مبدأ تنفيذ توصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشكل فوري في كل مكان وليس في مكتب تخطيط وتنسيق البرامج وحده ، وأكدت للجنة أن موقف المكتب يتمثل في رفض تقبل هذه المشكلة على نحو سلبي . وذكرت أن هذه المشكلة قد عرضت على اللجنة لهذا السبب . وأشارت أيضا الى أن هناك سبيلا عمليا لتحسين الوضع يتضمن ربط مناقشة تقييم ما أوتقير آخر ذي صلة بالباب المعني من الميزانية البرنامجية المقترحة ، على النحو الذي نوقش واقترح في التقرير (الفقرتان ٢٠ و ١٢٢) وكما ورد في البيان الافتتاحي للأمين العام المساعد لتخطيط البرامج والتنسيق . وقالت انها ترى أن هذا الاجراء سيسهل من تحويل توصيات لجنة البرنامج والتنسيق المنبثقة عن نظرها في تقارير التقييم والتقارير الأخرى الى قرارات تتعلق بالميزانية البرنامجية والخططة المتوسطة الأجل .

(ب) المنهجية

٥٢٠ - وكان من رأي الوفود أن المنهجية الجديدة تمكهم من تحسين تقدير مدى تنفيذ توصيات اللجنة بشأن برنامج المصنوعات . وقالوا ان التقرير جعل ان من الممكن بالفعل بالاضافة الى ذلك ، الاستفاضة في المناقشة وتبادل الآراء بشأن المسائل الأساسية المتصلة بدور اللجنة وأثر أعمالها ، وذلك عند تحديد وابرار ماخذ الوضع بصفة عامة .

٥٢١ - ورأت وفود عديدة أيضا ، رغم هذا ، انه كان يمكن للتقرير أن يذهب الى أبعد ، من ذلك بتزويد اللجنة بتحليل أكثر نقدا وتقييم أكثر موضوعية . وفي هذا الصدد ، ذكر عدد من النقاط :

(أ) لا يمكن ترك التقييم للهيئات التنظيمية وحدها ؛ وينبغي لوحدة التقييم التابعة لمكتب تخطيط وتنسيق البرامج أن تقدم آراءها . ويجب مراعاة النتائج ذات الصلة للبحوث المستقلة عند الاقتضاء . وينبغي أن يرتبط ابلاغ المعلومات المقدمة من الهيئة التنظيمية المعنية بآرائها بتقييم نقدي مناسب ؛

- (ب) اعتبرت التغذية العكسية المنهجية لنظرات وآراء المستعملين النهائيين أمراً حيوياً ؛ وقيل انه ينبغي أن يستند التقييم الى هذه البيانات لا الى الانطباعات ؛
- (ج) ينبغي أن يكون التشديد على التحليل النقدي لا على الوصف ؛
- (د) ينبغي أن يتركز الاهتمام بالمصاعب المباشرة التي تواجهه في التنفيذ ، لا على التقييدات الخارجية العامة .

٥٢٢ - وارتأت بعض الوفود ، وهي تسلم بالصعوبات التي تنطوى عليها محاولة أن تراعى في الاستعراضات الثلاثية السنوات ، العوامل الخارجية والتطورات والعوامل الجديدة في المنهجية الحالية ، انه ينبغي بذل جهود لاعطائها وزنها المناسب في الاستعراضات وفي هذا الصدد أشير الى أن ذلك ، كما لاحظ أحد الوفود ، من شأنه أن يقلل من وضوح الخط الفاصل بين الاستعراض والتقييم المتعمق ويجعل من المتعذر تقييم أثر توصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشكل مستقل عن أثر سائر التوصيات والعوامل .

٥٢٣ - وفي معرض الرد على الأسئلة ، كررت مثثة الأمين العام أن الاستعراض الثلاثي السنوات لا يرمي الى القيام من جديد بتقييم برنامج أو مجال برنامج ، وأن اللجنة قد قصرت نطاقه على اجراء تقييم لمدى تنفيذ توصياتها . والنسبة لمسألة الاخطال المباشر لوحدة التقييم التابعة لمكتب تخطيط وتنسيق البرامج بالجمع المنهجي لمعلومات التغذية العكسية المقدمة من المستعملين النهائيين من أجل الاستعراضات الثلاثية السنوات أقرت مثثة الأمين العام بأن آراء المستعملين النهائيين ضرورية ، على النحو الموثق باستفاضة في التقرير . بيد أنها أبلغت اللجنة ، مع ذلك ، أنه اذا كان المكتب سيبحث بنفسه ، عن تلك المصادر في استعراض ثلاثي السنوات فانه سوف يستنفذ موارد أكبر بكثير مما هو متاح . وقيل انه قد يكون هناك أساس جدير بالثقة للمزيد من الموضوعية في الاستعراضات الثلاثية السنوات المقبلة يستند الى التوسع في التغذية العكسية للمستعملين النهائيين ، مما يرجي معه أن تصبح متاحة بشكل روتيني بوصفها جزءاً من نظام التقييم الذاتي في مختلف أجزاء الأمم المتحدة . وشأن النقطة المحددة التي تتضمن تقصير المكتب في تقييم مسألة الابلاغ من جانب الامانات المعنية ، قالت ان هذا التقييم ورد في نهاية كل فصل من فصول التقرير ذات الصلة ، استناداً الى بيانات التغذية العكسية الموجودة ونتائج البحوث المستقلة ان وجدت .

٥٢٤ - وقالت عدة وفود أنها ، في الوقت الذي تسلم فيه بالمصاعب القائمة ، فهي تعتقد انه يمكن تقديم المزيد فيما يتصل بالتحليل النقدي ، حتى في المجال المحدود للاستعراضات الثلاثية والموارد المتاحة .

(ج) النتائج ذات الصلة بالآونكاد

٥٢٥ - فيما يتعلق بفعالية نظام الأفضليات المعمم ، لاحظت وفود كثيرة أنه على الرغم من الأهمية الحدية لتقييدات النظام التي برزت في التقرير (الفقرة ٢٩) بالنسبة للبلدان النامية ، فإن التقييم الشامل الوارد في الفقرة ٣٠ يتسم بالاغراق في التفاؤل ولا يستند إلى الوقائع كما يتعارض مع مضمون الفقرة ٢٩ . وقالت إنها تعتقد أن هذا النظام لم يعمل بكفاءة ووافقت وفود أخرى عن دور نظام الأفضليات المعمم ، ولكنها دفعت أيضاً بالحجة القائلة بأن لجنة البرنامج والتنسيق ليست هي المحفل الذي يناقش فيه أثر النظام .

٥٢٦ - وأظهرت وفود عديدة قلقها بشأن نقص الدعم المالي مما أثر بشكل معاكس على المشروع المشترك بين الآونكاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمتعلق بتقديرات المساعدة التقنية للبلدان النامية من أجل زيادة استخدام نظام الأفضليات المعمم وما أعاق تخصيص مساعدة تقنية تتعلق بمكافحة الممارسات التجارية التقييدية .

٥٢٧ - وبينت مثلة الأمين العام أن الغرض من التقرير لا يتضمن تقييم نظام الأفضليات المعمم في حد ذاته بل وضع توصيات محددة لتعزيز فعاليتها . وأقرت بأن التقييدات المذكورة في الفقرة ٢٩ لم ترد بكاملها في الفقرة ٣٠ ، وأنه كان يمكن الموازنة بين صيغة الفقرتين .

٥٢٨ - وأبلغ ممثل الآونكاد اللجنة أنه قد تم إحراز تقدم كبير في مجال تنفيذ توصيات اللجنة ؛ وأنه بالنسبة للمجالات التي لم يحرز فيها تقدم أو أحرز تقدم ضئيل ، مثل مجال أنشطة المساعدة التقنية المتصلة بنظام الأفضليات المعمم والممارسات التجارية التقييدية فإن ذلك يرجع إلى نقص الموارد . وقال إن الآونكاد قد بذل جهده لجمع الأموال من أجل نظام الأفضليات المعمم ، حتى على حساب العمل في مجالات أخرى . وفيما يتعلق بتسألتي نشر النواتج الإعلامية وجمع بيانات التغذية العكسية للمستعملين ، ذكر ممثل الآونكاد أنه سيجري تناولهما بوصفهما أنشطة تقييمية لوحدة تنسيق البرامج وتقييمها المنشأة حديثاً ما لن يشمل نظام الأفضليات المعمم والممارسات التجارية التقييدية فقط بل سيشمل أيضاً الأنشطة الأخرى . وأبلغ ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اللجنة أن البرنامج يشارك في تقدير الآونكاد لقيمة هذا المشروع ، ولكن الدعم المالي الذي ما برح يقدم منذ أكثر من ١٠ سنوات كان لا بد وأن يتقلص في منتصف عام ١٩٨٤ بسبب نقص الأموال .

(د) النتائج ذات الصلة باليونيدو

٥٢٩ - لاحظ عدد من الوفود وجود تحسن في نظام المشاورات ، ولكنها رأت ضرورة

زيادة التقدم والسعي الى ذلك . وأشير الى أن تقييم أهمية المشاورات المختلفة أسهل من تقييم أهمية النظام ككل ، والى أن من المفيد الحصول على معلومات عن كيفية اختيار مواضيع المشاورات المقبلة ؛ وعن قيمة المعلومات المقدمة للمشاورات ؛ وعن كفاءة إجرائها هذه المشاورات وعن النتائج .

٥٣٠ - وأعرب أحد الوفود عن رأى يتمثل في الحاجة الى استعراض نظام المشاورات استنادا الى آراء الحكومات .

٥٣١ - ووضع تشديد كذلك على ضرورة أن تقوم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بتحسين تنسيق جوانب برنامج عملها ، بما في ذلك الجوانب التي يجرى بحثها أدناه .

(هـ) النتائج ذات الصلة بالتنسيق بين الأونكتاد واليونييدو

٥٣٢ - أبدى عدد من الوفود تحفظات بشأن التقييم في مجال الاستعراضات المتعلقة بالتنسيق بين الأونكتاد واليونييدو . وشدد على أنه ينبغي ادراك وتحديد مشاكل التنسيق . وكان من رأى أحد الوفود أن من الأنسب وضع مجال التكنولوجيا ضمن اختصاصات اليونييدو . وركز وفد آخر على الدور الذي يقوم به المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي في مجال التنسيق ، وأشار الى أن من الأفضل الاضطلاع بالتنسيق قبل بدء الأنشطة .

٥٣٣ - وفي معرض الرد على سؤال ما اذا كان اجتماع فريق الخبراء المخصص المشترك بين الأونكتاد /اليونييدو والمعني بالتجارة والجوانب ذات الصلة بها من ترتيبات التعاون الصناعي ، مرة واحدة منذ عام ١٩٨٠ ، فيه الكفاية ، أبلغ ممثل اليونييدو واللجنة أن مجلس التجارة والتنمية ومجلس التنمية الصناعية قد قررا ، بعد النظر في نتائج وتوصيات الفريق ، انه قد اتم اعماله وأن امانتي الأونكتاد واليونييدو تستضيفان مواصلة الأعمال في هذا الصدد ، على النحو الوارد في التقرير .

(و) التوصيات الواردة في التقرير

٥٣٤ - وفيما يتعلق بالتوصية الواردة في الفقرة ١١٣ من التقرير ، ورغم أنه قد شدد على ضرورة تقديم الدعم المالي لأنشطة المساعدة التقنية المتعلقة بالتوسع في استخدام نظام الافضليات المعمم ومكافحة الممارسات التجارية التقييدية ، أبدت بعض الوفود تشككها في جدوى أو ملائمة قيام لجنة البرنامج والتنسيق بلفت انتباه مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي الى هذه الضرورة ومطالبته بكفالة استمرار الترتيبات المتعلقة بالصناديق الاستثنائية على أساس أكثر صلابة . وقال أحد الوفود أنه يحق للجنة البرنامج والتنسيق ان تثير هذه المسألة مع الجمعية العامة ، التي ستبت في الامر بشكل نهائي .

٥٣٥ - وعلقت الوفود بشكل ايجابي على التوصية الواردة في الفقرة ١١٤ ، ورأوا أنها مقبولة .

٥٣٦ - وبالنسبة للتوصيات المتعلقة باليونيدو (الفقرة ١١٥ الى الفقرة ١١٩) بصفة عامة ، تبانت الآراء بسبب تحويل اليونيدو الى وكالة متخصصة في المستقبل . ولم تقرر بعض الوفود جسدوى من قيام اللجنة ، في هذه الظروف ، بتقديم توصيات تتعلق باليونيدو ، ورأت وفود أخرى أن احتمال التغيير في مركز اليونيدو لا ينبغي أن يمنع اللجنة من تقديم التوصيات اللازمة .

٥٣٧ - وفيما يتصل بالتوصيات المحددة بشأن اليونيدو ، كان من رأى أحد الوفود أنه ينبغي للجنة البرامج والتنسيق أن تمتنع عن تقديم التوصيات بشأن نظام المشاورات (الفقرة ١١٦) . وقد حظيت التوصية الواردة في الفقرة ١١٧ باتفاق واسع النطاق وسلم ، بصفة خاصة ، بأنه توجد ضرورة لأن تقوم وحدة التقييم التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بتوسيع نطاق وظائفها بحيث تتجاوز تقييم أنشطة التعاون التقني لتشمل أنشطة في مجالات أخرى ، بما في ذلك البحث وتحليل السياسات والمفاوضات . وكان هناك شىء من رد الفعل المواتي بالنسبة للتوصية الواردة في الفقرة ١١٩ ، ولكن أشير سؤال حول الطريقة التي يتم بيان أو تفسير الولايات الجديدة ومن يقوم بذلك .

٥٣٨ - وأعرب عن موافقة عامة على التوصيات الواردة في الفقرة ١٢٠ .

٥٣٩ - وأعرب عن موافقة عامة على التوصيتين الواردتين في الفقرتين الفرعيتين ١٢٢ (أ) و (ب) . ورأت بعض الوفود أنها تمثلان نهجا علميا لتناول المشاكل التي أظهرها الاستعراض والمتعلقة بتنفيذ توصيات اللجنة من جانب الهيئات التنظيمية .

٥٤٠ - وكان هناك اتفاق عام على أن التوصيتين الواردتين في الفقرتين الفرعيتين ١٢٢ (ج) و (د) يتعدرن تنفيذهما ، ولا ينبغي الموافقة عليهما .

الفصل الخامس

تقارير وحدة التفتيش المشتركة

٥٤١ - نظرت اللجنة في البند ٦ من جدول الأعمال في جلستها ٣٥ المعقودة في ٢٠ أيار/مايو . وكان معروضا على اللجنة تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن رفع التقارير الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر A/39/281-E/1984/81 و Corr.1 و Add.1) وتعليقات الأمين العام عليه (A/39/281-E/1984/81/Add.2 و Add.2/Corr.1 و A/40/284 و E/1985/71) . كذلك وفقا للمقرر الذي اتخذته اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين (٢٣) ، رأت اللجنة ، في جلستها (التنظيمية) الأولى ، المعقودة في ١ نيسان/أبريل ، أن تنظر ، في دورتها الخامسة والعشرين ، فيما يلي :

(أ) تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن السياسة العامة والممارسة المتبعة في مجال المنشورات في منظومة الامم المتحدة (انظر A/39/239) وتعليقات الأمين العام عليه (A/39/239/Add.1 و Corr.1) ؛

(ب) تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مكافحة اساءة استعمال العقاقير (انظر A/39/646) وتعليقات الأمين العام عليه (A/40/260 و Corr.1) ؛

(ج) تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن المكاتب الميدانية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي (انظر DP/1983/67) وتعليقات الأمين العام عليه (DP/1984/7) ؛

(د) تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن نظام التقييم في برنامج الأمم المتحدة الانمائي (انظر DP/1983/68) وتعليقات الأمين العام عليه (DP/1984/9) .

٥٤٢ - ووفقا للمقرر الذي اتخذته اللجنة في جلستها (التنظيمية) الأولى ، قامت اللجنة بالنظر في تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن أنشطة مكافحة اساءة استعمال العقاقير المضطلع بها في منظومة الامم المتحدة وتعليقات الأمين العام عليه ، مقترنة بالباب ٢٠ (الرقابة الدولية على المخدرات) من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ وتقرير الأمين العام عن اجراء تقييم متعمق لبرنامج مراقبة المخدرات (E/AC.51/1985/8 و Corr.1 و Add.1) (انظر الفصل الثاني أعلاه ، الفقرات ٤٧١ - ٤٨٥) .

ألف - تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن رفع التقارير الى المجلس الاقصادى والاجتماعي

١ - مقدمة

٥٤٣ - نظرت اللجنة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن رفع التقارير الى المجلس الاقصادى والاجتماعي (انظر A/39/281-E/1984/81 و Corr.1 و Add.1) وتعليقات الأمين العام عليه (A/39/281-E/1984/81/Add.2 و Corr.1 و A/40/284-E/1985/71) في جلستها ٣٥ ، المعقودة في ٢٠ أيار/مايو . وللاطلاع على استنتاجات وتوصية اللجنة ، انظر الفقرات ٧٥٦ - ٧٥٨ .

٥٤٤ - وفي معرض تقديم التقرير ، أشار المفتش موريس برتراند من وحدة التفتيش المشتركة الى أن هدف الدراسة هو بحث أعمال هيئة حكومية دولية رئيسية ، والقيام في اطارها السياسي ، باقتراح التحسينات التقنية التي يمكن ادخالها في مجال خدمتها . واستطرد قائلاً ان المقصود بهذه الدراسة ليس هو اقتراح حلول للمشاكل التي يواجهها المجلس بل هو مجرد معرفة أي التحسينات التقنية يمكن ادخاله على عملية رفع التقارير بحيث يساعد على جعل مناقشة المجلس واستنتاجاته وتوصياته أكثر فائدة . وقال ان ردود فعل الأمين العام تتسم بالأهمية بصورة خاصة ولا حظ بعين الارتياح التعليقات الاضافية للأمين العام على التقرير .

٥٤٥ - وفيما يتعلق بالفروع الرئيسية للتقرير ، لاحظ المفتش انه قد طرأت في مجال تخطيط البرامج تطورات ايجابية ومشجعة من حيث المنهجية وانه لا يوجد من المسائل التي يلزم تناولها الا عدد قليل ، بما في ذلك اشراك الأجهزة الفرعية للمجلس الاقصادى والاجتماعي في عملية تخطيط البرامج ونشر نظم وقواعد تخطيط البرامج على نطاق واسع . وفيما يتعلق بمهام التنسيق التي يضطلع بها المجلس ، قال ان أهم توصية تتعلق باستخدام الخبرة الفنية الخارجية وهي التوصية التي لم يوافق عليها الأمين العام . أما فيما يتعلق بمسائل البحوث التي تناولتها التوصيتان ١ و ٤ ، فقد قال ان استجابة الأمين العام كانت مشجعة فيما يتعلق بشكل تقديم الوثائق والتغييرات التي ستجرى في " دراسة الحالة الاقتصادية في العالم " ولا حظ أن هناك أربعة تحسينات في وجهة البحوث تهدو هامة بصورة خاصة وهي : وجود اهتمام بالاسقاطات المتوسطة الأجل مقابل الاسقاطات القصيرة الأجل أو الطويلة الأجل ؛ واهتمام بكل من هيكل وأداء الاقتصاد العالمي ؛ ومواءمة بين الآراء على نحو يدور حول رؤية مشتركة أوسع نطاقا معروضة قطاعيا ، وجزئيا ، في الأعمال المتخصصة التي تضطلع بها كل من مؤسسات المنظومة على حدة ؛ واستحداث نهج جديدة تجاه المشاكل القديمة .

٥٤٦ - وقام بتقديم التعليقات الاضافية للأمين العام مدير مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي الذي قال ان الامانة العامة تجد من المفيد أن وحدة التفتيش المشتركة قد تناولت تلك المسائل الرئيسية . وأشار الى أن الأمين العام يشارك المفتش في الرأي الذي مؤداه انه على الرغم من الصعوبات السياسية الحالية ، ينبغي ايجاد حلول لعدد من المشاكل التقنية المتصلة بتوفير خدمات دعم الأمانة ، وأن الأمانة العامة على استعداد ، حيثما يكون ذلك ممكنا وملائما ، لادخال التغييرات والتحسينات اللازمة . ووجه نظر اللجنة الى آراء الأمين العام بشأن مختلف المسائل التي تناولها المفتش والتوصيات التي خلص اليها . ووجه النظر أيضا الى المقترحات المقدمة من جانب الأمين العام فيما يتعلق بالوثائق بوجه عام وأفكاره بشأن اتجاهات " دراسة الحالة الاقتصادية في العالم " . وعلق كذلك على البيان الاستهلالي الذي أدلى به المفتش ، السيد برتراند ؛ وأعرب عن موافقة الامانة العامة على وجوب نشر نظم وقواعد تخطيط البرامج على نطاق أوسع . وفيما يتعلق بتخطيط البرامج ، ذكر انه مع أن الأمين العام يتفق بوجه عام مع وحدة التفتيش المشتركة على استصواب أن يكون للهيئات الفرعية للجمعية العامة والمجلس دور أكثر نشاطا في استعراض برنامج عمل كل منهما ، فان هناك مشكلة حقيقية تتعلق بتوقيت اجتماعات تلك الهيئات لا بد من معالجتها . وفيما يتعلق بمسألة استخدام الخبرة الفنية الخارجية ، فانه مع تأكيده لوجهة النظر المعرب عنها فسي تعليقات الأمين العام ، أعاد التأكيد على استعداد الأمين العام ، في اطار ممارسته لوظيفته كرئيس اداري للمنظمة ، لتوفير الخبرة الفنية اللازمة للجنة التخطيط الانمائي ولجنة البرنامج والتنسيق حسب الاقتضاء .

٢ - المناقشة

٥٤٧ - أعربت وفود عديدة عن تقديرها للأعمال التي اضطلعت بها وحدة التفتيش المشتركة بهدف توجيه نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى بعض المسائل الهامة . ومع ان الاتفاق العام بشأن الفروض الاساسية التي انهى عليها التقرير لم يكن ممكنا وان بعض الوفود اعربت عن اعتراض اساسي على النهج الذي اتبع ، اقرت اللجنة بالمساهمة التي اسهم بها التقرير في عرض بعض المشاكل التي تواجهها الأمم المتحدة ، والمجلس على وجه الخصوص ، وفي اقتراح السبل والوسائل الرامية الى تحسين اداء المنظمة لوظائفها . وعلى الرغم من ان عدة وفود لم تعتبر الحالة الراهنة " أزمة " ، حسبما رأى في التقرير ، أولم تعتبر كذلك ، فان الرأي قد تلاقى في اللجنة على ان هناك مشاكل طرحت في التقرير يلزم معالجتها . ومع ان عدة وفود قد وافقت بصورة عامة على التشخيص الذي وضع لمشاكل ، فانه قد اعرب عن آراء مختلفة بشأن التدابير المقترحة لمعالجة تلك المشاكل . وسلم بأن التقرير ، وكذلك تعليقات الأمين

العام ، قد حدد من المشاكل ما ينبغي للدول الأعضاء والأمانة العامة ان تواصل النظر فيه ، وبانه ينبغي بذل جهود اضافية لتعزيز فعالية الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة . وأعرب عن موافقة عامة على وجهات النظر المعرب عنها في التقرير وتعليقات الأمين العام ، التي مؤداها انه على الرغم من الصعوبات السياسية الراهنة ، ينبغي ايجاد حلول لعدد من المشاكل التقنية لتمكين الأمانة العامة من الاستجابة على نحو أكثر فعالية لاحتياجات الهيئات الحكومية الدولية . بيد انه اشير الى ان حل الكثير من الصعوبات التي تم تحديدها يتطلب توفر الإرادة السياسية والاستعداد لدى جميع الدول الأعضاء للاستفادة من المنظمة على نحو أفضل بوصفها اداة للتعاون المتعدد الأطراف .

٥٤٨ - ولاحظت عدة وفود انه قد اتخذت بعض التدابير منذ اصدار تقرير وحدة التفتيش المشتركة وان بعض التوصيات ، ولا سيما ما يشير منها الى لجنة التخطيط الانمائي ، تقوم على اساس افتراض ان تلك اللجنة ستكون هيئة استشارية تقنية . وشددت على القول بانه قد طرأ تغيير كبير على تكوين اللجنة وعلى دورها من حيث انها تتألف من شخصيات بارزة بحكم الصفة الشخصية تتمتع برؤية سياسية واسعة للمسائل التي يطلب الى تلك اللجنة ان تتناولها بالنظر .

٥٤٩ - وفيما يتعلق بالوثائق اللازمة للمجلس ، احاطت اللجنة علماً بالتغيرات التي اقترحها الأمين العام في تعليقاته الاضافية على التقرير (A/40/284-E/1985/71 ، الفقرة ٨) ، بما في ذلك اعادة توجيه المنشور المسمى " دراسة الحالة الاقتصادية في العالم " . ولاحظت اللجنة ان تلك التغيرات تستحق التشجيع ووضعها قيد الاستعراض .

٥٥٠ - وبينما تسلم اللجنة بإمكان ظهور آراء مختلفة بشأن نوعية الوثائق المعدة ، وتقر بأن تعليقات الأمين العام الاضافية قد اقترحت ادخال تحسينات ، فانها ترى انه ليس من اختصاصها خوض مناقشة بشأن المحتوى الغني لما يعد لمداولات المجلس من وثائق متعلقة بالبحوث والسياسة العامة . وشاطرت عدة وفود ، الى حد ما ، واضعي تقرير وحدة التفتيش المشتركة فيما اعربوا عنه من قلق ازاء اتصاف الوثائق المقدمة الى المجلس بطابع وصفي يتجاوز المطلوب في حين سلمت وفود اخرى بضرورة تضمين الوثائق معلومات كافية لاستنباط استنتاجات وتوصيات مناسبة . وفي الوقت ذاته ، سلمت جميع الوفود بأهمية تعزيز المحتوى التحليلي للوثائق .

٥٥١ - وأكد على ان تنوع الآراء المتعلقة بالقضايا الرئيسية ، على النحو الوارد في الدراسات الاستقصائية والتقارير المعدة من قبل مؤسسات منظومة الامم المتحدة ، هو مساهمة ايجابية في مناقشات المجلس . وانه ينبغي اعلام المجلس ، على نحو واضح ، باهتمام واضعي تقرير وحدة التفتيش المشتركة بطبيعة ذلك التنوع وما يستند اليه من

اساس وقائعي . ورأت اللجنة ان من الممكن موالاة البحث في تلك القضية في اطار تحليلات البرامج على صعيد المنظومة فيما يتعلق بالبحوث الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسة العامة ، وهو الأمر الذي ستبحثه اللجنة في عام ١٩٨٦ .

٥٥٢ - وأجرت اللجنة مناقشات مستفيضة بشأن مناقشة المجلس العامة . وسلمت بأن المجلس قد شغل بمناقشة تلك المسألة لبعض الوقت . ولا حظت جهد وحدة التفتيش المشتركة المتمثل في اقتراح الوسائل الكفيلة بالتركيز على هدف المناقشة العامة . وسلمت اللجنة بأنه لم يتم التوصل الى اتفاق في الآراء بشأن القضية ، سواء في المناقشات السابقة التي دارت في المجلس أو في اللجنة ذاتها . وقالت وفود عديدة انه ينبغي اعتبار المناقشة العامة أداة هامة لطرح المواقف الوطنية في ساحة المناقشة ، التي قد يظهر منها اطار عام لتوافق محتل في الآراء بشأن القضايا الرئيسية . وقالت وفود اخرى انه ينبغي اعتبار المناقشة العامة محدودة الجدوى عندما تكون شديدة العمومية في شكلها ومضمونها ؛ وفي هذا السياق ، قد تستفيد المناقشة العامة من تدابير تستهدف المزيد من التركيز على هدف النقاش . واعرب عن اتفاق عام بان قضية تحتاج الى موالاة البحث من قبل المجلس ذاته .

٥٥٣ - وقالت بعض الوفود ان تنظيم ومحتوى المناقشة العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي هما داخل ولاية المجلس ولكنهما خارج اختصاص لجنة البرنامج والتنسيق .

٥٥٤ - وفيما يختص بالفصل الثاني ، المتعلق بوظيفة تنسيق الخطط والبرامج على نطاق المنظومة ، اعرب عن قبول عام لوصف المشاكل حسبما هو معروض في التقرير وفي التعليقات الاضافية المقدمة بشأنه من الامين العام . ولوحظ ان ثمة مشكلة رئيسية هي عدم وجود نهج مشترك ازاء مسألة الطريقة التي ينبغي للمجلس ان يمارس بها وظائفه التنسيقية .

٥٥٥ - وأشارت وفود عديدة الى ان ثمة شرط اساسي لتحسين قدرة المجلس على تنسيق الخطط والبرامج الشاملة للمنظومة ، ألا وهو وجود شيء من توافق الآراء بشأن طبيعة تلك الوظيفة . وفي هذا الصدد اعربت عن موافقتها الى حد بعيد على الفقرة ٣٧ من تعليقات الامين العام ، التي ترى ان الوقت قد حان مرة اخرى كي يجري المجلس استعراضا عاما لاهدافه وأدائه وظائفه فيما يتعلق بمسؤولياته عن التنسيق على نطاق المنظومة . وسلم بان بعض المشاكل متأصل فيما تتسم به منظومة الامم المتحدة من تعدد المحاور ؛ الا انه اعرب عن الرأي القائل بضرورة اتخاذ تدابير لادخال تحسينات في مجال التعاون والتنسيق على صعيد المنظومة .

٥٥٦ - وأعربت اللجنة عن ايمانها الشديد بوجوب استغلال المجلس ، على نحو كامل ، للوسائل التي تتيحها له احكام الميثاق لدى الاضطلاع بوظائفه التنسيقية . وأكدت

اللجنة استنتاجها السابق القائل بأن من الممكن ادخال المزيد من التحسينات على ادوات التنسيق التي توفرها الامانة العامة ، والتي من قبيل تحليلات البرامج على صعيد المنظومة والتحليلات التي تجرى على صعيد المنظومة للقضايا الرئيسية في الخطط المتوسطة الأجل ، وذلك على النحو الذي جرت مناقشته في اطار البند ٤ من جدول الأعمال ؛ ولاحظت اللجنة انها تعتزم ان تستعرض في دورتها السادسة والعشرين اهم الجوانب في تلك الادوات ، لاسيما متابعة توصياتها . ولاحظت عدة وفود ان المشكلة تتصل جزئيا بمدى ما توليه الحكومات من اهمية لاعمال لجنة البرنامج والتنسيق .

٥٥٧ - وفيما يتعلق باستخدام الهيئات الحكومية الدولية للخبرة الفنية الخارجية ، وجدت عدة وفود ان التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة هي توصيات غير مقبولة . وأشارت عدة وفود الى ان مناقشة تحليلات البرامج على صعيد المنظومة فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية ان المشكلة لا تتعلق بجلب الخبرة الفنية من خارج الامم المتحدة أو من داخلها بل تتعلق بدرجة التمكن من عرض وجهات النظر المستقلة على الهيئات الحكومية الدولية . وسلمت عدة وفود بان القضية ليست بسيطة . فمن ناحية ، نجد ان تقديم المعلومات من قبل الامانة العامة لا يعني بالضرورة انها غير مستقلة . وبالمثل ، لا يمكن ان نستنتج من مجيء الخبراء من خارج المنظومة ان الآراء المستقلة لن تعرض . وأشارت عدة وفود الى ان هناك عدة عناصر تنظيمية داخل المنظومة تمتاز بالقدرة على اصدار احكام مستقلة ؛ والواقع ان تقرير وحدة التفتيش المشتركة ذاته هو مثال على ذلك . وأشارت ايضا الى ان اللجنة قد اكدت على الحاجة الى اتصاف تحليلات البرامج على صعيد المنظومة بطابع انتقادي واستقلالي . ولوحظ ان هناك في معظم الاجهزة الادارية الوطنية هيئات مستقلة من صلاحياتها اجراء تقديرات واستعراضات وتقييمات مستقلة تتناول اسلوب عمل الادارة . وكان لدى تلك الوفود ميل قوى الى ضرورة صدور وجهات النظر المستقلة تلك من داخل الامانة العامة ذاتها كلما أمكن . بيد ان عدة وفود سلمت بأنه من الممكن أن توجد حالات يمكن اللجوء فيها الى الخبرة الفنية الخارجية ، كما لاحظت استعداد الامين العام لتقديم مثل هذه الخبرة الفنية لدى ممارسته لصلاحياته بوصفه الموظف الاداري الأول في المنظمة .

٥٥٨ - وأحاطت اللجنة علما بالتقدم المحرز فيما يتعلق بوظيفة التخطيط والبرمجة في الامم المتحدة ووافقت على انه لا يزال هناك مجال للتحسين . وفي هذا الصدد ، سلمت بعض الوفود بالحاجة الى اشتراك الهيئات الفرعية بدرجة اكبر ، وبصورة فنية أعمق ، في عملية تخطيط البرامج . وفي هذا الصدد ، أحاطت اللجنة علما بملاحظة

الأمين العام القائلة بأن وضع الجداول الزمنية لاجتماعات الهيئات الفرعية يؤدي فسي بعض الحالات الى بعض المشاكل المتعلقة باشتراكها في العمل في الوقت المناسب .

٥٥٩ - ووافقت اللجنة على ضرورة توزيع جميع الوثائق المعدة لدورة التخطيط والبرمجة والتقييم على الهيئات الفرعية حالما توفرت تلك الوثائق ، وعلى ضرورة وضع جدول زمني شديد الدقة لكي يتسنى انتاج تلك الوثائق وبحثها في الوقت المناسب .

٥٦٠ - ووافقت اللجنة بشدة على ضرورة بذل جهد يتمح النشر على نطاق واسع لأنظمة وقواعد تخطيط البرامج .

باء - تقارير وحدة التفتيش المشتركة عن السياسة العامة والممارسة المتبعة في مجال المنشورات في منظومة الامم المتحدة في المكاتب الميدانية التابعة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي ونظام التقييم في برنامج الامم المتحدة الانمائي

٥٦١ - نظرا لضيق الوقت ، قررت اللجنة في جلستها ٤٦ ، المعقودة في ٢٥ أيار/ مايو ، وبناء على اقتراح من مكتبها ارجاء النظر في تقريرى وحدة التفتيش المشتركة عن السياسة العامة والممارسة المتبعة في مجال المنشورات في منظومة الامم المتحدة فسي المكاتب الميدانية التابعة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي (انظر DP/1983/67) ونظام التقييم في برنامج الامم المتحدة الانمائي (انظر DP/1983/68) ، فضلا عن تعليقات الأمين العام عليهما (A/39/239/Add.1 و Add.1/Corr.1 و DP/1984/7 و DP/1984/9 ، على التوالي) ، على أن تبحثها في دورتها السادسة والعشرين .

الفصل السادس

تقارير لجنة التنسيق الإدارية

٥٦٢ - نظرت اللجنة في البند ٧ من جدول الأعمال في جلستها ٤٥ و ٥٧ ، المعقودة في ٢٤ و ٣١ أيار/مايو . وكانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة :

(أ) تقرير لجنة التنسيق الإدارية العام السنوى للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ (E/1985/57) ؛

(ب) تقرير لجنة التنسيق الإدارية بشأن تنسيق نظم المعلومات في منظومة الأمم المتحدة : سجل الأنشطة الانمائية ، (E/AC.51/1985/7) ؛

(ج) مذكرة من الأمانة العامة تتضمن جدول الأعمال المؤقت المقترح للسلسلة العشرية من الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية (E/AC.51/1985/CRP.4) .

ألف - تقرير لجنة التنسيق الإدارية العام السنوى للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥

٥٦٣ - ونظرا لضيق الوقت ، قررت اللجنة ، في جلستها ٤٦ ، المعقودة في ٢٥ أيار/مايو أن تحيل تقرير لجنة التنسيق الإدارية العام السنوى للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ (E/1985/57) ، دون أن تبخته مباشرة الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٥ (أنظر الفقرة ٧٦٠) .

باء - تنسيق نظم المعلومات في منظومة الأمم المتحدة : سجل الأنشطة الانمائية

١ - مقدمة

٥٦٤ - نظرت اللجنة في جلستها ٤٥ ، المعقودة في ٢٤ أيار/مايو ، في تقرير لجنة التنسيق الإدارية المعنون "تنسيق نظم المعلومات في منظومة الأمم المتحدة : سجل الأنشطة الانمائية" (E/AC.51/1985/7) .

٥٦٥ - واستمعت اللجنة الى تقديم للتقرير من رئيس اللجنة الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات التابعة للجنة التنسيق الادارية الذى ذكر ان التقرير استجاب لاهتمام قد يسم اللجنة البرنامج والتنسيق والمجلس الاقتصادى والاجتماعى بشأن اتباع نهج موحد تجسده المعلومات المعنية بالأنشطة الانمائية ، وانه بمثابة النتيجة الاولى للنهج الجديد الذى اتبعته لجنة التنسيق الادارية تجاه تنسيق نظم المعلومات استجابة للطلب الوارد فى قرار المجلس ١٩٨٢/٧١ المؤرخ فى ١٠ تشرين الثانى /نوفمبر ١٩٨٢ . وكان المجلس الاقتصادى والاجتماعى قد حث فى ذلك القرار على اعطاء الأولوية لوضع سجل دى مفسزى للأنشطة الانمائية ، وان الجمعية العامة كررت ذلك الطلب فى قرارها ٢٢٦/٣٧ . وأضاف ان الاقتراح المعروض على اللجنة يمثل توافقا فى آراء مؤسسات المنظومة بشأن تسجيل يسهل وضعه الى حد ما ، ويوفر معلومات تستفيد منها الدول الأعضاء على نطاق واسع ، ويتطلب اجراء تعديلات طفيفة فى نظم المعلومات الموجودة . ولا حظ ان الاقتراح تجسوز مشاريع التعاون التقني وشمل أنشطة شديدة التنوع لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وذكر انه تم تقدير تكاليف الاقتراح بموجب أسس عديدة مختلفة ، وان الانطباع العام لدى لجنة التنسيق الادارية هو ان المنافع تفوق التكاليف كثيرا . وأضاف ان البت فى أمور هذه المنافع وما اذا كانت من الأهمية بحيث تبرر التكاليف هو أمر من اختصاص اللجنة والمجلس .

٢ - المناقشة

٥٦٦ - ونظرا لضيق الوقت ، قررت اللجنة ، فى جلستها ٤٦ ، المعقودة فى ٢٥ أيار/مايو بناء على اقتراح من مكتبها أن لا تبحث تقرير لجنة التنسيق الادارية بشأن تسجيل الأنشطة الانمائية (E/AC.51/1985/7) ، وأن تحيله الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٥ (انظر الفقرة ٧٦١ أدناه) .

جيم - الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية

١ - مقدمة

٥٦٧ - قامت اللجنة ، فى جلستها ٥٧ المعقودة يوم ٣١ أيار/مايو ، بالنظر فى مذكرة مقدمة من الأمانة العامة تتضمن جدول الأعمال المؤقت المقترح للاجتماعات المشتركة بيسن

لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية (E/AC.51/1985/CRP.4) ، الذي قدمه الأمين العام المساعد ، مكتب خدمات الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، بصفته أمين لجنة البرنامج والتنسيق . وللاطلاع على استنتاجات اللجنة ، أنظر الفقرتين ٧٦٢ - ٧٦٣ .

٢ - المناقشة

٥٦٨ - لدى مناقشة جدول الأعمال المؤقت المقترح للاجتماعات المشتركة ، اقترح أحد الوفود اسناد البند ٣ ، المعنون " التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية " . واقترحت بعض الوفود انه من أجل تيسير اشتراك أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق في الاجتماعات المشتركة تسديد تكاليف سفرهم ودلهم اليومي من الميزانية العادية .

٥٦٩ - وطعن عدد وفود في جدول الاجتماعات المشتركة . واقترح ان تقوم لجنة التنسيق الإدارية باجراء استعراض في هذا الصدد . وأعربت وفود أخرى عن الأمل فسي أن يؤدي تركيز المناقشة على بنود جدول الأعمال وورقات المعلومات الأساسية الى تحسين الحوار الذي يجري في الاجتماعات المشتركة .

٥٧٠ - وبعد ذلك عمت بصورة غير رسمية على أعضاء اللجنة ورقة معلومات أساسية أعدتها لجنة التنسيق الإدارية عن مدى فعالية وتنسيق الجهود الفوشية التي تبذلها هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في افريقيا .

الفصل السابع

جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والعشرين للجنة

٥٧١ - عملاً بالفقرة ٢ (هـ) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/١٩٧٩ المؤرخ في ١٠ أيار/مايو ١٩٧٩ ، والفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٣٤/٥٠ المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ ، تقدم اللجنة إلى المجلس وإلى الجمعية ، لفرض الاستعراض من جانبها ، جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والعشرين ، مشفوعاً بالوثائق اللازمة . ووفقاً لقرار المجلس ٦١/١٩٨٤ جيم المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٤ ، سوف تكون مدة الدورة السادسة والعشرين للجنة خمسة أسابيع .

٥٧٢ - وقامت اللجنة ، في جلستها ٥٧ المعقودة في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٥ بالنظر في جدول الأعمال المؤقت والوثائق المتعلقة بدورتها السادسة والعشرين على أساس مذكرة من الأمانة العامة (E/AC.51/1985/L.4) ، بصيغتها المصححة شفويًا من قبيل أمين اللجنة . واسترعى انتباه اللجنة إلى الوثائق التي طلبتها في سياق نظرها في بنود أخرى مدرجة في جدول أعمال دورتها الخامسة والعشرين (أنظر الفقرات ٥٨٢ و ٦٨٤ و ٦٩٧ و ٧١٣ و ٧٥٨ أدناه) .

٥٧٣ - وفي الجلسة ذاتها اقترح أحد الوفود أن يدرج في جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والعشرين بند عنوانه "تحسين عمل اللجنة بموجب ولايتها بفيّة ، فسي جملة أمور ، قيامها مستقبلاً بالنظر في الميزانيات البرنامجية والخطط المتوسطة الأجل" . ووفقاً لذلك الاقتراح سيقوم الأمين العام ، بالتشاور مع الوفود المهمة ، بإعداد ورقة عمل في الوقت المناسب لمساعدة اللجنة على النظر في هذا البند . وسوف تخصص اللجنة كذلك يومين أو ثلاثة لمناقشة البند المذكور .

٥٧٤ - وفي الجلسة ذاتها اعتمدت اللجنة الاقتراح المذكور وأوصت بإقرار جدول الأعمال المؤقت والوثائق المتعلقة بدورتها السادسة والعشرين . ولإطلاع على توصية اللجنة ، أنظر الفقرة ٧٦٤ أدناه .

٥٧٥ - وأعرب أحد الوفود عن رأي مؤداه أنه لم يشترك في المناقشة التي أجريت بشأن جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والعشرين للجنة لأن الإجراء الذي اتبع لا يسمح إلا بآراء قلة من الوفود لأن تنعكس في توصيات اللجنة .

الفصل الثامن اعتماد تقرير اللجنة

٥٧٦ - اعتمدت اللجنة ، في جلستها ٥٨ و ٥٩ ، المعقودتين في ١ حزيران / يونيو ، مشروع التقرير المتعلق بدورتها الخامسة والعشرين (E/AC.51/1985/L.3 و Add.1-59) بصيغته المنقحة شفويا أثناء المناقشة .

٥٧٧ - وأعربت عدة وفود عن أسفها للتخلي عن الممارسة الماضية ، وهي الممارسة التي تقضي بأنه حينما يبدى وفد من الوفود تحفظات يذكر اسم هذا الوفد في تقرير اللجنة . وأعربوا كذلك عن الأمل في ألا تشكل الممارسة التي اتبعت في الدورة الحالية بادرة بالنسبة لعمل اللجنة . وسجل وفد آخر تحفظه فيما يتعلق بحق اللجنة في أن تصدر حكما بشأن الطريقة التي يسير بها أى عضو من الأعضاء شؤونها داخل اللجنة .

الفصل التاسع

الاستنتاجات والتوصيات

ألف — الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين
١٩٨٦ — ١٩٨٧

استنتاجات وتوصيات عامة

٥٧٨ — أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تكرر طلبها الوارد في القرار ٣٩/٢١٧ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤ بأن تقوم الهيئات الحكومية الدولية التي تقسِّد تقارير إلى اللجنة الثانية بتعديل دورة اجتماعاتها بحيث تتماشى مع برنامج عمل فترة السنتين لتلك اللجنة .

٥٧٩ — وقامت اللجنة ، واصمة نصب عينيها الآراء التي أبدت خلال دورتها الخامسة والعشرين ، بالتوكيد من جديد على التوصية العامة التي أصدرتها في دورتها الثالثة والعشرين وهي أن الاستخدام المقترح لخدمات الخبراء الاستشاريين زائد عن الحاجة وأنه لا يسهم في تحقيق الانتفاع الأمثل بموارد الموظفين العاديين . وقررت اللجنة مسرة أخرى استرعا انتباه الجمعية العامة إلى هذه المسألة ، مشيرة إلى درجة تعقيدها وإلى ضرورة مراعاة مبدأ التوزيع الجغرافي العادل لدى التعاقد مع الخبراء الاستشاريين وإلى مدى صلة هذه المسألة بولاية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية .

٥٨٠ — وفيما يتصل بالاستخدام المقترح لخدمات الخبراء الاستشاريين ، أحاطت اللجنة علما بالتأكيدات التي قدمها ممثل الأمين العام بأنه ستقدم معلومات عن الأساليب التي تجعل أن من غير الممكن إنجاز المهام المعينة من قبل الموظفين الفنيين الموجودين .

٥٨١ — وأوصت اللجنة كذلك بضرورة استخدام الموارد المخصصة لبرمجة خدمات معينة من خدمات الخبراء الاستشاريين للأهداف المذكورة ، وطلبت من الأمين العام أن يكفل ، إلى الحد الممكن ، استخدام هذه الموارد لتلك الأهداف .

٥٨٢ — وأوصت اللجنة كذلك الأمين العام بأن يقدم إليها في دورتها السادسة والعشرين تقريراً عن نتائج المشاورات الداخلية بشأن وضع القوائم البريدية والسجلات التي تحتفظ بها الأمم المتحدة وتحديثها واتاحتها واستعمالها واكملها .

٥٨٣ — سلمت اللجنة بالأهمية التي تعلقها الدول الأعضاء على تنمية الموارد البشرية فيها ، لاسيما في البلدان النامية ، علاوة على الأنشطة المتعلقة بمختلف جوانب هذه

السألة والتي تضطلع بها أجهزة ورامج الأمم المتحدة استجابة للولايات الحكومية الدلية ذات الصلة .

٥٨٤ - وقد م اقتراح بأن يطلب الى الأمين العام تجميع معلومات بشأن الأنشطة المتعلقة بمختلف مجالات تنمية الموارد البشرية ، والتي تقوم بتنفيذها أجهزة ورامج الأمم المتحدة أو تزمع القيام بها طبقا لولايات حكومية دلية ، مع مراعاة ضرورة ضمان اتخاذ نهج شامل ومتعدد التخصصات ازاء كافة جوانب تنمية الموارد البشرية . وأحاطت اللجنة علما بالاقتراح ، وقررت النظر فيه في دورتها السادسة والعشرين ، بسبب ضيق الوقت في دورتها الحالية .

٥٨٥ - واتفقت اللجنة على أنه ينبغي توجيه نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٥ وفي سياق نظر المجلس في جدول المؤتمرات للفتوة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ الى قلقها فيما يتعلق بعدم كفاية الوقت الذي تستغرقه دوراتها .

التصدير والمقدمة

٥٨٦ - أحاطت اللجنة علما بتصدير ومقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ .

الباب ١ - تقرير السياسات والتوجيه
والتنسيق عموماً

- ٥٨٧- أوصت اللجنة بتقديم الباب ١ مستقبلاً في شكل برنامجي، وذلك من أجل تيسير عمل اللجنة المتعلق بالنظر في الميزانية البرنامجية المقترحة.
- ٥٨٨- وقد أعربت اللجنة عن وجهة نظر مفادها أنه لا يوجد مبرر لادراج الفقرة ١-٦ في إطار الاحتياجات من الموارد للجمعية العامة.
- ٥٨٩- وأوصت اللجنة بأن تستعرض لجنة المؤتمرات احتياجات الجمعية العامة من الطباعة الخارجية.
- ٥٩٠- وفيما يتعلق بالفقرة ١-٤، رجت اللجنة من مجلس الأغذية العالمي القيام باستعراض إضافي، بالتشاور مع منظمة الأغذية والزراعة، بشأن الحاجة إلى استخدام الخبراء الاستشاريين وتقديم المبررات البرنامجية لذلك.
- ٥٩١- وأوصت اللجنة بالاستعاضة عن عبارة " في قارة أمريكا الشمالية " الواردة في الفقرة ١-٧ بعبارة " حيثما ترى اللجنة أن هذه الأنشطة تشتد الحاجة إليها أكثر من غيرها ".
- ٥٩٢- وأشارت اللجنة إلى أن الاعتماد المرصود في الفقرة ١-٥ لسفر موظف واحد من مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية لحضور دورات لجنة البرنامج والتنسيق يشكل، على ما يبدو، ازدواجاً للموارد المنصوص عليها في الفقرة ٤-٨ من الباب ٤ لسفر موظف من المركز لحضور دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقررت اللجنة أن تسترعي انتباه الجمعية العامة إلى هذه المسألة.
- ٥٩٣- ومع مراعاة التغييرات أعلاه، أوصت اللجنة الجمعية العامة باعتماد السرد البرنامجي للباب ١ من أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧.

الباب ٢ ألف - الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن ؛
أنشطة صيانة السلم

(أ) مجلس الأمن ولجانه بأنواعها

- ٥٩٤- أوصت اللجنة بأن تستعرض لجنة المؤتمرات الاحتياجات من الطباعة الخارجية لمجلس الأمن وأجهزته الفرعية (الفقرة ٢ ألف - ٥) .

(ب) إدارة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن

٥٩٥- رجت اللجنة من الأمين العام وهي تحيط علما بعزمه على القيام في المستقبل القريب بتقييم للخدمة الإخبارية في إدارة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن أن يأخذ الأمين العام في اعتباره، لدى الاضطلاع بالتقييم، الآراء التي أعرب عنها أعضاء اللجنة في أثناء النظر في هذا الجانب من الباب ٢ ألف في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧.

٥٩٦- وأوصت اللجنة بإعادة صياغة الناتج الوسيط في عنصر البرنامج ٢-٢ (تعزيز السلم، بما في ذلك تنسيق السنة الدولية للسلم) ليصبح كما يلي:

" الناتج الوسيط: تنسيق، وفقا للولاية، لجميع أنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة بالسنة الدولية للسلم، ضمانا لاتخاذ تدابير شاملة وفعالة لبلوغ أهداف السنة. كما ستعمل أمانة السنة على تحقيق المشاركة الفعالة داخل منظومة الأمم المتحدة، وخارجها حسب الاقتضاء".

٥٩٧- وأوصت اللجنة بحذف الإشارة إلى انتاركتيكا في الناتجين '٣' و '٤' من نواتج عنصر البرنامج ٢-٣ (السلم والأمن والتعاون في مجالات البحار والمحيطات).

(ج) استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

٥٩٨- أوصت اللجنة بحذف الناتج '٢' من عنصر البرنامج ٣-٦ (خدمات المعلومات الفضائية).

(د) شؤون قانون البحار

٥٩٩- فيما يتعلق بتنظيم اجتماعين لفرقة خبراء مخصصة (الفقرة ٢ ألف - ٥٦)، أعربت اللجنة عن شكها إزاء مبرر ذلك.

٦٠٠- وفيما يتعلق بالتغييرات المذكورة أعلاه، أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٢ ألف من أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧.

الباب ٢ باء - ادارة شؤون نزع السلاح

٦٠١ - لاحظت اللجنة أهمية دور الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح وما يوليه الأمين العام من أولوية .

٦٠٢ - وأوصت اللجنة بأن يضاف الى الناتج ' ٢ ' من عنصر البرنامج ٣-١ (مؤتمر نزع السلاح) ما يلي : " (و) منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي " .

٦٠٣ - وأوصت اللجنة بحذف كلمة " وربما " من الناتج ' ١ ' من عنصر البرنامج ١ - ٧ (المهام المتصلة باتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام و/أو تلك التي تطلبها الجمعية العامة) .

٦٠٤ - وأوصت الجمعية بادخال العنصر البرنامجي الجديد ٩-١ ونصه كما يلي :

" ٩-١ الصلة بين نزع السلاح والتنمية

" الناتج : توفير الخدمات الفنية للمؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية (سيحدد موعده فيما بعد) . وهناك أنشطة أخرى منها : ' ١ ' تقديم خدمات فنية لاجتماع سنوى لمراكز التنسيق في منظومة الأمم المتحدة يتناول الصلة بين نزع السلاح والتنمية ، بمساعدة من الإدارات الاقتصادية ، حسب الاقتضاء ؛ ' ٢ ' التنسيق داخل منظمة الأمم المتحدة بين الأنشطة المعنية بالصلة بين نزع السلاح والتنمية ، بالتعاون مع مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي " .

٦٠٥ - أوصت اللجنة بضرورة ايراد اشارة الى اللغات التي صدر بها الناتج -ان

' ١ ' و ' ٢ ' لعنصر البرنامج ٣-٢ (منشورات نزع السلاح) والى كون هذين الناتجين متاحين للبيع .

٦٠٦ - كذلك أوصت اللجنة بحذف الناتج ' ٤ ' من عنصر البرنامج ٣-٢ ، ولما كانت اللجنة وبعد أن لاحظت أن اسماء المنظمات المشار اليها في الناتجين الوسيطين ' ٢ ' و ' ٣ ' قد نقلت الى مكان آخر ، أوصت أيضا بحذف عبارة " مع رابطة الأمم المتحدة بالولايات المتحدة الأمريكية " من الناتج الوسيط ' ٣ ' من عنصر البرنامج .

٦٠٧ - وأوصت اللجنة بتنقيح عنصر البرنامج ١-٥ بحيث يصبح نصه " اعداد قائمة بريدية " وبايراد الناتج المذكور في عنصر البرنامج هذا بوصفه ناتجا وسيطا وتنقيح النص بحيث يصبح كما يلي :

" الناتج الوسيط: اعداد وتحديث قائمة بريدية مجهزة الكترونياً لتوزيع المعلومات المتعلقة بالحملة العالمية لنزع السلاح على الأطراف المعنية".

٦٠٨- وفي ضوء التغييرات المذكورة أعلاه، أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن توافق على السرد البرنامجي للباب ٢ بـ من أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧.

الباب ٣ - الشؤون السياسية والصايفة وانها الاستعمار

٦٠٩- لاحظت اللجنة ان عبارة " لم يتم انها الاستعمار فيها بعد " الواردة في الجملة الاولى من الفقرة ٣-١٠ سيستعاض عنها في الصيغة النهائية للميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ بعبارة " في قائمة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي " .

٦١٠- وأوصت اللجنة بتنقيح عبارة " للشعوب المستعمرة وحركات تحريرها " الواردة في الفقرة ٣-٢٥ بحيث تصبح " للشعوب المستعمرة وحركات التحرير التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية " .

٦١١- وفي ضوء التنقيحين المذكورين أعلاه، أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على النواتج الواردة في السرد البرنامجي للباب ٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧.

الباب ٤ - أجهزة تقرير السياسة (الانشطة الاقتصادية والاجتماعية)

٦١٢- لاحظت اللجنة أن الامانة العامة قد تعهدت بالحصول على وجهات نظر لجنة التخطيط الانمائي بشأن اعداد جداول لجلساتها وتقديمها رسمياً الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في وقت مناسب للمجلس للنظر في المسألة .

٦١٣- وأوصت اللجنة بألا يحضر ممثلو اللجان الاقليمية جلسات لجنة التخطيط الانمائي الا عندما ترى اللجنة أن حضورهم مفيد أو ضروري .

٦١٤ - ولعدم اقتناع اللجنة بالتبرير البرنامجي المتعلق باستمرار الوظائف المؤقتة خلال عام ١٩٨٧، كما هو مقترح في الفقرة الفرعية ٤-٣٧، أو بعدد موظفي الاعلام المبين في الفقرتين ٤-٣٢ (أ) '٣' و ٤-٣٢ (ب) '٣' فقد أحاطت علما بتعهد الامانة العامة باعادة النظر في المقترحات، وأوصت بأن تقوم الجمعية العامة باعادة فحص تلك الجوانب من الترتيبات المتعلقة بمؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية، آخذة في الاعتبار الحاجة لتوفير المعلومات.

٦١٥ - وفي ضوء هذه التفسيرات، اوصت اللجنة الجمعية العامة بان توافق على السرد البرنامجي الباب ٤ من ابواب الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧.

الباب ه ألف - مكتب المدير العام للتنمية والتعاون
الاقتصادي الدولي

- ٦١٦ - رأت اللجنة ان الباب ه ألف من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ يمثل تحسنا كبيرا في اسلوب العرض ، وأكدت على وجوب بذل جهود أخرى لتحسين شكل العرض ، تشيا مع التوصيات والنتائج التي انتهت اليها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثالثة والعشرين ، والتي أيدتها الجمعية العامة .
- ٦١٧ - وأكدت اللجنة على أهمية الدور الذي يؤديه مكتب المدير العام خاصة فيما يتعلق بتنسيق عمليات المنظمة المتعلقة بالتخطيط ، والبرمجة ، والميزنة ، والرصد والتقييم .
- ٦١٨ - وأشارت اللجنة الى ضرورة تعزيز مكتب المدير العام لتمكينه من النهوض بصورة كاملة بوظائفه التنسيقية على نطاق المنظومة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وأكدت على أهمية اشتراك المكتب في التنسيق في مرحلة مبكرة بهدف تحقيق الأغراض التي انشئ من أجلها .
- ٦١٩ - وأطادت اللجنة تأكيد توصيتها التي اتخذتها في دورتها الثالثة والعشرين ، بأن تصدر على وجه الاستعجال نشرة الأمين العام ، وقسم الكتيب التنظيمي المخصصان لمكتب المدير العام .
- ٦٢٠ - وأوصت اللجنة باجراء التنقيحات التالية في الباب ه ألف من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ :
- (أ) الفقرة الفرعية ه ألف - ٣ (أ) ، اذغال صارة " بناء " على طلب الأجهزة الحكومية الدولية " بعد صارة " تقديم المساعدة للدول الأعضاء " ، في السطر الثاني ، وحذف كلمة " وترويج " ؛
- (ب) الفقرة ه ألف - ١٣ ، يستعاض في البند الثاني من وصف المهام من صارة " في اطار الأمم المتحدة " بصارة " من طريق الأمم المتحدة " .
- ٦٢١ - وادخال التغييرات السالفة الذكر ، أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تقر سرد برامج الباب ه ألف من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ .

الباب ٥ باء - مركز تسخير العلم والتكنولوجيا
لأفراحي التنمية

- ٦٢٢ - أوصت اللجنة بحذف الكلمتين "to be" من النص الانكليزي في الفقرة ٥ باء - ١٣ في وصف المهمة المتعلقة بعنصر البرنامج ١-١ .
- ٦٢٣ - وادخل التغيير الوارد أعلاه أوصت اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة السرد البرنامجي للباب ٥ باء من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ .

الباب ٥ جيم - مكتب اتصال اللجان الاقليمية

- ٦٢٤ - أوصت اللجنة بتعزيز مكتب اتصال اللجان الاقليمية بحيث يمكن تحسين التنسيق بين اللجان الاقليمية ومثل من السفر بين المقر واللجان الاقليمية .
- ٦٢٥ - وأوصت اللجنة بأن يستعاض بها "توفير خدمات" الواردة في عنصر البرنامج ١-١ (انظر الفقرة ٥ جيم - ٢) بعبارة "توفير المساعدة لخدمات" .
- ٦٢٦ - وطى أساس التغيير أعلاه ، أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على سرد البرنامج المتعلق بالباب ٥ جيم من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ .

الباب ٦ - ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية

(أ) التوجيه التنفيذي والادارة

- ٦٢٧ - أوصت اللجنة باجراء التنقيحات التالية :
- (أ) توحيد منصرى البرنامج ١-٢ و ٢-٣ وجعلها منصر برنامج واحد ؛
- (ب) الفقرة ٦-١٥ . حذف الكلمات "المفاوضات العالمية (الانعاش الاقتصادي العالمي) من الجلة الأخيرة وإضافة الكلمات ؛ "وحسب الضرورة ، بالمفاوضات العالمية" الى آخر الجلة ؛
- (ج) الفقرة ٦-١٧ . تعدل عبارة "اجتماع المائدة المستديرة بين الشمال والجنوب" فتصبح "اجتماعات المائدة المستديرة" و "دول عدم الانحياز" تصبح "حركة عدم الانحياز" كما يجب اضافة "منظمة المؤتمر الاسلامي" و "مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة بعد عبارة "الاتحاد الاقتصادي الأوربي" .

(ب) قضايا التنمية العالمية وسياساتها

٦٢٨ - أوصت اللجنة بإجراء التنقيحات التالية :

(أ) الفقرة ٦-٢٣ : يضاف الى آخر الفقرة عبارة " بما في ذلك المفاوضات العالمية " ؛

(ب) الفقرة ٦-٢٤ : تدخل بعد الكلمات " في استنباط اقتراحات في مجال السياسة " عبارة " بناءً على طلب الهيئات الحكومية الدولية " ؛

(ج) الفقرة ٦-٢٥ : يدخل بعد عبارة " الاستراتيجية الانمائية الدولية " عبارة " وبرنامج العمل الكبير الجديد للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً " ؛

(د) البرنامج الفرعي ٢ : يجب ادراج عنصر برنامج جديد نصه كما يلي :
" ٢-٢ : المفهوم الموحد لتحليل التنمية وتخطيطها

" الناتج : تقديم تقرير الى الجمعية العامة ، من طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الربع الثالث ، ١٩٨٦) . وعلى ذلك يعاد ترقيم عنصر البرنامج الحالي ٢-٢ بحيث يصبح ٢-٣ .

(هـ) يولى عنصر البرنامج ٣-١ الأولوية العليا ؛

(و) عنصرا البرنامج ٣-٢ و ٤-١ . يحذف من وصف الناتج - عبارة " من خلال لجنة التخطيط الانمائي " وتضاف عبارة " يوضع تحت تصرف لجنة التخطيط الانمائي " بعد عبارة " المجلس الاقتصادي والاجتماعي " ؛

(ز) عنصر البرنامج ٦-١ . يضاف الناتج التالي :

' ٤ ' تقديم تقرير الى الجمعية العامة ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، عن نطاق التدابير الممكنة لبناء الثقة في العلاقات الاقتصادية الدولية وعن دور الامم المتحدة في هذا المسعى (الربع الثاني ، ١٩٨٦) .

(ح) عنصر البرنامج ٦-٣ يضاف الناتج التالي :

" ٢ ' تقديم تقرير الى لجنة التنمية الاجتماعية عن الخبرة الوطنية في مجال التغييرات الاقتصادية والاجتماعية البعيدة المدى بغرض التقدم الاجتماعي (الربع الاول ، ١٩٨٧) .

(ج) الجوانب الاقتصادية والتقنية للشؤون البحرية

٦٢٩ - أوصت اللجنة بتنقيح عنوان الناتج ' ٤ ' لعنصر البرنامج ٢ - ١ كما يلي :
" الاطار التنظيمي : استعراض الأنشطة في مجال استخراج المعادن من قاع البحار " .

(د) قضايا التنمية الاجتماعية العالمية

٦٣٠ - أوصت اللجنة باجراء التنقيحات التالية :

(أ) عنصر البرنامج ١-١ ينبغي جعل عنواني الناتجين ' ٢ ' و ' ٣ ' يتطابقان مع بعضهما ؛

(ب) عنصر البرنامج ٢-٣ ، يضاف ناتج جديد ، نصه كما يلي : " ٢ ' منشور تقني : مبادئ توجيهية لتوفير الخدمات الاجتماعية للعمال المهاجرين وطالائهم " ؛

(هـ) الاحصاءات العالمية

٦٣١ - أوصت اللجنة بإيلاء الناتج المعنون حولة احصاءات تجارة التوزيع - ١٩٨٥ في اطار عنصر البرنامج ٣-٣ ، أولوية دنيا .

(و) تخطيط وتنسيق البرنامج

٦٣٢ - أوصت اللجنة بإيلاء أولوية طيا الى عنصرى البرنامج ١-٥ (تنسيق وتحسين تخطيط البرنامج وتنفيذه في القطاعين الاقتصادى والاجتماعي) و ٢-١ (تعزيز نظم ووحدات التقييم بالأمم المتحدة بغية استمرار تطوير ودعم نظام التقييم الداخلي) .

٦٣٣ - وطى أساس ادخال التغييرات المذكورة أعلاه ، أوصت اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على السرد البرنامجي للباب ٦ من أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ .

الباب ٧ - إدارة التعاون التقني
لأغراض التنمية

- ٦٣٤ - أوصت اللجنة بأن يعاد تفصيل موارد الميزانية العادية في الباب الفرعي المتعلق بالسياسة والبرمجة تحت بند التوجيه التنفيذي والادارة الى عناصر برنامجية ذات أهمية أكبر للدول الأعضاء .
- ٦٣٥ - وأوصت اللجنة بإدخال التعديلات التالية في الباب ٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ كما وردت في الوثيقة A/C.5/40/2 .
- (أ) البرنامج ٥ - الادارة العامة والمالية العامة ، عنصر البرنامج ٢-٢ : ينبغي اضافة عبارة " في البلدان النامية " الى عنوان عنصر البرنامج ؛
- (ب) البرنامج ٥ - الادارة العامة والمالية العامة ، عنصر البرنامج ٢-٥ : يحذف تفصيل الأولوية الدنيا .
- ٦٣٦ - بإدخال الواردة أعلاه ، أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ كما هو وارد في الوثيقة A/C.5/40/2 .

الباب ٨ - مكتب خدمات الأمانة للشؤون
الاقتصادية والاجتماعية

- ٦٣٧ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على سرد برامج الباب ٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ .

الباب ٩ - الشركات عبر الوطنية

- ٦٣٨ - أوصت اللجنة بأن يعطي المركز الأولوية للنظر في مسألة تنسيق أعمال مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية والوحدات المشتركة .
- ٦٣٩ - أوصت اللجنة بإجراء التنقيحات التالية للباب ٩ :
- (أ) يعطى عنصر البرنامج ١-٢ (المدفوعات غير المشروعة) أولوية دنيا .
- وفضلا من ذلك ينتج نص الناتج ليصبح كما يلي :

" لا ناتج نهائي : تقديم المساعدة الى الهيئات الحكومية الدولية فسي صياغة اتفاق دولي بشأن المدفوعات غير المشروعة ، حسب المطلوب ، واعتماده " ؛
(ب) في عنصر البرنامج ١-٣ (المعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ) ، يضاف الناتج التالي :

" ٣٥٥ منشور للبيع : تقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي للمعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ (الربيع الثاني ، ١٩٨٦ : الربيع الثاني ، ١٩٨٧) " ؛

(ج) ينتج عن الناتج ٢٥٥ تحت عنصر البرنامج ١-٤ (العتبيات والاتفاقات الأخرى المتعلقة بالشركات عبر الوطنية على الصعيد الدولية والاقليمية والثنائية) ليصبح كما يلي :

" ٢٥٥ منشور للبيع : دراسة استقصائية للاتجاهات فسي العتبيات والاتفاقات الدولية والاقليمية والثنائية المتعلقة بالشركات عبر الوطنية (الربيع الأول ، ١٩٨٦) " ؛

يحدد توزيع الموارد المفرج عنها ، نتيجة لتخفيض عدد النواتج من ٢ الى ١ تحت الناتج ٢٥٥ لعنصر البرنامج هذا ، لاعداد المنشور الاضافي الموصى به تحت عنصر البرنامج ١-٣ ؛

(د) يحدد تحديد الأولوية الدنيا المعطاة لعنصر البرنامج ٢-٢ (الشركات عبر الوطنية في التجارة الدولية) ؛

(هـ) ينتج عنوان عنصر البرنامج ٢-٨ ليصبح نصه : " تحليل الأثر السياسي والاجتماعي للشركات عبر الوطنية " ؛

(و) يحدد تحديد الأولوية الدنيا المعطاة لعنصر البرنامج ٢-١١ (الشركات عبر الوطنية والتصنيع : أنشطة وأثر الشركات عبر الوطنية في قطاعات مختارة في الصناعة التحويلية) ؛

(ز) يحدد تحديد الأولوية الدنيا المعطاة لعنصر البرنامج ٣-٧ (جمع المعلومات وتخزينها واسترجاعها) .

٦٤٠- أوصت اللجنة أن تعتمد الجمعية العامة النواتج الواردة في سرد البرامج فسي الباب ٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ ، بعد ادخال التغييرات المذكورة أعلاه .

الباب ١٠ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

- ٦٤١ - أقرت اللجنة من الأسف لعدم تنفيذ الأمانة العامة الفقرة الفهرية ٣ (د) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٣/٧ المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٣ .
- ٦٤٢ - وأقرت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على المخرجات الواردة في السرد البرنامجي للباب ١٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ .
- ٦٤٣ - بيد أن اللجنة لم يمكنها الموافقة على انشاء الوظيفة الجديد بمرتبة ف-٣ المقترحة في الفقرة ١٠-٥٥ .

الباب ١١ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

- ٦٤٤ - وافقت اللجنة على التوصيات التالية فيما يتعلق بالباب ١١ :
- (أ) التوجيه التنفيذي والإدارة : أقرت اللجنة بأن تمارس اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الاعتدال فيما يتعلق بالبرمجة المفرطة وذلك بغية تضيق الفجوة الواسعة القائمة بين البرمجة والأداء مما يحافظ على نظام تخطيط البرامج وفعالية الميزنة في الأمم المتحدة . وأعرب عن شكوك بشأن مبرر الحاجة التي تدعيها الأمين العام لزيادة عدد الوظائف في الفئة الفنية :
- (ب) قضايا التنمية وسياساتها : أقرت اللجنة بأن تمنح أولوية عليها لعنصر البرنامج ٣-١ (رصد واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الكبير في المنطقة) من البرنامج ٣ :
- (ج) التنمية الصناعية : أقرت اللجنة بالغاء الأولوية الدنيا المخصصة لعنصر البرنامج ١-١ (استعراض التقدم الصناعي على الصعيد الاقليمي مع ايلاء اهتمام خاص لهدف النمو المتوخى في اعلان ليما وخطة العمل بشأن التنمية والتعاون في الميدان الصناعي) من البرنامج ٦ . وأقرت أيضا بتنفيذ عدد الدراسات المقترحة تحت الناصح ١^٤ (ب) لعنصر البرنامج ٢-٢ (برنامج اعداد المشاريع وتنفيذها) الى دراسة واحدة :
- (د) التجارة الدولية وتسهيل التنمية : أقرت اللجنة بمنح أولوية عليها لعنصر البرنامج ٤-١ (تقنيات التخطيط للموارد والواردات وتسويقها) ولعنصر البرنامج ٤-٤ (تقديم المساعدة في ميدان تنمية التجارة الى أقل البلدان نموا) من البرنامج ٧ :

(هـ) النقل أولاً : النقل والاتصالات والسياحة : أوصت اللجنة بإجراء تنسيق وثيق بين الناتج ١^٥ لعنصر البرنامج ٣-١ (تسخير أحماص ونظم المعلومات لأغراض النقل) والناتج ١^٥ (ب) لعنصر البرنامج ١٠-٢ (تطوير المعايير التقنية الإقليمية للطرق والنقل عليها) ، وبين الناتج ١^٥ (ب) لعنصر البرنامج ٣-٥ (تطوير التعاون الإقليمي والأقاليمي عن طريق فريقين التعاون في السكك الحديدية بآسيا والمحيط الهادئ) والناتج ٢^٥ لعنصر البرنامج ٣-١ من البرنامج ١٣ . وأوصت كذلك إضافة عبارة "والعام" بعد كلمة "الخاص" من الناتج ١^٥ من عنصر البرنامج ١-١ ، وأن تضاف عبارة "والقطاعات العامة" بعد عبارة "القطاع الخاص" في الناتج ٢^٥ من عنصر البرنامج ١-١ (تطوير الإحصاءات الاجتماعية والديمقراطية) . وأوصت أيضا بأن تبحث أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بدقة الحاجة إلى الأنشطة المقترحة تحت عنصر البرنامج ١-٥ (تطوير قدرة البحث والتطوير في مجال النقل) في ضوء الرأي القائل بأن الدول الأعضاء النامية غير مهتمة بقدر كاف بهذه الأنشطة . وأوصت كذلك بأن يراج عنصرى البرنامج ١-٦ و ٣-٦ :

(و) النقل ثانياً : النقل البحري والعوائق والطرق المائية الداخلية : أوصت اللجنة بإجراء تنسيق دقيق بين الناتجين ٢^٥ (ب) و (ج) لعنصر البرنامج ٣-١ (تخطيط العوائق وسياسة التطوير) من البرنامج ١٤ .

٦٤٥- ومع التخييرات المبيّنة أعلاه ، أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ١١ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ .

الباب ١٢ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة
البحر الكاريبي

- ٦٤٦- أوصت اللجنة أن يولى عنصر البرنامج ٢-٢ (إعادة تشكيل الصناعة في أمريكا اللاتينية) من البرنامج ٥ (التنمية الصناعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) أولوية قصوى .
- ٦٤٧- وأوصت اللجنة إجراء التعديلات التالية على البرنامج ٦ (التجارة الدولية وتمويل التنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) :
- (أ) يجب أن يحدد لعنصر البرنامج ٢-٣ (آثار بعض السياسات الاقتصادية الكلية على اقتصادات أمريكا اللاتينية) أولوية عليا ؛
- (ب) يجب ألا يحدد لعنصر البرنامج ٤-١ (تحليل عمليات التكامل والتعاون الإقليميين وتقديم الدعم لها) أولوية عليا ؛
- (ج) يجب تغيير عنوان عنصر البرنامج ٤-٦ على النحو التالي : " التكامل والتعاون الاقتصاديان في أمريكا الوسطى " .
- ٦٤٨- وبإجراء التغييرات المذكورة أعلاه أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبواب ١٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ .

الباب ١٣ - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

- ٦٤٩- أوصت اللجنة بإدخال التغييرات التالية على الباب ١٣ :
- (أ) يستعاض عن عبارة " خطة عمل لاغوس " بعبارة " قرار الجمعية العامة ٦٤/٣٥ المتعلق بخطة عمل لاغوس " في جميع عناصر البرامج والنواتج الملائمة ؛
- (ب) تحت البرنامج ١ (الغذية والزراعة في أفريقيا) ، يغير عنوان العنصر البرنامجي ٢-١ بحيث يصبح نصه " رصد وتقييم تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٤/٣٥ المتعلق بخطة عمل لاغوس فيما يتعلق بالغذية والزراعة في الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ " ؛
- (ج) تحت البرنامج ١٣ (التنمية الاجتماعية في أفريقيا) ، تضاف لفظة " وضع " بعد عبارة " مشاركة المرأة في " في الناتج ٢ لعنصر البرنامج ٣-١ (مشاركة المرأة في عملية التنمية) .

٦٥٠- وباجراء التغييرات المذكورة اعلاه ، أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ١٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ .

الباب ١٤ - اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا

٦٥١- أوصت اللجنة باعادة ادراج عنصر البرنامج ٢-٢ (دراسة استقصائية للخدمات البحثية والاحصائية المتصلة بمواد البناء في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا) الذي كان موجودا في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ بوصفه عنصر البرنامج ٣-٢ من البرنامج ٤ (المستوطنات البشرية في غربي اسيا) في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ .

٦٥٢- وأوصت اللجنة بأن تقوم وحدة التفتيش المشتركة ، في دراستها الجارية للجان الإقليمية ، بإيلاء أولوية عالية لاستعراضها للجنة الاقتصادية لغربي اسيا .

٦٥٣- وأوصت اللجنة بأن يتم في المستقبل ، حيثما يكون من الملائم ، توفير معلومات أكثر تفصيلا عن تنسيق الأنشطة البرنامجية للجنة الاقتصادية لغربي اسيا مع أنشطة هيئات الامم المتحدة الاخرى .

٦٥٤- وأوصت اللجنة بأن تحدد الميزانيات البرنامجية المقترحة للجنة الاقتصادية لغربي اسيا في المستقبل جميع النواتج الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية بنسبة ٥٠ في المائة على الأقل .

٦٥٥- وباجراء التغييرات المذكورة اعلاه ، أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ١٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ .

الباب ١٥ - مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية

٦٥٦- ان اخذت اللجنة في اعتبارها الاراء التي اعرب عنها اعضاؤها ، رجحت بذل جهود أكبر لتعسين اسلوب عرض الميزانية البرنامجية المقترحة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) .

٦٥٧- وفي ضوء توصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الاستعراض الثلاثي السنوات لتنفيذ التوصيات المتعلقة ببرنامج المصنوعات (E/AC.51/1985/10) ، اعربت اللجنة عن رأيها بأنه ينبغي للاونكتاد ان يعزز جهوده في تنسيق انشطته مع أنشطة الوكالات الاخرى التي تقوم بدور في هذا المجال بغية تجنب الازدواج العقيم .

٦٥٨- وأوصت اللجنة بحذف الجملة الاولى من الفقرة ١٥-٤ ، في ضوء الايضاح الذي قدمه ممثل الاونكتاد بأن أنشطة البرنامج قد احتسبت تكلفتها على الوجه المناسب وفقا للاجراءات المقررة .

(أ) التوجيه التنفيذي والادارة

٦٥٩- رحبت اللجنة بانشاء وحدة التقييم وأعربت عن أملها في قيام تعاون وثيق بين الوحدة ومكتب تخطيط وتنسيق البرامج .

(ب) النقد والتمويل والتنمية

٦٦٠- أوصت اللجنة بضم الناتجين ١١ و ٢٠ من عنصر البرنامج ١-٥ (قضايا النقد الدولية) .

(ج) المصنوعات وشبه المصنوعات

٦٦١- أوصت اللجنة بمنح أعلى أولوية لعنصر البرنامج ٢-٣ (تنفيذ وتحسين نظم الافضليات المعمم والمعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية) .

٦٦٢- وكان من رأى اللجنة ان من الضروري منع النمو غير المتناسب في الموارد المخصصة للمخدرات الاستشارية بالمقارنة بالمجالات الاخرى .

٦٦٣- وأوصت اللجنة بأن يعزز الاونكتاد تنسيق انشطته مع أنشطة المنظمات الاخرى ولا سيما منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ومنظمة العمل الدولية .

(د) التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

٦٦٤- لاحظت اللجنة ان الاونكتاد يؤدي دورا رئيسيا في اعمال هيئات الامم المتحدة المتعلقة بالجوانب العالمية والاقليمية للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وفقا لولاية كل منها .

٦٦٥- وباجراء التغييرات المذكورة اعلاه ، اوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ١٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ .

الباب ١٦ - مركز التجارة الدولية

٦٦٦- اوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ١٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ .

الباب ١٨ - برنامج الامم المتحدة للبيئة

٦٦٧- اوصت اللجنة بالألا يتم تحديد اولوية دنيا لعنصر البرنامج ٢-٢ (صحة الناس والبيئة) .

٦٦٨- وباجراء التغيير المذكور اعلاه ، اوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ١٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ .

الباب ١٩ - مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموءل)

٣ - النتائج والتوصيات

- ٦٦٩ - أوصت اللجنة بمعد دورات لجنة المستوطنات البشرية في مقرها الثابت ، بنيروبي ، طبقا للمعايير والاجراءات القائمة مع عدم الاخلال بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وذلك ، ضمانا لحصول اللجنة المذكورة على أفضل مساعدة ممكنة من الأمانة العامة .
- ٦٧٠ - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ١٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ .

الباب ٢٠ - الرقابة الدولية على المخدرات

- ٦٧١ - بالإضافة الى ما قدمته اللجنة من استنتاجات وتوصيات في سياق نظرها في تقرير الأمين العام عن التقييم المتعمق لبرنامج مكافحة المخدرات (انظر الفقرات ٧٣٥ - ٧٤٢ أعلاه) ، فانها قامت بما يلي :
- (أ) أوصت بإيلاء المزيد من التأكيد على تقليل الطلب ، ولا سيما فيما يتعلق بهوانيه الوقائية ، بحيث تكون الأنشطة المضطلع بها في مجال تقليل الطلب مساوية بدرجة أكبر للأنشطة المضطلع بها في مجال تقليل العرض ؛
- (ب) أوصت بتعزيز البرنامج الفرعي ٣ (تقليل العرض والطلب) ، مع مراعاة أحكام القرار ٢ (د - ٣١) للجنة المخدرات (١٥) ؛
- (ج) وافقت ، من حيث المبدأ ، على إيلاء النظر لامكانية مشاركة وحدات المخدرات الثلاث في الأمم المتحدة في الخدمات والمرافق المشتركة .
- ٦٧٢ - ومع مراعاة ما ورد أعلاه ، أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٢٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ .

الباب ٢١ - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

استنتاج *

٦٧٣ - لم تستطع اللجنة بلوغ توافق في الآراء على ما هو مقترح من إعادة تصنيف الوظائف ونقل الوظائف من موارد خارجة عن الميزانية الى الميزانية العادية.

* * *

٦٧٤ - أشارت اللجنة مع التقدير الى التقدم المحرز في وضع ميزانية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ثوب مالي . كما أشارت الى الصعاب التي تواجهها عند وضع أولويات لبرامجها . ودعت اللجنة المفوض السامي الى أن يستعرض المسألة بالتعاون مع مجلس تخطيط البرامج وميزنتها ، وأن يقدم تقريراً عن ذلك الى لجنة البرنامج والتنسيق فسي اطار الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ .

٦٧٥ - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٢١ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ .

الباب ٢٢ - مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات
الاغاثة في حالات الكوارث

٦٧٦ - رجت اللجنة أن يمضي مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث في بذل جهوده لتفادي حدوث أي ازدواج ممكن مع أنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى فيما يتعلق بتمهلة جهود الاغاثة وتنسيقها لطبقة الاحتياجات المعالجة لحالة الطوارئ في افريقيا .

٦٧٧ - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٢٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ .

* انضمت اللجنة على أن ايراد الاستنتاج في تقرير اللجنة لن يشكل سابقة بالنسبة لمعطيات المستقبل .

الباب ٢٣ - حقوق الانسان

٦٧٨ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٢٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ .

الباب ٢٤ - البرنامج المادى للتعاون التقنى

٦٧٩ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٢٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ .

الباب ٢٦ - الأنشطة القانونية

٦٨٠ - أوصت اللجنة بأن يمدّ الباب ٢٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة، مستقبلاً، وفقاً للقواعد والنظم التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية .

٦٨١ - ووافقت اللجنة أيضاً على عدم تصنيف عنصرى البرنامج ١ - ١١ (تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات) و ١٣ - ١٢ (الاحتفاظ بالمكتبة القانونية للجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولى) من البرنامج ٥ (التسيق والتوحيد التدريجى للقانون التجارى الدولى) ضمن العناصر ذات الأولوية القصوى .

٦٨٢ - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٢٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ .

الباب ٢٧ - الاعلام

٦٨٣ - فيما يتعلق بالفقرة ٢٧ - ٤ أوصت اللجنة باتخاذ مزيد من الاجراءات مع مراعاة الفقرة ٣٩٧ أعلاه . وأوصت اللجنة أيضا بمواصلة البرامج الانذاعية المتعلقة بالمرأة ، وهي البرامج التي اذنت بها ، الجمعية العامة في قرارها ١٣٦/٣١ المؤرخ ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ ، فيما يتصل بعقد الامم المتحدة للمرأة مع مراعاة المقرر الذي ستتخذه الجمعية العامة بناء على نتائج المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم انجازات عقد الامم المتحدة للمرأة .

٦٨٤ - وأوصت اللجنة بأن يقدم اليها الأمين العام في دورتها السادسة والعشرين تقريراً يصف بالتفصيل الولايات ، والنواتج البرنامجية والموارد التي كرسها للأنشطة الاعلامية في الامم المتحدة خلال فترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ مع مقارنتها بالأنشطة الاعلامية لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ . كما ينبغي ان يشتمل التقرير ايضا على وصف للاجراءات الحالية المتبعة في تنسيق هذه الأنشطة .

٦٨٥ - فيما يتعلق بعنصر البرنامج ١-١ (البيانات الصحفية) ، اوصت اللجنة بأن تبذل الامانة العامة جهودها لتحسين نوعية البيانات الصحفية .

٦٨٦ - وفيما يتعلق بعنصر البرنامج ٢-١ (الرسائل الاخبارية) اوصت اللجنة بتنقيح صياغة الناتج بحيث يصبح كما يلي :

" الناتج : رسائل اخبارية يومية للامم المتحدة (بالاسبانية والانكليزية والفرنسية) عن الأنشطة والاحداث في المقر منقولة الكترونيا الى مجمع وكالات الانباء لبلدان عدم الانحياز وعن طريق المجمع الى وكالة الانباء الافريقية ووكالات الانباء الاقليمية الاخرى للبلدان النامية ، رسائل يومية الى جنيف من مجمع وكالات الانباء لبلدان عدم الانحياز ورسائل منتظمة عن الأنشطة والاحداث في فيينا ترسل الى المجمع والى وكالات الانباء الاقليمية في البلدان النامية " .

٦٨٧ - وفيما يتعلق بالناتج (ط) لعنصر البرنامج ٢-٢ (نزع السلاح) ، اوصت اللجنة بأن يستعاض عن عبارة "باللغات الاسبانية والانكليزية والعربية والفرنسية" بعبارة "بجميع اللغات الست للجمعية العامة" .

٦٨٨ - وفيما يتعلق بالناتج (ط) لعنصر البرنامج ٢-٩ "النظام العالمي الجديد للاعلام والاتصال" اوصت اللجنة بتنقيح النص بحيث يصبح كما يلي :

"الناتج : فيلم مدته ٣٠ دقيقة باللغات الرسمية الست" من احتياجات البلدان النامية في مجال الاعلام والاتصال موجهة الى عامة الجمهور على نطاق العالم (الربع الاول ، ١٩٨٧) .

٦٨٩ - فيما يتعلق بالناتج (٥) لعنصر البرنامج ٢-١٢ (التنمية الاقتصادية والاجتماعية) اوصت اللجنة بتنقيح النص بحيث يصبح نصه كما يلي :

"(٥) كراسة عن أنشطة الامم المتحدة ذات الصلة بمكافحة اساءة استعمال العقاقير تصدر باللغات الرسمية الست كي تستخدمها المنظمات غير الحكومية والصحافة ، والمؤسسات التعليمية ، واهضاء البرلمانات والمؤسسات الحكومية في الدول الاعضاء ، وعامة الجمهور (الربع الاخير ، ١٩٨٦) ، وسوف تصدر الكراسة كذلك باللغة الالمانية .

٦٩٠ - وفيما يتعلق بعنصر البرنامج ١-١٥ (معلومات عامة عن الامم المتحدة) اوصت اللجنة بشطب عبارة "او الفلمنيكية" الواردة في الناتج ١٨ ، وبأن يستعاض عن "فلمنيكية" بكلمة "الهولندية" في الناتج ١٠ ، ١٠ .

٦٩١ - وفيما يتعلق ببرنامج الوحدة الكاريبية ، في شعبة الخدمات الاذاعية الطبعة لادارة شؤون الاعلام ، اوصت اللجنة بأن يتخذ الأمين العام الخطوات اللازمة للاضطلاع بالعمل الذي دعت اليه الجمعية العامة في الفقرة ٩ من قرارها ٣٨/٨٢ (ب) المؤرخ في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣ .

٦٩٢ - وأوصت اللجنة بضرورة اضافة حاشية توضيحية الى البنود التي تظهر فوق الجدولين ٢٣-٢٧ و ٢٥-٢٧ (٢ - دائرة الاعلام ، جنيف و ٣ - دائرة الاعلام ، فيينا) وبأن يكون نص الحاشية المبينة كما يلي : " بما في ذلك مكتب الاعلام " .

٦٩٣ - وفيما يتعلق بالنشر بوجه عام أبدت اللجنة رأيا مؤداه ان تضع دائرة شؤون الاعلام في اعتبارها الفقرة ٩-١٨ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ (٦) ، التي جاء فيها انه ، كلما نشرت دراسة تتضمن معلومات اساسية تفصيلية عن موضوع ذي اولوية تقوم الادارة باصدار نسخة مبسطة لتلك المعلومات .

٦٩٤ - ولاحظت اللجنة تأكيد وكيل الأمين العام ، ادارة شؤون الاعلام ، بأنه سيصدر تصويب فيما يتعلق بالصيغة المستخدمة في الناتج ٣ ، من عنصر البرنامج ٢ - ٩ (النظام العالمي الجديد للاعلام والاتصال) .

٦٩٥ - وباجراء التفسيرات المذكورة أعلاه ، أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ٢٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ .

باء - الخبرة المكتسبة من تزويد الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين ببيانات عما يعترتب في الميزانية البرنامجية من آثار

٦٩٦ - قررت اللجنة ، دون الاخلال بمواقف الدول الأعضاء ، أن توصي بمدّ الفترة المنصوص عليها في الفقرة ١٢ من الفرع الثاني في قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٣٨ ألف المؤرخ فسي ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣ لمدة سنة أخرى نظرا لقصر الفترة التي طبقت فيها أحكام هذا القرار .

٦٩٧ - وأوصت اللجنة أيضا بأن تطلب الجمعية العامة الى الأمين العام أن يقدم الى الجمعية في دورتها الحادية والأربعين ، من خلال لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السادسة والعشرين تقريراً عما اكتسبته من خبرة اضافية في تنفيذ الفقرة ٧ من الفرع الثاني من قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٣٨ ألف ، مع مراعاة المقررات ذات الصلة .

٦٩٨ - وأوصت اللجنة كذلك بأن يقدم التقرير المذكور أعلاه الى لجنة البرنامج والتنسيق في وقت كاف يتيح للجنة أن تنظر فيه في مرحلة مبكرة خلال دورتها السادسة والعشرين .

جيم - أنشطة الأغذية والزراعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ : التعاون والتنسيق بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٦٩٩ - أحاطت اللجنة علماً مع التقرير بتقرير الأمين العام عن أنشطة الأغذية والزراعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ : التعاون والتنسيق بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (E/AC.51/1985/4) وأعربت عن ارتياحها للتقدم المحرز أثناء العامين الماضيين في زيادة التعاون بين المنطمتين .

٧٠٠ - ومع أنه ليس من الضروري طلب تقرير إضافي بشأن هذا الجانب من أعمال منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، فإن اللجنة شجعتهم على مواصلة جهودهما الرامية الى زيادة تحسين تنسيق أنشطتهما ذات الأهمية المشتركة وعلى إبلاغ اللجنة اذا صادفتا أية صعوبات .

دال - جوانب تنسيق وترشيد أنشطة منظمة
الامم المتحدة للتنمية الصناعية

٧٠١ - أعربت اللجنة عن أسفها ازايا التأخير في تقديم تقرير موضوعي استجابة للفقرة ٢ من الجزء السادس من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٣ / ٤٩ المؤرخ في ٢٨ تموز/ يولييه ١٩٨٣ . وقد وافقت اللجنة على أن التقرير ، بنقله لآراء أمانتي منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، لم يعبر عن رأى مكتب تخطيط البرامج وتنسيقها فيما يتعلق بعدد من المسائل المتصلة بترشيد برنامج عمل اليونيدو وتنسيق أنشطتها سواء على الصعيد الداخلي أو مع الوحدات الأخرى في الأمم المتحدة .

٧٠٢ - وقد أوصت اللجنة بأن يتم ترشيد أنشطة اليونيدو والمتصلة بالعلاقات الخارجية بغية الافراج عن الموارد لأنشطة أخرى ذات أولوية أعلى وأن يتم بصورة أكثر دقة تنسيق أنشطة اليونيدو والاونكتاد المتصلة بنقل التكنولوجيا .

٧٠٣ - وقد أوصت اللجنة أيضا بأن يتم في وقت ملائم اجراء تحليل للبرامج على نطاق المنظومة لجميع الأنشطة الجارية في منظومة الأمم المتحدة والمتصلة بالتنمية الصناعية .

هـ - مواصلة تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٤/٣٧

٧٠٤ - أحاطت اللجنة علماً بتقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٤/٣٧
(E/AC.51/1985/13) .

٧٠٥ - اعترفت اللجنة بأنه ينبغي للأمين العام أن يبقى مسألة اللامركزية قيد الاستعراض وأن يقدم تقريراً إلى اللجنة حسب الاقتضاء عن التوزيع الأفضل للمسؤوليات بين الكيانات العالمية والإقليمية .

واو - المنشورات المتكررة للأمم المتحدة

٧٠٦ - أجلت اللجنة النظر في تقرير الأمين العام عن المنشورات المتكررة للأمم المتحدة
(E/AC.51/1985/14) إلى دورتها السادسة والعشرين (انظر الفقرة ٣٠ أعلاه) .

زاي - مجالات التحليل البرنامجي على صعيد المنظومة
في المستقبل .

٧٠٧ - اتفقت اللجنة على أن التحليلات البرنامجية على صعيد المنظومة وسيلة مهمة تستعين بها اللجنة على أداء وظيفتها التنسيقية وتعزيز تحسين الكفاءة في منظومة الأمم المتحدة ككل . ولذلك ينبغي للتحليلات أن تستجيب لاحتياجات الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة .

٧٠٨ - واتفقت اللجنة أيضا على أنه ينبغي تعزيز دور التحليلات البرنامجية على صعيد المنظومة لاسيما فيما يتعلق بمتابعة وتنفيذ توصيات اللجنة . وتحقيقا لهذه الغاية قررت اللجنة أنه ينبغي للتحليلات التي تجرى في المستقبل أن تتوفر فيها الشروط التالية : ان يختار الموضوع اختيارا جيدا ويحدد نطاقه تحديدا واضحا ، وأن توفر بعناية الوثائق اللازمة لتحليل الموضوع ؛ وأن تقيم أنشطة منظومة الأمم المتحدة فسي ذلك المجال تقييما انتقاديا ، وان تتضمن التقارير مجموعة من النتائج الواضحة والموضوعية لتسترشد بها اللجنة في عملها .

٧٠٩ - واعتبرت اللجنة أن الهدف الرئيسي من التحاليل هو تسهيل عملية تخطيط البرامج داخل منظومة الأمم المتحدة من ناحية التنسيق والتعاون . ولهذا الغرض ، وليس لغرض تقييد أنشطة المنظومة ، ينبغي للتحليلات أن تحدد مواضع الازدواج والتداخل والتغربات الموجودة في الأنشطة .

٧١٠ - واتفقت اللجنة على أن تكون المجالات البرنامجية المراد تحليلها ذات أولوية عالية لدى الدول الأعضاء وأن تكون مجالات يحتمل أن توجد بها حاجة الى تحسين التعاون والتنسيق بين مختلف أجزاء المنظومة .

٧١١ - وأوصت اللجنة بأنه لا ينبغي للمنهجية المستخدمة في اعداد التحليلات البرنامجية على صعيد المنظومة أن تكون محددة فحسب وانما ينبغي لها أيضا أن تكون مرنة بدرجة تتيح لها التكيف مع الظروف الخاصة بكل موضوع يقع عليه الاختيار . فيمكن للتقرير النهائي ، على سبيل المثال ، رهنا بالموضوع والنتيجة المتوقعة من التحليل ، أن يكون أكثر أو أقل شمولاً في نطاقه وأكثر أو أقل تفصيلاً في وصفه وتحليله .

٧١٢ - وأوصت اللجنة بأن تكون التقارير المقبلة عن التحليلات البرنامجية على صعيد المنظومة قديرة ومحددة وأن تجمل بوضوح النتائج التي يتوصل اليها الأمين العام . وينبغي لهذه النتائج أن تعد بصورة تساعد اللجنة بفعالية على صياغة نتائج وتوصيات ذات مغزى ، فذلك هو السبب الذي من أجله تجرى عملية تحليل البرامج على صعيد المنظومة ، وينبغي اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان متابعة نتائج وتوصيات اللجنة متابعة فعالة كما ينبغي ابلاغ اللجنة بانتظام بالنتائج العملية .

- ٧١٣- وطلبت اللجنة أن يقدم اليها في دورتها السادسة والعشرين تقرير عن نتائج التحليلات البرنامجية السابقة على صعيد المنظومة .
- ٧١٤- وقررت اللجنة أن تنظر في دورتها السابعة والعشرين التي ستعقد عام ١٩٨٧ في اجراء تحليل برنامجي على نطاق المنظومة لأنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية . كما قررت اللجنة أن تنظر في النطاق والنهج العام للتحليل البرنامجي على نطاق المنظومة على أساس تقرير يقدمه الأمين العام اليها في دورتها السادسة والعشرين التي ستعقد في عام ١٩٨٦ . وقررت اللجنة أيضا أن تنظر في اجراء تحليل برنامجي على نطاق المنظومة لأنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال البيئة في دورتها الثامنة والعشرين التي ستعقد في عام ١٩٨٨ .
- ٧١٥- وقررت اللجنة أنه ينبغي في المستقبل ، تسهيلا لانتقاء مواضيع لاجراء تحليل برنامجي على نطاق المنظومة ، أن يقوم الأمين العام باقتراح أكثر من موضوع ، وذلك بالتشاور مع لجنة التنسيق الادارية . .

حاء - متابعة تحليل البرامج على نطاق المنظومة
بالنسبة الى أنشطة منظومة الأمم المتحدة
في الشؤون البحرية

- ٧١٦- أحاطت اللجنة علما بالمعلومات الواردة في المذكرة المقدمة من الأمين العام بشأن متابعة تحليل البرامج على نطاق المنظومة بالنسبة الى أنشطة منظومة الأمم المتحدة في الشؤون البحرية (E/AC.51/1985/3 و Add.1) وأوصت بأن تواصل المنظمة البحرية الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تعزيز التنسيق والتعاون بغية تفادي التداخل والازدواج في العمل .

طاء - النطاق والنهج العام لتحليل البرامج على
نطاق المنظومة فيما يتعلق بالبحوث وتحليل
السياسات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي

- ٧١٧- بينما كررت اللجنة الاعراب عن قلقها بشأن امكانية اجراء تحليل البرامج على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالبحوث وتحليل السياسات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي (انظر E/AC.51/1985/6) ، ودعمت الى التزام الحذر في اعداده واستخدامه ، اعتبرت اللجنة أن اجراء تحليل عن هذا الموضوع أمر ذو أهمية خاصة وقبلت الأخذ بالنهج المقترح كأساس عملي لاعداده .

- ٧١٨- وبالرغم من أن المنهجية المقترحة مقبولة فإنه ينبغي تطبيقها بمرونة وواقعية مع أخذ الاقتراحات المقدمة من اللجنة في الاعتبار التام . كذلك فإن نطاق التحليل ومراحله المقترحين مقبولان إلا أنهما يتطلبان المرونة .
- ٧١٩- وينبغي للتحليل أن يتضمن دراسة للأنشطة البحثية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالولايات التشريعية ولكنه لا ينبغي أن يختلط بالتقييم أو أن يضع اقتراحات بشأن توجيه الأنشطة البحثية في المستقبل .
- ٧٢٠- وينبغي للتحليل أن يؤكد على الترتيبات القائمة للتعاون والتنسيق وعلى مجالات التحسين في ذلك الصدد أكثر من تأكيده على حالات الازدواج البادية في الأنشطة البحثية ونواتج البحث .
- ٧٢١- وينبغي إعداد التحليل وعرضه بطريقة تمكن اللجنة من وضع نتائج وتوصيات محددة بشأن التنسيق والتعاون فيما يتعلق بأنشطة البحث الاقتصادي والاجتماعي التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة .
- ٧٢٢- وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار التام ، لدى إعداد التحليل ، النتائج والتوصيات التي توصلت إليها اللجنة بعد مناقشتها العامة بشأن تحليلات البرامج على نطاق المنظومة في المستقبل (انظر الفقرات ٧٠٧-٧١٥ أعلاه) .

بأ- تحليل البرامج على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

- ٧٢٣- اتفقت اللجنة على أن تقرير الأمين العام عن تحليل البرامج على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية (E/1985/53) يمثل جهدا جادا بذلته الأمانة العامة بغية تزويد اللجنة بأساس أعرض للنظر في ذلك الموضوع . ويتناول التقرير الموضوع العام تناولا شاملا ويتضمن الكثير من المعلومات المفيدة .
- ٧٢٤- وتتفق المنهجية المستخدمة في إعداد التقرير اتفاقا تاما مع النتائج والتوصيات ذات الصلة التي وضعتها اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين .

٧٢٥- غير ان اللجنة قد خلصت الى ان التقرير وصفي اكثر مما ينبغي ويفتقر الى التقييم الانتقادي التحليل بدرجة كافية لدور منظومة الامم المتحدة ، والعلاقة بين انشطتها وولاياتها . كما يفتقر التقرير الى بيان تصورات واراى الامانة العامة بوضوح بشأن الجوانب الهامة للموضوع .

٧٢٦- كما خلصت اللجنة الى ان التقرير مفرط في التفاؤل فيما توصل اليه من نتائج بشأن تنسيق عمل منظومة الامم المتحدة في مجال التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية . والمعلومات الواردة في التقرير لا تبرر الوصول الى نتيجة ايجابية بشأن فعالية ترتيبات التنسيق القائمة والقدرة الفعلية للمنظومة على تفادي كل من الثغرات الموجودة في تغطية انشطتها والتداخلات غير المجدية .

٧٢٧- وخلصت اللجنة كذلك الى ان التقرير يسجل على نحو اكثر مما ينبغي وبصورة غير انتقادية اراء وحدات الامانة العامة للامم المتحدة النشطة في ميدان التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بشأن عمل هذه الوحدات .

٧٢٨- وعلى اساس العرض الوارد بالتقرير ، لم يكن من السهل دائما على اللجنة صياغة نتائجها وتوصياتها بشأن المسائل ذات الاهمية مثل درجة الاتفاق بين ولايات المنظومة وانشطتها ، وما اذا كان هناك مشاكل تتعلق بالتنسيق ، وما اذا كان هناك ثغرات وتداخلات معوقة في أنشطة المنظومة .

٧٢٩- وبالرغم من ان مسؤولية تنمية التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية تقع على عاتق البلدان النامية نفسها في المقام الاول ، فان لمنظومة الامم المتحدة دورا هاما تضطلع به في حفز هذا التعاون وتعزيزه . وفي هذا الصدد ، اوصت اللجنة بان تولي المنظومة اهتماما اكبر في برامج اعمالها لتنفيذ الولايات الحالية المتعلقة بتعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية .

٧٣٠- وسلمت اللجنة باهمية التوفيق بين التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين تلك البلدان في العمل على تحقيق الاهداف الشاملة للتعاون فيما بين البلدان النامية . ومما له اهمية كبيرة أيضا تحديد الصلات بين التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين تلك البلدان .

٧٣١- واوصت اللجنة باتخاذ خطوات فعالة لتنفيذ التوصية ٣٣ من خطة عمل بونينس ايرس بشأن الترتيبات الداخلية للامانات في مؤسسات منظومة الامم المتحدة في هذا المجال .

٧٣٢- واوصت اللجنة بان تعكس الخطط المتوسطة الاجل لمؤسسات منظومة الامم المتحدة او الوثائق المماثلة لها في الهيئات التي ليس لديها خطط متوسطة الاجل التزاما بتنفيذ ولاياتها المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية .

٧٣٣- وبالنظر الى اهمية التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية ، قررت اللجنة ان تنظر في المسألة مرة أخرى في دورة مقبلة ، تحدد فيما بعد ، على اساس تقرير بشأن متابعة نتائج توصيات اللجنة ياخذ في الاعتبار التطورات اللاحقة . وينبغي لذلك التقرير ان يكون اكثر ايجازا وان يتضمن تقييما انتقاديا وتحليليا لدور منظومة الامم المتحدة في ذلك المجال والعلاقة بين أنشطة المنظومة وولاياتها ، وان يتضمن الى جانب ذلك بيانا واضحا لآراء وتصورات الامانة العامة .

٧٣٤- وخلصت اللجنة الى انه ينبغي بذل كل جهد لضمان جمع المعلومات عن أنشطة منظومة الامم المتحدة في مجال التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية بأقصى درجة من الاتساق والاقتصاد . وفي هذا الصدد ، اوصت اللجنة بان يطلب من الامين العام التشاور مع الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الامم المتحدة المعنية من اجل تحقيق هذا الهدف .

كاف - تقييم متعمق لبرنامج مراقبة المخدرات

٧٣٥- أحاطت اللجنة علما مع التقرير بتقرير الأمين العام (E/AC.51/1985/8 and Corr.1 and Add.1) وتقرير وحدة التفتيش المشتركة (A/39/646) وتعليقات الأمين العام عليه (A/40/260 and Corr.1, Annex I). وقيمت اللجنة التقريرين واعتبرتتهما اسهاما مفيدا في دور الأمم المتحدة للرقابة الدولية على المخدرات وفي نظر اللجنة للباب ٢٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ .

٧٣٦- وأعربت اللجنة عن رأي مفاده أن تقرير التقييم المتعمق ، الذي اضطلع به على أساس المبادئ التوجيهية العامة المقررة ، أثبت أهمية ذلك النشاط في تحسين التنسيق والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة ، من خلال هذا التقييم بالذات ، في ميدان المراقبة الدولية على المخدرات .

٧٣٧- وشددت اللجنة من جديد على أهمية المشكلة التي هي قيد البحث ، وبالتالي أهمية وحدات الأمم المتحدة الثلاث لمراقبة المخدرات . ولا حظت اللجنة انه ، على الرغم من أن أنشطة هذه الوحدات تحسنت ، فما زال ثمة مجال لعمل الكثير. ورأت اللجنة أن البعد العالمي الرهيب لمشكلة اساءة استعمال العقاقير والحاجة الى استخدام الموارد المحدودة المتوفرة على الوجه الأمثل لكبح جماح تلك المشكلة ، يتطلبان اجراء تنسيق فعال لجميع الجهود التي تبذل في الوقت الحاضر ، لا فني مؤسسات منظومة الأمم المتحدة فحسب ، بل في الدول الأعضاء وعلى الصعيدين الاقليمي والوطني . ولهذا رحبت اللجنة باسناد الأمين العام لوكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة مسؤولية اجراء تنسيق شامل لجميع أنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة بمراقبة المخدرات ، التي ترى اللجنة أنه ينبغي أن تؤدي الى اجراء مزيد من التعاون وتحسين تلك الأنشطة . وأوصت اللجنة أن يقوم وكيل الأمين العام باتخاذ تدابير تصحيحية اضافية على الوجه المحدد باختصار في الفقرتين ١٠٨ و ١١٥ من تقرير الأمين العام .

٧٣٨- وأحاطت اللجنة علما بالتوصيتين ١ و ٣ الواردتين في تقرير الأمين العام وأوصت باحالتهم الى لجنة المخدرات ، بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لكي تنظر فيهما .

٧٣٩- كما أوصت اللجنة باستعراض دور ووظيفة وبرنامج عمل مختبر الأمم المتحدة للمخدرات بعناية لاتاحة اجراء دراسة من أجل البت في موضوع اضافة طابع لا مركزي على بعض وظائفه لكي تصبح من اختصاص المختبرات الوطنية أو الاقليمية .

٧٤٠- ووافقت اللجنة على الرأي القائل بأنه على الرغم من أن عمل شعبة المخدرات تحسّن في السنوات الأخيرة ، فإن الشعبة مازالت ضعيفة في بعض المجالات؛ وأوصت اللجنة بتعزيز شعبة المخدرات من خلال تزويدها بقدرة تقنية اضافية تجعلها أقدر على معالجة بعض المجالات التي تهمها ، مثل تقليل الطلب على المخدرات ، وأن تولي الشعبة اهتماما خاصا للبلدان التي تكون فيها القدرة الوطنية على التدخل أو المراقبة محدودة أو معدومة .

٧٤١- ووافقت اللجنة على أنه ينبغي تحسين شكل القاموس المتعدد اللغات (باستخدام الشكل المكون من أوراق سائبة مثلا) من أجل استخدام القاموس على أحسن وجه .

٧٤٢- وأوصت اللجنة بالموافقة على التوصيتين ٩ و ١٠ الواردين في تقرير الأمين العام ، وبأن ينفذ الأمين العام توصيتي وحدة التفتيش المشتركة ١ و ٣ . وعملا بالتوصية ٢ ، أوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة من جديد من الوكالات المتخصصة التي لم تفعل ذلك حتى الآن أن تضع برامج وأنشطة محددة لمراقبة المخدرات تضطلع بها الحكومات الأعضاء . بيد أن اللجنة لم تقبل التوصيتين ٤ و ٥ (انظر الفقرة ٤٨٥ أعلاه) .

لام - الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث
سنوات لتنفيذ توصيات اللجنة بشأن
البرنامج المتعلق بالشركات
عبر الوطنية

٧٤٣- أثنت اللجنة على الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي قدمتها في دورتها التاسعة عشرة بشأن البرنامج المتعلق بالشركات عبر الوطنية (E/AC.51/1985/5) ، ولاحظت بعين الرضا أنه أعد بالتعاون كامل مع المركز المعني بالشركات عبر الوطنية والوحدات المشتركة .

٧٤٤- وأعادت اللجنة تأكيد موقفها ، الذي أعربت عنه أثناء النظر في الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات بشأن المصنوعات ، ومؤداه أنه لا ينبغي أن يكون هناك تدرج في الولايات ، وينبغي اعطاء توصياتها ، التي وافق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والجمعية العامة ، وزنا مساويا لما يعطى لتوصيات الهيئات الحكومية الدولية الأخرى . وأعادت اللجنة تأكيد آرائها القائلة بأن الاستعراضات المقبلة التي تجرى كل ثلاث سنوات ، يتعين أن تقدم تقييما لتنفيذ التوصيات يتسم بقدر أكبر من الاستقلالية ، وأن تقلل من الاعتماد على الآراء التي تبديها الهيئات التنظيمية التي يجرى استعراض أنشطتها .

٧٤٥- وأحاطت اللجنة علما بالاستنتاج الوارد في التقرير ، والذي يفيد قيام المركز باتخاذ خطوات لتنفيذ جميع توصيات اللجنة التي وجهت اليه في مجالات ، صياغة البرنامج وعملية الاستعراض ، وتحليل السياسات (البحث) ، ونظام المعلومات الشامل ، ومدونة قواعد السلوك للشركات عبر الوطنية ، والخدمات الاستشارية . بيد أنه لوحظ رغم ذلك أنه لم يجر تنفيذ توصيات معينة ، في عدد من الحالات ، تنفيذا كاملا .

٧٤٦- وأيدت اللجنة التوصية الواردة في الفقرة ٧٧ من تقرير الأمين العام ، بأنه ينبغي على المركز أن يكتف جهوده لاستخدام الخبرة المفيدة المكتسبة في مجال المشاريع الاستشارية والتدريبية بوصفها مدخلا في المقررات المتخذة بشأن تصميم وتوجيه المشاريع الأخرى التي يضطلع بها المركز .

٧٤٧- وأيدت اللجنة أيضا التوصية الواردة في الفقرة ٧٨ من تقرير الأمين العام ومفادها أنه يتعين على المركز أن يحسن نظام التغذية المرتدة لتقييم أثر خدماته الاستشارية .

٧٤٨- بيد أن اللجنة لم تكن في وضع يسمح لها بالتوصل الى توافق الآراء حول التوصيات الأخرى التي يحتويها تقرير الأمين العام . وأعربت اللجنة عن الأسف للجو الذي ساد أثناء نظرها في المسائل المتصلة بالشركات عبر الوطنية . وأعربت أيضا عن الأسف لان استنتاجاتها وتوصياتها بشأن التوصيات الواردة في التقرير المتعلق بالاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات ، لم تقدر هذا الاستعراض حق قدره .

ميم - الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات
 لتنفيذ توصيات اللجنة بشأن برنامج
 الموارد المعدنية

٧٤٩- قررت اللجنة أن تؤجل النظر في تقرير الأمين العام عن الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لتنفيذ توصيات اللجنة التي تقدمت بها في دورتها الثانية والعشرين بشأن برنامج الموارد المعدنية (E/AC.51/1985/9) الى دورتها السادسة والعشرين (انظر الفقرة ٥١١ أعلاه) .

نون - الاستعراض الذى يجرى كل ثلاث سنوات لتنفيذ
التوصيات التي اتخذتها لجنة البرنامج والتنسيق
في دورتها العشرين بشأن برنامج المصنوعات

٧٥٠ - قامت اللجنة ، آخذة في اعتبارها ان الاستعراض الثلاثي السنوي لتنفيذ
التوصيات المتعلقة ببرنامج المصنوعات هو أول استعراض ثلاثي السنة ، بتقييم تقرير
الامين العام (E/AC.51/1985/10) بوصفه تقريراً ابلاغياً . وعلى الرغم من انه قد اعرب
عن بعض النقد والتحفظات بشأن ردود وحدات الامانة العامة ، التي يجرى تحليلها ،
فقد اعترفت اللجنة التقرير اساساً مفيداً لابلاغ اللجنة عن حالة تنفيذ التوصيات المتعلقة
ببرنامج المصنوعات ، وقد جرى تبادل مفيد للآراء .

٧٥١ - وافقت اللجنة على أن المنهجية الجديدة اتاحت تقييم مدى تنفيذ قراراتها .
بيد انه فيما يتعلق بمضمون التقرير ، اعربت اللجنة عن رأى مفاده انه ينبغي الاعتماد
بصورة اقل على تقارير الوحدات التنظيمية المعنية والتركيز بصورة اكبر على اجراء تقييم
مستقل لتنفيذ توصيات اللجنة .

٧٥٢ - واصلت اللجنة بأن يضع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ومنظمة
الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، كل بالتعاون مع وحدته التقييمية القائمة ،
اجراءات موحدة لجمع وتحليل آراء المستفيدين النهائيين لتوفير بيانات اساسية لتقييم
نوعية وجدوى وفعالية التقارير والمنشورات البحثية والحلقات الدراسية والاجتماعات ، بما
في ذلك المشاورات وما يشابهها من الأنشطة . وينبغي وضع هذه الاجراءات كجزء
لا يتجزأ من نظام التقييم الذاتي وفقاً للفقرتين ١١٤ و ١١٧ من تقرير الامين العام .

٧٥٣ - لاحظت اللجنة انه على الرغم من المحاولات المتسقة التي بذلتها امانتنا
اليونيدو والاونكتاد لتلافي الازدواجية والتداخل ، فان هناك حاجة الى الحصر
الشديد على تسفادى حدوثاى ازدواجية . وأشارت اللجنة ، في هذا الصدد ، الى
دور مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي في تأمين تنسيق أفضل
وتلافي الازدواجية .

٧٥٤ - وفيما يختص بدعم اعمال اللجنة بمراعاة النتائج التي تتوصل اليها فيما يتعلق
بالتقييم في وثائق التخطيط والبرمجة ، اعربت اللجنة عن استيائها لما كشف عنه
الاستعراض من ميل الى تفضيل منح الاولوية لتنفيذ التوصيات الموضوعية عن منحها

لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالبرمجة أو التخطيط أو التنسيق . وأكدت اللجنة أهمية جميع توصياتها سواء كانت متعلقة بتخطيط البرامج أو موضوعية ، وأعادت تأكيد الرأي الذى مفاده ان توصيات اللجنة ، بالصيغة التى يعتمد بها المجلس الاقتصادى والاجتماعى او الجمعية العامة ، متساوية فى الاهمية مع توصيات مجالس الادارة او الهيئات التنفيذية أو الفنية ، ولذا فانها يجب ان تلقى نفس المعاملة .

٧٥٥ - وايدت اللجنة التوصيات الواردة فى الفقرة ١٢٠ والفقرتين الفرعيتين ١٢٢ (أ) و ١٢٢ (ب) من تقرير الأمين العام ، والتى من شأنها ان تعزز دورها . بيد انه نظرا لانه قد اعرّب عن تحفظات بشأن التوصيتين الواردتين فى الفقرتين الفرعيتين (ج) و (د) من الفقرة ١٢٢ ، فان اللجنة لم تؤيد هما .

سين - تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن رفع التقارير الى
المجلس الاقتصادى والاجتماعى

٧٥٦ - أحاطت اللجنة علما بتقرير وحدة التفتيش المشتركة المتعلق برفع التقارير الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى (A/39/281-E/1984/81 و Corr.1 و Add.1) ، وبالتعليقات والتعليقات الاضافية التى أبداها الأمين العام على ذلك التقرير (A/39/281-E/1984/81/ Add.2 و Add.2/Corr.1 ، و A/40/284-E/1985/71) .

٧٥٧ - ورأت اللجنة انه ينبغي للأمين العام أن يواصل جهوده لادخال التحسينات على النحو المقترح فى تعليقاته الاضافية على التقرير وأن يبقى المجلس الاقتصادى والاجتماعى على علم بكل التطورات .

٧٥٨ - وأوصت اللجنة بأن يقدم الأمين العام الى اللجنة فى دورتها السادسة والعشرين تقريراً يتضمن وصفا لما هو قائم فى منظومة الامم المتحدة من هيئات الخبراء التى تتكون من اعضاء يعملون بصفتهم الشخصية والتى أنشأتها الجمعية العامة خارج هيكل الأمانة العامة لتقديم التقييم والمشورة المستقلين القائمين على الخبرة الى الأمين العام و/أو الهيئات الحكومية الدولية لمساعدتها فى الاضطلاع بوظائفها .

عين - تقارير وحدة التفتيش المشتركة عن السياسة والممارسة
المتبعتين فى مجال المنشورات فى منظومة الأمم
المتحدة ، وعن المكاتب الميدانية لبرنامج الأمم
المتحدة الانمائى ، وعن نظام التقييم فى برنامج
الامم المتحدة الانمائى

٧٥٩ - قررت اللجنة أن تؤجل النظر فى تقارير وحدة التفتيش المشتركة عن السياسة

والممارسة المتبعتين في مجال المنشورات في منظومة الأمم المتحدة (انظر A/39/239) ، وعن المكاتب الميدانية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي (انظر DP/1983/67) ، وعن نظام التقييم في برنامج الأمم المتحدة الانمائي (انظر DP/1983/68) ، وكذلك تعليقات الأمين العام على هذه التقارير (A/39/239/Add.1 و Add.1/Corr.1 ، و DP/1984/7 ، و DP/1984/9 على التوالي) ، الى دورتها السادسة والعشرين (انظر الفقرة ٥٦١ أعلاه) .

فأ - تقارير لجنة التنسيق الادارية

٧٦٠ - قررت اللجنة أن تحيل تقرير لجنة التنسيق الادارية السنوى الشامل عن ١٩٨٤/١٩٨٥ (E/1985/57) مباشرة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٥ دون مناقشة (انظر الفقرة ٥٦٣ أعلاه) .

صاد - تنسيق نظم المعلومات في منظومة الأمم المتحدة : سجل الأنشطة الانمائية

٧٦١ - قررت اللجنة أن تحيل تقرير لجنة التنسيق الادارية بشأن سجل الأنشطة الانمائية (E/AC.51/1985/7) الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٥ دون مناقشة (انظر الفقرة ٥٦٦ أعلاه) .

قاف - الاجتماعات المشتركة للجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية

٧٦٢ - أعربت اللجنة عن اعتقادها الجازم بوجوب ادخال تحسينات جوهرية على الاجتماعات المشتركة المقبلة للجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية حتى يتاح لهذه الاجتماعات ان تكون أساسا نافعا لتوفير التوجيه لأنشطة منظومة الأمم المتحدة ، ورجت من الأمين العام اتخاذ كل الاجراءات الممكنة لتحقيق ذلك .

٧٦٣ - وأقرت اللجنة جدول الأعمال المؤقت للسلسلة العشرين من الاجتماعات المشتركة على النحو التالي :

جدول الأعمال المؤقت للاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية

١ - اقرار جدول الأعمال .

- ٢ - فعالية أجهزة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والتنسيق بينها فسي مجال جهود الاغاثة في افريقيا .
 - ٣ - التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية .
- واتفق على تخصيص اجتماعين للنظر في البند ٢ واجتماع واحد للنظر في البند ٣ .
- ١٠ - جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والعشرين للجنة

٧٦٤ - عملا بالفقرة ٢ (هـ) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٧٩/٤١ المؤرخ في ١٠ أيار/مايو ١٩٧٩ والفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٥٠/٣٤ المؤرخ فسي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ ، تقدم اللجنة فيما يلي الى المجلس والجمعية ، للاستعراض ، جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والعشرين مشفوعا بالوثائق المطلوبة :

جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والعشرين للجنة البرنامج والتنسيق

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب .
- ٢ - اقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال .
- ٣ - تحسين عمل اللجنة بموجب ولايتها وذلك ، في جملة أمور ، بغية قيامها مستقبلا بالنظر في الميزانيات البرنامجية والخطط المتوسطة الأجل .

الوثائق

- ورقة عمل من اعداد الامين العام
- ٤ - التنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ .

الوثائق

تقرير الأمين العام عن التنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

تقرير الأمين العام عن نتائج المشاورات الداخلية بشأن وضع القوائم البريدية والسجلات التي تحتفظ بها الامم المتحدة وتحدثها واتاحتها واستعمالها واكملها (انظر الفقرة ٥٨٢ أعلاه)

تقرير الأمين العام عن الولايات والنواتج البرنامجية والموارد التي كرسـت
للأنشطة الاعلامية في الأمم المتحدة خلال فترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، مع
مقارنتها بالأنشطة الاعلامية لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ (انظر الفقرة
٦٨٤ أعلاه)

تقرير الأمين العام عن الخبرة الاضافية المكتسبة في تنفيذ الفقرة ٧ من الجزء
' ثانيا ' من قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٣٨ ألف (انظر الفقرتين ٦٩٧
و ٦٩٨ أعلاه)

٥ - أداء برامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

المواثق

تقرير الأمين العام عن أداء برامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥
٦ - تحليلات البرامج على نطاق المنظومة .

المواثق

تقرير الأمين العام عن متابعة تحليل البرامج على نطاق المنظومة في مجال
المستوطنات البشرية

تقرير الأمين العام عن تحليل البرامج على نطاق المنظومة في مجال البحوث
الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات

تقرير الأمين العام عن نتائج التحليلات السابقة للبرامج على نطاق المنظومة
(انظر الفقرة ٧١٣ أعلاه)

تقرير الأمين العام عن النطاق والنهج العام المتعلقين بتحليل البرامج على
نطاق المنظومة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية .

٧ - تقارير لجنة التنسيق الادارية .

المواثق

تقرير الاستعراض العام السنوي للجنة التنسيق الادارية عن الفترة ١٩٨٥ -
١٩٨٦

٨ - التقييم .

الوثائق

- تقرير الأمين العام عن التقييم المتعمق لبرنامج السكان
تقرير الأمين العام عن الاستعراض التقييمي الثلاثي السنوات للتوصيات التي
اتخذتها اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين بشأن أعمال إدارة شؤون
الاعلام
تقرير الأمين العام عن الاستعراض الثلاثي السنوات لتوصيات اللجنة في دورتها
الثانية والعشرين بشأن برنامج الموارد المعدنية (E/AC.51/1985/9)
٩ - المسائل المؤجلة من الدورة الخامسة والعشرين للجنة .

الوثائق

- تقرير الأمين العام عن المنشورات المتكررة ، الذي أعد في ضوء المعايير
الواردة في قرار الجمعية العامة ٣٨/٣٢ هـ* (E/AC.51/1985/14)
١٠ - تقارير وحدة التفتيش المشتركة .

الوثائق

- تقرير الأمين العام عن التدابير المتخذة بشأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة
من رفع التقارير الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي : هيئات الخبراء الحالية
في الامم المتحدة (انظر الفقرة ٧٥٨ أعلاه)
تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن السياسة العامة والممارسة المتبعة في مجال
المنشورات (A/39/239 و Add.1 و Add.1/Corr.1 و Add.2)
تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن المكاتب الميدانية لبرنامج الامم المتحدة
الانمائي (DP/1983/67 و DP/1984/7)
تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن نظام التقييم في برنامج الامم المتحدة الانمائي
(DP/1983/68 و DP/1984/9)
١١ - النظر في جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والعشرين للجنة .
١٢ - اعتماد تقرير اللجنة .

الحواشي

- (١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٨ (A/39/38) ، الفقرة ٢٩٩ .
- (٢) انظر التنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ (الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/39/6 و Corr.1) .
- (٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٨ (A/38/38) ، الجزء الثاني ، الفقرة ٥٩ .
- (٤) المرجع نفسه ، الفقرة ٨٨ .
- (٥) انظر تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن العلاقات بين المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي وكيانات الامانة العامة للأمم المتحدة (A/36/419) ، المرفق () ، التوصية ٢٠ .
- (٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/37/6 و Corr.1) .
- (٧) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٨ (A/38/38) ، الجزء الثاني ، الفقرة ١٨٠ (هـ) .
- (٨) المرجع نفسه ، الفقرة ١٨٠ (ز) .
- (٩) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٥ ، الملحق رقم ٨ (E/1985/28) .
- (١٠) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٨ (A/38/38) ، الجزء الثاني ، الفقرة ٢٤٨ .
- (١١) المرجع نفسه ، الدورة السابعة والثلاثون ، الفقرة ٣١١ (أ) .
- (١٢) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٦ (A/37/6 و Corr.1) ، الفقرة ١٦-١٤ .
- (١٣) المرجع نفسه ، الفقرة ٢٠-٥٤ ' ٢ ' .
- (١٤) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٨ (A/38/38) ، الجزء الثاني ، الفقرة ٢٨٧ (هـ) .

الحواشي (تابع)

(١٥) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٥ ، الملحق رقم ٣ (E/1985/23) ، الفصل التاسع ، الفرع الف .

(١٦) المرجع نفسه ، الفصل الاول ، الفرع الف ، مشروع القرار السابع .

(١٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/38/6 و Corr.1) ، المجلد الثالث ، الفقرة ٢٣-١٥ .

(١٨) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٣٨ (A/38/38) ، الجزء الاول ، الفقرة ١٢٤ (د) .

(١٩) تقرير مؤتمر الامم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، بوينس آيرس ، من ٣٠ آب/اغسطس الى ١٢ ايلول /سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.78.II.A.11 والتصويب) ، الفصل الاول .

(٢٠) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٨ (A/39/38) ، الفصل العاشر ، الفرع حاء .

(٢١) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٨ (A/38/38) ، الجزء الاول ، الفقرتان ١٩٥ و ١٩٦ .

(٢٢) المرجع نفسه ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٨ (A/37/38) ، الفقرة ٣٦٢ .

(٢٣) المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٨ (A/39/38) ، الفقرة ٣٨٨ .

المرفق الاول

جدول اعمال الدورة الخامسة والعشرين للجنة

- ١ - انتخاب اعضاء المكتب .
- ٢ - اقرار جدول الاعمال وتنظيم الاعمال .
- ٣ - الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ .
- ٤ - التحليلات البرنامجية على نطاق المنظومة .
- ٥ - التقييم .
- ٦ - تقارير وحدة التفتيش المشتركة .
- ٧ - تقارير لجنة التنسيق الادارية .
- ٨ - النظري جدول الاعمال المؤقت للدورة السادسة والعشرين للجنة .
- ٩ - اعتماد تقرير اللجنة .

المرفق الثاني

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين

السياسة والممارسة المتبعتان في مجال المنشورات في الامم المتحدة : مذكرة من الامين العام يحيل بها تقرير وحدة التفتيش المشتركة ، وتعليقات الامين العام على هذا التقرير	A/39/239 و Add.1 و Add.1/Corr.1 و Add.2
رفع التقارير الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي : مذكرة من الامين العام يحيل بها تقرير وحدة التفتيش المشتركة ، وتعليقات الامين العام على هذا التقرير	A/39/281-E/1984/81 و Corr.1 و Add.1 و 2 و Add.2/Corr.1
أنشطة منظومة الامم المتحدة في مكافحة اساءة استعمال العقاقير : مذكرة من الامين العام يحيل بها تقرير وحدة التفتيش المشتركة	A/39/646
الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ المقدمة التصدير الجدول المختصرة العامة ومرفقات المقدمة الباب ١ (تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما) الباب ٢ ألف (الشؤون السياسية وشؤون مجلس الامن ؛ أنشطة صيانة السلم) الباب ٢ باء (أنشطة شؤون نزع السلاح) الباب ٣ (الشؤون السياسية والحماية وانتهاء الاستعمار)	Future A/40/6

- الباب ٤ (اجهزة تقرير السياسة) الانشطة
الاقتصادية والاجتماعية ()
- الباب ٥ ألف (مكتب المدير العام للتنمية والتعاون
الاقتصادي الدولي)
- الباب ٥ باء (مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأفراض
التنمية)
- الباب ٥ جيم (مكتب الاتصال باللجان الاقليمية)
- الباب ٦ (ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية
و Corr.1 والاجتماعية)
- الباب ٧ (ادارة التعاون التقني لأفراض التنمية)
(و A/C.5/40/2)
- الباب ٨ (مكتب خدمات الامانة العامة للمساءل
الاقتصادية والاجتماعية)
- الباب ٩ (الشركات عبر الوطنية)
- الباب ١٠ (اللجنة الاقتصادية لأوروبا)
- الباب ١١ (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا
والمحيط الهادئ)
- الباب ١٢ (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية
ومنطقة البحر الكاريبي)
- الباب ١٣ (اللجنة الاقتصادية لافريقيا)
- الباب ١٤ (اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا)
- الباب ١٥ (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية)
- الباب ١٦ (مركز التجارة الدولية)
- الباب ١٧ (منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية)
(و A/C.5/40/1)

الباب ١٨	(برنامج الامم المتحدة للبيئة)
الباب ١٩	(مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل))
الباب ٢٠	(المراقبة الدولية للمخدرات)
الباب ٢١	(مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين)
و Corr.1	
الباب ٢٢	(مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الافائة في حالات الكوارث)
الباب ٢٣	(حقوق الانسان)
الباب ٢٤	(البرنامج العادى للتعاون التقني)
الباب ٢٥	(محكمة العدل الدولية)
الباب ٢٦	(الانشطة القانونية)
الباب ٢٧	(الاعلام)
الباب ٢٨	(الادارة والتنظيم)
	(موجز)
الباب ٢٨ ألف	(مكتب وكيل الامن العام لشؤون الادارة والتنظيم)
الباب ٢٨ باء	(ادارة الشؤون المالية)
الباب ٢٨ جيم	(خدمات تنظيم شؤون الموظفين)
الباب ٢٨ دال	(ادارة الخدمات العامة ، المقر)
الباب ٢٨ هاء	(دائرة التنظيم الادارى)
الباب ٢٨ واو	(خدمات المراجعة الداخلية للحسابات)
الباب ٢٨ زاي	(شعبة التجهيز الالكتروني للبيانات ونظم المعلومات)
الباب ٢٨ حاء	(شعبة الادارة ، جنيف)

- الباب ٢٨ طاء (الخدمات العامة ، جنيف)
 الباب ٢٨ يا (أنشطة تدريب الموظفين (المقرر وجنيف
 واللجان الإقليمية)
 الباب ٢٨ كاف (المصروفات المتنوعة)
 الباب ٢٨ لام (الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل)
 الباب ٢٨ مهم (الخدمات الإدارية ، فيينا)
 الباب ٢٨ نون (الخدمات المشتركة ، نيروي)
 الباب ٢٩ (خدمات المؤتمرات والمكتبة)
 الباب ٣٠ (إصدار سندات الأمم المتحدة)
 الباب ٣١ (الاقطاعات الإلزامية من مرتبات
 الموظفين)
 الباب ٣٢ (التشييد والتجهيزات والتحسينات
 والصيانة الرئيسية لأماكن العمل)
 الباب ٣٣ (المنح المقدمة إلى معهد الأمم المتحدة
 للتدريب والبحث)

تقديرات الإيرادات :

- الباب ١ الإيرادات الآتية من الاقطاعات الإلزامية
 من مرتبات الموظفين
 الباب ٢ الإيرادات العامة
 الباب ٣ الأنشطة المدرة للدخل
 أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مكافحة اسـ...
 استعمال العقاقير : مذكرة من الأمين العام
 الخبرة المكتسبة في توفير بيانات للجمعية العامة في
 دورتها التاسعة والثلاثين عن الآثار المترتبة في الميزانية
 البرنامجية : تقرير الأمين العام

Corr.1 و A/40/260

A/40/262

- رفع التقارير الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى : تعليقات
اضافية للأمين العام A/40/284-E/1985/71
- التقديرات المنقحة تحت الباب ١٧ ، منظمة الأمم المتحدة
للتنمية الصناعية ، والباب ٣١ ، الاقطاعات الالزامية
من مرتبات الموظفين ، و باب اليرادات ١ ، اليرادات
الائتية من الاقطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين :
تقرير الأمين العام A/C.5/40/1
- مقترحات منقحة في اطار الباب ٧ ، ادارة التعاون التقني
لأغراض التنمية ، والباب ٣١ ، الاقطاعات الالزامية من
مرتبات الموظفين ، و باب اليرادات ١ ، اليرادات الائتية
من الاقطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين : تقرير
الأمين العام A/C.5/40/2
- تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن المكاتب الميدانية
لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي : مذكرة من مدير البرنامج DP/1983/67
- تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن نظام التقييم فسي
برنامج الأمم المتحدة الانمائي : مذكرة من مدير البرنامج DP/1983/68
- تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن المكاتب الميدانية لبرنامج
الأمم المتحدة الانمائي : تعليقات الأمين العام DP/1984/7
- تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن نظام التقييم في برنامج
الأمم المتحدة الانمائي : تعليقات الأمين العام DP/1984/9
- تحليل برنامجي على صعيد المنظومة فيما يتعلق بالأنشطة
التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون
الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية : تقرير
الأمين العام E/1985/53
- تقرير لجنة التنسيق الادارية السبوى الشامل من
١٩٨٥ / ١٩٨٤ E/1985/57
- جدول الأعمال المؤقت E/AC.51/1985/1
- مجالات التحليل البرنامجي على صعيد المنظومة فسي
المستقبل : تقرير الأمين العام E/AC.51/1985/2

- Add.1 و E/AC.51/1985/3 متابعة التحليل البرنامجي على صعيد المنظومة بالنسبة إلى أنشطة منظومة الأمم المتحدة في الشؤون البحرية؛ مذكرة من الأمين العام
- E/AC.51/1985/4 أنشطة الألفية والزراعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ التعاون والتنسيق بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ : تقرير مرحلي للأمين العام
- E/AC.51/1985/5 الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لتنفيذ توصيات لجنة البرنامج والتنسيق التي قدمتها في دورتها التاسعة عشرة بشأن البرنامج المتعلق بالشركات عبر الوطنية : تقرير الأمين العام
- E/AC.51/1985/6 النطاق والنهج العام للتحليل البرنامجي وتحليل السياسة في المجال الاقتصادي والاجتماعي على مستوى المنظومة : تقرير الأمين العام
- E/AC.51/1985/7 تنسيق نظم المعلومات في منظومة الأمم المتحدة : سجل الأنشطة الانمائية : تقرير لجنة التنسيق الادارية
- Corr.1 و E/AC.51/1985/8 و Add.1 تقييم متعمق لبرنامج مراقبة المخدرات : تقرير الأمين العام
- E/AC.51/1985/9 الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لتنفيذ توصيات لجنة البرنامج والتنسيق التي قدمتها في دورتها الثانية والعشرين بشأن برنامج الموارد المعدنية : تقرير الأمين العام
- E/AC.51/1985/10 الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لتنفيذ توصيات لجنة البرنامج والتنسيق التي قدمتها في دورتها العشرين بشأن برنامج المصنوعات : تقرير الأمين العام
- E/AC.51/1985/11 جوانب تنسيق وترشيد أنشطة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية : تقرير الأمين العام
- E/AC.51/1985/12 جدول أعمال الدورة الخامسة والعشرين للجنة البرنامج والتنسيق : مذكرة من الأمانة العامة
- E/AC.51/1985/13 تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٧/٢١٤ : تقرير الأمين العام
- E/AC.51/1985/14 المنشورات المتكررة للأمم المتحدة : تقرير الأمين العام

- E/AC.51/1985/CRP.1 المشاورات المسبقة بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ : مذكرة من الأمانة العامة
- E/AC.51/1985/CRP.2 الباب ٢٤ - البرنامج العادي للتعاون التقني : الخدمات الاستشارية المقدمة في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني في عام ١٩٨٤ : مذكرة من الأمانة العامة
- E/AC.51/1985/CRP.3 الباب ١١ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ : مذكرة من الأمين العام
- E/AC.51/1985/CRP.4 الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية : مذكرة من الأمانة العامة
- E/AC.51/1985/INF.1 قائمة الوفود
- E/AC.51/1985/L.1 تقرير عن حالة اعداد الوثائق اللازمة للدورة : مذكرة من الأمانة العامة
- E/AC.51/1985/L.2/Rev.1 برنامج العمل : مذكرة من الأمانة العامة
- Add.1-59 و E/AC.51/1985/L.3 مشروع تقرير
- E/AC.51/1985/L.4 مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والعشرين للجنة البرنامج والتنسيق : مذكرة من الأمانة العامة

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
